

الأخلاق

بين الفلسفة وعلم الاجتماع

دكتور
السيد محمد بدوي
أستاذ علم الاجتماع
بجامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية
٤٠ بنى سويف - الأزاريطة - ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ شارع قناة السويس - الشاذلي - ٥٩٧٣١٢٦

الأخلاق

بين الفلسفة وعلم الاجتماع

الدكتور

السيد محمد بدوي

استاذ علم الاجتماع
بجامعة الاسكندرية

٢٠٠٠

دار المعرفه الجامعيه

٤٠ شارع سويفت، الزاوية، ق. ١٦٣-٤١٣
٣٨٧ شارع جمال الحسين، الشاربه، ٥٩٧٣١٤٦

تقديم

اعتبرت الأخلاق ، منذ نشأة الفكر الفلسفي ، مبحثا أساسيا من مباحث الفلسفة . واهتم الفلاسفة ، على مر العصور ، بتخصيص مكان هام للأخلاق في مذاهبتهم الفلسفية ، على اعتبار أن الفلسفة تبحث في القيم الثلاثة الأساسية وهي : الحق ، والخير ، والجمال .

ويعتقد الناس ، حين يتكلمون عن الأخلاق ، أن مفهوم هذه الكلمة لا يثير أي خلاف بين المفكرين . ألا يميز كل منا الأخلاق من غير الأخلاق ، وإن اختلفت معايير هذا التمييز ؟ ولكن هذا الاختلاف ذاته هو الذي يفصل بين اتجاهين انسانيين في معالجة مسائل الأخلاق ، اتجاه الفلاسفة ، واتجاه علماء الاجتماع :

فهى الفلاسفة أن قوانين الأخلاق عامة ، لا تتأثر بحدود الزمان والمكان فكما أن المنطق يبحث في قوانين الفكر ، فكذلك الأخلاق فإنها تبحث في قوانين السلوك الانساني .

أما المدرسة الاجتماعية فتقول إن الإنسان الذى يعيش في مجتمع معين لا بد أن يمسك بالمبادئ الأخلاقية والعادات السائدة في مجتمعه . والضمير الأخلاقى عند الإنسان يتعبد كثيرا بما يسود في المجتمع من معتقدات وعادات وتقاليد . ولذلك فإن الإنسان يحكم على الأفعال والتصرفات لا من خلال ضميره فحسبه ، بل من خلال ضمير المجتمع .

والأخلاق كما يدرسها الفلاسفة ليست « علما » في نظر علماء الاجتماع ، ولكنها يمكن أن تصبح موضوعا للعلم : وهذا العلم يطلقون عليه اسم « علم

الظواهر الأخلاقية . وهي إذا أصبحت علما فيجب أن تفصل فصلا تاما بين النظرية الذاتية ، والنظرة الموضوعية ، أى أن تفصل بين دراسة ما هو كائن وما يجب أن يكون .

وبدل فلاسفة الأخلاق على « عمومية » القيم الأخلاقية بقولهم إن الناس في جميع الأزمنة والأمكنة قد قسموا ، وما زالوا يقسمون الأعمال الإنسانية إلى أعمال طيبة وأعمال خبيثة . كما أنهم قد اتفقوا على وجود سلطة وقواعد أخلاقية ، وإن حاولوا أن يخرجوا على هذه السلطة أحيانا . وقد لا يكون سلوكهم موقفا في جميع الحالات ، ولكن حسب المرء أن يستعرض الأمر في نزاهة وإخلاص ، فإذا تبين له وجه الخير سار فيه بإرادة طيبة .

ويرد علماء الاجتماع على ذلك بقولهم إن « مدلول » الطيب والخبيث ، والخير والشر يختلف باختلاف الحضارات . وقد أثبتت البحوث الاجتماعية التي قام بها العلماء في مناطق مختلفة مع سطح الأرض أن ما يعد أخلاقيا في مجتمع معين قد لا يعد كذلك بالنسبة لمجتمع آخر ، وأن ما تحرمه الأخلاق في زمان معين ، قد لا تحرمه في زمان آخر . أما عن وجود الإلزام الخلقى ، فإنه يجعل من الأخلاق حقيقة موضوعية دون ريب ، ولكن بشرط أن ندرس « طبيعة » هذا الإلزام ، وحدوده ، وتأثيره بالاعتقادات والتقاليد بالنسبة للمجتمعات المختلفة . وهذه الدراسة تجعل من الأخلاق ظاهرة اجتماعية ندرسها لتعرف حقيقتها ونتبع أصولها ونطورها .

وقد حاولنا ، في هذا الكتاب ، أن نعرض كلا من الاتجاهين الفلسفي والاجتماعي في دراسة الأخلاق بعد أن مهدنا لذلك بنقطة عمات عامة عن المعرفة الفلسفية والمعرفة العلمية وعن الحاسة الخلقية .

واقصرنا في القسم الأول على نماذج من التفكير الفلسفي في الأخلاق ،
وراعينا في اختيار هذه النماذج أن تمثل المذاهب الأخلاقية الكبرى في الفلسفة ،
وكذلك الأسس الأخلاقية المستمدة من عقيدتين كبيرتين هما البوذية بوصفها
عقيدة لا تقوم على الوحي ، والإسلام بوصفه أحد الديانات الكبرى المترلة .
وأولنا اهتمامنا خاصا للأخلاق في الفلسفة اليونانية وهي المنبع الأول الذي
استمدت منه كثير من الفلاسفة الأخلاقية وجودها . واهتمنا أيضا بمذهب
وكانت ، على اعتبار أنه أشهر مذهب أخلاقي في الفلسفة الحديثة ، وكذلك
لأننا ناقشنا فكرته الأساسية عن « الواجب » أو « الأمر الحتمي » في مواضع
متفرقة من الكتاب ، وعلى الأخص عند كلامنا عن الإلزام الخلق في الإسلام ،
ومن تحديد خواص الظاهرة الأخلاقية عند دوركيم :

أما يرجنون فقد اعتبرناه همزة الوصل بين الفلاسفة والاجتماعيين حين
تكلم عن مصدرى الأخلاق والدين ، ونظر إلى الأخلاق و المخلقة ، على أنها
أخلاق الجماعة المحدودة ، وإلى الأخلاق و المفتوحة ، على أنها أخلاق الإنسانية
التي تتخطى حدود الزمان والمكان :

وكرسنا القسم الثاني من الكتاب لموضوع الضمير الأخلاقي : فتكلمنا عن
خصائص الضمير ، وعن الضميريات المختلفة لنشأة الضمير الأخلاقي : واهتمنا
بالتفسيرات القائمة على الفلسفة التجريبية وعلى العلوم الوضعية لكي نمهد
بذلك لمرض وجهة النظر الاجتماعية في بحث الظواهر الأخلاقية وهي موضوع
القسم الثالث .

وفي هذا القسم الأخير تدرجنا من الكلام عن الأخلاق الوضعية عند
أرجنت كورت حتي انتهينا إلى عرض أسس المنهج العلمي في دراسة

الأخلاق : فبينما أن كورت لم يسهم بشيء في معالجة الأخلاق وفقا لما ارتقاه
الاجتماعيون فيما بعد . كما أن دوركيم ، رغم جهوده المتصلة . وبحوثه
المتعددة في الأخلاق لم ينجح تماما في فصل وجهة النظر التقديرية عن وجهة
النظر العلمية الصرفة .

ولم يتدعم المنهج العلمي في دراسة الظواهر الأخلاقية إلا بفضل جهود
ليفى برون ، الذى فتد دعاوى الفلاسفة ، وبين ما فيها من خلط بين مفهوم
الدراسة النظرية والتوجيه العملى .

ثم جاء ألبير بايه فأكمل حلقات البحث في علم الظواهر الأخلاقية .
وعنى بتفصيل أسس المنهج العلمى ، والقواعد التى تتبع فى ملاحظة الظواهر
الأخلاقية : واستخلاصها من مصادرها المختلفة .

ونأمل أن يكون الكتاب ، على هذا النحو ، مفيدا لعارس الأخلاق في
أقسام الفلسفة وعلم الاجتماع ، كما نأمل أن يشبع القارئ العادى الذى يريد
أن يحيط إحاطة شاملة بالاتجاهات والمبادئ الأساسية التى أثارها الفلاسفة
والاجتماعيون فى موضوع الأخلاق .

واقفه نسال أن يوفقنا لحكمة العلم والإنسانية :

السيد محمد بدوى

مقدمات عامة

المعرفة الفلسفية والمعرفة العلمية

يقال إن الفلسفة هي أسمى مراحل المعرفة وإنها تتوج كلاماً من المعرفة التجريبية empirical والمعرفة العلمية Scientific . وسنحاول، في عجالة، أن نحلل الطريقة الفلسفية في المعرفة : ونبين ما يميزها عن المعرفة العلمية . ونحدد علاقة كل منهما بالأخرى :

يكتسب الإنسان أنواعاً من المعرفة أَوْخاً ما يتصل بتكوينه الحيواني وهي الاحساس والشعور والميل نحو ما يجلب اللذة والابتعاد عما يجلب الألم . وتأتي بعد ذلك أنواع المعرفة التي يمكن أن نسميها إنسانية : وهي التي يختص بها الإنسان ويرتفع بها عن مرتبة الحيوان ، وهذه المعرفة تتطلب استخدام العقل وتأويل الصور الحسية وتؤدي إلى إبداء الآراء وتكوين الأحكام .

ويمكن تقسيم هذه المعارف الإنسانية إلى ثلاثة مراتب : المعرفة التجريبية empirical - والمعرفة العلمية - والمعرفة الفلسفية .

١- المعرفة التجريبية :

وهي التي نكتسبها عن طريق المحاولات التجريبية ، وهذا النوع من المعرفة هو الغالب في معظم تصرفاتنا اليرمية : وهو الذي يزيد من خبرتنا ويعيننا على حل المشكلات التي تعرض لنا . وهذا النوع من المعرفة الذي يقوم على التجربة الحسية وحدها ، هو الطريقة الوحيدة أمام الضفيل أو البدائي : ولكن هذا لا يمنع أن يلجأ العالم أو تقيسوف إلى هذه الطريقة حيناً لا يشتغل كل منهما بالعلم أو الفلسفة .

فكل يدور في حقيقة يشق ضيقه في الحياة مستعين بالمعرفة التجريبية التي
يكتسبها إما بتجربته الخاصة وأما بما تجمع لديه من تجارب المجتمع
ونحن نتكلم هنا عن المعرفة التجريبية بمعناها العادي ، أى الطريقة السابقة
هل العلم أو الفلسفة في اكتساب خبرة والامتناع على العمل ، . ولكن
هناك معنى آخر فلسفيا

فالمداهب التجريبية في الفلسفة هي المذاهب التي ترجع نشأة الأفكار إلى
التجربة وحدها وتدحض أثر العقل في ذلك . وبهذا المعنى تتعارض المذاهب
التجريبية مع المذاهب العقلية . نعود إلى المعرفة التجريبية بمعناها العام أو
الدارج فنقول إنها تهدف قبل كل شيء إلى التغلب على مشاكل الحياة العملية
فقيمتها إذ ذقيمة عملية صرفه . ونستطيع أن نقول بهذا المعنى إن التجربة تسبق
وتعهد للعلم والفلسفة ، ولسكننا لا يمكن أن نستغنى بها عن العلم وعن الفلسفة ،
وذلك لأن المعرفة التجريبية تبدو قاصرة تماما في محيط التفكير النظري وبمحاولة
تفسير الظواهر وتعليلها . ولذلك يقال عنها إنها (المعرفة الفعجة
la connaissance Vulgaire) ويعيب المناطقة عليها أنها تخلو من
صفات الموضوعية ، والعمومية ، والمنهجية وهي صفات لازمة لكل من المعرفتين
العلمية والفلسفية .

٢- المعرفة العلمية

يعرف رجال المنطق العلم بأنه . طريقه الوصول إلى الحقائق الموضوعية ،
العامية ، المنهجية اليقينية ، :

أ - موضوعية العلم - يرتبط العالم إلى معرفة الظواهر والأشياء كما هي .

بصرف النظر عما لها من قيمة عملية ، وهو حين ينصرف إلى معرفة الأشياء معرفة علمية ينسى رغباته وعواطفه الخاصة . ويجتهد في أن يكون عقلا خالصا يترجم عن طبيعة الظواهر التي يدرسها محاولا فهمها وتعليلها . وموقف العالم هذا هو ما نطلق عليه اسم «التجرد العلمي» ، وهو يتطلب صراحة وشجاعة بحيث يتحدى العالم نفسه في كل لحظة فيضع معلوماته موضع الاختبار الدقيق حتى يصل بها إلى مرتبة اليقين ، ويجب الاتساع في الرغبة في الوصول إلى الجديد بحيث ينسى هدفه الحقيقي وهو الوصول إلى الحقائق .

ب - عمومية العلم - لا تقتصر مهمة العالم على ملاحظة الظواهر كما هي ، بل يجب أن يفهمها ويحاول تفسيرها وهو لا يستطيع أن يقوم بهذه المهمة إذا استعان بنظريات عامة ثبتت حقيقتها ودخلت في تراث العلم وأصبحت تنطبق على ظواهر الطبيعة بجميع تفاصيلها . وكما تقدم العلم زاد محصول البشرية من الحقائق التي تصدق في كل زمان ومكان : وهذه الحقائق العامة الضرورية هي التي نطلق عليها اسم «القوانين العلمية» :

ويساعد على كشف هذه القوانين قاعدة هامة هي «الختامية العلمية» Scientific determiniam ، وهذه القاعدة هي الأداة العامة للعلم : . وجوهرها أن كل الحقائق ، وكل الظواهر تتسلسل ويرتبط بعضها ببعض بروابط ضرورية . وفي مجال العلوم العقلية كالرياضيات ، والعلوم التجريبية كالكيمياء تعبر عن الختامية بهذه الصيغة . « كل مبدأ أو كل سبب يحدد بالضرورة نتائجه » :

وقد تعدى أخيرا تطبيق هذه لقاعدة مجال العلوم العقلية والتجريبية إلى مجال العلوم الانسانية الصرفة كعلم النفس وعلم الاجتماع . وأدى تطبيقها في علم الاجتماع إلى ظهور دراسات جديدة في الأخلاق أطلق

عليها وعلم الظواهر الأخلاقية: Ethology « science des faits moraux »
ج - منهج العلم - يستخدم العلم طائفتين من المناهج : أولاهما للكشف
عن الظواهر وثانيتهما لتفسير هذه الظواهر وإخضاعها لنظرية حاصنة
«Systematisation»

١ - إذ لما كانت كل الحقائق والظواهر مترابطة ، فإنه يكفي أن نتبع
تسلسلها لننتقل ما نعرف إلى ما لا نعرف . ويستعين العلم على ذلك بوسائل
عقلية ، أو بالتحليل ، أو الاستنباط ، أو الحساب . وفي العلوم التجريبية
يضيف إلى ذلك وسائل الملاحظة والتجربة والاستقراء :

٢ - فإذا ما تم للعلم الكشف عن الظواهر تعين عليه أن يفهمها ويحلل
وضعها في نظرية علمية . بحيث يكون تسلسل الأفكار صورة مطابقة لتسلسل
الأشياء في الطبيعة ، كما يقول سينوزا . ولذا يحاول العلماء بعد مرحلة الكشف
وضع المبادئ ، principles والفروض hypothesis والنظريات theories .
وبدون ذلك تظل الحقائق العلمية مبشرة لا رابط بينها ولا تتحقق
القائمة منها :

د - اليقين العلمي : يقوم اليقين العلمي على البراهين الثابتة وحل التمسك

العلمي الزهيه :

والمساعدة الأساسية لليقين العلمي هي الوضوح . وقد عبر عن ذلك
ديكارت في « المقال في المنهج » بقوله : « يجب ألا تقبل أية قضية على أنها
حقيقة إلا إذا عرفت بوضوح أنها كذلك ne recevoir en sa creance
aucune proposition pour vraie qu'on ne la connaît évidemment
être telle . »

وهذه القاعدة تتضمن اطراح أى سلطة الا سلطة العلم ذاته : وأبعاد كل الدوافع الذاتية أو العاطفية التي تفسد طريق الوصول إلى الحقيقة . فالعقيدة العلمية يجب أن تكون عقيدة قائمة على سلطة العقل ، واليقين العلمى يجب أن يكون يقينا عقليا قبل كل شىء .

والوصول إلى اليقين العلمى تتبع مناهج خاصة تسمى « البرهنة والتحقيق *méthodes de démonstration et de vérification* » وهي تختلف بحسب العلوم المختلفة : فوسائل البرهنة فى الرياضه غيرها فى علم النفس غيرها فى التاريخ الخ . . .

٣ : لمعرفة الفلسفية :

تتخذنا الفلسفة وخصوصا الفلسفة التقديرية - المثال الأعلى للعلم وتحاول الوصول إلى مذهب معين ، أو تصور معين لطبيعة الكون . والفيلسوف هو الذى يمثل خيرا تمثيل « العقل الصرف » ، ولا يأخذ من الظواهر إلا ما يخضع منها لحكم العقل : والتعميم الفلسفى هو أوسع درجات التعميم ، إذ أنه يعبر عن المبادئ العليا *Les principes suprêmes* التى تخضع لها الأشياء . على أن الفيلسوف قد يعتمد على منهج الاستنباط فيستخرج الجزئيات من العموميات ، والنتائج من المبادئ . وتلى مرحلة تكوين المذهب ، وهى فى الحقيقة جوهر التفكير الفلسفى وغايته . إذ لا يمكن أن تكون الحقائق الفلسفية ذات قيمة إلا إذا اكتمل عقدها فى مذهب واحد منسجم :

وقد يصل الأمر بالفلسفة إلى حد البرهنة على قيمة المنطق ذاته وقيمة العقل ذاته ، وهى أشياء قد تبدو بديهية للعلم . وأدى ذلك عند الفلاسفة القدماء إلى البحوث الفلسفية حول قيمة اليقين والشك ، وعند فلاسفة العصور الحديثة إلى البحث فى قيمة المعرفة .

وكانت الفلسفة في بادئ أمرها تختلط بالعلم . وكان الغرض من العلم والفلسفة النظر في معطيات التجربة وإخضاعها لمبادئ العقل . وقد ظل الفلاسفة مدة طويلة يمارسون العلم والفلسفة في آن واحد ، ولدينا نثسلف فيثاغورس وأرسطو في العصور القديمة ؛ وديكارت وليبنز في العصور الحديثة . وكان هذا النوع من المعرفة الذي يختلط فيه العلم بالفلسفة يهدف إلى تفسير الأشياء بالرجوع إلى عللها ومبادئها الأولى .

ولكن العلم ما ليث أن انفصل عن الفلسفة ؛ وذلك حين تقدم العلم الطبيعي القائم على التجربة ، فأصبح مجال العلم هو تفسير ظواهر الطبيعة بالرجوع إلى أسبابها ومعرفة قوانينها التجريبية والرياضية ، أما الفلسفة فهي « تفسير الطبيعة نفسها بالرجوع إلى مبادئها الأولى وذلك باستخدام وسائل للتفكير لا تتصل بالتجربة ولا بالرياضة » .

ثم أخذ العلم بعد ذلك يحدد مجالاته المختلفة عن طريق تصنيف العلوم ؛ وكذلك يحدد مجال الفلسفة في اتجاهين كبيرين : فلسفة القيم *philosophie critique* ، والفلسفة الميتافيزيقية .

أما فلسفة القيم فتتظر في قيمة النشاط الإنساني وتعتمد على مقاييس أو معايير (*normes*) ذاتية لتقدير القيم الأساسية وهي الحق والخير والجمال ؛ وأما الميتافيزيقا فلإنها تبحث في المسائل التي تتعدى نطاق عالم الظواهر الطبيعية وهي بحسب أصل الكلمة اليوناني « بحث ما بعد الطبيعة » . وبحوثها تنصب على جوهر المادة والعقل وعلى أصل العالم وغايته ؛ إلى غير ذلك من البحوث الأخرى التي تتصل بمعرفة الله وأثبات وجوده .

ونستطيع الآن أن نلخص الفروق الأساسية بين المعرفة الفلسفية والمعرفة العلمية فيما يأتي :

١ - تهتم المعرفة الفلسفية بالكليات والمبادئ العامة : على حين أن المعرفة العلمية تبحث في الجزئيات :

٢ - تخضع الفلسفة وخصوصا فلسفة القيم: الأشياء لمقاييس أو معايير ذاتية Subjective على حين أن العلم لا يبحث الأشياء إلا بطريقة موضوعية objective مستعينا بوسائل الملاحظة الخارجية والتجربة دون أن يقحم فيها العاطفة أو الرأي الذاتي :

٣ - قد تكمن وراء المذهب الفلسفي الرغبة في تحقيق غايات عملية : ويصلق ذلك على الخصوص بالنسبة للفلسفة السياسية والاجتماعية والأخلاقية. أما البحث العلمي فلا يهدف إلا للمعرفة في ذاتها ، بصرف النظر عما قد تؤدي إليه من خير أو شر من الناحية التطبيقية :

٤ - يستطيع الفيلسوف أن يقيم دعائم مذهبه الفلسفي دون الاستعانة بالنتائج التي وصل إليها غيره من الفلاسفة : ولكن العالم لا يستطيع أن يسير خطوة واحدة في بحثه إلا إذا استعان بالنتائج التي وصل إليها من سبقوه في ميدان بحثه :

وهذه النقطة الأخيرة بالذات هي التي تفسر لنا تأخر ظهور علم الاجتماع بمعناه الحديث . إذ أنه لم يستطع أن يتكون إلا بعد أن تجمعت لدينا مجموعة من الحقائق والمعطيات التي يمكن الاستعانة بها في إقامة النظريات الاجتماعية .

ولما كانت بحوث الأخلاق هي موضوع دراستنا ، فإن الفلسفة الأخلاقية تعنى بتعريف الخير الأسمى ، وتحديد القيم الأخلاقية وبيان علاقة هذه القيم بالنشاط الإنساني ، ووضع معايير العدالة والحق والواجب والفضيلة والمسئولية .

أما علم الظواهر الأخلاقية Ethology فإنه يتم بتعريف الظاهرة الحقيقية ،
ويبحث في نشأة الضمير الأخلاقي ، وأصول القواعد الأخلاقية وصلتها
بالعقائد والعرف والتقاليد :

أهمية دراسة العلم الأخلاقية

يتم الإنسان بما أودع فيه من العقل بمعرفة الحقيقة . ولكنه بما أودع فيه
من الشعور يتم بممارسة الخير . فإذا كان للعلم أهمية في رقى الإنسان المادى ،
فإن الأخلاق أكثر أهمية لأنها تتصل بالناحية الروحية عند الإنسان . ولا
يتنظر من كل إنسان أن يكون عالماً أو أن يلم بنظريات العلم ، ولكن يتنظر منه
أن يدرك معنى الواجب وأن يهدف في أعماله وتصرفاته إلى تحقيق المبادئ
الحقيقية :

لذلك فإن مسائل الأخلاق من المسائل التي يجب أن يتم بها كل إنسان .
فكل أمرىء محتاج لأن يبنى تصرفاته ويبررها بالرجوع إلى مبدأ خلقى .
وإذا لم يتخذ الإنسان لنفسه موقفاً بالنسبة للمشكلات التي تعرض له وآثر أن
يكون سلبياً ، فإن هذه السلبية تكون ضد الأخلاقية . وفي ذلك يقول بسكال :
« إن السلبية هي أساس التدهور والسقوط . فوق أنها تفاق وجبن . »

يتعين على كل إنسان إذن أن يتخذ له مبدأ خلقياً يسيّر عليه ، ويقاس به
تصرفاته وأفعاله ويحكم به على تصرفات الآخرين وأفعالهم ، ولكن هل
يستطيع الإنسان الذى يعيش في مجتمع معين أن ينفرد لنفسه بمذهب أخلاقى .
لا يعكس المبادئ الأخلاقية والعادات السائدة في مجتمعه ؟

إن رجال الاجتماع يثيرون دائماً هذا السؤال ويقولون إن الضمير الأخلاقى
عند الإنسان يتقيد كثيراً بما يسود في المجتمع من معتقدات وعادات وتقاليد ،

ولذلك فإن الإنسان يحكم على الأفعال والتصرفات لا مبه غلال ضميره
فحسب ، بل من خلال ضمير المجتمع :

ومهما تكن قيمة هذه النظرة الاجتماعية — وستنظر في قيمتها فيما بعد — فإن
ما نريد أن نؤكد هو أن الحاسة الخلقية حاسة متأصلة في الإنسان ، بل إن
هناك من يذهبون إلى القول بأنها غريزة . ومع ما تؤكد الديانات من ميل
الإنسان أحيانا إلى الشر ، فإن الاندفاع نحو الخير هو شيمة النفوس التي لم
تدنسها الشهوات العارضة . ولا أدل على ميل الإنسان نحو الخير من تأنيب
الضمير الذي يقلق راحة الإنسان حين يحس أنه أخطأ . كما أن الحاسة الخلقية
هي التي تدفع الجماهير إلى الدفاع عن حق الضعيف ، ومعاقبة الظالم . ونحن
نحكم على الناس بالرجوع إلى المقاييس الأخلاقية للحق والعدالة ، وينبجمل
هذا الحكم في جميع أنواع النشاط من سياسي إلى اقتصادي إلى تربوي :

هل الحاسة الخلقية غريزية أم مكتسبة ؟

يقول بعض الفلاسفة والمفكرين إن الحاسة الخلقية غريزية . فنقرأ في
القاموس المحيط أن « الخلق هو الطبع والسجية » :

ويقول النزالي : « يقال فلان حسن الخلق والخلق أي حسن الظاهر والباطن »
فالخلق عبارة عن هيئة راسخة في النفس تصدر عنها الأفعال بسهولة ويسر ،
من غير فكر ولا روية . »

وإذا سلنا بوجهة النظر هذه وقلنا أن الخلق صفة راسخة في النفس ، وجب
أن نحدد نوع النشاط الذي تتصل به هذه الصفة . فمن صفات النفس الانسانية
النشاط العقلي ، والنشاط العاطفي ، والنشاط الإرادي . والأخلاق تتعلق
بجانب القصد والإرادة أي أنها نوع من النشاط يهدف إلى تحقيق سلوك معين

محدده الإرادة : وإذا انتهى جانب الإرادة من سلوكنا فإننا لا نستطيع أن نصف هذا السلوك بأنه (خير) أو (شرير) :

غير أن بعض الفلاسفة لا يهتمون بعنصر الإرادة هذا حين يقررون أن المزاج الخلقى للإنسان هو صورة روحه : ومعنى ذلك أن المزاج ثابت يولد مع الإنسان ولا يمكن تبديله . فكما أننا لا نستطيع أن نغير الصورة الجسمية من التبيح إلى الجمال أو بالعكس ، فكذلك لا نستطيع تغيير الصورة الخلقية التي تفرغ عليها الإنسان :

ومع تعصيون لهذا المبدأ (شوبنهاور) الفيلسوف الألماني إذ يقول :
« يولد الناس أختياراً أو أشراراً ، كما يولد الحمل وديماً والتمر مفترساً
وليس لعلم الأخلاق إلا أن يصف سيرة الناس وعوائلهم : كما يصف التاريخ
الطبيعي حياة الحيوان »

ومن يقولون كذلك بمذهب الجبر أو الحتمية في الأخلاق الفيلسوف
الألماني « كانط » : ولا أدل على ذلك من قوله : « إن الذي يشاهد موقف
الإنسان في ظرف معين ، ويعرف سوابق تصرفاته في مثل هذا الموقف
يستطيع أن يتنبأ تنبؤاً صادقاً بما سيفعله في هذا الظرف المعين ، كما يتنبأ العالم
الفلكي بكسوف الشمس وخسوف القمر في ساعة محددة » :

ومن يتشيعون لهذا الرأي كذلك (سبينوزا) الفيلسوف الهولندي إذ
يقول : « إن أفعال الناس ، كثيرها من سائر الظواهر الطبيعية ، تحدث
ويمكن استنتاجها بالضرورة المنطقية كما يستنتج من طبيعة المثلث أن زواياه
الثلاث تساوي زاويتين قائمتين . . . »

ويقول (لينى برول) الفيلسوف الفرنسى فى هذا المعنى كذلك « إن ميولنا الحسنة أو القبيحة التى نجىء بها إلى هذا العالم عند ولادتنا هى طبيعتنا ؛ فكيف نكون مسئولين عن طبيعة هى ليست من عملنا ؛ أو على الأقل ليست من عملنا الشعورى الاختيارى ؟ »

وأخيرا يلخص (هيوم) الفيلسوف الانجليزى رأى أهل الجبر بقوله :
« إن شعورنا بالحرية ليس إلا وهما خداعا » .

هذه هى آراء بعض الفلاسفة الذين ينظرون إلى الطبيعة الخلقية على أنها من عمل الفطرة وهم يصورون لنا الإرادة الإنسانية سجيئة فى نطساق حديدي من الفرائض والطبائع .

ولا شك أن هذا الموقف يدعو حتما إلى التساؤل : ما قيمة الرسل والمصلحين ، وما قيمة ما يتزولون به من شرائع أو يشرعسون من قوانين لإصلاح البشرية ؟ وما قيمة المربين فى إصلاح ما اعوج من خلق ؟ وأخيرا ما قيمة المثل العليا التى يضعها أمامنا فلاسفة الاخلاق ؟ ألا تكون كل هذه الجهود مجرد عبث لا طائل تحته ؟ .

لقد تصدى لهذا الرأى فريق آخر من المفكرين محاولين إثبات غلوه وشططه . وقبل أن نعرض رأى هذا الفريق المعارض نحب أن نذكر أن أصحاب مذهب الفطرة ينقسمون إلى فريقين :

فريق يقول بأن الإنسان خير بطبعه والشر عارض له ، وهو مذهب المتناثلين أمثال جان جاك روسو ؛ ويرجع هذا المذهب فى أصوله الأولى إلى سقراط والرواقيين ؛

والفريق الثاني يقول إن الإنسان شرير بطبعه والخير طارئ عليه ، وهو
مذهب المنشائين كالبودية : وتميل الكنيسة المسيحية كذلك إلى هذا الرأي
حيث ترى أن الانسان منذ خطيئة آدم قد انقلب شريرا لا حيلة في إصلاحه
بنفسه ولا غنى له عن منقذ ومخلص إلهي ؟

أما الرأي الذي يعبر عن الواقع ويحارب هذا الميل إلى أحد الجانبين ، فهو
الرأي الذي يقول بأن الإنسان خلق مستعدا للخير والشر جميعا ، وهذا الرأي
يتفق مع آراء علماء النفس والتربية في هذا العصر .

وقد سبق أن قرر هذا الرأي الميلسوفان العريان الغزالي وابن خلدون ،
وإن كنا يميلان إلى الاعتقاد بأن الانسان خلق إلى الخير أميل منه إلى الشر :
ذلك أن من نظر إلى مافي الانسان من العنصر الروحي (كما في عيسارة
الغزالي) ، أو عنصر النفس الناطقة (كما في تعبير ابن خلدون) قال إنه خير
بطبعه : ومن نظر إلى العنصر الجشائي أو الحيواني قال بعكس القول الأول
ومن نظر إليهما معا كما هو الأصوب قال بالاستعداد للامرين جميعا :

ولا يقوتنا هنا أن نبين أن في القرآن الكريم ما يثبت هذا الاستعداد
المزدوج عند الانسان وهدياته النجدية - « و نفس وما سواها ، فألمها فجورها
وتقواها » . بل فيه ما يشهد في الوقت نفسه بأن هذا الاستعداد المزدوج
أقرب في أصله إلى الخير والاستقامة . (لقد خلقنا الانسان في أحسن
تقويم) :

ومهما يكن من أمر فإن أسبقية أحد الطبعين ، الخير أو الشر ، إلى

الوجود في نفس الانسان لا يعني مطلقا عدم قابليته للتبدل إلى أحسن أو أسوأ بتأثير الوسط ، والتربية ، والمثل التي يقتدي بها المرء في حياته . ونحن نسلم أن قطرة الحمر والشر ليست موزعة على السواء في البشر ، وأن بعض الناس يولد خيرا بطبعه وبعضهم يولد شريرا بطبعه ، وقد يكون للوراثة أثر في ذلك ، وإن كان هذا الأثر لم يتحدد بعد مداه في صبورة دقيقة . وليكن هذه الأسبقية في ظهور أحد الطبعين لا تعني بتساوتا استعصاء التحول واستحالة ، بل تعني فقط أن التحول إلى الطبع المقابل قد يكون أصعب وأبطأ لتوقفه على عوامل خارجية جديدة .

إن الذين يقولون بجمود الطبع الانساني يؤيدون دعواهم بحجتين :

الأولى : هي أنه كما لا يمكن الانسان تحويل خلقته الظاهرة من اللسامة إلى الوسامة ، كذلك لا يمكن تغيير طبيعته الباطنة من الشرية إلى الخيرية ، إذ لا فرق بين فطرة وفطرة ، كلاهما من صنع الله الذي لا يتبدل خلقه :

الثانية : أن كثيرا من أهل المجاهدة والرياضة الروحية حاولوا بحظيم قوتهم الشهوانية أو الغضبية فباءوا بالفشل .

وللرد على الحجة الأولى نقول : إننا لا نملك حقيقة أن تغير من طبيعة أبنائنا وأن ننشئها خلقا آخر ، وإن كنا نملك أن نعالجها من أمراضها ، وأن نهذب سلوكها بالرياضة البدنية ، وأن نجعلها بما نشاء من خسر وب الرتبة : ونحن لا نطلب في مجال الأخلاق أكثر من ذلك ، لا نطلب تحويل الطبع من النقيض إلى النقيض ولكننا نطالب بتهديبه ، وهذا التهديب ممكن إذا تعهدنا العناصر العلية في الإنسان بالصقل والتنمية :

أما عن الحجة الثانية : فليس الغرض من الجهاد الروحي أن ينجو من أنفسنا
تماماً غريزتي الشهوة والغضب . إذ أن هاتين الغريزتين ضروريتان للإنسان .
تساعدانه على جلب النفع ودرء الضرر ، فمثل غريزة التشهي والتمني : كمثل
كلب الصيد الذي تبعه في طلب رزقه ، ومثل غريزة الغضب : كمثل كلب
الحراسة الذي تدفع به اللصوص والمعتدين عن نفسك وأهلك : فكما أنه
ليس من الحكمة والرشد أن تقتل كلبك ، كذلك ليس من الحكمة والرشد
أن تقتل غريزتي الغضب والشهوة فيك : ولكن عليك أن تعلم كلب صيدك
الذي يختطف الطير الأليف الذي يملكه جارك ، وأن تعلم كلب حراستك
الذي ينبع في وجه الضيف .

فواجبنا في جميع الأحوال أن ننظم سير غرائزنا إقداماً وإحجاماً حسب
ما يقضى به العقل والنظام الاجتماعي ، وإذا كانت التجارب الناقصة السريعة
تقتل أحياناً في هذا التنظيم والتهذيب ، فإن المثابرة والالتحاح كفيلاً
يلحزان النجاح ، وتشهد بذلك سير الحكماء والمرسين ، في أنفسهم وفي
تلاميذهم .

وإذا كان الإنسان قد وفق إلى نقل طباع الحيوان من الثور إلى الإلف
ومن الجمل إلى الأمانة والالتقاء ، ودرب الحيوانات المفترسة على ألا تقرب
الطعام وهي في أشد الحاجة إليه إذا كان هذا هو أثر التهذيب في غرائز
التجاورات ، فكيف بالغرائز الإنسانية التي أثبت علم النفس المقارن أنها
أشد قياداً وأعظم مرونة بسبب تنوعها وتعارضها ؟

وسجل القول إن الجهاد الخلقى يكون عبثاً في أحد اقتراضين لا ثالث
لهما : أن تكون النفس الإنسانية قد خلقت خنقاً كاملاً مستجمعا لكل أطوارها

وأن تسكون خفت برء، جامدة غير قابلة لمكمال؛ أم وهي كما قال
ابن زللى ، ناقصة بالفعل ولكنها منصوية على إمكانيات الكمال، قابلة بالقوة
لما شاء الله من درجات الترقى والتدلى ، فقد اتسع ميدان الجهاد أمام كل
مجاهد لكي يزكى في نفسه الميول الطيبة ويضعف أثر الميول الخبيثة :

التربية في التلويم الخلقى

إذا كنا قد قررنا أن الطبع الإنسانى يمكن أن يعالج ويقوم ، فإن ذلك
يؤدى بطبيعة الحال إلى النظر فى أثر التربية فى التلويم الخلقى :

والتربية معطاهها اللغوى هى التنمية والتقوية ، أى تعهد أى شىء بالرعاية
حتى ينضج ويكمل وفق ما تؤهله له طبيعته ، وهى بهذا المعنى الواسع تشمل
جميع الكائنات الحية من نبات وحيوان وإنسان .

وإذا نظرنا إلى التربية فى محيط الإنسان قلنا إنها تتضمن الوسائل التى
تنمى ملكاته وقواه جميعا . ومن هذه الوسائل :

- ١) تنمية الجسم وحفظ الصحة وهذه هى التربية البدنية :
- ٢) تثقيف العقل واعداده للتفكير السليم والحكم على الأشياء والاستفادة
منها وهذه هى التربية العقلية .
- ٣) إمداد العقل بالتراث العلمى وهى التربية العلمية :
- ٤) إعداد المرء للاندماج فى الحياة وكسب عيشه وهى التربية المهنية :
- ٥) ايقاظ شعوره بجمال السكون وتمكينه من التعبير عن هذا الشعور
بصورة جيدة وهى التربية الفنية .

(٦) تعريفه باحترق والواجبات في المجتمع التي يعيش فيه ، وما فيه من نظم وقوانين وهذه هي التربية الاجتماعية والوطنية :

(٧) إفهامه معنى الكرامة والأخوة العالمية وهي التربية الإنسانية .

(٨) توجيهه في أعماله على سنن الاستقامة وتعويدته على الطاعات الصالحة وهذه هي التربية الأخلاقية .

(٩) وأخيرا الارتفاع بالإنسان إلى المعاني الروحية وهنـه هي التربية الدينية .

وقد يعتقد من ينظر في هذا التضمين أن الأخلاق تعني فقط بتأحية واحدة من هذه النواحي وهي التربية الخلقية . ولكن الأمر ليس كذلك . فإن سلطان الأخلاق يسرى على جميع أنواع النشاط الإنساني . ولا يخرج عن حكم الأخلاق أي نشاط بدني أو عقلي أو فني أو أدبي أو روحي . فالإنسان الذي يجاني بفته التكاليد الخاصة باللياقة والحياة والعفاف يتصلى نقت الضمير الخلقى وإن أم يكن بذلك قد خرج عن قواعد الفن ، والعالم الذي يكرس جهوده العلمية لتخريب والمحاق الدمار بأخوته في الإنسانية يكون قد خرج على القانون الأخلاقي وإن كانت بحوثه ذات قيمة كبيرة من الناحية العلمية . وهكذا بالنسبة لجميع أنواع النشاط الأخرى ، فإنها يجب أن تخضع في وسائلها وغايتها - تفرضه قواعد الأخلاق ومقديس تفضيلة .

على أن التربية الأخلاقية بالذات هي التدريب على الملوك الطيب وتكوين العادات الصالحة ، ولذلك فإن صلتها بعلم الأخلاق وثيقة . فمن المتفق عليه أن المرئي إذا عرف قواعد الأخلاق ونظرياته . واستطاع أن يدرك الحكمة

الكأمة وراه المذاهب الأخلاقية المتعددة ، فإنه يستطيع أن يختار منها ما يلائم الحالة الاجتماعية والطبيعة النفسية لتلاميذه .

ولكن هناك أمرا أثار الأختلاف منذ القدم ، وخلاصته أن العلم بالفضيلة لا يكفي في تحصيلها والترود بها ، فكثيرون من يلبسون أوجه الخير ويدركونها إدراكا تاما ثم يحيلون عنها إلى أوجه الشر والرذيلة . وقد ذلك ما يبعث على التساؤل . هل علم الأخلاق ودراسة المذاهب الخاقية كافيان لتحقيق التربية الخلقية ؟

راى سقراط

يجيب سقراط على ذلك بالإيجاب . وخلاصة رأيه أن الانسان يبحث عن السعادة ، فإذا عرف أن الفضيلة هى الطريق الوحيد الذى يوصل الى السعادة ، فإنه لا يخطئ طريقها ولا يمكن أن يعمل الانسان ما يؤدى إلى شقائه وهو عالم بذلك مختار له .

والأشرار ، فى نظر سقراط ، لا ذنب لهم إلا جهلهم بحقيقة مقاصدهم أو جهلهم بتحديد الوسائل التى تؤدى إلى الغايات الطيبة . وعلاجهم يكون بتصحيح معلوماتهم لا بتشريع نواياهم وغرائزهم ، لأنهم لا يتوون إلا خير أنفسهم ، ولأنهم يجهلون حقيقة هذا الخير أو يجهلون وسائله ، ولأنه فإن سقراط يفتردر انية الغيبة فى الانسان وتحول هذه النية عن غايتها بسبب اجتهادهم ، وهذا رأى دلنا على غلوه فى التناؤل لأن الانسان يمترج فى طبيعه اتجاه الخير . إن اختلقت نسبة كل من شخص الى آخر .

رأى أفلاطون :

ولقد أدرك أفلاطون مواطن الضعف في رأى أستاذه ، فقرر في بعض محاوراته أن العلم وحده لا يكفي لكي يصبح المرء فاضلا . فإن الرجل قد يعرف الشر ويأتيه ، ويعرف الخير ولا يفعل . ولو كانت الفضيلة تنتقل بالتعليم . كما تنتقل العلوم من عقل الى عقل بالأدلة والبراهين لاستطاع حكماء أثينا أن يجعلوا من تلاميذهم فضلا متوهما .

على أن أفلاطون أدلى برأى آخر في مواضع أخرى من كتبه فقال إن هناك نوعين من الفضيلة فضيلة فطرية موروثة ، وهذه لا تحتاج إلى تعليم . أما الفضيلة الحقيقية التي تكسب صاحبها فضلا وتقديرا فهي التي تعتمد على معرفة الخير ونيته .

وليس المقصود بالمعرفة أو العلم في نظر أفلاطون مجرد المعرفة التلقينية أو الإدراك العقلي الجاف ، بل المعرفة التي تمتد من العقل الى القلب ، وتصبح إيمانا عميقا وقوة ماجمة وقرة ملامة . ولا شك أن العلم على هذا النحو وسيلة كبرى لنجاح التربية الخلقية وبث الفضيلة في النفوس .

فالعلم يجب أن تنضم إليه قوة الإيمان والافتناع ، ويجب بعد ذلك أن تتوافر عوامل أخرى لنجاح النشاط التربوي . وأولها إزالة العقبات والموانع التي تعوق طريق الفضيلة ، ومن أخطر هذه الموانع البيئة السيئة والقسوة الصارمة التي لا ينكر أثرها في سلوك الناشئين : كما أن منها الاتجاه بالطفل في اتجاهات تخالف استعداده وقدراته :

وتأتي بعد ذلك عوامل إيجابية نبه عليها أرسطو (المعلم الأول) ، حين قرر أن الإنسان ليس عقلا (كما زعم سقراط) ، وليس عقلا وعاطفة فقط .

(كما ظن أفلاطون) بل هو فوق ذلك ارادة فعالة : وإذن فليست الفضيلة علما وإيمانا فحسب لأن العلم والإيمان لا يدفعان صاحبهما إلى العمل إذا كانت همته قاصرة وإرادته ضعيفة متخاذلة : وإذا كانت الأخلاق سلوكا قبل أن تكون علما فإن هذا السلوك لا يتحقق إلا عن طريق الإرادة .

والسلوك الأخلاقي لا يكفي أن يحدث مرة أو مرتين حتي يتصف بهنا الوصف ، بل يجب أن يتكرر ويستمر حتي يصبح عادة ثابتة وخطقا زاسخا كأنه طبيعة ثانية . فلا بد إذن لتحقيق التربية الخلقية من تدريب متواصل على العمل بما نعلم :

وأخيرا فليست الفضيلة عملا آليا تسخيريا ، بل هي عمل انبعاثي محبب إلى القلب ، وقد أدرك « دوركيم » هذه الحقيقة في تحليله للظاهرة الخلقية وبين أن الرغبة التلقائية عنصر هام من عناصر العمل الخلقى :

فيجب إذن لتحقيق التربية الخلقية أن نعلم أولادنا أين الخير وأن نجدهم يؤمنون به ونشجذ إرادتهم لتحقيقه، ونمكن العادات الطيبة من نفوسهم بحيث يقبلون على فعل الخير راضين مغتبطين :

القسم الأول
ملاج من الأخلاق الفلسفية

الفصل الأول

الأخلاق في العقيدة البوذية

المخلص من طريق التحرر من الشهوات

انبعثت العقيدة البوذية من شمال الهند ، من إقليم نيبال (حيث كانت تقطن قبائل الساكيا Sakyas) . وكان باعثها حكيم من الحكماء من أصل نيبال إذ كان والده يحمل لقب (راجا) . وقد أطلق عليه بعد أن أعلن مذهبه إسم (بوذا) . ومعنى هذه الكلمة « الملهم أو العارف بالحقائق ، أو صاحب الاشراف » . وتذكره النصوص أحيانا بأسماء أخرى مثل (ساكيا موني Sakyā muni) ومعناها حكيم الساكيا ، و(بهاجافات Bhagavat) ومعناها السعيد ، (جينا Jina) ومعناها المنتصر .

وليس من سبيل لأن تفصل مذهب بوذا عن حياته فإن حياته تصور أروع التصوير وأبلغه تفاصيل هذا المذهب . عاش بوذا في القرن السادس قبل الميلاد من حوالي عام ٥٦٠ إلى عام ٤٠٨ ، أي أنه كان معاصرا لكزنيوفون الفيلسوف اليوناني ، وكورنثيوس حكيم الصين .

وكان الاسم الذي تاتماه عند ولادته هو « سيدهارثا » Sidhartha وترني في بيئة الترف ، وعاش عيشة الأغنياء واختلط بمذاتهم حتي من الرابعة والعشرين ولكن لم تمنعه حياة الترف التي عاش فيها من الأحساس بيؤس الناس وتعاستهم . ويقال إن أول شعاع من قوس الهداية والخسكة دخل في نفسه ، كان على أثر ما وقع عليه بصره في الطريق عند خروجه في عربته للترهة . فقد حدث في أربع مرات متوالية أن وقع بصره على عجوز بائس ، ومريض ملقى إلى جانب الطريق ، ووجهة فقير هنك جوعا ، ومتسول يسأل الناس دون أن يعطوه .

عندئذ تملك شعور قوى بما تعانيه الإنسانية من آلام : كما أخذ يدرك ما تطوى عليه حياة الشباب وحياة اللهو من أخطار ، وتمثل بوضوح أن الشيخوخة والموت قريبان مها طال أمدهما .

فترك زوجته وولده ، وهجر مترله بحثا عن الوسيلة التي توصله إلى خلاص نفسه وخلص الإنسانية من آلامها ، وهام على وجهه يبحث عن الحقيقة ويعيش عيشة الزهد بين تساك البراعة وأخضع جسمه لرياضات شاقة من الصوم والحرمات . وكان أحيانا يمتنع عن الجلوس ، ويظل قاعدا القرفصاء ، واتخذ لتومه مرقدًا من الأخشاب الحشنة ، كما أنه كان يتغذى طول يومه بجبات من الأرز ، وقيل بحبة واحدة .

وظل بوذا على هذه الحال سبع سننات حتى كاد ييأس : إذ بالرغم من كل هذه المشاق فإنه لم يشعر بأنه حقق لنفسه السلام . فافتنع بأن تعذيب البدن لا طائل تحته ، وأن حياة الحرمان لا تزيد في قيمتها عن حياة اللهو التي عاشها من قبل :

وأخيرا وضحت له الحقيقة في ليلة إشراق : واستطاع أن يدوق طمأنينة الخلاص بعد أن دفع نفسه إغراء مارا (Mara) أو شيطان الإغراء الذي دعاه لكي يدخل يدخل دون انتظار إلى دار السلام أو (النيرفانا) . وصمم على أن يظل بين الناس ، ليعرفهم بالحقيقة التي وصل إلى اكتشافها وهي : أن الخلاص ليس في الموت كما كان يعتقد أولا . فبالموت لا يخلص الواحد إلا نفسه : ولكن رسالته الحقيقية « العمل على خلاص الآخرين » . « يا من خلصت نفسك ، ليعمل على خلاص الآخرين ، وإذا كنت قد وصلت إلى شاطئ الأمان فساعد الآخرين على أن يعبروا » :

كذلك فقد أدرك بوذا قيمة « الطريق الوسط » لتحقيق السعادة
الروحية :

« هناك طرفان يجب على كل من يريد أن يحيا حياة روحية أن يعتمد
عنها . أحدهما حياة اللهو وهي وضيفة نافهة ومخالفة للعقل ، والآخر حياة
الزهد والحرمان وهي كثيية لا طائل تحتها ، والحكيم من يكتشف الطريق
الذي يمر بين هذين الطرفين ، وهو الطريق الذي يسر النظر والعقل ، ويؤدي إلى
« النيرفانا » أي إلى الطمأنينة والسلام .

وتذكرنا « فكرة الطريق الوسيط » هذه بما جاء في فلسفة أرسطو قبا
بعد أن سر الحياة الأخلاقية يكمن في تحقيق « الوسط العادل » :

ففي كل ظرف من ظروف الحياة هناك إفراط يجب تجنبه ونقص يجب
تلافيه . والفضيلة وسط بين الاثنتين . وقد عني أرسطو بتساير قائمة مفصلة
للرذائل التي تنجم عن الافراط ، والرذائل التي تنجم عن التقصير . ومن
النوع الأول : الهور ، والمجنون ، والكسبرياء ، والحمق ، والتملق . ومن
النوع الثاني : الجبن ، وتبلد الاحساس ، والشح ، وحطة النفس ، والانزواء
أما الفضائل التي تتوسط هذين الطرفين فهي : الشجاعة ، والاعتدال ،
والكرم ، والتسامح ، والتردد . وإن من يعيش وفقا لمبدأ التوسط في الأمور
قد لا يجتق لنفسه نشوة حياة التأمل الخالص : ولكنه يضمن لنفسه حياة
التوازن السعيد ، تحت سيطرة العقل . وهو مع ذلك لا يحرم من المتعة واللذة .
فاللذة شعور يضاف إلى كل عمل خير فيجمله ، كما تضاف الزهرة إلى الشباب
فتزيد من جماله .

وحين امتلك بوذا ناصية الحقيقة ، كرس جميع جهوده لنشرها بين

الناس : وقضى بقية حياته حتى من الثمانين يحاول هداية كل من يراه إلى طريق الحق والسلام : ولم تصادف دعوته أى نوع من الاضطهاد بل على العكس كان الحكام وكبار التجار يلقونه أحسن اللناء ويعرضون عليه منحا كثيرة كان يمنحها للفقراء . وانتشرت البوذية بسرعة عظيمة في الهند ثم توقفت تيارها ردها من الزمن لسكى تعود للانتشار في أجزاء كبيرة من آسيا .

لعالم بوذا :

لم يصلنا من أقوال بوذا في شكايها الأصلية إلا القليل . ولكن هناك إجماع على المعاني التي عبر عنها في وعظه الأول في مدينة « بنارس » . وتلاحظ أن أقواله قد نلت من الخوض في المسائل الميتافيزيقية فلم يتعرض لصفات الأروحية ، ولا للمسائل الكونية ، بل إنه لم يحاول أن يناقش الأحكام الدينية أو الشعائر التي وردت في مجموعة « الفيدا » Veda : وهي مجموعة كبيرة من النصوص الهندية القديمة التي تضم التراث العقلي للهند . ومعنى كلمة « فيدا » المعرفة ، ولكن يقصد بها أسمى أنواع المعرفة وهي المعرفة التي تتصل بالروحانية والكائنات المنقلمة . وهذه النصوص وإن كانت ترجع إلى أصول وتواريخ مختلفة ، وتعب عن اتجاهات فكرية متباينة ، إلا أن التقاليد الهندية تنظر إليها على أنها صادرة عن وحي إلهي ويرى مؤرخو الفلسفة الهندية أن هذه المجموعة من النصوص ، هي المصدر البعيد الذي استمدت منه جميع الفلسفات الهندية مباحثها ، بل إن البوذية نفسها قد استمدت منه بعض عناصرها .

إن البراهمة هم الذين يشغلون أنفسهم بالآفة ، وعليهم يقع عبء تنظيم

العلاقات بين الكائن المقدس والكائن الانساني ، ولسكن بوذا يريد فقط أن يقف الإنسانية من آلامها ، ولذا فهو يهتم بالكائنات الانسانية دون أن يشغل نفسه بفكرة الكينونة في ذاتها .

ويرى بوذا أن أصل الشر الذي يجب أن يقف منه الإنسانية مزدوج . فهو أولا في الوجود ، على أن نفهم من هذه الكلمة معنى الخضوع للحيات وثانيا في الجهل ، الذي يجعلنا نأخذ المظهر على أنه الجوهر .

ويمكن أن نلخص مذهب بوذا بالرجوع إلى الحقائق الاربعة المقدسة التي نطق بها في وعظ بنارس .

١ - « أيها الاتباع هاكم الحقيقة المقدسة عن الألم : إن ولادة الإنسان ألم ، والشيخوخة ألم ، والمرض ألم ، واتحاد الإنسان بمن لا يجب ألم ، واقترافه عن يجب ألم ، وعدم حصوله على رغبته ألم ، وبالاختصار فإن تعاقب بلذات الجسم وملذات الحس والتصورات الروحية كله ألم »

٢ - « أيها الاتباع هاكم الحقيقة المقدسة عن أصل الألم : إنه التعطش لكل ما يتصل بالوجود ، لأن هذا التعطش يصحبه نهم وتطلع لا عند الآخرين ، إنه التعطش للملذات ، والتعطش لتجاء والسلطان » .

٣ - « أيها الاتباع هاكم الحقيقة المقدسة عن سر القضاء على الألم : إنه في إخماد هذا التعطش بالقضاء على الرغبة ، والتخلص منها وعدم السماح لما بأن تسيطر على نفوسنا » .

٤ - « أيها الاتباع هاكم الحقيقة المقدسة عن الطريق الذي يوصلنا إلى القضاء على الألم . إنه الطريق المقدس ذو الشعب الثمانية : أيمان صادق ،

ورغبة أكيدة : ولسان عف ، وعمل صالح ، وحياة خالصة من الوسائل
الدينية ، وتفان في الخدمة ، وانتباه لمصادر الحكمة ، وتأمل في معانيها .

فالحقائق الأربعة الكبرى في فلسفة بوذا هي : أن الوجود ينطوي على
الآلام - أن الألم يتولد عن الشهوات التي يستحيل علينا دائما إشباعها - أننا
لا نستطيع أن نتخلى عن الألم إلا إذا أخذنا في نفوسنا كل شهوة - وأخساد
الشهوات لا يكون إلا باتباع طريق الحكمة الذي يوصلنا إلى الخلاص أو
التحرر الأبدي أو « النيرفانا » .

ولكن ما هي الطرق العملية التي يتبعها الإنسان للوصول إلى أسمى درجات
السعادة وهي الخلاص من سيطرة شهوات النفس ؟ وكيف يعرف أنه يتبع
النهج الصحيح الذي يوصله في النهاية إلى « النيرفانا » ؟

إن أولى الخطوات هي التخلي وإنكار الذات ، ذعب أحد الانبعاث إلى
بوذا وطلب إليه أن يرسله إلى إحدى القبائل المتوحشة فقال له بوذا :

« ولكنكم أشقياء وموف يسبونك » فأجاب الفقير : « إن سبهم لي سيجعلني
أعتمد أنهم من الطيبة بحيث لم يضربوني » - قال بوذا : « ولكنهم سيقذفونك
بالحجارة ، وسيقتلون عليك بأبليسهم » : فأجاب الفقير : « سأقول لهم من
الطيبة بحيث لم يضربوني بالعصى أو السيوف » .

قال بوذا : « ولكنهم سيقطعونك » : فأجاب : « سأقول لهم أشفقوا على
حيث خلصوني دون عناء من هذا الجسد الملى بالأدران » : هذه الإجابات
أقتنع بوذا أن تابعه قد قطع شوطا بعيدا في طريق الخلاص وقال له : « اذهب
يا من خلصت نفسك وخلص الآخرين » .

المبدأ الأخلاقي :

ما قلنا نرى أن المبدأ الأخلاقي في المذهب البوذي ينحصر في الخلاص من الألم عن طريق التحرر من الشهوات . وطريق الخلاص - كما قلنا - طريق وسط : يعتمد عن الإفراط في الزهد بعده عن الميل إلى الحياة الناعمة : ويعبر النص اختدى عن ذلك تعبيراً جيلاً إذ يقارن الحكيم بوتر القيثارة الذي يجب لكي يعطى النغم المطلوب في نقاء وعسوبة ألا يكون مشلوداً أو مسترخياً :

وقد حاول مؤرخو البوذية ومنهم « أو لندبرج » تبسيط عرض الفكرة الأخلاقية في هذا المذهب ، فقسّموا الحياة الأخلاقية - كما يتصورها - إلى ثلاثة مراحل : الاستقامة ، والتأمل ، والحكمة .

أولاً : الاستقامة وهي الخطوة التمهيدية التي يجب أن يبدأ بها التابع . ويلاحظ أن هذه الاستقامة تتخذ شكلاً سائياً يتلخص في الابتعاد عن كل دنس أما تفاصيلها العملية فهي :

١ - « لا تقتل كائناً حياً » وهذه القاعدة من القواعد التي تظهر في كل فلسفة هندية . واحترام الحياة يجب أن يمتد إلى أي مخلوق مهما كان نافعاً حتى ولو كان دوده أو نملة . كما أن هذه القاعدة تتصل ببعض الشعائر التي تحرم شرب الماء إذا كان يحتوي على أثر من آثار الحياة الحيوانية ، وتحرم لبس الملابس الحريرية .

٢ - « لا تأخذ ما لا يخصك » . وهذه القاعدة تنتهي إلى نبتة الامتلاك ،

وأنباع بوذا يجب أن يمتنعوا بالاحتياجات الضرورية التي تحفظ لهم حياتهم .

٣ - ولا تنظر إلى زوجة غيرك ، وهذه القاعدة تنتهي إلى التعفف المطلق وقد ساعد على ذلك اعتبار النساء في المذهب البوذي في مرتبة دنيا والنظر اليهن على أنهم أكبر خطر يهدد سعادة الانسان .

٤ - ولا تقل ما لا تعتقد أنه الحق ، ويدخل تحت هذه القاعدة تفاصيل دقيقة عن أنواع الكذب ، ومنها الوشاية التي تقسد بين الأصدقاء .

٥ - لا تشرب مشروبات مسكرة ، حتى ولو بمقدار قليل أو يقصد الدواء .
ونلاحظ أن جميع هذه القواعد تقترّب كثيرا مما ورد في الديانتين المسيحية والاسلامية . ولكن الفرق بين هذه الديانات وبين البوذية ، هو أن الديانات السماوية تحث على عمل الخير لتتقرب إلى الله . أما البوذية فان هدفها الأساسي خلاص الإنسان من رقية الشهوات والوصول إلى حالة السلام والطمأنينة .

ثانيا : التأمل - وهو المرحلة الثانية التي يعود فيها من يصبو إلى الحكمة إلى نفسه بعد أن استطاع تهذيبها بالاستقامة ، وموقف الحكيم إزاء النفس موقف هام . فإذا كان الأمر يتعلّق بالذات الحسية ، التي تتمثل في الجسم ، وتختلط بالعالم فإن هذه الذات عرض زائل . وحياة الطهر تقتضي التخلص من قيود هذه الذات . وعن طريق عملية التطهير تظهر لنا الذات الحقيقية ، وكالحا بعد أمن ثمرات التأمل .

ولما كان عالم الظواهر عالم وهمي ، وأن الانسان لا يقترّب من الخلاص إلا يقبّر إدراكه لتلك الحقيقة ، فإن حياة التأمل (dhyana) تصبح أسى الفضائل في المذهب البوذي وحياة التأمل تقتضي الانصراف عن كل الشهوات المادية . والوصول إلى مرحلة التأمل انصرف ليس بالأمر الذي يسهل مثاله ،

ولذا وجب التمهيد لها بتهديب النفس حسب ما ذكرناه في المرحلة السابقة
ويذهب فلاسفة الأخلاق — وخصوصا الدينيون منهم — إلى القول بأن
المذهب البوذي في الأخلاق ذو طابع سلمي ، لأنه يقوم على نفي كل قيمة
للأشياء الدنيوية ، وعلى جعل التأمل الذاتي شرطا أساسيا للوصول إلى الخلاص
أو سعادة النفس . وجميع تفاصيله تقريبا تقوم على نواهي : أي على الابتعاد
عن أشياء معينة ، لا على أوامر إيجابية . أي أنه يأمر الإنسان بالألا يفعل
الشر . أكثر من أن يأمره بفعل الخير . وإذا كان في ذلك ما يؤدي إلى
طمأنينة النفس حقا : إلا أنه هذه السلبية تبتعد بهذا المذهب عن حرارة العاطفة
كما أنها تقترب بأنصار البوذية من حالة عدم الاكتراث بما يدور حول المرء
من أحداث .

اليوجا :

ولتسهيل الوصول إلى حالة التأمل يستخدم المذهب البوذي ، على غرار
المذاهب الهندية الأخرى عدة وسائل مادية يطلق عليها اسم « اليوجا » .
واليوجا معناها « القيد » Lejoug . فعمل الحكيم أن يقيد ذاته المادية حتى
يكبح جماحها . وقد يحكم على نفسه بتجنب كل حركة عضلية حتى لا يعوق
تأمله تذكر أي نوع من الضرورات المادية . وإذا كانت اليوجا عند بدء
ممارسة الحكيم ذا نظاما صارما للتحكم في النفس ، إلا أن الغرض الحقيقي
من هذا الترويض البدني ، هو الصعود في مدارج حياة التأمل الصرف .

وتقول النصوص الهندية أن بوذا نفسه قدم في أربع مراحل من التأمل
قبل وصوله إلى حالة الاشراف . وتتصل هذه المراحل الأربعة بنظام اليوجا .

في المرحلة الأولى يتعلم الإنسان كيف يتحكم في حواسه ، وفي المرحلة

الثانية يتحكم في خياله ، وفي الثالثة يتحكم في شعره ، وفي الرابعة يتعلم كيف
يجني ثمرة هذا الارتقاء الروحي :

ثالثا : الحكمة : وتتلخص في الوصول إلى « النيرفانا » وهي أسس فكرة
تتوج المذهب البوذي . والنيرفانا لا يمكن تحديدها معناها تحديداً صارماً ،
وربما كان استعصاء الكلمة على التحليل الدقيق شيئاً مقصوداً حتى يفضى
عليه وصفة القلاسة : ويجعل الناس يبحثون عنها ويشعرون بالآلام أيانهم مثلاً
أعلى كلما اقتربوا منه ابتعد عنهم .

وفي عقيدة البراهمة تتحقق حالة « النيرفانا » عندما تستطيع النفس الفردية
أن تتحد مع النفس العالمية في حالة شبيهة بالصفوة . وفي مذاهب أخرى
هندية تتحقق النيرفانا إذا أستطاع الإنسان أن يحقق التوازن بين قسواه
الروحية وقسواه المادية .

أما المذهب البوذي فإنه يعتبر « النيرفانا » نهاية المراحل التي يستطيع
الحكيم فيها التغلب على شهواته . فهذه الكلمة ، معناها الحرقى « الاخساد » .
وقد وضح بوذا معناها الحقيقى والروحي بالرجوع إلى مثال حسي وهو
انطفاء النار ولحرقها لعدم وجود الوقود وبالتالي فإن الإنسان الذي لا يغنى
تيران عواطفه المتأججة يصل في النهاية إلى إخساد هذه العواطف ، وتصبح
حياته هادئة لا يفتتها إزعاج الشهوات .

وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن « النيرفانا » في المذهب البوذي حالة
لا تتحمل التحول أو الصيرورة . وإذا كانت الصيرورة ليست ممكنة إلا
إذا غلبت السوافع الإنسانية المختلفة ، فعنى ذلك أننا لا نصل إلى النيرفانا وهي

انتفاء لكل صيرورة إلا إذا اشبهت في فكرة دبيرية . وكل إرادة مادية ،
وكل شهوة حسية .

والآثر يصح لنا أن نعرفه في النيرفانا هي حالة السعادة أو حالة العدم ؟
فإذا كانت حالة العادة الأبدية . حتى يتمتع بها إذا كانت الذات الإنسانية
- حسب المذهب البوذي - وهب وعابرة ؟ وإذا كانت على العكس ، حالة
العدم . فإنه يتعين علينا أن نوفق بين هذا المعنى وبين ما يشيع في المذهب
البوذي من إمكان الوصول إلى النيرفانا في مرحلة الحياة الإنسانية .

وهذا السؤال المحير قد وجهه أتباع بوذا إلى زعيمهم . ولكنه احتجى
من الإجابة عليه وراء اللا ادريه agnosticism ، واكتفى بأن يشير إلى أن
سلام الإنسان يجعل من الضروري بالنسبة إليه أن يبحث عن « النيرفانا »
ولا يهم بعد ذلك أن نعرف إذا كانت فكرة « النيرفانا » تتصل بنسوع من
الوجود أو العدم . وقد وضع بوذا هذه الفكرة بذكر حالة إنسان أصابه
سهم مسموم . فهل يؤخر علاج نفسه حتى يعرف عن يقين من الذي وجه
إليه هذا السهم ، إنه إذا فعل ذلك كانت النتيجة الموت المحقق .

وبالمثل فإن كإنسان منا يجب أن يبرأ من إغراء « شيطان الشهوات »
Samsara ولا بد . أن يتنظر حتى يعرف تفاصيل عالم « النيرفانا » ، بل
يجب عليه أن يأخذ في اتباع طريق الختائق الأربعة المقلمة ، وما عند ذلك
من شأنه أن يعطي الوصول إلى تحقيق طمأنينة النفس وسلامها .

وقد يكبر من المناسب في حتام هنا عرض المبدأ الخلقى في التبريد
إليه . أن نعد مقارنات سريعة بينه وبين مذهب « شوبنهاور » الفيلسوف
الألماني المتشائم . فالفكرة الأساسية في فلسفة شوبنهاور . كما هي الحال في

المذهب البوذي ، هي « تخليص الإنسان ، الذي قيده الشهوات الى عجلة
« إيكسيون » .

وايكسيون - كما تقول الأساطير اليونانية - ملك استضافه جويستر في
الأوليمب (مدينة الآلهة) ، ولما ركب الغرور أمر أهر الآلهة بأن يقذف في
النار ، وأن يقيد إلى عجلة ملتهبة تدور على الدوام .

وعالم الحياة في نظر شوبنهاور عذاب دائم ، وخزى يحس به المرء في
قرارة نفسه . ولما كان هذا العالم لا يتماك ولا يبقى إلا بسبب إرادة
الحياة العمياء ، فيجب تحطيم هذه الإرادة عن طريق التأمل والتفكير . وعن
طريق إيجاد كل شهوة تتحقق - كما قلنا - حالة النير فانا في البوذية . وهذه
الحالة قد وصفها شوبنهاور في كتابه « العالم بوصفه إرادة وتصور » (١)
بأنها « السلام الذي لا يعكس صفوه شيء ، والهدوء والعميق ، وطبأئينة
النفس ، وهي حالة لا يسعنا إلا أن نترق إلى تحقيقها حين يهتدى إليها عقولنا
وخيالنا ، لأنها دون سواها الحقيقة التي لا يشوبها زيف ، وهي جديرة
بأن ترفعنا من قيود المادة إلى عالم الروح النسيح » .

وما لاشك فيه أن المبدأ الخلق في العقيدة البوذية يعبر أصدق تعبير عما كتبه
« برجسون » عن « الأخلاق المفتوحة » أو الأخلاق الإنسانية تميزا لها عن الأخلاق
الاجتماعية أو المقلدة التي لا تخدم إلا أغراضا دنيوية ومحلية . فالأخلاق الإنسانية
تتجسد في شخصية فذة تصبح مثالا يتحذى ومانرا يهتدى بهديه ، وقد عرفت
الإنسانية قبل القديسين والأنبياء فلاسفة الاغريق وحكماء الهند والصين .

(1) . Le Monde comme volonté et Représentation.

والعجيب في سيرة هؤلاء الحكماء أنهم لا يطلبون شيئاً ، ولكن تتحقق على أيديهم أشياء كثيرة . إنهم لا يلجأون إلى القوة أو إلى الضغط ولكن حياتهم وحدها نداء لا يلبث أن يتردد صداه في نفوس الطوائف العديدة ، والأخلاق الإنسانية التي يمثلها حكماء الإنسانية تعبر عن الحب الخالص الذي لا تشوبه ضغينة ولا حقد . كما أن الشعور الذي يسيطر على الحكيم هو انطلاق الروح وثورتها على الأوضاع البالية . وهذا الشعور بانطلاق الروح وتحررها هو سر السعادة . فهو لا يقيم وزناً للرفاهية المادية ولا للثروة بل إنه بتخلصه من هذه القيود يشعر بالراحة ثم بالغبطة والسعادة :

ولا يتوقف نجاح الحكيم على مقدرته في الوعظ والدعوة إلى حب الإنسانية وخيرها . فالعقل قد يقتنع بأشياء ولكنه لا يتغلها ، وشتان بين ما يعيه العقل وما تنفذه الإرادة ولا يحفز الإرادة على العمل إلا العمل . وبالطولة ليست في الأقوال وإنما في الأفعال . وإذن فحياة المصلح وسيرته وأعماله هي ما يحفز الناس إلى اتباعه وإلى الالتفاف حوله . وإذا ما أثرت فكرة العقبات المادية أمام النفس المنطلقة المتحررة ، فإنها لا تجيب على ذلك بأن العقبات يجب محاولة تفادها أو التغلب عليها أو اقتحامها ، بل إنها تعلن في قدرة أن العقبات لا وجود لها .

الفصل الثاني

الاخلاق في الفلسفة اليونانية

المقدمة عن طريق الانسجام

استطاعت أينا بعد جهود مفنية ، وبعد أن كادت تقع فريسة لمحاقل الجيوش الفارسية ، أن تتمصر على الاعداء في موقعة وسلايين ، وقد أدرك الإغريقيون بعد هذا الانتصار الذي كاد أن يشبه المعجزة ، أنهم لا يستطيعون تضيق جراحهم إلا بمخاض عقلية جديدة تؤمن بالقيم الإنسانية المطلقة، بقوة العقل . وهكذا أفححت الانتصارات الحربية ، التي أنقذت حرية الأبدان المجال أمام الانتصارات العقلية التي تحرر النفوس والأرواح .

وانجذبت جهود الفلاسفة نحو تحمیل الذات الإنسانية وجهات مختلفة . فظهر السوفسطائيون ورجال السياسة الذين أرادوا أن يتناقوا عواطف العامة عن طريق المقدرة الكلامية والمخاطبة ، وأبكن هل كانت أوتار القيثارة التي يسمعون الناس أنغامها تحقق التوازن والانسجام ؟ إن الناس كانوا أداة طيعة في يد من يحركهم ، فإذا تكلم « بريكليس » فإنهم يقعون تحت تأثير خطابته القوية التي تهدف إلى العظمة المادية والقوة والجبروت . وإذا تكلم السوفسطائيون فإنهم يصيغون الظلم بصيغة العدل ، ويضنون أقنعة تحجب الحقيقة عن عيون الناس . وبين هؤلاء وأولئك تحير العامة من الناس ، وترك كل اسرءاء إلى نفسه يسير حسب نوازه . واعتقد الناس على هذا النحو أنهم أحرار . وأخيراً حل كانت هذه هي الحرية التي سالت من أجانبا اللبماء

وأزهدت الأرواح دفاعاً عن أرض الوطن ؟ هل كانت هذه الحرية
حرة حقيقية ؟

إن هذه الحال كانت ، في الحقيقة ، منافية للحرية . فلا يكفي لتحقيق
الحرية أن يتحرر الناس من القيود الخارجية ، ليقعوا فريسة للمواطف
والشهوات ، ولا يستطيعون التغلب أو التحكم في نوازعهم الداخلية . وقد
حلا لبعض أن يصور احتدام المواطف على هذا النحو على أنه عنوان للحياة
والنشاط ، وذلك لأن مرض النفوس لا يظهر على أنه مرض ، إلا بعد أن
تتأصل جنونة في الكيان الإنساني بأكمله ، ويقدم من المستحيل علاجه
واستصاله . وكذلك فإن البصيرة في اكتشاف مرض الضمير أشق وأعظم ،
لأنه يتطلب انطواء الذات على نفسها ، واختبار مكوناتها اختباراً دقيقاً
بمبدأ عن كل مؤثر خارجي . وهذه العملية هي « التكفير » rélégibir ، بالمعنى
الحقيقي لهذه الكلمة .

سقراط

هذا التفكير في شئون النفوس الإنسانية هو الذي دعا إليه سقراط وتولمحي
تفهم المثال الأعلى للإنسان في العصر الإغريقي ، كما وضعه أرسطو في
صنيفته الكاملة ، يجب أن تبدأ بسقراط الذي يعد بحق منسجاً الطريقة العقلية
للوصول إلى معرفة جوهر الفضيلة .

وقد كان محلو لسقراط أن يتذكر دائماً مهنة أمه ، حين يقول إنه
« يولد ، الأفكار في العقول » وكان نشاطه بالنسبة لنفسه وبالنسبة لغيره
يتركز في أمر رئيسي : هو أن يرى ويسنر للآخرين أن يروا ، وأن
يحول الأنظار الحائرة في المحيط الخارجي نحو المصدر الداخلي للنور
وهو النفس .

ولما كان سقراط لم يسكب شيئا فإن معرفتنا به تنطوي على شيء كبير من الغموض . فبعض مؤرخي الفلسفة يعزون إلى سقراط نظرة تأملية أو صوفية لفكرة الخير والجمال ، ومن هؤلاء « روجرز » في كتابه « المشكلة السقراطية » (١) أما مؤرخو الفلسفة من الفرنسيين ، فقد حاولوا فهم سقراط ، لا بالرجوع إلى كتابات أفلاطون فحسب ، بل بمقارنة ماورد على لسان أفلاطون بماورد على لسان أكرينوفون ، وباتخاذ كتابات أرسطو مصدرا أساسيا لفهم حقيقة مذهب سقراط . وهذه الطريقة في البحث ظهرت في كتاب « إميل بوترو » (٢) كما ظهرت فيما كتبه « إميل بريبه » عن سقراط في كتابه « تاريخ الفلسفة » حيث ذكر أن غرض سقراط الأناسي كان في أن يجعل الناس يعرفون بأنهم لا يعرفون شيئا فلم يكن غرضه إذن أن يعلم الناس ، أو أن يثبت في نفوسهم تعاليم خاصة ، بل كان غرضه أن ينفذ إلى عقولهم فيوقظها من سباتها ، ويجعلها تفكر وتناقش وتفهم ما يدور حولها فهما صحيحا .

على أنه قد يصعب علينا أن نحل خلود سقراط ، إذا اقتصرنا في نظرتنا إليه على أنه أراد أن يحرك العقول دون أن يوجهها . وفي الحقيقة فإن سقراط كثيرا ما كان يقتصر على إحياء الفكرة إلى نفوس سامعيه ، ولكن هذا الإحياء نفسه كان أقوى من كل توجيه صريح .

تساءل سقراط لم أصيب الناس بهذا اللواز العقلي الذي لا يكادون

(١) A. K. Rogers, The Socratic Problem (1933)

(٢) « سقراط مؤسس العلم الأخلاقي »

Emile Boutroux, Socrate Fondateur de la Science Morale.

يفيقون منه ؟ من أين جاءت هذه القووى العنفاية ، وكيف تسنى للشهوات أن تسيطر على قلب الإنسان ؟ ولم تفرق الناس فى المدينة شيعاً وأحزاباً ؟ كل ذلك سببه أن الإنسان يتخذ من القيم الخارجية مرشداً له ، فى تعطشه للمعرفة ، ورغبته فى العدالة ، وبجته عن السعادة . هذه هى الأشياء التى يبحث عنها الإنسان ، بيد أنه يبحث عنها حيث لا توجد . فالناس يعلقون سعادتهم على امتلاك الأشياء الخارجية ، ويستهوهم بريق الأشياء كما تستهوى النار الفرائس ، فيتهاثون على هذا البريق أينما وجدوه ، وبذلك تتبعثر جهودهم ويصبحون فريسة للفشت فى الفكر والعمل .

أما إذا وجه الإنسان نظره نحو المصدر الحقيقى الذى تستمد منه الأشياء الخارجية بريقها ؛ أى نحو القيمة المطلقة وهى تتمثل فى « الحكمة » ، فإنه فى هذه الحالة يتحرر من سيطرة المادة على نفسه . وهذا المصدر الحقيقى يكمن فى النفس ، ومنه تستمد القيم الأخرى حياتها ، وذلك كما تبعث الشمس الحياة فى الكائنات المختلفة : هذه الشمس الإنسانية هى « الخير » ، ونورها هو « العقل » ، وحرارتها هى « الحب » .

فالحكمة هى التى تحقق الحرية الحقيقية لأنها تحرر الإنسان من قيود الأشياء المادية ، وهى أساس « الحقيقة » لأنها تعبر عن العقل المتوازن الذى لا يعيل مع الهوى ، ولا يشط فى أحكامه . كما أنها أساس « الجمال » ، أى جمال الروح لأن حب الخير يشع أضواءه فى جوانب النفس فيبعث فيها الإشراق والجمال ، وأخيراً فإنها أساس « العدل » وذلك لأن صالح كل إنسان يتحقق من إنكار الذات ، وإذا تحققت روح العدالة فى كل نفس ، فإن ذلك يؤدى إلى مصالحة المجموع :

ولما كان عدد الحمقى كبيراً ، وهم أولئك الذين أغلقوا قلوبهم وعقولهم عن رؤية الحقيقة ، فإن سقراط لم يكن يترك فرصة تمر دون أن يختلط بهم ليقنعهم بسخف آرائهم أو بغير مستهم وتناقضهم . وما يزال يضيق الخناق عليهم حتى يدفعهم إلى الاعتراف بجهلهم بعد أن كانوا يظنون أنهم علماء ، ويعبوديتهم بعد أن كانوا يظنون أنهم أحرار ، وبضعفهم وتخاذلهم بعد أن كانوا يظنون أنهم أقوياء :

ودفع سقراط حياته ثمناً لتلك الجرأة : وذلك لأن الظالم المستقر لا يجب من يكشف عنه ويظهره واضحاً للعيان . وبينما استمع إلى سقراط نجمة من الأتباع الذين اعترفوا بفضله ، فإن الدسائس كانت تحاك من حولهم ترددت بشأنه الأقاويل الكاذبة حتى أوردته موارد الهلاك . وتجلت «حكمة» سقراط في أحلك المواقف حين جابه الموت بقوله : « خير للإنسان أن يحتل الظلم من أن يقترفه . »

التفكير أساس الذهب السقراطي :

حاول سقراط — كما قلنا — أن يزي وأن يجعل الناس يرون : وهذه الرؤية التي تنعكس على النفس فتكتشف خباياها هي « التفكير » أو عكوف النفس على ذاتها بالمعنى الحقيقي لكلمة Réflexion .

وإذا كانت معرفة كل شيء في الوجود قد تمتنع على العقل الإنساني ، إلا أن هناك نوعاً من المعرفة يمكن بلوغه وإدراكه ، ويعنى به سقراط معرفة الوسائل التي تجعل المرء حكماً وفاضلاً ، وبدون هذه المعرفة يصبح الإنسان في مرتبة العبيد .

والمثل الإنساني — حسب ما يرى سقراط محتوى على نواة ، الحقيقة الأخلاقية وبقليل من الجهد يستطيع الإنسان أن يعثر على هذه النواة وينميها حتى يجعل منها شجرة باسقة . وهذا الجهد يستلزم منه أن ينظر في نفسه ويختبر خباياها مطبقا بذلك الحكمة الخالدة التي نقشت على معبد دلفي :
« اعرف نفسك بنفسك » .

ولم تهدف محادثات سقراط إلا إلى الكشف عن خبايا النفس هذه وإظهارها واضحة ، وجعل محدثيه يقرون بأنهم لا يعرفون ما كانوا يدعون معرفته ؛ ثم يوصلهم بعد ذلك ، عن طريق الأمثلة والتحليل إلى اكتشاف الحقائق الخلقية والفلسفية : وهذه الطريقة هي التي سميبت بطريقة « التوليد » .

معرفة الإنسان لنفسه : هذا هو الشرط الأول أو بداية الطريق التي توصل إلى الحكمة وإلى تحقيق السعادة .

والآن ماهي العناصر الأساسية لهذا التفكير أو عكوف النفس على ذاتها ، الذي دعا إليه سقراط ؟

أول مظاهر عكوف النفس على ذاتها هو الرغبة في التخلص من تأثير بعض الآراء أو العادات المتسلطة على النفس بحكم العادة والتقاليد . كما أن يأخذ الإنسان في التفكير في نفسه ، حتى يلاحظ أن فكرته عن نفسه ليست كما كان يعتقد وأن كل القيم التي كان يعيش عليها قد اصطبغت بصبغة جديدة بمرت في نفسه . مبادئ ، الشك فيها . وهذا المظهر الأول من مظاهر التفكير قد يظهر في النفس فجأة ؛ ولكتنا غالبا ما نحاول أن نبعده ليخوفنا

من أن يعكر علينا نظام حياتنا الرتيبة : فالناس - كما يقول سقراط - يخافون من التفكير ، ومن الاختبار الدقيق لجوهر الأشياء ، ولذلك فإن تفكيرهم لا يتعدى في غالب الأحيان الأشياء السطحية . وكثيرا ما يمتنع الكائن الداخلي (أى الفصير) على تصرفاتنا الخارجية ، ولكننا نخمد صوت هذا الاحتجاج .

وقد كان أعظم ما حققه سقراط في مجال الأخلاق أنه انتبج لهذا الاحتجاج ، واستطاع عن طريق التفكير الكامل ، وعكوف النفس على ذاتها ، أن يميز « القيمة المطلقة » ، أو الحقيقة المطلقة من القيم الخارجية المتغيرة . وكان هدفه إظهار الأخلاق في شكل وحدة متكاملة لا تناقض بين أجزائها . والتناقض الأخلاقي كان يحدث ، في نظره ، عند انفصال هذه العناصر الثلاثة : طريقة التعبير عن الفكرة ، والعقيدة ، والعمل . فعدم التوافق بينهما هو مصدر كل شر . إذ أن الإنسان الذى « يتسكلم » دون أن « يعتقد » فيما يقوله ، ودون أن « يعمل » وفق ما يقترحه يعيش في جو من الرياء والتناق .

وقد كان ذلك هو حال السوفسطائين الذين أغرقوا أثينا في محيط من القلق وزعزعة الأفكار .

وكذلك فإن الإنسان الذى تدفعه « عقيدته » في محيط من الخفايا المظلمة يظل أمامها عاجزا عن الكلام أو العمل بحجة صعوبة المسائل التي تشغل فكره وتعقيدها ، فإنه يكون إنسانا لا يعرف ما يريد ولا كيف يريد . وعقيدته في هذه الحالة تكون بعيدة عن العقل ، وبعيدة عن مجال التحقيق العملي .

وأخيراً فإن الإنسان الذي يعمل ، دون أن يعتقد في قيمة عمله يكون كالآلة الصماء ، وقد يتلف وراء تزوات طارئة تحيل عمله فساداً رهيباً .

وهكذا نرى أن سقراط بإزاحة الستار عن عناصر التناقض الأخلاقي ، أراد أن يبين للناس مقدار ما يعيشون فيه من أوهام ، ويعد أن تبهمهم إلى طرد هذه الأوهام من نفوسهم ، أخذ يبين لهم مقدار جهلهم .

وهنا نصل إلى المظهر الثاني من مظاهر التفكير السقراطي ، وهو الشعور بالجهل ، وهذا الشعور بالجهل - كما يحلله سقراط - يهدف إلى تسليح مشرة لا إلى إشاعة الشك في النفوس Scepticisme . فهو مشر لأنه يعز عن نشاط إيجابي ، ويرفض « المظهر » ، ليهت عن « الجوهر » والوحدة . وعندما يثير سقراط في نفوس من يحدثهم شعورهم بجهلهم ، يجعلهم يتقنون الشرط الأساسي للوصول إلى الحرية الحقيقية . فالحرية لا تكون إلا بشعور النفس باستقلالها الذاتي autonomie؛ وهذا الاستقلال الذاتي يجب أن يبدأ بتطهير النفس لذاتها .

والمظهر الثالث للتفكير السقراطي هو « المعرفة الإيجابية » . فبعد أن اتخذ سقراط من التفكير أساساً لتفويض الأوهام ، سارع إلى بنسائه المعرفة الحقيقية وإحلالها محل هذه الأتقاض . وهذه المعرفة يجب أن تقوم على العقل والإيمان والإرادة ، وهي عناصر لا تتحقق ولا تتحد إلا إذا اتخذ الإنسان حيال الأشياء موقف التجرد عن الهوى .

وقد يظهر في بادئ الأمر أن هناك تناقضاً في هذه الفكرة . إذ يبدو من معناها أن الإنسان لا يعرف نفسه حقيقة إلا إذا نساها . ولكن التناقض

في الواقع ، لا وجود له : فهناك فرق بين « التفكير في شئون النفس » ،
réfléchir ، وبين « التفكير في النفس » ، penser à soi ، أى الاهتمام بكل
ما يشبع رغباتها . وكلما فكر الإنسان في نفسه بهذه الصورة الأتانية بعد عن
طريق معرفتها . وعلى العكس ، إذا استطاع الإنسان أن ينسى نفسه ، أى
ينسى شهواته ونزعاته الأتانية . فإن ذلك يمكنه من التفكير في معنى
القيم الحقيقية ، ويجعله يشعر بذاتيه ويعرف نفسه معرفة صادقة
لا زيف فيها .

وإذا تجرد التفكير من الأهواء والآراء المتسلطة أمكن له أن يكون
موضوعياً ، ومحايداً ، وعادلاً . ويستطيع المرء بذلك أن يحدد
سلوكه تحديداً واضحاً سواء تعلق ذلك بأسرته أو بعمله أو بوطنه .
وهذا الموقف الواضح المحدد هو السبيل الموصلة إلى تحقيق الحرية أو
الاستقلال الذاتى . ويمكن أن نطلق عليه اسم « ذاتية الإرادة » ،
auto-détermination .

بعد أن حددنا شروط المعرفة الحقيقية ، على هذا النحو ، تظهر لنا قيمة
الأقوال التى تردت على لسان سقراط وهى : « أن الرذيلة ليست
إلا جهلاً ، وأنه « يكفى أن تعرف الخير حتى تفعله » . لقد تشكل
البعض في القيمة المطلقة مثل هذه الأقوال ، وأوردوا أمثلة على رؤية
الناس للخير وابتعادهم عنه وتمثلوا يقول الشاعر اللاتينى
video meliora probare, deteriora sequor « لئنى قد أرى الأحسن
ولكننى أتبع الأسوأ » . والرائع أن : القيمة الحقيقية وراءها ورغبات ذاتية :
والأتانية . كما قلنا . أو التفكير في رغبات النفس وملذاتها تعرقلنا .

وتحول بين الإنسان وبين التقدير الصادق للأمور . وحيثذ فإن قول الشاعر
اللاتيني يترجم عن حالة شخص تعبه الشهوات ، أما أقوال سقراط فلإنها
تبعز عن حالة الحكيم الذي يفكر تفكيراً مجرداً عن الموى ، فيصل إلى المعرفة
الحقيقية . وهذه المعرفة تقوده إلى السلوك الخير ، فالمعرفة والسلوك عند الحكيم
لينا إلا مظهرين لقوة واحدة ، وهى قوة العقل المفكر .

ماهية السعادة

معرفة الإنسان لنفسه ، هذا هو الشرط الأول أو بداية الطريق التي توصل
إلى الحكمة وإلى تحقيق السعادة . ولكن ماهى السعادة ؟

إن السعادة - كما يقول سقراط - ليست فى الجمال ، ولا فى القوة ، ولا فى
الثراء ولا فى المجد ، ولا فى شيء مما يشبه هذه الصفات . فالسعادة ليست فى
المظاهر الخارجية المادية ، ولكنها نتيجة حالة معنوية خالصة ، وهذه الحالة
المعنوية تتحقق إذا استطاع المرء أن يلائم بين رغباته وبين الظروف التي
يوجد فيها (١)

والحكيم هو من لا يشغل نفسه بالرغبات التافهة ، بل بالرغبات التي تعل
من قيمته فى نظر نفسه ، وفى نظر الناس : ويقول سقراط فى رده على تهكم
أنتيفون به : « ليست السعادة فى الأبهة ، والجري وراء الملذات ، بل فى

(١) فى محاور أنتيفون مع سقراط
وتهكم أنتيفون به سقراط حين يقول :
الناس ، ولكن متى اظ لا يحصله من
بها لحظة العينين . فليس من اظ لا
قيتها ، بل أن فى اظ لا تذهب إذا
التي رويت ، فله مقالات كثيرة
العلماء من أن يكونوا أسعد
أما إلا تبادلة وثقاً ، وحالهم يرضى
من سوانته من أشياء ولا
الغنى أشياء لا وهم بها

أعتقد أنه إذا كان من صفات الإله ألا يحتاج إلى شيء ، فلا شك أننا نقرب
من هذا الكمال الإلهي كلما قلت حاجتنا . وكلما قلت حاجتنا التي نطلبها في
آن واحد ، زادت أماننا فرص الحصول عليها . :

« ليس الفجر والغبي إذن في بيوتنا ولكنه في نفوسنا . ولنا نعد بتكديس
الذهب والنضة ، ولكننا نعد إذا نظمنا بحكمة حاجتنا وشهواتنا . »

على ضوء هذه الآراء يتضح لنا مغزى العبارة التي وردت على لسان سقراط
وهي : « إن الإنسان لا يفعل الشر بإرادته ، وأن التفضيلة ليست إلا ثمرة
المعرفة . » فإذا يعني سقراط ، في الواقع ، بالسلوك الطيب ؟ إنه يعني بذلك
أن يتبين المرء طبيعة السعادة الحقيقية . فإذا تبين هذه الطبيعة فلا بد أن يسلك
السبل التي تؤدي إليها . وهو إذا فعل عكس ذلك ، فلا بد أنه يجهد حقيقة
السعادة . فسوء التصرف إذن ناتج عن الجهل . وعبارة سقراط إن الإنسان
لا يفعل الشر بإرادته ، معناها الحقيقي هو أن « الإنسان لا يخطئ » طريق
سعادته مختاراً . ، وحين نفهم هذه العبارة على هذا النحو يتضح عنها
كل تناقض .

كما أننا نفهم تبعاً لذلك أن « التفضيلة تتحقق عن طريق العلم » فالذي يجهد
الطبيعة الحقة للسعادة ، ولا يعرف الطرق والوسائل التي تؤدي إليها ، لا يستطيع
مطلقاً أن يحصل عليها . والإنسان - كما يقول أكرينتون على لسان سقراط -
الذي يميز بين ضروب السلوك الممكنة ، السلوك الذي يعود عليه وعلى غيره
بالخير ، لا يمكن إلا أن يختار هذا السلوك .

وقد عني سقراط بعد ذلك ببيان الفضائل التي توصل إلى السعادة الحقيقية ،

وبعد فهذه هي الإنكار الأساسية التي ذاعت عن سقراط ، وهي تنسجم فيما بينها ولكنها لا تنتظم في مذهب كامل واضح المعالم ، وذلك لأن سقراط لم يكتب شيئا : وقد دارت معظم أحاديث سقراط حول فكرة السعادة والوسائل التي تؤدي إلى تحقيقها . فإذا استطاع المرء أن يتبين معنى السعادة الحقيقية (وهذه هي المعرفة) فإنه ولا شك عامل على بلوغها (وهذا هو السلوك الأخلاقي) ، وهو حينئذ يسلك سبيل الحكمة . وهذه الكلمة الوحيدة هي كل الأخلاق في نظر سقراط .

الملاطون

يمثل أفلاطون قمة التحليق في عالم المثل لاكتشاف ما يحقق الوحدة الكاملة للنفس ، والوصول إلى حقيقة الخير الأسمى *Le Souverain Bien* . ومثالية أفلاطون تستمد عناصرها من التعاليم السقراطية ، بل إنها ، في الحقيقة ، التأمل الفلسفي للظروف والنتائج المستمدة من حكمة سقراط كأعاشها بتجربته الحية . وقد تساءل أفلاطون ما هي الشروط التي مكنت لتلك الحكمة ، وجعلتها خالدة ؟ وإذا استطعنا اكتشاف هذه الشروط ، فكيف يمكن أن نستنبط منها طريق السلوك للإنسان والمجتمع ؟

انحصر العمل الفلسفي الضخم لأفلاطون أساساً في الإجابة على هذه الأسئلة . فكل القيم التي تبحثها هذه الفلسفة ليست في الحقيقة إلا محاولات لتوضيح القيمة السقراطية (١) . ونحن نجد في قمة عالم المثل ، المثال الأعلى وهو مثال الخير ، فإننا نكتشف أن أفلاطون يصور القيمة الكبرى للسكان الإثني عشرة في شخص سقراط . وفكرة الكمال هذه أو الانسجام هي محور الآراء

(١) Georges Bastide, Les grands thèmes moraux de la Civilisation Occidentale, p. 26

التي جاءت على لسان أفلاطون في كلامه عن الأخلاق والسياسة والمجتمع .
وقابلنا عند عرض مذهب أفلاطون الأخلاقي صعوبات أخرى غير تلك
التي وجدناها عند الكلام عن سقراط . فهنا تحيرنا كثرة النصوص واختلافها
أحيانا حول فكرة معينة . كما أن الكثير من محاورات أفلاطون قد انصب
على تمجيد سقراط ، مما جعل من الصعب البت في نسبة الكلام إليه أو إلى
أستاذه سقراط . ثم إن كلام أفلاطون يختلط فيه الجدل بالسخرية .

تَمَّع ذلك فإن دراسة النصوص توضح نقطتين أساسيتين : (١) اختلاف
أفلاطون مع استاذه على بعض النقط الهامة : (٢) عرض المشكلات الأخلاقية
- بالرغم من هذا الاختلاف - بطريقة تشبه كثيرا طريقة سقراط .

وأول الآراء التي نقضها أفلاطون قول سقراط : « إن الفضيلة علم » .
فالعلم ينتقل من عقل إلى عقل عن طريق الحجج والبراهين ، فهل نستطيع
أن ننقل الحاسة الأخلاقية من إنسان إلى آخر على هذا النحو ؟

وثاني أوجه الاختلاف أن أفلاطون قد أفصح للعقائد الدينية في نظرياته
الأخلاقية مكانا أكبر مما خصصه لها سقراط . وذلك لأن جزءا هاما من فلسفته
قد عالج فكرة « خلود الروح » .

وقد عرض أفلاطون لفكرة الخير الأسمى في محاورته « فيليب Philébe »
ولم يتردد في القول كأستاذه : « إن الخير الأسمى للإنسان هو السعادة » :
وهذا الخير الأسمى يتحقق بالترج بين المعرفة وبين اللذات المشروعة .
فاللذات بدون علم ، والعالم بدون ملذات كلاهما لا يحقق السعادة . (١)

() André Cresson, le Problème moral et les Philosophes
الترجمة العربية بعنوان « المشكلة الأخلاقية والتلاسن » ، للدكتور عبد الحليم
حمود والامستاد أبو بكر ذكري (دار إحياء الكتب العربية ١٩٤٦) .

ولكن ما هي عناصر هذا المزج ؟ بالنسبة للمعرفة لا يرى أفلاطون ما يمنع من الإلمام بما يستطيع المرء تحصيله من شعبها المختلفة ولكن هل يكون الأمر كذلك بالنسبة للملذات ؟ هنا يجب أن نفرق بين اللذات الصافية ، واللذات العكرة فمن اللذات ما ليس لها من هذه الصفة سوى الاسم ، وهي في الحقيقة همزة وصل بين ألين ، فاللذات التي تصحب رغبة جامحة ، لذات خطرة ، يجب الابتعاد عنها . أما اللذات الصافية فهي تلك التي لا تهدف إلى تكن ألم أو إشباع شهوة ملحة ، مثال ذلك لذة الاستمتاع بالأعمال الفنية ، والإعجاب بالجمال في شتي صورته . ومن هذه اللذات كذلك ، لذة العلم وتنظيف العقل . ومن هنا نرى أن المعرفة واللذات الصافية لا يتعارضان ، بل يكمل كل منهما الآخر .

ويقول أفلاطون إن هذا العالم هو موطن الإنسان ، ولكنه في الحقيقة مقبرة « الجسم » ، « وكهف » الأرواح المظلمة الذي تقيدنا فيه أغلال العواطف الجامحة . أما « عالم المثل » ، فهو عالم الجوهر ومكان كل كمال . « فلانجد هناك إلا كل نظام وكل جمال . » (١)

والإنسان الذي يعني بتحقيق السعادة والوصول إلى الحكمة يجب أن يصفي إلى توجيه الحكماء الذين يعرفون هذه الآفاق المثالية . وحينئذ يجد نفسه قادرا على اطراح الترافقه والملذات العابرة ، ولا يجتثي من بذل الجهد في كسر الأغلال التي تقيده بعالم المادة ، ويجد نفسه مهيمته للارتفاع إلى عالم المثل ، صاعدة إليه بطريق مزدوج هو طريق « العلم والمحبة » ؟

(١) ذكر بودلير الشاعر الفرنسي هذه العبارة في قصيدة من قصائده

يصف فيها العالم الآخر بقوله :

“ Là tout n'est qu'ordre et beauté” .

وفي مؤلف أفلاطون الخالد « الجمهورية » نجد أن الفكرة الأساسية هي تحقيق نظام مثالي للمدينة عن طريق تحقيق « الانسجام » بين عناصرها المختلفة (أى طبقاتها) . وهذا الانسجام قد رسمه أفلاطون على نمط الانسجام بين قوى الإنسان الثلاثة الرئيسية . فإذا استطاعت كل قوة من قوى الإنسان أن تقوم بوظيفتها على الوجه الأكل ، وإذا أستطاع كل فرد في المدينة أن يؤدي وظيفته على خير وجه في المكان الذي خصص له ، تحقق التوازن النفسي والخلقي وعمت السعادة بين الجميع . وقد شبه أفلاطون النفس الإنسانية بعربة يقودها جوادان ويتحكم فيها حوذي ماهر : جواد أصيل هو « القلب » ، وجواد شرير هو « الشهوة » . أما الحوذي فهو العقل الذي يمنع القلب من الاندفاع والتهور ، ويجبر الشهوة على السير في الطريق المستقيم .

• إن المرء ليستشعر السعادة بواسطة هذا الانسجام السائد بين الجزء الأمر وهو « العقل » ، وبين الجزأين الخاضعين وهما « العواطف » و« الشهوة » ، ماداما قد أسلم له القيادة ولم ينازعه السلطة : وما دام المرء ما الكا زمام نفسه على هذا النحو فإنه يتمتع بالخير الأسمى وبالصحة والسعادة . ويقول أفلاطون إن العدل ينشأ من الترتيب الذي وضعت الطبيعة بين تلك العناصر الثلاثة للنفس الإنسانية ؟ وينشأ الظلم من إعطاء عنصر فيها سيادة ليست له بالطبيعة . فالعدل في النفس ليس إلا هذا « الانسجام » وهذا الاتزان . وليست السعادة إلا أثرا طبيعيا ونتيجة منطقية لها .

وهكذا نرى أننا في انتقالنا من سقراط إلى أفلاطون نتنقل من الحكيم الذي يعيش الحكمة إلى الفيلسوف الذي يتأملها . وهذا الانتقال من « التفكير » الإيجابي النشط إلى « التأمل » الخادف إلى التشريع له مغزاه . إذ أن التأمل مجرد التقييم من تجسدها الفردي ، ويرفع إلى المجال النظري ضروب الحكمة التي مارسها الحكماء كتجربة حسية .

أرسطو

إن أرسطو هو أول فيلسوف نجد عنده مذهباً أخلاقياً كاملاً : وهو كما يقيه قد اقتنع بأن الإنسان غايته وهدفه السعادة . ولكن كيف يحصل عليها إذا لم يعرف طبيعتها ولم يعرف الوسائل التي تؤدي إليها ؟ إن علم الاخلاق ليس له من غرض ، في الحقيقة ، ألا توضيح هاتين النقطتين .

فإذا كان الخير الأسمى للإنسان هو السعادة فما هي عناصرها الحقيقية ؟ يجب ألا نخطئ بين السعادة وبين الحياة الحيوانية ، وهذا أمر بليهي لم يكن أرسطو في حاجة لبيئانه لولم تؤذهِ رؤية هؤلاء الرجال الذين وصلوا إلى القوة والتفوذ ، واستعبلتهم الشهوات ، كما استعبدت « سردنيال » (١) . كما أن السعادة ليست في الثروة ولا في ألقاب الشرف لأن هذه ليست غايات تطلب لئانها :

إن السعادة الحقيقية تفترض النشاط والحيوية قبل كل شيء . فالإنسان الذي يعيش في خمول ويقضي حياته في تراخ وتكاسل لا يمكن أن يكون سعيداً . ولكن أي أنواع النشاط يجب أن نمارسها ؟

هنا نلمس الفكرة الرئيسية في مذهب أرسطو ، وهي فكرة الوظيفة . أن كل إنسان منا يستطيع أن يؤدي وظيفته بإتقان ويستطيع أن يؤديها بإهمال .

(١) سردنيال شخصية أسطورية ، ويقال إنه آخر سلاله نينوس وشهير اميس ، وهو نموذج الأمير الماجن ، والجبان ، والمخنث . صورته لورد بيرون في مسرحية : كما جعل الرسام « دلاكروا » De Jacroix من قصة موته موضوعاً لإحدى لوحاته الشهورة .

وهو إذا أداها بإتقان امتلأت نفسة غبطة وسعادة لأنه استطاع أن يحقق مواهبه في أكل صورها .

وإذا إختبرنا على ضوء هذه الفكرة أنواع النشاط الانساني، وجدنا أنها ثلاثة النشاط الفريزي ، والنشاط الحيواني ، والنشاط العقلي .

والنوع الأول غرضه المحافظة على حياة الفرد وحياة النوع ، ولا يفرد به الإحصان بل يشترك معه فيه الحيوان والنبات .

أما النوع الثاني فيتضمن حياة الاحساس والشعور ، وهي حياة لا يتمتع بها النبات ومع ذلك فيست هذه الحياة قصرا على الإنسان بل يشترك معه فيها الحيوان .

أما ما يحقق صفة الإنسان الأساسية ، فهو الحياة العقلية : فالنشاط العقلي هو النشاط الذي لا يمارسه إلا الإنسان .

والحياة العقلية مظهران : فهي في مظهرها الأسمى حياة التأمل ويقصد بها أرسطو المعرفة ، والعلم ، والفلسفة . وليس هناك ما يعدل لذة الانصراف إلى مثل هذه الأمور الذهنية . ولكن حياة التأمل الخالص ليست في مقدور كل إنسان . ولذا فقد يتعين أحيانا الاكفاء بالمظهر الثاني للحياة العقلية . ويعنى به أرسطو إخضاع تصرفات الإنسان لأحكام العقل . ويستلزم ذلك تنمية بعض الفضائل الأخلاقية وممارستها حتى تصبح جزءا من عادات الإنسان . فليس الكرم هو الذي جاد بما عنده مرة ، ولكن من تعود الجود حتى أصبح من طبيعه .

كما أن سر الحياة الأخلاقية يمكن في تحقيق الوسط العادل . ففي

كل ظرف من ظروف الحياة هناك إفراط يجب تجنبه . ونعص يجب تلافيه ،
والفضيلة وسط بين الاثنين . وقد عني أرسطو بتسطير قائمة منصلة للذائل
التي تنجم عن الإفراط ، والذائل التي تنجم عن التقصير .

ومن النوع الأول : التهور ، والمجون ، والكبرياء ، والحقد والتملق .
ومن النوع الثاني الجبن ، وتبلد الإحساس ، والشح ، وحطة النفس ، والانزواء
أما الفضائل التي تتوسط هذين الطرفين فهي : الشجاعة ، والاعتدال ، والكرم ،
والتسامح ، والتودد .

وإن من يعيش وفقا لمبدأ التوسط في الأمور قد لا يحقق لنفسه نشوة حياة
التأمل والحكمة الخالصة ، ولكنه يضمن لنفسه حياة يتحقق فيها التوازن
السعيد ، تحت سيطرة العقل . وهو مع ذلك لا يحرم من المتعة واللذة : فاللذة
شعور يضاف إلى كل عمل خير فيجمله ، كما تضاف الزهرة إلى الشباب فتزيد
من جماله . والانسان الذي لا يجد لذة فيما يقوم به من أفعال لا تنطبق عليه
تماما فكرة « الانسان الخير » حتى ولو كانت أفعاله تهدف إلى الخير .

وأسمى أنواع السلوك هو السلوك الذي ينمي النفس ويزودها بالحكمة والمعرفة .
ومع ذلك ، فلا يجب ، في نظر أرسطو ، أن نهمل في سبيل ذلك كل ما ينمي
أجسامنا وكل متعه حسية .

والإنسان السعيد حتما حسب المبدأ الأرسططالي . هو الانسان السليم
جسما ، المتوازن عقلا ، الذي يعيش في مجتمع يسوده السلام ، ويستطيع أن يزود
نفسه بأنواع المعرفة المختلفة دون أن يهمل شئون حياته المادية . إن هسنا
النموذج هو المثال الأعلى اليوناني في أكمل صورته ، كما تصوره لنا الآثار
الثنية والأدبية في العصر الكلاسيكي الزاهر .

الفصل الثالث

فكرة النظام والقانون في الحضارة الرومانية

ساهمت العقلية الرومانية بعد العقلية اليونانية في بناء حضارة البحر الأبيض المتوسط . وقد كان اللور الذي لعبه الرومان دورا عمليا أكثر منه عقليا ، فاهتموا بالتنظيم والتشريعات التي تكفل استتباب الأمن وتحقيق العدالة في أنحاء امبراطوريتهم الشاسعة .

لم يهتم الرومان إذن بالفلسفة والجدل حول المسائل الميتافيزيقية ، ولم يحاولوا معرفة كنه عالم المثل ، بل اهتموا بوضع الأسس والقواعد العملية لتنظيم الدولة وتحديد حقوق المواطن وواجباته . ولا أدل على عدم ثقتهم بالفلسفة من هذه الحادثة التاريخية : فقد حدث بعد أن سيطر الرومان على أثينا وذلك في سنة ١٥٦ ق م أن فرض على هذه المدينة غرامة مالية كبيرة لما قام فيها من أعمال السلب والنهب ، فأرسل الأثينيون وفدا إلى روما ليطلب بتخفيف هذا الحكم ، وكان مكونا من ثلاثة من الفلاسفة هم كارتيا دس ، وكريتولاوس ، ودويوجين . وانتهز هؤلاء فرصة وجودهم في روما فنظموا سلسلة من المحاضرات بهروا بها عقول الشباب الذي كان متعطشا لمثل هذا النوع من المعرفة . وحاز كرتيا دس ، على الخصوص ، ببلاغته التي كانت تتفق مع المزاج الروماني نجاحا باهرا . ووصف بلوتارك المؤرخ الروماني هذه الحادثة بقوله : « لقد تناقل الناس خبر يوناني حكيم غزير المعسفة ، سحر العقول وجبرها وأدخل في نفوس الشباب حب العلم ، فتركوا جميع شواغلهم بل وملذاتهم وتعلقوا بسحر الفلسفة . ولكن « كاتون » المشرع الروماني

سأه أن تتغلغل تلك الروح الأدبية في روما : وخاف على شباب روما لأن
هو كرم جهوده وحماسه لتلك الشئون العقلية أن ينتهي بفضيل المجتهد العلمي
وصناعة الكلام على المجد الحربي وصناعة السيف : فذهب الى « السناتور »
ولامه على ترك هؤلاء السفراء اليونانيين دون حسم لمسألتهم : وطلب البت
فيما جاءوا من أجله على وجه السرعة حتى يعودوا إلى بلادهم قبل أن يفلسوا
على الرومان عقليتهم العملية .

والواقع أن روما لم تستطع أن تبني عظمتها وتخلد في التاريخ مجدها
وانتصاراتها الحربية إلا بفضل صرامة الخلق ، وقوة العزيمة ، والنظر إلى
الأمور نظرة واقعية بعيدة عن كل خيال ، وإخضاع حياتهم وتصرفاتهم
لنظام دقيق في ظل القانون . وقد كان « كاتون » يمثل هذه العقيدة الرومانية
خير تمثيل ، بما فيها من واقعية واتجاه عملي ، ووطنية متفانية ، إذ وصف بأنه
كان قوى الجسم لا يميل للعمل ، قد أكسبته المواقع صرامة وشراسة ، وظهرت
على جسده في أماكن متعددة آثار الجراح التي أصابته في الحرب : وكان
يحفظ ، حتى بعد أن تقلد أعظم المناصب ، ببساطة في المعيشة ويتقل بين
حقله حيث يزرع ويلدبر شئونه بنفسه ، وبين السناتور حيث كان يكرس بلاغته
لخدمة العدالة والدفاع عن الأخلاق :

هذه الواقعية الرومانية إذا قورنت بمثالية اليونان ، ظهرت لنا في طابع
سليم ، وهو أنها لم تكن تسمح بالتفكير وانطواء النفس على ذاتها لاكتشاف
مكوناتها . فلم يحاول الروماني أبداً بدافع ذاتي أن يرجع إلى نفسه فيحطها
كما يفعل الإنسان الذي يقتنع بأن العالم المادى عالم أوهاام : ولم يخطر بباله
أن يكون هذا العالم عالم غرور وأخطاء . بل كل ما رآه أن الإنسان يعيش
ويجب أن يعيش في هذا العالم ، فيجب أن ينظر ويهتم بما حوله في الخارج .

ما العائِم العَقلى أو عالم المثل الذى تخيله أفلاطون ، فهو بالنسبة للرومانى الذى عاش فى إبان مجد الامبراطورية خيال يسحر العقول ولكنه لا يؤدى إلى شيء .

وقد اصطبغت الفلسفة ذاتها بهذا الطابع اللاتينى الواقعى حين تأقلمت فى روما ، فزى « بوزيدونيوس Posidonius » مثلاً بهم بزيارة الاقاليم المفتوحة للملاحظة عاداتها وطبائنها غير المألوفة ، ويعجب باتساع نطاق المد والجزر على ساحل الاطلنطى وبالقردة التى تقفز بين الصخور فى جبل طارق . وكان من أثر هذه النظرة الواقعية أنه حينما دخل الشك فى النفوس ، بعد أن أخذت الامبراطورية تتدهور ، وحينما مس هذا الشك قيمة الظواهر الخارجية ، لم يستطع الرومانى — إلا فى حالات نادرة — أن يجد فى نفسه منيما يستمد منه القوة التى تسنده فى محنته . وإذا كان « ماركوس أورليوس » قد استطاع أن يتغلب على هذا الشك بتأملاته الفلسفية ، فإنه يعد من الحالات النادرة ، كما أنه لم يشعر بلذة التأمل والحاجة إلى اختبار النفس إلا حين اطرح المثل الرومانية القائمة على تمجيد القوة .

لقد اقتنع الرومان إذن أن العالم يجب أن يعرف لا لمجرد المعرفة ، بل يجب أن يعرف ليستخدم . وحين شرح « لوكريس » فى إحدى قصائده النظرية الكونية لأيقبور عده مواطنوه مجنوناً بالرغم من أنه قصد بها إزالة الخوف الذى ينص حياة الناس من فكرة الموت .

الواجب الوطنى هدف السلوك الأخلاقى :

هذه الواقعية ، وهذه النظرية العملية يلتزمان عند هدف أساسى واحد وهو : الواجب الوطنى . فنشاط الانسان الإيجابى وتنظيم الجهود الجمعية يجب أن يؤدى إلى العظمة وسيادة الوطن . ويصبح الوطن أو المدينة فى هذه

الحالة محورا لجميع القيم ، أو مبدأ رعاية كل نشاط : وفي حياة كل إنسان يجب أن تتقدم الواجبات لمحو الدولة على أي واجبات أخرى مهما كانت قيمتها . فالإنسان يتزوج اذا كان ذلك يخدم الدولة ، وينجب أطفالا وفق ما تقتضيه مصالح الدولة ، كما أنه يعيش للدولة ويطمح في أن يموت من أجلها . وخدمة الدولة هي ما يضعه الانسان نصب عينيه حين يزرع الحقل أو يفكر أو يتكلم .

على أنه يجب أن نلاحظ أن فكرة الدولة لم تكن تعني في نظر الروماني الهيئة الحاكمة بل تعني المواطنين جميعا ، ولذلك فقد كان الروماني يتكلم ويستخدم كل قوته البلاغية في « الفوروم Forum » للدفاع عن حقوق المواطنين ومهاجمة كل من يعمل ، بل كل من تصلر منه أية نزعة للاضرار بالصالح العام : حتي لقد قال بعض المؤلفين أن أفراد الشعب الروماني قد جند كل منهم نفسه للسهر على رعاية الجميع وتحقيق مجد الوطن (١) :

« النشاط الواقعي كمبدأ ، والمدينة كهدف لهذا النشاط ، والنظام والقانون تحت سيطرة العقل كوسيلة ، ذلك هو المثال الأعلى الاخلاقي كما صورته العقلية الرومانية في عصور ازدهارها :

واذا كانت فكرة « النظام » تحتل مركز الصدارة في الصورة الخلقية عند الرومان ، فمن الواجب علينا تحليل هذه الفكرة اذ قد نميل إلى الاعتقاد بأن هذه الفكرة تقرب مما عرفته العقلية اليونانية عن فكرة « الانسجام » ، على حين أنها تبتعد عنها كل البعد .

فالانسجام اليوناني يحمل في ذاته قيمته الخاصة ، ولا يحتاج لنشاط خارجي

1 — A. Grenir, Le Génie romain dans la religion, la pensée et l' Art.

لاظهار تلك القيمة . والحكيم يبحث عن هذا الانسجام الروحي لإرضاء ما ينزع اليه العقل من حب المعرفة الخالصة والرغبة في الوصول الى الحقيقة العليا التي تفرض قوانينها على الكون . أما النظام الروماني فإنه بعيد عن هذه المعايير الخاصة بوحدة الكون ، والكمال والخلود . ومعياره الوحيد هو قيمته العملية ومقدار ما يحققه من نجاح في محيط الحياة . فهو يتمثل في حنكة القائد المنتصر ، أو في التدبير وموازنة اقتصاديات الدولة لتحقيق الرخاء في كل أسرة ، أو في إعداد دفاع أو اتهام قوى الحجة مجبوك الأطراف لخدمة الصالح العام ، أو في حكمة المشرع الذي يضع القوانين بما يطابق حاجات الناس ويحقق العدالة في جميع صورها وتفاصيلها . وبجمل القول إن فكرة الانسجام اليوناني ذات جوهر جمالي ، تبحث عن جمال الروح وصفاء الضمير وروعة الحقيقة ، على حين إن فكرة النظام الروماني تهدف الى غايات عمياء مباشرة . أو اذا شئت قل إن الانسجام « تأمل » على حين أن النظام « وسيلة » لحسن استخدام الطاقة البشرية :

وتنتيجة لهذه الصكرة اتجه رجال الفكر والفلسفة في روما الى الملاحظة ووصف أخلاق الرجال ودوافعهم المختلفة ، وإلى تحليل النفسيات كما تبرز في محيط الواقع ، لا إلى إعطاء صورة مثالية كما يجب أن يكون عليه الإنسان كما فعل اليونان .

تعطيق النظام عن طريق احترام القانون :

ووسيلة تحقيق النظام على النحو الذي فهمه الرومان أي النظام الخارجي - انعملي لا تكون إلا باحترام القانون . وفي ذلك ما يفسر لنا ازدهار التشريع وقوته ، بل أن أهم ما ندين به إلى الحضارة الرومانية هو ما تركوه لنا من تشريع يعد أساسا لكثير من التشريعات الحديثة .

ولم ينكر الرومان مطلقا في إرساء تشريعاتهم على دعامة فلسفية ، أو في تبريرها بالرجوع إلى مثال فلسفي عام . ولم يتساءل مشرعوهم قط إذا كان هناك ما يبرر وضع هذا القانون أو ذلك . والواقع أن البحث في مشروعية القانون لا يكون في الغالب إلا في عصور الأزمات والاضطرابات السياسية وقد ظهر هذا الاتجاه فعلا عندما أخذت عظمة روما في التدهور : أما في عصر القوة والازدهار فقد كان يكفي أن يؤدي القانون مهمته التي شرع من أجلها ، بغض النظر عن أساسه الفلسفي أو الخلقى : وليس في ذلك ما نعيه على التشريع الروماني ، إذ الواقع أنه في عصر الازدهار والاستقرار لا تكون الاخلاق والقانون إلا شيئا واحداً . فلا يحتاج المرء لسلطة القانون لكي يحسن التصرف ولا يحتاج القانون لأن يكون سيفا مصلتا على رؤوس الأفراد لكي يقوموا بواجبهم على الوجه الأكمل وكل ما في الأمر أن يظل القانون قوة تراقب عن بعد ، وتعيد الحق إلى نصابه إن اختل ميزان الحق نتيجة لسوء التأويل لا لسوء النية :

وهنا نعقد مقارنة أخرى بين اليونان والرومان . فقد كانت اليونان دائما مسرحا للازمات السياسية ، ولذا تكونت فيها المذاهب الأخلاقية بعيدة عن نطاق القانون : وظهرت هذه المذاهب على لسان فلاسفة ، كسقراط ، لم يجادلوا في القوانين القائمة من يحقق العدالة . ففشل القانون وعدم قدرته على إقامة ميزان العدل هو الذي دفع الإنسان إلى الرجوع إلى نفسه ليطلب إليها أن تمدّه بتلك القيم الأخلاقية التي تحقق له الطمأنينة وسط هذا الاضطراب الشامل . وعلى هذا النحو أقام أفلاطون فكرة العدالة أولاً على أساس فلسفي ، وذلك بالرجوع إلى تحاييل النص الإنسانية ، ثم عمم هذه الفكرة بعد ذلك حتى شملت نظريته المثالية عن تنظيم المدينة

أما الرومان فقد تمتعوا فترة طويلة بحياة الاستقرار السياسي ، ولذلك فلم يكونوا بحاجة إلى تلك الأسس الفلسفية لتبرير سلوكهم . ويمكن تشبيه هذه الحالة بحالة بناء قوسى الدعائم ، وحيث لا تكون هناك حاجة لمهندس يراقبه وينصح بترميمه من آن لآخر . أما حين يتداعى البناء ويؤول للسقوط فحيث يتعين علينا أن نفكر فى إصلاحه ، وإذا تعلق الإصلاح وجب الهدم وإقامة بناء جديد .

سلك الرومان إذن فى تشريعاتهم كما سلكوا فى فهمهم لفكرة النظام ملك « الواقعية » . والقوانين الرومانية كانت تعطى الاطار العام للعلاقات التي تنظمها وتترك التفاصيل لتنظيمها الجماعات المختلفة حسب عرفها وتقاليدها . وفى ذلك ما يفسر لنا احتفاظ القوانين الرومانية بقيمتها بالرغم من اختلاف الظروف الاجتماعية . فإذا قيل لنا مثلاً أن « العدالة » تلتخص فى « إعطاء كل إنسان ما يستحقه ، وأن حق الملكية هو « حق المرء فى استعمال أو إساءة استعمال (١) ما يملكه ، والتصرف فى ملكه فى حدود ما يسمح به القانون » ، إذا قال لنا القانون الرومانى ذلك فهو لا يفعل أكثر من أن ينظم الحياة الاجتماعية بوجه عام ، ويقرر الأمر الواقع بالنسبة للملكية . وإذا حاولنا بالرجوع إلى مثل هذه التعاريف ، أن نحل مشاكل فلسفية أو خلقية ، اتضح لنا أنها ليست إلا صيغاً عامة . فما هو نصاب الحق الذى يحقق العدالة ؟ وما هى أوجه الاستعمال للملكية التى تكون مطابقة لروح القانون ؟ إن الواقعية الرومانية لم تشغل نفسها بالإجابة على هذه الاسئلة وتركت تقريراً وتحدد الحقوق بالنسبة للطفل أو العبد أو المواطن أو الآلهة نفسها للعرف والتقاليد واكتفى القانون بأن يقرر مبدأ عاماً .

وهكذا نرى أن الزيمان قد استطاعوا بتعليقهم لخواص النفس الإنسانية في مختلف وجوه نشاطها أن يقيموا صرحا قويا من القوانين الأساسية التي تنظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض من ناحية ، وبالمدنية أو السوية من ناحية أخرى، واستطاعوا كذلك في تطبيقهم لهذه القوانين بروح الواقعية وتقديرهم للظروف والبراعث المختلفة، أن ينشئوا حول هذه القوانين العامة شبكة محكمة من الشروح التي تدل على المرونة في التطبيق بالإضافة إلى الإلمام بكل التطورات التي تطرأ على البراعث الإنسانية .

القَصْدُ الرَّابِعُ

الإلزام الخلقى في الإسلام

لذا استعرضنا كتب الأخلاق التي كتبها كتاب الغرب وجدنا فيها ثغرة كبيرة . فهؤلاء الكتاب في تاريخهم للمذاهب الأخلاقية : قد عرضوا هذه المذاهب في العصور اليونانية القديمة ، ثم في الديانتين اليهودية والمسيحية ، وغمزوا منها نجاة إلى المذاهب الأخلاقية في العصور الحديثة في أوروبا أي منذ عصر النهضة إلى وقتنا الحاضر ، بدون أن يرجوا في قليل أو كثير على ما يصل بالقانون الأخلاقي في الإسلام .

ومع ذلك فإن ما جاء به القرآن في مجال الأخلاق ذو قيمة عظيمة ، لا بالنسبة للحياة العملية للمسلمين أنفسهم فحسب ، بل بالنسبة لأبناء البشر جميعا . ومعرفة القانون الأخلاقي كما جاء به القرآن يكمل النقص في تاريخ المذاهب الأخلاقية . وينتج آفاقا جديدة في دراسة المشكلة الأخلاقية ذاتها : وفي حل كثير من المسائل والصعوبات التي تثيرها .

وإذا كان بعض الكتاب قد تعرض في كتاباته عن النظم الإسلامية بوجه عام لسرد بعض القواعد الأخلاقية التي تستخلص من القرآن ومن التشريع الإسلامي ، فقد كان يعالج هذه المسائل في عجلة دون أن يكون فيما يسرده ما يشفي غلة الباحث الذي يريد أن يتعمق الدراسة العلمية . ولم يتعرض أحد - فيما نعلم - لبحث الجانب النظري من المسألة ، ولم يحاول استخلاص المبادئ الصامدة التي تستمد من القرآن . وكل ما فعله هؤلاء

الكتاب أو المستشرقون هو جمع بعض الآيات القرآنية التي تحتوي على قواعد للسلوك الأخلاقي وترجمتها .

أما المفكرون من المسلمين فقد جروا في كتابتهم عن الأخلاق : إما على سرد بعض النصائح العملية التي تهدف إلى تقويم أخلاق الشباب : وإما على وصف طبيعة النفس الإنسانية وقواها والمخلص من ذلك إلى تعريف الفضيلة وتقسيم الفضائل إلى أنواعها اذسامة كل بحسب وجهة نظره . ومن أشهر المؤلفين التي تدير على هذا النهج كتاب ابن مسكويه « تهذيب الأخلاق » . وقد يجمع الكاتب أحيانا بين الأغراض العمالية والتحليل النظرى كما نشاهد كثيرا فى كتب الغزالي ، وخاصة فى كتابه الجامع « إحياء علوم الدين » . كما حاول الغزالي فى مؤلف آخر هو « جواهر القرآن » أن يخلص مادة القرآن ، ويصنف فيها قسمين كبيرين فى مجال الأخلاق : أحدهما يتصل بالمعرفة (أى بالناحية النظرية) ، والآخر يتصل بالسلوك (أى بالناحية العملية) . ويخص بالقسم الأول ٧٦٣ آية من آيات القرآن ، وبالقسم الثانى ٧٤١ آية فىسكون المجموع ١٥٠٤ آية وهى تمثل مايقرب من ربع عدد آيات القرآن . أما الآيات الباقية فهى لا تتصل فى نظره ، إلا بمسائل فرعية أو مكملة .

هذا الجهد الذى لا ينكر والذى يقوم على الرغبة فى التصنيف المنهجى قد وضع أساسا صالحا للدراسة العلمية . ولكنه لسوء الحظ ، لم يفسد فىا مضمي من يتابعه ليقيم صرح البناء كاملا ، ويبرز الفلسفة الأخلاقية القرآنية فى صورة منسب كامل .

لم يحاول أحد إذن لا من فلاسفة الغرب ولا من فلاسفة الشرق أن يستخلص القانون الأخلاقى كاملا من القرآن . وإذا قلنا القانون الأخلاقى فإن

هذا الاصطلاح يعني عند فلاسفة الأخلاق الأسس والمبادئ النظرية العامة التي تكون بمثابة إطار تتحقق في داخله وحدة التفاصيل واتساجامها .

وأخيرا تصلنى لهذا العمل الكبير ، ما يقرب من خمسة عشر عاما ؛ عالم جليل مع علماء الأزهر ، في رسالته القيمة التي نال بها درجة الدكتوراة من السربون وعنوانها : « أخلاق القرآن » (١) .

وإذا كنا في هذا التوصل نهم بتحليل فكرة الإلزام الخنثى كما جاءت في القرآن ، فذلك لأن فكرة الإلزام لا يخلو منها أى مذهب خلقى جدير بهذا الاسم ؛ فالإلزام هو العنصر الأساسى أو المحور الذى تدور حوله المشكلة الاخلاقية؛ وزوال فكرة الإلزام يقضى على جوهر الحكمة العقلية والعملية التي تهدف الأخلاق إلى تحقيقها. فإذا انعدم الإلزام إنعزلت المشولية وإذا انعدمت المشولية ضاع كل أمل في وضع الحق في نصابه ، وإقامة أسس العدالة. وحينئذ نعم القوضى ، ويسود الاضطراب ، لاقى عالم الواقع فحسب ، بل من الناحية القانونية ومن وجهة نظر المبدأ الاخلاقى ذاته . وإذا كانت الاخلاق تؤول في النهاية إلى مجموعة من القواعد ، فكيف يتسنى لتقاعده أن تكون قاعدة بدون أن تازم الافراد باتباعها ؟

على أنه إذا كانت هذه هي أهمية الإلزام في كل قانون أخلاقى ، وفي كل مذهب من المذاهب الاخلاقية ، فما اختلفت صيغته وتفاصيله ، فإننا مع ذلك

(١) هذا العالم هو المغفور له الدكتور محمد عبد الله دراز وعنوان رسالته

La Morale Du Coran , Presse Universitaires de France , 1946

وقد اعتمدنا على هذه الرسالة في كتابة هذا الفصل .

لم نعلم من الفلاسفة من ادعى إمكان قيام أخلاق بدون إلزام ولا جزاء ،
ونشير من بين هؤلاء على الخصوص إلى الفيلسوف الفرنسي ، جويو (Guyau) ،
الذي ألف كتاباً بهذا العنوان (١) . وقد حاول هذا الفيلسوف وأمثاله أن
يستعضوا عن الإلزام بفكرة التقدير الفني ، بحيث يصبح الضمير في نظريتهم ،
أداة للإعجاب بكل ما هو جميل ، وهم يقولون : إننا إذا استطعنا تربية النفوس
الفنية في النفوس فلا شك أن إعجابنا بالجمال سيشمل إعجابنا بالأفعال الطيبة
والحاصل أخميدة ونحن مع اعترافنا بأن هذا الرأي قد يستميل كثيراً من
الفنوس ، إلا أننا نرى ، مع ذلك أن هناك فروقا لا نستطيع إغفالها بين ما يتصل
بمخيط الأخلاق وما يتصل بمخيط الفن .

حقاً أن ما هو خير جميل ، ولكن هل العكس صحيح ؟ ، وهل كل ما هو
جميل خير ؟ أن الشيطان قد يزين لنا أشياء تبهر أبصارنا وحواسنا ، بجاذبها ،
ولكنها لا تنطوي إلا على الشر ، ولا تترك في النفوس إلا حسرة وألماً .

ويمكننا أن نقول كذلك إن الشعور الفني لا يتعارض هو والعواطف ، بل
إنه يعبر عنها على حين أن الشعور الأخلاقي قد يتعارض هو والعواطف
ويوجهها أحيانا وجهة ربما لا تميل إليها ولا ترتضيها بطبيعتها .

وأخيراً فإن الخطأ والإهمال بالنسبة للعمل الفني قد يصد من الحسن ، ولكن
لا يتحتم لذلك أن يثير الضمائر ، ولا ينحرف المرء عن الأخلاق لمجرد أنه
أخطأ أو أهمل في أداء عمل فني .

كل هذه الملاحظات تشعرنا بأن مجال الشعور الأخلاقي غير مجال الشعور

الجمالى : فالتغير الاخلاقى يتصف بتلك السلطة الملزمة التى يتخضع لها الجميع ،
وبتلك الضرورة التى يشعر بها المرء . من وجوب تنفيذ أوامر محسدة ، بنص
النظر مما تكون عليه حالة عواطفه . وسوف نرى بعد قليل كيف أبرز لنا
القرآن هذه الضرورة ، وكيف حدد لنا واجباتنا الخاصة والعامة .

والآن بعد أن أوضحنا مبدأ الإلزام ، وبيننا كيف يرتبط بشروط كل حياة
أخلاقية ، نبحث فى مصادر هذا الإلزام على ضوء بعض المذاهب الفلسفية ،
ثم ننظر فى موقف القرآن من هذه التفسيرات .

يرجع علماء الاجتماع للإلزام الخلقى إلى سلطة المجتمع . فقواعد الأخلاق
تفرض على الأفراد داخل نطاق مجتمع معين ، ولكل شعب قواعد خلقية
تسود فيه فى حقبة من الزمن ، وباسم هذه القواعد يظهر الرأى العام مسطه
أو رضاه . والأفراد داخل نطاق المجتمع يجبرون على التزام هذه القواعد
ولو لم ترق لهم . أو لم تنشأ هذه القواعد لتنظيم علاقات الأفراد دون النظر
إلى أهوائهم الشخصية ؟ فمجموعة التصورات الجمعية (وهى التى نتجت عن
تبلور العادات والتقاليد والمعتمدات الخ ...) هى التى تحدد ضمير المجتمع
وهذا الضمير الجمعى هو الذى يردد صده أو يتعكس فى ضمير الفرد (١) .

وقد انتقد الفلاسفة هذا المذهب بقولهم إن المثالية الأخلاقية تصبح حيث
فى أن يجرد الإنسان نفسه من كل نوازعه الداخلية ، ومن كل ميل أو رغبة

(١) سوف نشرح آراء المدرسة الاجتماعية وعلى الأخص آراء زعيمها
« إميل دوركايم » بالتفصيل ، فى القسم الثانى من هذا الكتاب وهو الذى
خصصناه لدراسة المنهج الاجتماعى فى دراسة الظواهر الأخلاقية .

نحو التمرد على المجتمع ونظمه : وعلى هذا الأساس كيف نفسر ظهور
المصلحين والزعماء والتدريسين الذين يدفعون بمجتمعاتهم خطوات نحو الأمام
ويخرجون على النظم والأوضاع السائدة في المجتمع :

فطبع « برجسون » إلى هذا النقص في المذهب الاجتماعي ، فبين في كتابه
« مصدر الأخلاق والدين » (١) أن الإلزام الحائقي لا ينبعث عن مصدر واحد
واحد بل عن مصدرين : أحدهما سلطة المجتمع ، وهو يتفق في هذا
مع علماء الاجتماع ، والآخر قوة الإلهام التي تدفع بعض النفوس إلى إعلاء
القيم الإنسانية ومحاولة الاتصال بالقوة الخالقة العليا مصدر الخير جميعه .

ولم يخل هذا المذهب ، هو الآخر ، من النقد : فمما إن فكرة الإلزام إذا
أصبحت غريزية ، تحت تأثير الحياة الاجتماعية ، فقد انتشت عنها صفة الخلقية
وأصبح حكمها حكم الغرائز الأخرى التي توجه الإنسان في مختلف شؤون
حياته وتعيه على حفظ كيانه . أما في الحال الأخرى ، أي حال الإلهام الذي
ينبعث عن قوة الإلهام والتطلع إلى المثالية ، فإن الشعور يتعدى نطاق
الأخلاق : فالقدس الذي تصبح حياته كلها مثلاً أعلى ، يسير بحسب هدى
الإلهام دون أن يتردد ، ويحقق قول « بسكال » حين يقول : « إن الأخلاق
أخلاقية تسخر من الأخلاق » .

إن مجال الأخلاق ، في الحقيقة ، هو مجال أعمال الفكر والتدبر في الأمور
قبل اختيار السلوك . فإذا انعدمت هذه الشروط بحيث هبط المرء إلى محيط

Bergson: Les deux sources de la morale et de la Religion (١)

وقد فصلنا في مكان آخر مذهب برجسون في الأخلاق :

الغريزة أو ارتفع إلى ذرى القمدية فتسد خرج سلوكه عن نطاق الأخلاق
بوضعها الإنساني :

وهكذا نرى أن برجسون قد أغفل في الإلزام الخلقى عنصرا هاما هو العنصر
العقلي ؛ وهذا العنصر يقوم على ثلاثة أمور : التدبير الحكيم ، وحرية الاختيار
ومشروعية الفعل ، هذه هي العوامل الهامة اللازمة لكل حياة أخلاقية : فجوهر
الأخلاق هو النشاط العاقل المنبعث من باطن الذات .

ولنتظر الآن - بعد تقد كل من الموقف الاجتماعي والموقف الفلسفي مثلا
في مذهب برجسون - كيف يفسر القرآن مصدر الإلزام الخلقى :

إن النفس الانسانية ؛ كما تدل على ذلك بعض آيات القرآن ، فقد عرفت
في تكوينها الأول معنى الخير والشر : « ونفس وما سواها فألهمها فجورها
وتقواها » . كما ألهم الإنسان الحدس الخلقى ، فعرف طريق القضيصة
والرذيلة : « وهديناهم التجدين » . ولا راء في أن الطبيعة الانسانية قد تندفع
نحو الشر : « إن النفس لأمارة بالسوء » ، ولكن الإنسان قادر على أن يكبح
جراح شهواته . وإذا لم يكن في مقدور كل إنسان أن يعالج نفسه فيغلبها فإن
هناك من يتيسر لهم ذلك بفضل العون الإلهي . وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم « إذا أراد الله بعبد خيرا جعل له واعظا من نفسه يأمره وينهاه » .

هناك إذن قوة كامنة في نفس الإنسان ؛ لا تهيب له التصح ولا تضيء له
السييل فحسب بل إنها تحدد له ما يجب عمله ، وما يجب تحاشيه . هسذه
السلطة الكامنة التي تسيطر على قدراتنا وعلى غرائزنا السفلى ، هي أسمى جزء
من نفوسنا ، هي العقل : فنخرج ما يأمر به العقل لا تكون هناك قاعدة أو

سلوكه ما يبرزه . وسنطة العقل هي السانطة الشرعية الوحيدة . (١)

وقد أشعرنا الله بفضل العقل هذا وبما يبغفه على الإنسان من السكرامة الإنسانية حين قال في كتابه العزيز : « ولقد كرمتنا بني آدم ، وفضلناهم على كثير من خلقنا تفضيلاً » . ويخيل لنا أن القرآن لم يصور لنا النفس الإنسانية ، بالرغم من اندفاعها أحياناً نحو الشر ، على أنها شريفة في أصلها ، بل على العكس نرى في قوله تعالى : « لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم » ما يدل على الأصل الطيب : ولا يفسد الإنسان إلا عدم استخدامه للقوى والمواهب التي أودعها الله قلبه : « خم قلب لا يفقهون بها ، ولم أعين لا يبصرون بها ، ولم آذان لا يسمعون بها ، أولئك كالأنعام بل هم أضل » . فالامر إذن بتوقيف على مدى استخدامنا للقوى العليا التي أودعها الله إيانا ؛ وتنمية هذه القوى وتركبتها يرفع النفوس ؛ وإهمالها يخفضها إلى الخسيس : « قد أفلح من زكاهها ، وقد خاب من دساها » .

ولم يقتصر القرآن في دعوته على إشعارنا بضرورة إيقاظ قوانا العقلية ، بل انه عني كذلك بإيقاظ مشاعرنا النبيلة بشرط أن تعمل هذه المشاعر تحت رقابة العقل ، وهو يدعونا لأن نزن الأمور بميزانها الصحيح قبل أن نحكم على قيمتها . ومن المشاعر النبيلة التي تثيرها فينا أخلاق القرآن مشاعر الأخوة واحترام الكرامة الإنسانية .

— ومصادر التشريع الإسلامي بما في ذلك التشريع الأخلاقي أربعة : القرآن ، والسنة ، والإجماع ، والقياس .

(١) نلاحظ هنا بعض الاختلاف مع متانية المسيحية التي تغلب أحياناً مسانطة العاطفة ممثلة في التسامح على سنطة العقل .

أما القرآن فهو كلام الله عز وجل . وهو يعبر عن الإرادة الإلهية ، فهو إذن المصدر الأساسي للتعاليم والأحكام الدينية والأخلاقية . وتؤكد لنا آيات القرآن هذه الحقيقة « إن الحكم الا لله ، وحكم الله لا سبيل إلى الشك فيك فيه ، ولا معقب لحكمه » . ويبين لنا القرآن كيف أن النبي نفسه لا يخضع للقانون الإلهي فحسب ، بل إنه أول من يخضع له :

« قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له . وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين » .

فإذا كان الأمر كذلك فماذا يعني إذن انقول بأن هناك مصادر أخرى للإلزام إلى جانب القرآن ؟ وهل تشارك الحكمة الآلية أنواع أخرى من الحكمة لها القوة الآمرة نفسها ؟ لننظر في حقيقة السلطة التي تتمتع بها المصادر الأخرى .

لقد أجمع رجال الفقه على أن القواعد العملية التي اتبعتها الرسول ، أي السنة ، هي المصدر اأخام الثاني للتشريع الاسلامي بعد كلام الله . والقرآن نفسه يحث المؤمنين على الأخذ بما يعمل به الرسول . « من يطع الرسول فقد أطاع الله » . « وما أتاكم الرسول فخذوه : وما نهاكم عنه فانتهوا » :

ولكن إذا نظرنا إلى الأمر عن كثب وجدنا أن الإلزام الذي يأتي عن الرسول ، لا يكون إلزاما حقيقيا ونهائيا إلا إذا كان مصدره الوحي . أما الأفعال الأخرى التي تنتهي عنها صفة الوحي الإلهي . فإن سلطتها ليست ملزمة إلزاما كليا . وهذا التمييز واضح في القرآن : « يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم » . على أن الرسول نفسه قد أوضح

ذلك بصفة قاطعة حين قال : « إذا أمرتكم بشيء من رأي فإنما أنا بشر ، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئا فخذوا به ، فإنى لن أكذب على الله » وقد أعلن كذلك أن رأيه قد يخطئ ، في تقدير أشياء الحياة المادية حيث يقول عليه السلام : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » وقد كان يحصلت حين يؤم الرسول المسلمين إن ينسي شيئا أو يضيف شيئا ، فيسأله الناس في ذلك فيجيبهم : « إنما أنا بشر أنمي كما تنسون . فإذا نسيت فذكروني » .

فالرسول يبلغ الرسالة ويوضحها للناس ، وأولعده وأحكامه إذا لم ينزل الوحي بما يتقضىها أو بما يعد لها تصحيح في حكم الأحكام الإلهية ، كما أن تصرفاته والقواعد العملية التي يرسمها ، يضعها المسلمون أمامهم مثالا يحتذون حذوه ، ما دام لم يعترض عليها : وخلصت القول إن أحاديث الرسول الصحيحة الموثوق بصحة نسبتها إليه تعد ملزمة كالإزام القرآن لأنها ليست إلا تعبيراً عن الإرادة الإلهية .

نتقل الآن إلى المصدر الثالث للإلزام في التشريع الإسلامي وهو الإجماع : إن السلطة التي تتمتع عن الإجماع يمكن الاستدلال عليها من بعض آيات القرآن : « كتتم خير أمة أخرجت للناس : تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » : وسواء أكانت هذه الآية موجهة إلى الأمة المحمدية عامة أم إلى الجيل الأول منها . وهو ما يبدو أكثر احتمالاً : أى إلى الجيل الذي عاصر نزول الوحي ، فهي تبين على كل حال أن هناك جماعة من الناس يعترف القرآن لها بحصافة الرأي ولاسيما في مسائل الأخلاق : فلا يمكن أن ينقلب ميزان الأمور بين يديها ، فتبيح الشر وتمنع الخير . وفي القرآن آية أخرى تحض على الخضوع لسلطة أولى الأمر ، ولكن بشرط أن نرجع إلى المصدرين الأولين ، أى إلى القرآن والسنة ، في حال الاختلاف على أمر من

الأمور : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول » :

ويجب ألا تفهم من كلمة « الإجماع » ، أن الإجماع بتحقيقه بالتصويت أو بالاستفتاء العام بين المسلمين جميعا ، بحيث تشترك جميع العقول سواء من تفقه منها في أمور الدين أو من لم يتفقه في تقرير أمر من الأمور : كما أن الإجماع لا يعنى اجتماع نخبة من الناس في شكل هيئة أو مجمع ديني في مكان معين لبحث أمور تتعلق بالثقافة أو بالاقتصاد أو بالسياسة . إن الإجماع لا يشبه في موضوعه ولا في شكله مثل هذه التنظيمات الغربية .

أما من حيث الموضوع فوظيفة الاجماع هي اتخاذ قرار في مسألة جديدة تتعلق بالسلوك الأخلاقي أو بالتشريع أو بالعبادة . والمسائل التي يبحثها الإجماع مسائل فرعية لا تصل بالعقيدة ذاتها ، فالمسلم لا يستعين بسلطة الآخرين لكي يبرر عقيدته . وما دام إجماع الرأي يتحقق في أمر من الأمور فذلك هو المطلوب ، ولا يهم بعد ذلك الشكل الخارجي للهيئة التي اتخذت ذلك القرار الاجماعي . فسواء أكانت هذه الهيئة مكونة من أعضاء رسميين نصبتهم الدولة أم من أعضاء اختارهم الشعب للإفتاء في أمر من الأمور ، وسواء اجتمع هؤلاء الأعضاء في صعيد واحد ، أم اتخذوا قرارهم الإجماعي متفرقين ، فإن هذا جميعه لا يؤثر في قيمة النتيجة التي وصلوا إليها ، ما داموا قد وصلوا إليها بالطرق الصحيحة . وجوهر الأمر أن يكون كل عضو شاعرا بامتنعائه التام في التفكير ، وبمسئوليته الأخلاقية ، وأن يعبر عن رأيه بحرية بعد أن يقلب المسألة التي يبحثها على جميع وجوهها . ويجب أن نلاحظ أن من يرجع إليهم في

الرأى إنما هم العلماء المشتغلين في المسائل التي يستشارون فيها . كما يجب أن يكون تحت أيديهم الوثائق الضرورية والشواهد التي يعتمدون عليها في تقرير رأيهم ؛ ويجب أن يكتفوا من المتضلعين في تاريخ الفقه الإسلامى عارفين بظروف تكويته وبحقائق تطوره .

فالإجماع في التشريع الإسلامى . ليس كما يدعى بعض علماء الغرب بمجموعة من الآراء التعسفية تنقي جزافا . بل إنه يعبر عن الوحدة التي تأتي عن طريق الاقتناع . وهذا الاقتناع تفرضه الحقيقة على جميع العقول المستنيرة . وإذا كان العلماء يصلون في مسألة ما إلى الاجماع فمسا ذلك في الحقيقة ؛ إلا لأنهم يرجعون إلى النصوص القرآنية وإلى الأحاديث النبوية محاولين أن يستخلصوا منها الرأى الأمثل . واتفاقهم على رأى معين بعد التمهيص معناه أن هذا الرأى هو الصواب . أو هو أقرب الآراء إلى الصواب وعلى هذا الأساس يلتزمه المسلمون جميعا .

نتقل الآن إلى الكلام عن القياس ؛ فبينما ترى المدرسة « الظاهرية » في الفقه أن من الواجب الاقتصار على المصادر الثلاثة التي تكلمنا عنها ، وهي (الكتاب والسنة والإجماع) ، فإن المدارس الأخرى ترى أن هناك مصدرا رابعا أساسه القياس على الأمثلة التي وضعها الصحابة وعلى الآراء التي تصرف بمقتضاها من جاء بعدهم من قادة المسالين والقياس بحسب تعريفه يفترض وجود « حال نموذجية » يقاس عليها فيما يعرض من حالات جديدة . فإذا كانت الحال النموذجية قد اشتق الحكم فيها رأسا من القرآن أو السنة أو الإجماع ، فلا خوف إذن من القياس عليها . ولكن قد تعرض بعض الحالات التي لا يكون فيها حكم القرآن أو السنة صريحا ، فيترك الأمر للاجتهاد الشخصي .

فإن تغرب مثلا لبعض الأخلاق : هل يسمح لنا في حالة الحرب أن نعرب
أسلحتنا نحو العدو وهو يتقدم محتما بأسرانا الذين يضعهم في المقدمة ؟ إننا
إذا أطلقنا الرصاص قد نقتل أرواحا بريئة : وقد يكون ذلك مخالفا
للآية التي تقول : « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله قتلها إلا باحق . ولكن الإمام
« مالك » أفتي في ذلك بالحل الذي يضمن أخف الضررين : أفتي بمواصلة
القتال . لأن التوقف عنه قد يؤدي بمصلحة الجماعة الإسلامية بأسرها ، وإذا
انتصر العدو فإنه سيقتل أكبر عدد من المسلمين ، وإن يكون الأسرى الذين
أردنا حمايتهم أحسن حالا من غيرهم . فاستنباط حل جديد : ولو كان في
ذلك بعض المخالفة لحرية القانون : يباح في نظر بعض الفقهاء إذا كان
الغرض منه تحقيق المصلحة العامة .

نتقل الآن إلى مسألة أخرى وهي الخاصة بوحدة الإلزام الخلقى أو تعدده،
وسنرى فيها أيضا رأى الفلسفة ورأى القرآن .

إذا كان القانون الأخلاقى عاما تبين أن تكون قواعد السلوك التي يفرضها
علينا ثابتة لا تتغير ، أما إذا كان نسبيا فإن هذه القواعد تصبح مما يحتمل
التغيير والتبديل تبعاً لتغير ظروف الحياة .

هذه : في الواقع ، مشكلة من أهم مشكلات علم الاخلاق لِمَ إما أن نحفظ
بوحدة القانون الاخلاقى ، وإما أن نترجم تنوع الطبيعة واختلاف ظروف
الحياة . إما أن نحفظ القاعدة بصراحتها أو نتني تبعاً لتكوين الحياة
وتعقدها . إما أن نصعد الى المثال الخالص الأبدى أو نهبط الى مجال الواقع
التغير . ونحن كلما اقتربنا من أحد هذين القطبين زاد بعدنا عن الآخر :

وهناك مشكلة أخرى تتصل بهذه المشكلة الأولى، وهي مشكلة السلطة والحرية.

فالإلزام يوحى بوجود علاقة تضع إرادتين وجهتا لوجه ، إرادة المشرع الذى يأمر وهو حريص على سلطته ، وإرادة المشرع له الذى يتصرف وهو حريص على حريته . وسلطة المشرع يزداد احترامها وتقديرها فى النفوس كلما كانت القواعد التى تفررها هذه السلطة ثابتة الأمس وطيدة البنيان لا ترزعها تقلبات الظروف الفردية . ومعنى ذلك أن الإلزام المطلق يقابله بالضرورة خضوع تام وانتفاء للحرية . وحينئذ نسال : وما فائدة الضمير الإلهي ، إذا كان وجوده أو عدمه لا يغير شيئاً مما فرض علينا .

ونحن إذا نظرنا : من ناحية أخرى ، بعين الاعتبار إلى قيمة هذا الضمير ومنحناه حرية الاختيار والتصرف المطلقة نستكون النتيجة عكسية : ويصبح الإلزام مجرد نصيحة يمكن أن نقبلها أو نرفضها بحسب تقديراتنا الشخصية : ما الذى يتعين علينا بإزاء هذه المشكلات المتعارضة ؟ هل يجب أن نختار بين أحد الاتجاهين المتضادين ؟ أو نحاول الالتقاء بهما فى منتصف الطريق ؟ وإذا تعين الاختيار فأى الاتجاهين نختار ؟ وإذا تعين التوفيق فعلى أى أساس يكون التوفيق ؟

هذه هى بعض مشكلات الاخلاق العويصة ، فانتظر الآن فى الحلول التى اقترحت لتتقلب علينا ، وسنرى أن المذاهب المختلفة قد تزع كل منها إلى أحد الاتجاهات ، على حين أن القرآن قد استطاع بمذهبه الاخلاقي أن يوفق توفيقاً محكما بين هذه الدوافع المختلفة . وقد اخترنا من بين المذاهب الفلسفية مذهبين : أحدهما يمثل الاتجاه نحو السلطة الصارمة لفكرة الواجب وهو مذهب « كانط » ، والآخر يمثل الاتجاه نحو إعسلا ، القيمة الذاتية للنفس واحترام الابتكار الشخصى وهو مذهب « روه Rauh » :

كان مذهب الفيلسوف الألماني « كانط » ثورة على المذهب التي أضعفت سلطة الأخلاق (١) وأخضعتها لمطالب الحياة المدنية المعرفية : فأراد أن يضع حدا فاصلا بين فكرة الاخلاق وفكرة الحياة الحسية . وقد ذهب في ذلك إلى أبعد حد ممكن ؛ فجرد معني الواجب من كل ما قد يعلق به من شعور التجربة الحسية ، بل جرده أيضا من مادته التي تظهر في شكل القواعد المختلفة ، ونظر اليه في صيغة شكلية مجردة *Caractère formel* وجعل منه قانونا عاما يصلح لأن يطبق على كل ارادة . ومن هنا جاء تعريفه للواجب بأنه : « كل سلوك يمكن أن يصاغ في قاعدة عامة بدون أن يكون عرضة لتقد العقل أو تسخيفه له . » وهذه الطريقة استطاع أن يقدر قيمة الواجبات الخاصة ، من حيث أنها أخلاقية أو لا أخلاقية ، وذلك بوزنها بذلك الميزان الوحيد وهو : مقدار صلاحيتها لأن تكون واجبات عسامة تفرض على كل إنسان . وعمومية القانون الأخلاقي عند « كانط » يمكن أن تصاغ في هذه العبارة : « تصرف بحيث يمكن القاعدة التي تخضع لها ارادتك أن تسرى كمبدأ يتخذ أساسا لتشريع عام » .

فلنتظر الآن إلى ما يمكن أن يوجه من نقد إلى هذا المذهب الذي أجمع مؤرخو المذاهب الأخلاقية على أنه أسس ما عرف عن فكرة القانون الأخلاقي .

وأول ما نلاحظه أن الارتباط ليس ضروريا بين فكرة العموم وفكرة الاخلاق . وقد يؤدي بنا تطبيق فكرة كانط إلى أنواع من الخلط بين القيم

(١) ستفرد فيما بعد فصلا خاصا نشرح فيه بالتفصيل المذهب الاخلاقي لكانط .

الاخلاقية . وذلك حين نعلم المرء الحق في أن يفنى الصفة الاخلاقية على كل فعل يسمح له ضميره بأن يعمه : فمن هذه الافصال التي يسمح لنا ضميرنا بأن نعممها ما قد يكون غير أخلاقي ، إن لم يكن في نظر الرأي العام نعلم الأقل في نظر كنانة ذلك الفيلسوف الذي كان يسمو بالاخلاق الى مرتبة رفيعة : مثال ذلك تصرف الطبيب الذي يخدع المريض أو يكذب عليه إذا وجد أن في ذلك ما قد يساعد على شفائه ، وتصرف الإيهان المرفه الحس حين يفضل الانتحار على تحمل إهانة تلال من شرفة : إننا إذا سألتنا ضمير أو عاطفة من يقدمون على مثل هذه التصرفات - وهي بلا شك تمثل خروجاً واضحاً على القانون الاخلاقي - فإن هذا الضمير لن يتردد في إعطاء تلك التصرفات صيغة القانون العام بمعنى أنه يعممها على جميع الناس إذا وجدوا في ظروف مماثلة .

ولنسلم بأن الإلزام في أداء الواجب إلزام عام . ولكن هذا لا يمنع من أن نميز درجات من هذا العموم : فهناك الواجب الأبوي ، والواجب الزوجي ، والواجب على الرئيس لرؤسائه ، والواجب على الصديق لصديقه : والواجب على المواطن لوطنه ، والواجب على الانسان الإنسانية بصفة عامة . وهناك واجب العمل ، وواجب التفكير ، وواجب الحب . فهل نستطيع أن نعمم جميع هذه المعاني على جميع الأشخاص . وعلى جميع الأشياء بنسبة واحدة ، (١)

(١) حين تعرض دوركم انصكرة الواجب الاخلاقي بين أن كل شخص مصاب بنوع من « العمي الاخلاقي Daltonisme Moral في ناحية معينة ، فقد يكون مرفه احس فيما يتعلق بواجبه نحو عمله ، ضعيف الحس فيما يتعلق بواجبه نحو أسرته أو العكس :

وهل نستطيع أن نطلب من زوج أن يعامل نساء العالم جميعا كما يعامل زوجته؟ إن الواجب في مثل هذه الحال إذا تعدى نطاقا خاصا لم يصبح واجبا، بل إنه قد يصبح جريمة. فصفة العموم التي تلحقها بفكرة الواجب إذن صفة نسبية، ولا نستطيع أن نحدد مداها إلا بالنسبة لظروف خاصة. ولا يكفي أن نقول إن الأخلاق هي أداء الواجبات التي يقتنع المرء بضرورة تعميمها بالنسبة لجميع الناس، بل إن تقسيم الواجبات وتعريفها وتحديد مآلة جوهرية يجب أن توليها الأخلاق أكبر شطر من عنايتها.

فلنختبر الآن النظرية المضادة، أي نظرية «رو».

يبلغ التضاد بين «كانط» ومعارضيه مناه عند «جويو» الذي أراد أن يقصر الأخلاق على نوع من الشعور بالجمال، وعند «نيتشه» الذي جعل السعادة في قوة الحياة وحكم على الأخلاق بأنها أخلاق العبيد، وأنها من صنع الإنسان، وأن الإنسان يجب أن يتخطاها ليصبح إنسانا متفوقا (سوبرمان) :

غير أن هناك فياسوفا لم ينهب هذا المذهب الثوري، ولم يتزع إلى القضاء نهائيا على فكرة الإلزام، ولكنه مع اعترافه بسيطرة فكرة الواجب على الفرد، رأى أن من حق الفرد أن يتمتع بشيء من الحرية في استنباط قواعد السلوك التي يلتزمها : هذا الفيلسوف هو «رو» (Rauh) :

لقد كان «رو» على حق حين أعلن أن أية قاعدة عامة لا يمكن أن تنتظم جميع الوقائع الحسية الخاصة، وكما أننا لا نستطيع أن نحدد نقطة على خريطة إلا بالنسبة لنقطة أخرى، ولا نستطيع أن نفسر كلمة في عبنارة إلا إذا راعينا سياق الحديث، وكما أن الطبيب لا يستطيع أن يؤكد مفعول الدواء إلا إذا أدخل في حسابه مزاج المريض الخاص وتطورات مرضه؛ فكذلك

عالم الأخلاق لا يستطيع أن يفهم من التصرف الإنساني عامل الزمان والمكان (١) ، لأن التصرف في جوهره يحدث في زمان ومكان معينين ، ولا يكفي في السلوك أن نحكم بمشروعيته منطقياً بل يجب أن ننظر إلى إمكان تحقيقه عملياً ، وإلى إمكان انسجامه مع الظروف المحيطة : ومعنى ذلك أنه يتحتم علينا قبل أن نتخذ قراراً ما ، أن نحيط علمياً بالحقائق الموضوعية لا في حالتنا المباشرة فحسب ، بل في تاريخها وتطورها كذلك . ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل يجب أيضاً أن نحسب حساباً في الوقت نفسه ، لاختلاف العوامل النسبية التي تحدد تصرفاتنا . وإذا أدمجنا هذين النوعين من التحولات كل في الآخر وجدنا أننا نحصل في كل حال تعرض لنا على تصرف مبتكر . ويذكرنا ذلك بقول بعض الفلاسفة : أن لحظتين من لحظات التاريخ لا يمكن أن تتشابهما مطلقاً ، فالحياة الأخلاقية بناء على ذلك تنصف بالنسبية المحضة :

ولا يصعب علينا أن نبين أن « رو » قد أغرق هو الآخر في المبالغة : فعدم التطابق التام بين لحظتين من لحظات التاريخ أو من لحظات الحياة ، لا ينفي بتاتاً وجود نوع من التشابه بينهما ، ووجود مقياس مشترك يمكن عن طريقه النظر إليهما . والصفات المميزة للفرد لا تنفي مطلقاً وجود صفات نوعية . ومرور الحوادث خلال الزمن لا ينفي أبداً بقاء آثارها . إن هذا الفيلسوف يدعونا لكي نركز جهودنا على اللحظة الحاضرة ، ويلفتمنا في صراحة لأن نتحرر من المبادئ العامة ومن المثل العليا . فبدلاً من أن نخضع لما أفعالنا ، يجب أن نخضعها هي للتجربة . ولا تقتصر النتيجة حينئذ على إعطاء كل امرئ الحق

(١) من هذه الزاوية يمكن اعتبار « رو » من الفلاسفة الذين يمهسون لوجهة النظر الاجتماعية في دراسة الأخلاق :

في أن يشرع لنفسه واجباته وفق ما يلائم طبيعه واستعداداته فحسب، بل إن الشخص الواحد يصبح في حل من إعادة النظر على الدوام فيما رتب لنفسه من قواعد، ويصبح في حل من أن يهدم في كل لحظة ما انتهى من بنائه في اللحظة السابقة .

ظهر بوضوح أن المذاهب الأخلاقية التي استعرضناها لم تبرل من الحقيقة الأخلاقية - وهي حقيقة مركبة متشابكة - إلا بعض وجوهها . والمتتبع لتاريخ الفلسفة يلاحظ العيب نفسه في المذاهب الكبرى التي تعرض لنظرية المعرفة : فهناك المذهب المثالي ، والمذهب الواقعي ، والمذهب العقلي ، والمذهب التجريبي ، وكلها يتعارض بعضها مع بعض ، لا لسبب إلا لأنها ادعت لنفسها إمكان تفسير المعرفة الإنسانية بالرجوع إلى مبدأ وحيد .

وما حدث بالنسبة للفلسفة النظرية حدث كذلك بالنسبة للأخلاق، فأراد فلاسفة الأخلاق كل بدوره أن يبني قواعد الأخلاق على مبدأ وحيد . فهو أحياناً مبدأ السعادة ، وأحياناً مبدأ اللذة ، وأحياناً مبدأ العقل الخ ... والحقيقة أنه لا يكفي في توجيه إرادتنا أن نرجع إلى قاعدة عامة ، أو أن نحلل بدقة الموقف الخاص الذي نجد أنفسنا فيه ، بل إننا نحتاج إلى الجمع بين هذين الشرطين ، وإلى التوفيق بين مثال أعلى يأتينا من مصدر علوي ، وبين الحقيقة الواقعية التي نعيش في وسطها . ومهمة الضمير الأخلاقي هي أن يكون همزة الوصل بين المثالي والواقعي ، بين المطلق والنسبي بحيث يتحقق للفعل الأخلاقي الثبات الذي يميز كل قانون عام ، والتنوع الذي يلائم ظروف الحياة ويشعر الإنسان ببلدياته وبحريته في التصرف .

- والإلزام الخلق في القرآن يقوم على مراعاة هذه الحقيقة المزدوجة: فلنستمع إلى القرآن حين يقول : « فاتقوا الله ما استطعتم » . ألا نلاحظ الصفة الممثلة

لهذه الصيغة؟ إنه لا يقول لنا: اعملوا ما يترامى لكم أنه الأحسن بحسب
وحي الساعة، كما أننا لا نرى في هذه الصيغة صفة الأمر الصارم الذي لا يقبل
استثناء ولا تعديلاً. إن هذه الآية القصيرة لا تترك الجبل عنى الغارب، كما
أنها لا تحدد تحديدا صارما عنيفا، ومع ذلك فقد جمعت بين الاتجاين:
وفي هذه الكلمات الموجزة الواضحة يدعونا القرآن لأن نوجه أنظارنا نحو
الله وأن نطيع أوامره، وأن نعمل ما في وسعنا للتوفيق بين أوامر الله ومقتضيات
الحقيقة الواقعية، وبذلك تتصل الحلقات التي حاول الفلاسفة فصيحها، وتحقيق
الارتقاء نحو المثال الأعلى مع مراعاة ما تقتضيه الطبيعة الإنسانية: وإذا
شئت فقل: يتحقق الخضوع للقانون وحرية الإرادة. إن ضمير المؤمن لا
يسمح له بأن يقوم بأفعال غير مشروعة إلا إذا كان أمام ضرورة لا يحصى
عنها، وفي هذه الحال لا يؤاخذ بما فعل، كما أن الله يصفح عنه إذا أخطأ
عن غير عمد: «وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم».
هناك أشياء لم تفصل تفصيلا واضحا وفي هذه الحال قد نخطيء في تفسيرها،
أو تعريفها. وهذا الاحتمال هو نتيجة طبيعية لإنسانيتنا وحرية الاختيار
والتصرف التي منحناها. وواجب المؤمن هو أن يحاول، في حال الشك، أن
يتبين في إخلاص ما يتفق مع أوامر الله، فإذا أخطأ بعد ذلك فهو ليس بمذنب
مادام قد بذل الجهد الضروري الذي في وسعه.

على أن الأمور إذا اشتبهت علينا فن الخير أن نتق الشبهات، وقا. أكد
الرسول ذلك مستوحيا الآية الكريمة: «ولا تقف ما ليس لك به علم»،
فقال: «الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات. فمن اتقى الشبهات
فقد استبرأ لدينه وعرضه، وقال كذلك: «دع ما يريبك إلى ما لا يريب»
فإن الصدق طائفة والكذب ريبة». ولما سئل الرسول عن تعصبه

والشر أجاب : « استغث قلبك ، واستغث نفسك : البر ما اطمانت اليه النفس ،
واطمانت اليه القلب ، والإثم ما حاك في النفس ، وتردد في الصدر وإن أفتاك
الناس وأفتوك » .

هذا هو موقف القرآن من الإلزام الحائقي : دعوة إلى اتباع القواعد العامة
التي أمر بها الله مع ترك حرية التصرف والاختيار للمرء في نطاق التفاصيل
التي تعرض لنا تبعاً لتغير ظروف الحياة . فلا يدعي القائلون بالإلزام الحائقي في القرآن
أن هناك طريقة واحدة لفهم القاعدة ، وأن هناك طريقة واحدة لتطبيقها ،
وأن هناك طريقة واحدة للتوفيق بينها وبين القواعد الأخرى فالقاعدة منها
بلغت من الدقة والإحكام ترك أحياناً بعض التفاصيل دون تحديد ، وهذا
ويظهر مجال الاجتهاد الشخصي والتكبير المستقل الحر ، والاعتماد على ملكة
العقل التي أودعها الله الناس .

فالمجهود الفردي واجب في نطاق الأخلاق ، وهو بمجهود يجنبه القرآن
ويدعو إليه :

والخلاصة أن القواعد العامة للأخلاق ليست من صنعنا ، بل إنسا قد
تلقيناها عن المشرع الأسمى ، ونستطيع أن نستنبطها من كتابه العزيز وستة
رسوله الكريم ؛ أما الواجبات الخاصة فإننا نكتشفها تبعاً لظروف حياتنا على
شرط ألا نخرج بها عما رسمه لنا المثال الأعلى ، وأن نبذل فيها الجهد لتبين
وجه الحق والعدل .

الفصل الخامس

مذهب الواجب عند كانت

يمكن النظر إلى آراء أى فيلسوف من ناحيتين . أولا من ناحية ارتباطها بالفيلسوف نفسه ، وحيث تنتج نمو أفكاره وتأثرها بالبيئة التي عاش فيها والمؤثرات التي تأثر بها ، كما أنهم بجميع المسائل التي شغلته بعض النظر عن درجة أهميتها الحقيقية، معتبرين أنها تستحق الاهتمام لجردها أنها احتلت جزءا من تفكيره وتأملاته في وقت من الاوقات . ومن هذه الناحية يقال عادة إن حياة الفلاسفة ليست شيئا آخر إلا حياة أفكارهم .

وفي الواقع فإن صفة التأمل التي تصطبغ بها حياة هذه الفئة من المفكرين ، تستبعد الاهتمام بما اعترض حياتهم من حوادث مادية ومغامرات عاطفية ، كما هي الحال بالنسبة للشعراء وكتاب القصة : ولذلك لا تصلح حياة الفيلسوف لأن تكون موضوعا لقصة سينمائية كذلك التي ظهرت عن شعراء من أمثال بيرون أو فنانين من أمثال تولوز لوتريك وفان جوخ .

ولم تكن هناك حياة أكثر انتظاما وبعيدا عن صخب الدنيا وإمعاها في التأمل الفلسفي من حياة كانط : وقد ظهر صدى هذه الحياة الصارمة بوضوح في فلسفته وخصوصا في مذهبه الأخلاقي : ويبدو أن تصرفات الفلاسفة في بعض المواقف تلقى ضوءا على طبيعتهم الخلقية التي تظهر بدورها في مذاهبهم وآرائهم : ومن قبيل هذا ما قيل من أن انخراط « ديكارت » في مسالك الجندي في مرحلة الشباب له علاقة بطابع الجرأة وتحدي الأفكار التقليدية الذي

ظهر في فلسفته . كما أن رفض « سينتوزا ، اميراث كبير جاءه ، من أحد أقاربه يدل على النزعة التصوفية التي اصطبغ بها مذهبه . وبالمثل فقد أظهر « كانط ، أثناء دراسته في جامعة كونيغزبرج (مسقط رأسه) ، ولما شديدا بدراسة اللغة اللاتينية وآدابها ، وظهر فيما بعد أن سبب ذلك إعجاباه بفكرة الواجب والنظام التي اصطبغت بها الحضارة الرومانية .

ولد كانط في عام ١٧٢٤ ، واشتغل في سن الثانية والعشرين بإعطاء دروس في الفلسفة لأبناء الأسر الثرية في بروسيا الشرقية : واكتسب من اختلاطه بتلك الأوساط خبرة كبيرة ، كما عرف عن كتب ما أطلق عليه نيتشه فيما بعد اسم « أخلاق السادة » : ولكن كانط لم يطأطأ الرأس أمام هذه الأرستقراطية ، بل كانت آراؤه في الأخلاق رد فعل ضدها ، وصارت فكرة احترام الكرامة الإنسانية أساس مذهبه الأخلاقي . ومن العجيب أن كثيرا من تلامذته أبناء النبلاء قد تأثروا عمليا بفلسفته ، وكانوا في طبيعة من ألغوا نظام رقيق الأرض Le servage في مقاطعاتهم :

وظل كانط طوال حياته أستاذا للفلسفة : أما عن تفضيله لحياة العزوبة فيمكن تفسيره بالوجوع إلى بعض صفحات كتبها عن الزواج في مؤلفه « مبدأ القانون Doctrine de droit » إذ ذكر أن الزواج ليس إلا تعاقدًا بين إحساسين أو عاطفتين ، وكان لا يعترف بإمكان الاتحاد الروحي عن طريق الزواج *Communion spirituelle* .

وقد عرف كانط المجد في حياته ، وكان الناس يحجون إلى كونيغزبرج لزيارته . واسكن أيامه الأخيرة شابتها مرارة وحسرة لا تعرض له كتابه

« الدين في حدود العقل » (١) من اضطهاد حكومة فردريك غليوم الثاني، وقد رد كانط على هذا الهجوم بقوله : « يستطيع انك أن يتحكم في مصيرى ، ولكنه لا يستطيع أن يرغمني على إنكار ضميرى واعتقادي الداخلى » . وتوفى في عام ١٨٠٤ بعد فترة من الشيخوخة المجدة وبعد أن ظل يعاني مكرات الموت مدة طويلة .

ثانيا : أما الناحية الثانية التي يمكن أن ندرس منها آراء الفيلسوف فهي ناحية صلتها بالإنسانية ، وناحية الأثر الذي تركه كمنهج من المذاهب ، وبيان إلى أي حد كان هذا المنهج هدماً للمذاهب السابقة، وإلى أي حد اتخذ نقطة بدء لمذاهب أخرى جديدة .

وقد عالج كانط في فلسفته أربع مسائل أو مشكلات فلسفية أساسية :

١) طبيعة المعرفة . ٢) الأخلاق . ٣) الدين . ٤) طبيعة الشعور الجمالى ومعنى التطور البيولوجى .

وكانت آراؤه حول هذه المسائل جميعاً تنسم بطابع الجرأة والجلدة ، حتى أنها اعتبرت نقطة تحول حاسمة في تاريخ الفلسفة بل في تاريخ الفكر الإنسانى . فمثلاً فيما يتعلق بطبيعة المعرفة تتضح أصالة كانط لا فيما وصل إليه من نتائج فحسب - وهذه النتائج لا يستطيع أحد أن ينكر قيمتها - بل تتضح هذه الأصالة على الخصوص في طريقة معالجته للمشكلة . فقد كان الفلاسفة الذين سبقوه ، باستثناء بعض فلاسفة الإنجليز ، ينشئون مذاهبهم الفلسفية مستعينين بمبادئ Concepts لم يجدوا ضرورة لمناقشة الأصل الذى نبعث منه ، ولا

إلى حد يمكن أن نبيح لأنفسنا استخدامها في هذا المعنى أو ذاك. وينطبق هذا على ديكارت، وسبينوزا، وما لبرانش، وليينتز من فلاسفة العصر الحديث، كما ينطبق على المدرسين وفلاسفة العصر القديم. أما كانط فقد رأى من الضروري أن يبحث أولاً كيف نشأت هذه المبادئ التي نستخدمها في تفكيرنا، وإلى أي حد يمكن أن نبيح لأنفسنا استخدامها. ومعنى ذلك أنه أراد أن يدرس أولاً طبيعة العقل قبل أن يتكلم في ثمرات هذا العقل.

وليس هنا مجال الاستطراد في الكلام عن آراء كانط في المعرفة، ولذا فإننا نكتفي بهذا للتدليل على طابع الثورة على القديم في فلسفته بوجه عام. وننتقل الآن إلى الكلام عن مذهبه الأخلاقي:

مذهب كانط في الأخلاق:

يمكن القول إن الأصل الذي نبع منه مذهب كانط في الأخلاق، كما نبع منه نظريته في المعرفة، هو ثورته ضد «الدوجماتية» أو المذهب التعسفي Dogmatisme، الذي يريد أن يبنى نظرياته على مبادئ أو عناصر غير قابلة للتقد أو التخييد.

وقد اتجه في الأخلاق، في بادئ الأمر، اتجاها متأثراً بجان جاك روسو، وإن كان مذهبه النهائي في الواجب والأمر الختمي يختلف اختلافاً كبيراً عن مذاهب العاطفة. وهو يدين لجان جاك روسو على الخصوص بتلك الفكرة التي تقول إن قيمة الإنسان ليست في وضوح ذكائه فحسب، بل أيضاً في نبل عاطفته وعمق شعوره الروحي. وقد بنى على هذه الفكرة مبدأ لم يفارقه طول حياته هو مبدأ الكرامة الإنسانية وعزاز المرء بشخصيته

كإنسان . ويبدو في هذه السطور التي كتبها بنفسه ما أكتبه من قراءة مؤلفات روسو: (١)

« كنت بطبيعتي نهما للعلم أسمى بتلهف وشوق إلى المعرفة ، وكنت أعتقد أن شرف الإنسان يقدر بما يكتبه من علم ، ولذلك كنت احتقر العوام الجاهلاء . ولكن روسو أعادني إلى التوازن ، وعلمني كيف أهل المجد الزائف ، وكيف أجعل من القيمة الأخلاقية الأساس الذي أقدر به الكرامة الحقيقية للنوع الإنساني . وإني أعتبر روسو نيوتن النظام الأخلاقي ، إذ أنه اكتشف في العنصر الأخلاقي ، أهم عامل يكون وحدة الطبيعة الإنسانية ، مثلما اكتشف نيوتن المبدأ الذي ربط بين جميع قوانين الطبيعة الفيزيائية ، . وأضاف كانط إلى ذلك قوله : « إن روسو هو صاحب فكرة أن الإرادات الإنسانية تستطيع بل يجب أن يؤثر بعضها في بعض ، وأن الناس يجب أن يعملوا على تبادل الثقافة . وحينئذ لا تكون الفضيلة متمثلة في الكمال الفردي ، بل في مقدار ما يكونه المرء مع الآخرين من علاقات طيبة . » وختم كانط تعليقه على هذه الفكرة بقوله : « يجب أن تتكون جمهورية للإرادات : »

وكانت فكرة كانط في ذلك الحين ، أي حوالي عام ١٧٦٢ ، وكما ظهرت في كتيبه بعنوان « ملاحظات على الشعور بالجمال وبالروعة » ، (٢) ،

(١) بهذه المناسبة يروي كانط أنه شذ يوما عن ميعاد ترمته اليومية، وكان هذا اليوم هو الذي استلم فيه كتاب إميل أو التربية لجان جاك روسو:

Observations sur le sentiment du beau et du sublime. (٢)

هي أن أحكامنا الختية تقوم على العاطفة ، وقد عرف العاطفة الختية بأنها
« الشعور بجمال وكرامة الطبيعة الإنسانية. »

الانتقال من العاطفة الى الواجب

ومع ذلك فقد كان يخامر شعور بأن العاطفة وحدها لا تكفى كقاعدة
للأخلاق ، ولذا فإنه أضاف في هذا الكتاب نفسه ، إن الفضيلة الحقيقية
لا يمكن أن تقوم إلا على مبادئ *principes* ، وأن هذه المبادئ كلما
كانت عامة *universels* ، كانت الفضيلة أكثر نبلا وسموا . .

وهنا نستطيع أن نلمس عنصرا سوف يصبح أساسيا في مذهبه الأخلاقي ،
ولا يفارقه طرل حياته . ويتلخص هذا العنصر في الاعتقاد ، بتفوق المبدأ
الأخلاقي الموجه للنشاط الإنساني على جميع القوى والملكات الأخرى عند
الإنسان .

وقد بدأ هذا الموقف الجديد من الأخلاق يتضح ويتأكد منذ عام ١٧٧٠ : ففي
ذلك الوقت بالذات بدأ الفيلسوف في أبحاثه في طبيعة المعرفة ، تلك الأبحاث
التي توجت بمؤلفه الخالد « نقد العقل الصرف » . (١) واستطاع من خلال
هذه الأبحاث أن يضع مبدأ الفصل بين « التجربة » ، « العقل » وبين « المادة »
« الشكل » وأن يعترف للعقل وحده بشرعية إضفاء العمومية
l'universalité على معارفنا . وما لبث أن طبق هذا الفصل في مجال
الأخلاق ، وأدى به ذلك إلى إعلان نظريته المشهورة وهي « أن مبادئنا

الأخلاقية يجب أن تؤسس لا على التجربة ، ولا على العاطفة بل على العقل
الصراف . فالعقل يصدر بذاته أحكاما ثابتة ، وهذه الأحكام لا تستنبط
من الأحكام السابقة ، كما أنها لا تستقرأ من التجربة ، ولكنها لا تنفصل عن
طبيعة الذات العاقلة . هذا هو بجمل الطابع الشكلي formel للأخلاق
عند كانط ، وهو يتصل بفكرة رئيسية في مذهبه ، ونعني بها فكرة تحديد
العلاقة الداخلية بين السلوك أو العمل وبين القانون . فهذه العلاقة في نظره
لا يمكن أن توجد إلا إذا كان القانون شكليا صرفا ، أي مستقلا استقلالاً
تاما عن التجربة . « فالمبادئ التجريبية ، كما يقول في كتابه (ميتافيزيقا
الأخلاق) (١) لا يمكن مطلقا أن تكون أساسا للقوانين الأخلاقية . » (٢)
وهذه الفكرة الرئيسية عند كانط تتعارض تماما مع الفكرة القديمة التي كانت
تربط الأخلاق بمبدأ السعادة ، وكانت تبعا لذلك تجعل السلوك مرتبطا باعتبارات
تهدف لتحقيق الصالح الفردي أو الجماعي ، وكانت تعتقد أن هذا الصالح
قد فرضته التجربة :

وقد استعرض كانط في مرحلة من مراحل تفكيره الفلسفي بعض الآراء
التطورية ، وكتب في هذا الموضوع كتابا بعنوان « التاريخ العام للطبيعة » . (٣)
وانتهى من بحثه في هذا المجال إلى فكرة تشاؤمية عن الطبيعة الإنسانية

Etablissement de la métaphysique des Mœurs (١)

« Des principes empiriques ne peuvent jamais fonder (٢)
des lois morales.

L'histoire Universelle de la Nature (٣)

وكان يردد ، تأييدا لفكرته هذه ، عبارة قالها الامبراطور فردريك الثاني ردا على تناؤل أحد أتباعه المدعى « سولزر Sulzer » : « يا عزيزي سولزر ، لك لا تعرف إلى أى جنس ملعون تنتمى نحن البشر . . وكان يسترعي نظره ويتألم على الخصوص من قسوة الناس وإذائهم بعضهم لبعض في علاقاتهم اليومية . ولكنه كان يتعزى عن ذلك بما كان يأمل فيه ويتطلع إليه من أن الإنسان - من خلال آلامه وأفعاله الشريرة - يسير بطريقة لا شعورية نحو تحقيق خير البشرية ، هذا الخير الذى هو فى الواقع ثمرة نشاط الذات العاقلة . كما أنه كان يرجو ، أو كان يصور لنفسه تفنن الإنسان وإتقانه لوسائل الدمار كما لو كان وسيلة أو خطوة ضرورية تؤدي فى النهاية إلى إجباره على السلوك وفقا لقوانين العقل وحده . وفى ذلك ما يذكرنا بكلمة قالها « فوفنارج Vauvenargues » ، وهى أن « العواطف الجامحة هى التى علمت الانسان العقل » : (١) وهذه الغاية التى كان كانط يرجو أن يتصل إليها الإنسانية يوما ما لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق اتحاد حر بين أناس أحرار ، وكان يرجو أن يتم هذا الاتحاد لا بين الأفراد فحسب ، بل بين الدول كذلك : وهنا نستطيع أن نقول إن كانط كان من أوائل المفكرين الذين فكروا فى إنشاء جمعية للأمم تتبادل فيها الآراء ، وتتعاون فيها على حل مشكلاتها .

نعود الآن إلى آراء كانط فى « ميتافيزيقا الأخلاق » فنجد أنه يقول :
« لما كان الناس يصدرن أحكاما على التصرفات الخلقية التى تحدث فى

Les passions ont appris aux hommes la raison. (1)

الحياة المادية ، فإن المسألة التي يتعين على الفلاسفة بحثها هي معرفة المبادئ التي تصدر عنها تلك الأحكام ، ومحاولة إرجاع هذه المبادئ ، بعد التعمق في حقيقتها ، إلى مبدأ أساسي وحيد : وقد اتخذ مستقراط مادة لتحليلاته الفلسفية الآراء العامة الشائعة عن الأشياء ، وحاول أن يستخلص منها تعابير ذات صبغة عامة : ولكن هذه الطريقة لا تكفي - كما يقول كانط - فن المعروف أن علم الفلك لم يكتب بالقوانين التي أعلنها « كبلر Kepler » والتي استخلصها مباشرة من الملاحظة ، ولكن هذا العلم تكون منذ اليوم الذي عني فيه « نيوتن » بإرجاع هذه القوانين التجريبية إلى مبدأ عام مستخلص من الخواص الجوهرية للمادة : فلا بد للفيلسوف من أن يقوم بعمل مماثل في محيط الأخلاق.

وما أن انتهى كانط من إعلان هذا المنهج حتى بدأ في تطبيقه على دراسة الأخلاق في مؤلفه الكبير « نقد العقل العملي » ، (١) (١٧٨٨) وجعل هدفه الأساسي العثور على المبدأ الذي يستخذه عقل الإنسان العملي (أي الذي يستخذه الإنسان في نشاطه العملي) بدون أن يشعر . فاستعرض (أولاً) معطيات الحقيقة الخلقية، (ثانياً) القانون الذي تؤكد أو تثبت حقيقته هذه المعطيات، (ثالثاً) الملكة التي تتصرف أو التي تسيطر على نزعات الإنسان وفقاً لهذا القانون .

فالضمير الأخلاقي المادي - كما يقول كانط - يلاحظ بوضوح أن القيمة الخلقية لتصرف ما لا تتوقف على نتائجه الخارجية ، بل على الإرادة

الداخية التي أوجت بهذا التصرف، أو التي انبعث عنها هذا التصرف. ومن هذه الملاحظة يمكن أن نستخلص أن السلوك لا يكون أخلاقيا إلا إذا اتبعت عن الواجب أو عن الاحترام للقانون الأخلاقي في ذاته . ويتبع عن ذلك أيضا أن الخضوع للتقاليد أو العادات la coutume وإلى تجارب الماضي، مهما بلغت سموها . لا يضمن على السلوك صفة الخلقية . وحيث لا يمكن أن تصدر الأخلاق أو تستمد من التبعية للسلطة Subordination . وهنا نجد أن كانط قد فصل بين مجال الأخلاق ومجال الخضوع أو الطاعة السايية للتعاليم الدينية . ونستطيع أن نلاحظ أن كانط قد مهد لهذه الفكرة حين ذكر في مؤلفه الأول « نقد العقل الصرف » أن الواجب هو أن ننظر إلى بعض الأفعال على أنها تعاليم مقدسة لأننا نشعر بصفقتها الملزمة داخليا ، لا أن نعتبرها ملزمة لأننا ننظر إليها على أنها تعاليم مقدسة » . كما أعلن كانط في هذا الكتاب نفسه أن الله مادم حقيقته تظل مجهولة لنا ، فلا يمكن أن نتخذه أساسا للأخلاق . وكذلك فإن الأخلاق لا يمكن أن تنبعث عن الشعور ، لأن الشعور تجريبي empirique أتاني بالضرورة ، ويؤول في نهاية الأمر إلى فكرة السعادة وهي فكرة مضادة للأخلاق في رأى كانط .

أما مقياس الأخلاق في نظر كانط فهو ذاتية الإرادة autonomie (٢)
ومعنى هذا الاصطلاح هو « مقدرة الإرادة على أن تكون قانونا لنفسها » .

(٢) أدخل دوركيم هذا العنصر في تحليله للظاهرة الأخلاقية . أنظر كتابه « التربية الأخلاقية » ، الذي قمنا بترجمته بتسليف من وزارة التربية والتعليم .

ويزداد وضوح هذا المعنى بمقارنته بالمعنى المضاد وهو خضوع الإرادة لغيرها
Hétéronomie ، ومعناه أن يقبل الإنسان أن يتصرف لباعث خارج عن
إرادته ، وهذا التصرف يمثل اللاأخلاقية في نظر كانط :

هذا القانون الداخلي ، قانون الإرادة الذاتية — وهو قانون يحتمه العقل
العملي — يصادف بلا شك عقبات في تنوينا ، وذلك بسبب طبيعتنا الحسية
الظاهرة Phénoménale ، التي لا يمكن أبدا أن تكون عقلا خالصا
ولمذا السبب فإن كانط يطلق عليه اسم الأمر المطلق أو « الأمر الختني
Impératif catégorique » . وهو بهذه التسمية يعارض أصحاب مذهب
السعادة ، إذ أن هؤلاء حينما يتكلمون عن الأوامر الخلقية فإنما يتكلمون عن
« أوامر احتمالية impératifs hypothétiques » - حسب تعبير كانط - أي
أوامر تكون مرتبطة بتحقيق هدف معين .

والنتيجة الأساسية التي تستخلص من هذا المذهب هي أن : أن الواجب
يتطلب من الفاعل أن يتجرد من كل غرض ذاتي ، ومن كل سعي وراء لذة
أو متعة مباشرة .

والآن ما هو محتوى أو مضمون هذا القانون الأخلاقي ؟ وما الذي يتطلبه
منا لكي نكون ملتزمين له عاملين بمقتضاه ؟

يجيب كانط على ذلك بقوله : إن هذا القانون يتطلب منا شيئا واحدا :
أن نحترم ذاتية الأفراد الآخرين ، ونتذكر دائما أن لهم كرامة يحرسون
عليها كما نحرس نحن على كرامتنا .

ويضرب عن هذا المبدأ الأساسي مبدأ فرعيان : الأول صاغه كانط في « ، يتأفينا الأخلاق ، وهو يقول : « تصرف دائما على أساس أنك تستطيع أن تجعل من حكمته تصرفك قانوناً عاماً » . أما المبدأ الثاني : « تصرف إزاء أي شخص آخر على أساس أنك لو فرضت نفسك في مكانه وهو في مكانك ، وظلت الظروف كما هي ، فإن الباعث الذي الذي دفعتك على هذا التصرف يظل محتفظاً بقيمته التي كنت تراها أثناء تصرفك . ولا يكون عنك أخلاقياً إلا إذا استطاع أن يصمد أيام هذا الاختبار : »

ومن أمثلة تطبيق المبدأ الأول التي يذكرها كانط أننا يجب ألا نكذب، لأننا إذا جعلنا من مبدأ الكذب مبدأ عاماً فإن ثقة الناس بعضهم في بعض تنهار تماماً . ونحن لا نستطيع أن نجد لدى أحد من الفلاسفة الذين سبقوا كانط من أمثال ديكارت أو سبينوزا أو ليبنتز مثل هذا التقدير لقول الصدق وامتحان الكذب : بل إننا نجد في بعض كتابات سبينوزا (في رسالة السياسة *Traité politique*) نوعاً من المدح للطريقة المكافيلية . ومن هنا يبدو لنا كانط أحد المؤسسين للأخلاق الاجتماعية .

ويحرص كانط على أن يميز مبدأه الثاني عن القاعدة المشهورة التي جاءت في الإنجيل وهي : « لا يكن سلوكك مع الغير بما لا تحب أن يسلكه معك » . فهذه القاعدة تبدو له صادرة عن الأانية . أما مبدأ كانط فمعناه أن نتصرف على أساس أننا نعامل الإنسانية دائماً - سواء في ذاتنا أو في ذات الغير - على أنها غاية ولا ننظر إليها بتاتا على أنها وسيلة . ولكننا هنا يمكن أن نسأل : كيف أستطيع أن أعامل الآخرين كما لو كانوا غاية دون أن

أهبط بنفسه فأجهلها وسيلة ؟ يقول كانط إن هذا ممكن لو اتحدت الإرادات
جميعا وكوفت ما سماه «سلطان الغايات» Le Règne des fins ، وحيث
يصبح معنى الحياة الأخلاقية بالنسبة لكل شخص منا هو أن يسو بضميره
من نطاق الفردية إلى نطاق العمومية .

ولما كان الخضوع للقانون الأخلاقي ناتجا ، في نظر كانط، عن الإرادة
العاقلة ، فإن هذا يتضمن وجود شرط أساسي كرمس له كانط دراسة طويلة
ونمى به الحرية .

والحرية - كما يقول - لا تشمل بنطاق التجربة ، ولا بنطاق العالم الذي
يسمو على الحس ، وإنما هي تتصل بالعقل . وقد بلغ من تمجيده لفكرة
الحرية أن بعض أتباعه ، وخاصة فلاسفة الكانطية المحدثين ، جعلوا منها مقولة
من مقولات الفكر كالزمان والمكان . والحقيقة أن اعتقاد كانط في الحرية ،
واعتماده في وجود الله وفي خلود الروح - هذا الاعتقاد تسكون لديه عن
طريق نوع خاص من الإيمان عرفه بأنه «حالة خاصة من حالات العقل
تجعله يقبل ويوافق على أشياء تستعصي علينا معرفتها» .

•••

هذه ، باختصار ، هي آراء كانط في الأخلاق . وقد وجه كثير من
المفكرين والفلاسفة الذين أتوا بعده عنايتهم لدراستها ، ومن أمثال هؤلاء
شوبنهاور ، وهيغل ، وهوفدنج ، ورنوفيه ، وإلى جانب ما أشارت من
إعجاب وحاس ، فإنها قد تعرضت لبعض النقد (١) . من ذلك أن كانط

(١) أنرنا نقدا لفكرة الإلزام عند كانط عند كلامنا عن الأوامر الخلقية

قد انقل بطريقة تعسفية من نطاق المذهب العقلي rationalisme إلى نوع من الخشية أو الصرامة الأخلاقية rigorime éthique ، فقد أراد أن يطبق الصرامة التي ألزم بها نفسه وتصرفاته على الإنسانية عامة . كما تساءل التقاد ١٤ إذا كان كانط الحق في أن يكفى في تأسيسه للأخلاق بأن يطلب إلينا أن ننظري على قراتنا ونختبر ضمائرنا وحدها ، وإذا لم يكن من المستحسن أن يضيف إلى ذلك ملاحظاته لمظاهر الحياة الإنسانية كما تبدو من خلال التاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع ، ويحاول أن يستخلص منها مبادئ عامة موجهة للإنسانية .

ومهما يكن من شأن هذه الانتقادات وأهميتها فإن الإنسانية في مظهرها الجماعي قد استخلصت من مذهب كانط في الأخلاق آراء على جانب كبير من الأهمية نذكر منها :

١ - أن الأخلاق شيء مستقل تماما عن اللاهوت وعن التسدين ، وأن أساسها الحقيقي يكمن في طبيعة العقل العملي للإنسان :

٢ - أن الأخلاق لا تنتج إلا عن الإرادة المتمتعة بحريتها ، المتحررة من أى مؤثر أو سيطرة أو تبعية خارجية .

٣ - أن الواجب يجب أن يكون مستقلا عن كل غرض ففعى ، ومعنى ذلك احتقار الأخلاق الففعية أو المبادئ التي تبحث عن السعادة .

٤ - أن القانون الأخلاقي يتخطى نطاق فردية الانسان ويطلب إليه أن يتبر نفسه مواطنا في مملكة الإنسانية ، وأن ينظر تبعا لذلك إلى هذه الإنسانية كغاية ولا يتخذها أبدا كوسيلة .

هذه الآراء قد دخلت بلا شك ضمن تراث الانسانية الروحي ، كما يدخل المصل في جسم الإنسان فيكسبه مظهراً جديداً ويبعث فيه النشاط والأمل . وقد ظهر على ضوءها أن من الممكن أن يكتسب الإنسان الصفة الحاقية ، ويحيط نفسه بسياج . بين من المبادئ الأخلاقية دون أن يستتبع ذلك اتماءه لعقيدة أو ديانة منزلة ، كما أنها أظهرت - كما قلنا من قبل - الطابع الاجتماعي للاخلاق بعد أن كانت تقتصر من قبل على تعريف الانسان بواجباته نحو نفسه ونحو الله .. وأخيراً فإنها غدت فبراسا لكثير من رجالات الدولة إذ أنهم استوحوا منها فكرة احترام الكرامة الإنسانية والتضامن لتحقيق الواجب الذي تفرضه الوطنية ، كما استوحوا منها فكرة الأنظمة التي تضعف من شأن الأناية لتعمل مبدأ التعاون بين الأفراد وبين الدول .

الفصل السادس

الأخلاق الاجتماعية والأخلاق الانسانية

عند برجسون

يعد برجسون أحد الفلاسفة العظام ، إن لم يكن أعظم فيلسوف ظهر في النصف الأول من القرن الحالى . فقد عالج المشكلات الفلسفية التقليدية والعويصة - كمشكلة الزمان - والذاكرة وعلاقة الجسم بالروح - عالج هذه المشكلات وغيرها في ضوء منهجه الحدسى ، فأبرز عمق أبعادها وغير بذلك اتجاه الفكر الفلسفى الذى كان سائدا فى فرنسا بل وفى أوروبا .

فند أكثر من خمسين سنة كانت الطريقة النقدية « الكانطية » ، بما تستند إليه من الرقابة الصارمة على أسس المعرفة ، والمصطلحات المجردة المحكمة كانت هذه الطريقة تسيطر على عقول أساتذة الفلسفة ورجال الفكر والسياسة . ولكن برجسون واجه هذا الموقف دون أن يخشى المزمسة أمام صرامة ذلك المذهب الكانطى الذى أصدر « أمرا حتميا » بوضع قواعد محددة للتفكير . وكان غرض برجسون تحرير الميتافيزيقا من ذلك الجسمود الذى جعل الناس يعرضون عنها وإكسابها حيوية تحييهسا إلى النشوس . وتمربها إلى الأذهان . وكان دليل نجاحه فى تلك المحاولة ، ذلك الاقبال المنقطع النظير الذى صادفته محاضراته فى « الكوليج دى فرانس » والذيوخ الواسع السريع لآرائه وتحليلاته فى الأوساط الفلسفية فى العالم أجمع .

فبينما كان الفلاسفة ، منذ القرن السابع عشر ، واقعين فى معظمهم تحت تأثير المبادئ « الفيزيقية الميكانيكية physico - mécaniques » ، أظهر

برجسون ميلا واضحا نحو ربط فلسفته بعلوم الحياة ، واستوحى آراءه وتأملاته من البيولوجيا . تفهم الحياة واعتبرها على أنها حاملة للفكر أو الروح L'ésprit : ولم ينحس الرجوع إلى ملاحظة شعوره الخاص (وهو المعروف بطريقة التأمل الباطني) في الوقت الذي دعا فيه الآخرون إلى الملاحظة الخارجية الموضوعية ، وذلك ليكتشف في هذا الشعور ما يلتقي الضوء على المسائل الميتافيزيقية الذي استقصى حلها ، وكان يؤمن بأن القيمة الحقيقية للفلسفة هي أن تعود بالفكر إلى بحث ذاته :

وتجلت عبقرية برجسون في أنه استعار من الشعر بعض أدواته وتعبيراته الشعرية ، واستطاع أن يوفق في إعجاز بين قوة الشعر في شحن العاطفة ، وبين الدقة العلمية التي لا يستطيع العقل الدارس للعلوم أن يحيد عنها . وعن طريق التشبيهات البارعة الأصيلية التي كانت تنصاع له استطاع أن ينقل إلى شعور الغير الآراء التي يكتشفها في شعوره الخاص والتأثير التي يحصل عليها من تجربته الذاتية . وتجمع من كل ذلك أسلوب فلسفي فريد ، يعتمد كل البعد عن الإغراب والغموض ويزود القارئ بمتعة مزدوجة من عمق الفكرة ، ورشاقة العرض .

ولم يكن برجسون فيلسوفا كبيرا وكاتباً عظيماً فحسب ، بل كان أيضاً صديقاً وفياً للإنسان وللإنسانية فعمل بما وسعه جهده على الوصول إلى وحدة الفكر ووحدة المثل ، وكان يعتقد أن هذه الوحدة يجب أن تسبق وحدة التنظيمات السياسية والاقتصادية . وكان يؤمن بأن اتجاه الحياة من أبسط صورها إلى أعقد مظاهرها هو في جوهره اتجاه روحى ، ولذا فإن تطور الجنس البشرى سينتهى إلى حالة أعظم ارتفاعاً من الناحية الروحية : ومن الغريب أنه كان يعبر عن هذه الآراء ويدافع عنها في وقت كان العالم

لايشغل فيه إلا بالمادة، ويقل فيه اهتمامه بحياة الفكر والتأمل، وكانت الحضارة الانسانية تبدو وكأنها تعيش على تراث الماضي من الناحية الفكرية، بينما كان اليأس والحرمان وويلات الحرب تشل العقول عن الإنتاج الفكرى الحصب .

في غمرة هذه الظروف والمحن القاسية كان برجسون رحله يتألق، وكان عقله يشع بالأفكار التي تمهد لعصر جديد، تعود فيه البشرية إلى الإيمان بسيادة الفكر وسيادة المثل الإنسانية الخالصة .

ولنحاول الآن أن نتبع التحليل الذى انصرف اليه برجسون ليستخلص عناصر منهبه من مصدرى الأخلاق والدين .

يبدأ برجسون تحليلة من ملاحظته أننا نخضع فى ملوكتنا لآراء آبائنا ومعلمينا . ويتساءل هل هذا الخضوع يحتمه مجرد كونهم آباء أو معلمين ، أو يأتي من كونهم يمثلون سلطة نسمع جميعا بوطأتها ونستطيع أن نطلق عليها اسم سلطة المجتمع .

ثم يشبه المجتمع بكائن حيوى تتحد خلاياه بوشائج قوية ، ويعتمد بعضها على البعض الآخر ، فى نوع من التدرج المحكم الذى يجعل كل خلية بطبيعتها تخضع لنظام قد يتطلب منها التضحية وذلك فى سبيل صالح المجموع . وهو يشير إلى أن المقارنة بين الكائن الحى وبين المجتمع ليست كاملة، فالكائن الحى يخضع لقوانين حتمية على حين أن المجتمع يتكون من إرادات حرة . غير أن هذه الإرادات - كما يقول - بمجرد أن تنتظم فى سلوك المجتمع ، فإن التشابه بين المجتمع والكائن الحى يصبح كاملا . وتقوم العادة فى المجتمع بنفس الوظيفة التى تقوم بها الضرورة الحتمية عند الكائن الحى .

ويستخلص برجسون من وجهة النظر هذه أن الحياة الاجتماعية عبارة عن مجموعة من العادات المتأصلة في نفوس الأفراد لتلبية حاجات الجماعة ، وبعض هذه العادات أمرية ، ولكن أغلبها عادات تعبر عن الطاعة والخضوع سواء أكان هذا الخضوع لشخص يأمر بتفويض من الهيئة الاجتماعية ، أو للمجتمع ذاته . وكل عادة من هذه العادات تمارس نوعاً من الضغط على إرادتنا . ونحن نستطيع أن نتخذه منها إلى حين ، ولكنها تجذبنا كما يحدث لبندول البياضة حين يبتعد عن الخط العمودي . وذلك لأن في انحرافنا ما يوحي بأن فكرة النظام الاجتماعي قد اضطربت ، وأن هذا النظام لا بد أن يعود إلى الإستقرار .

وخلاصة القول أن هذه العادات الاجتماعية تشعرنا بفكرة الإلزام :

وقوة الإلزام كبيرة جداً لدرجة أننا نشعر أو نخيل إلينا أن هذا الإلزام من طبيعة أخرى غير طبيعة الإلزام الذي تفرضه عادة فردية . وإذا كان كل منا يلبي بطريق مباشر أو غير مباشر نداء ضرورة اجتماعية ، فإن هذه الضرورات جميعاً تصبح متأسكة وتكون وحدة لا تتجزأ . وقد تكون بعض الإلزامات تافهة إذا نظر إليها على انفراد ولكن ارتباطها بالمجموعة يضفي عليها قوة تبعث من ساطة الإلزام الاجتماعي بأكمله :

فالجمعي يشد من أزر الفردى ، ولا يلبث الفرد حين يتردد أمام أحد الواجبات الفردية أن يمثل أمامه الصيغة العامة « إنه الواجب » وفي ذلك ما يكفل الانتصار وابعاد روح التردد :

القانون الطبيعي والقانون الأخلاقي :

ثم يناقش برجسون قول بعض الفلاسفة إن الفرق بين القانون الطبيعي

والقانون الأخلاقي فرق أساسي . فهم يقولون إن القانون الطبيعي « يقرر » أما القانون الأخلاقي فإنه « يأمر » ، ونحن نستطيع أن نتخلص من هذا الأمر . وإذا كان القانون الأخلاقي « يلزم » ، إلا أن هذا الإلزام ليس ضرورة حتمية لا بد من جلبوها . أما القانون الطبيعي فلا سبيل إلى التماس منه inéluctable وإذا شد عدد من الظواهر عن القانون فعنى ذلك أننا تسرعنا في إعلان هذا القانون وفي صياغته ، ولا بد أن هناك قانونا آخر هو الصحيح بحيث تنطبق أحكامه على جميع الظواهر التي تطوى تحته :

ومع اعتراف برجسون بهذا الفرق الأساسي إلا أنه يقول إن هذا التمييز لا يتضح للغالبية العظمى من الناس . فالقانون في نظرهم سواء أكان طبيعيا أم اجتماعيا يعبر عن « أمر » . وهناك نظام للطبيعة تعبر عنه القوانين ، والظواهر لا بد أن « تخضع » لهذه القوانين حتى تسير وفق هذا النظام ؛ وإذا كان القانون الطبيعي يظهر لنا في شكل « أمر » تخضع له الظواهر ، فإن الأمر الأخلاقي يظهر لنا بالمثل على أنه قانون طبيعي . فكل من الفكرتين التي تكونها عن كل من القانونين تستعير من الأخرى بعض خواصها . فالقانون الطبيعي يستعير من القانون الأخلاقي صفة الأمر وإخضاع الظواهر ، والقانون الأخلاقي يستعير من القانون الطبيعي صفة الإلزام والحتمية وعلى ذلك يتخذ أى حرق للنظام الاجتماعي صفة السلوك المنافي للطبيعة ، ويسندو لنا أنه شذوذ يذكرنا بشذوذ المسخ عن المخلوق الطبيعي .

الرد في المجتمع :

ويحلل برجسون بعد ذلك فكرة الإلزام الاجتماعي ، ويتساءل إذا كان القانون الأخلاقي « يأمر » ، فإن فكرة العقيدة الدينية سواء أكانت اجتماعية من وراءها فكرة دينية . إن فكرة العقيدة الدينية سواء أكانت اجتماعية من

حيث نشأتها أو من حيث ظروف انتشارها تؤكد لنا أمرا واحدا وهو أنها تلعب دورا هاما في حياة المجتمع . وهذا الدور ذو طبيعة مركبة ، ويختلف بحسب الأزمنة والأمكنة . ولكن الدين على حال ، في مجتمع كمجتمعنا يقوى ويشد أزر المطالب الملحة للمجتمع ، ويمكن أن تمتد وظيفته إلى أبعد من ذلك . فمن المشاهد أن المجتمع يفرض عقوبات قد تقع على الأبرياء وقد تخطف المذنبين ، وميزان العدالة الانسانية لا يقدر كما يجب الحسنات والسيئات . وعلى ذلك فالدين يضع أمامنا نموذجا نحاول نظمنا وقوانيننا أن نتقرب منه على قدر المستطاع . ويمكن تشبيه ذلك بالمثل عند أفلاطون فهي تطلعا على الحقائق الكاملة التي لا نشاهد منها على سطح الأرض إلا صورة ناقصة . فنظمنا الأرضية نظم تقريبية ، ويجتهد الناس في تحقيقها على قدر ما تسمح به جهودهم ، أما النظام العلوي فإنه كامل ويصور الانسجام بطريقة تلقائية . فالدين إذن يكمل النقص الذي يعتمد قانون المجتمع ويقربه من انسجام

القانون الطبيعي .

ثم يعود برجسون إلى المقارنة الأولى التي بدأ بها ، ونعني بها المقارنة بين أفراد المجتمع وبين خلايا الكائن الاجتماعي . فيقول إن العادات في المجتمع بمساعدة الذكاء والتخيل ، تحقق نوعا من النظام يشبه فيما يشتمل عليه من تضامن بين الافراد ، تضامن الخلايا في القيام بأعباء الكائن الحي .

وقد يشعر المرء إذا خلا لنفسه بأنه حر في السير وفق هواه ووفق رغباته ومزاجه الخاص ، دون أن يفكر في إرضاء الآخرين . ولكن هذه الرغبات ما تكاد ترتسم في مخيلته حتى تصطدم بقوة مضادة منشؤها التيارات والقوى الاجتماعية التي تراكت خلال الأجيال الماضية . ولا تليث هذه القوى أن تسطر على الدوافع الفردية التي تتجاذب الأفراد في نواح متفرقة

وتسمى بإخضاعها لنظام يشبه في كثير من نواحيه نظام الظواهر الطبيعية . وإذا كان المرء يشعر بأنه قد ساهم في خلق النظام الذي يخضع له ويشعر بأنه يستطيع أن يتحرر منه إلا أن ذلك لا يمنعه من أن يسمى ذلك الإلزام .

ومصدر الإلزام ليس خارجيا فحسب . فالمرء يتأثر بالمجتمع بجزء من كيانه والجزء الآخر يعكس ذاته . فهو إذا انطوى على نفسه وأمعن في كشف أعماق ضميره أطلعه هذا الضمير على شخصية فريدة لا تقاس بشخصيات الآخرين ولا يسهل التعبير عنها . ولكن هذه الشخصية في طبقاتها السطحية تعبر عن الرابطة الوثيقة بين الفرد والآخرين ، وعن أوجه الشبه التي تجمع بينهم ، وعن النظام الاجتماعي الذي يقوم على التعاون المتبادل ولا شك أن ذاتيتنا تجدد القوة في هذا الاتحاد وفي هذا التعاون . وعلى ذلك فالإلزام الذي نتصوره على أنه يربط بين الأفراد في المجتمع ، يوطد الصلة كذلك بين المرء وبين ذاته .

فمن الخطأ إذن أن نعتقد أن الاخلاق إذا اتجهت وجهة اجتماعية صرفة تهمل الجانب الذاتي . فنحن اذا كنا ملزمين بإزاء الآخرين ، فإننا ملزمون بإزاء أنفسنا ، لأن التضامن الاجتماعي لا يوجد إلا أضيفت الذات الاجتماعية عند كل منا الى الذات الفردية . ولا يستطيع أي فرد منا أن يتصل عن الذات الاجتماعية ، بل إنه لا يرغب في هذا الانفصال لأنه يشعر أن الجزء الأكبر من قوته يأتي من ذاته بالاجتماع . وبأن مطالب المجتمع التي تتجدد

على الدوام هي السر في نشاطه المتواصل ، وفي مثابته على الكفاح وبذل الجهود .

للجتمع في الفرد :

بعد أن يوضع بر جسون أثر العادات الاجتماعية في تحديد الإلزام الخلقى ، يتقدم خطوة أخرى في تحليله حين يتساءل : هل نستطيع أن نقول إن الذات الاجتماعية هي الضمير الأخلاقي؟ وإنتانشر بالقبطة أو الاستياء من أنفسنا حسب ماتكون هذه الذات راضية أو مستاءة؟ وهل يحدد موقفه تورا يلزام هذا السؤال حين يقول : وليس لنا أن نؤكد ذلك الآن ، فسيكشف لنا التحليل عن مصادر أكثر عمقا للشعور الأخلاقي . ولا شك أن اللغة قاصرة عن التعبير عن الفروق البسيطة بين المشاعر التي نرجعها جميعا إلى ما نسميه وخر الضمير : فأى شبه يوجد بين وخر الضمير الذي يشعر به القاتل ، وبين ما يشعر به المرء أحيانا من عذاب وألم لأنه جرح كرامة إنسان أو جانب العدالة في معاملة أحد الأطفال ؟ إن شعور المرء بأنه قد غدر بثقة هذه النفس البريئة قد يظهر بالنسبة لبعض الضمائر على أنه من الكبائر التي لا تنتصر . ومع ذلك فإن الغلو في تصوير هذا الخطأ أمام الضمير قد يدل ، بالنسبة لعامة الناس ، على عدم اتزان التقدير ، وما ذلك إلا لأن هذا الغلو يعبر عن انحراف عن المقاييس المعتادة (١) ونحن مع اعترافنا بذلك نعود فنقول إن مثل هذا الضمير نادر ، وإن درجة إرهافه تختلف بحسب الأفراد . أما إذا نظرنا إلى الأمر بصفة عامة ، وبحسب المستوى العام ، فإن حكم الضمير غالبا ما يكون حكم المجتمع .

(١) هذا المثال يؤكد ما يراه برجسون من أن الشعور الأخلاقي لا يعبر تماما عن شعور المجتمع ، بل قد ينبع من مصادر أكثر عمقا .

ثم يضيف برجسون الى ذلك قوله إن عذاب الضمير L'angoisse morale يوجه عام ، يكون نتيجة لاضطراب العلاقات بين الذات الاجتماعية والذات الفردية . ولتحلل شعور الندم ووخز الضمير في نفس المجرم : قد نميل إلى الاعتقاد بأن هذا الشعور يرجع في معظمه إلى الخوف من العقوبة بدليل أن المجرم يخاطب ويدبر وسائل جريمته بدقة متناهية حتى يخفي معالمها ، ولا يمكن لأحد اكتشافها ويشغل باله في كل لحظة أن يكون قد ترك علامة أو أهل في حيك أطراف الجريمة إهالا بسيطاً قد يمكن العدالة من معرفة الجاني والقبض عليه

ولكننا إذا حللنا الأمر بدقة وجدنا أن المجرم الذي يشعر بوخز الضمير لا يقلقه الخوف من العقوبة بقدر ما تقامه الرغبة في محو أثر الجريمة . فهو يود لو استطاع أن يعود بالزمن إلى الوراء فيتصور أن الجريمة لم تقع . ولما كان وجود شيء ما مع عدم معرفة أحد به يساوي تقريبا عدم وجوده ، فإن المجرم يخضع جريمته عن كل إنسان يأمل في أن يكون ذلك محوالم .

ولكن معرفته هو نفسه بالجريمة تظل قائمة ، ويظل هذا الإحساس يستحوذ عليه حتى يشعره بأنه خارج على المجتمع ، وقد كان يأمل أنه بمحو آثار جريمته يحتفظ بصلته به . وهو حين يخفي معالم جريمته ويقابل الناس بمقابلة الشرفاء يشعر بأن الاحترام موجه إلى رجل شريف ولم يعد هو ذلك الرجل . فكأنه ، وهو يعلم أنه مجرم ، أصبح في عزلة عن المجتمع لأن المجتمع لا يعامل المجرمين ، وهو يحس بهذه العزلة بالرغم من وجوده بين الناس ، ويشعر بوطنها أكثر مما لو كان في جزيرة مقفرة .

فلا بد له فإذن لكي يعود إلى حظيرة المجتمع ، من أن يعترف بجريمته ،

وحيث يعامله المجتمع كما يستحق . ولما كانت هذه المعاملة تقع على شخصه الحقيقي لا على شخصه المزيف : فلئها تشعره بعودة اتصاله بالآخرين : وإذا كان المجتمع هو الذي يوقع العقوبة عليه ، فإنه وقد انضم إلى صفوفه باعترافه ، يشعر بعض الشيء بأنه قد أدان نفسه بنفسه : وهذا الشعور يعيد إليه تقديره لنفسه :

هذه هي القوة الحقيقية التي تدفع المجرم إلى الاعتراف : وقد يحدث أحيانا ألا يصل الأمر إلى حد الاعتراف للسلطات الاجتماعية ، بل يكفي المجرم بالاعتراف لصديق أو لآى إنسان يثق فيه . وهو يأمل بذلك أيضا أن تظل صلته بالمجتمع قائمة ومتعلقة ولو بنحيط رفيع ، وأكبر ما يخشاه هو أن تنقطع هذه الصلة تماما .

المصدر الأول للأخلاق، أو الأخلاق الاجتماعية :

وانتطاع صلة المرء بالمجتمع هي وحدها التي تظهر له جليا مقدار تعلقه به ، وانتماجه فيه . فتحن في الأوقات العسادية تقوم بأداء التزاماتنا دون أن نفكر فيها ، ولو احتاج الأمر لأن نتفكر في الواجب وفي صيغته في كل مرة تؤديه فيها لأصبح أداء الواجبات من أشق ما يكون . فالعادات المكتسبة تقنيا عن التكبير، ولايسعنا في غالب الأحيان إلا أن نترك أنفسنا على سجيبتها ، فتؤدى للمجتمع ما ينتظره منا . وقد سهل المجتمع علينا هذه المهمة حين أقام هيئات وسيطة بين الفرد وبينه : وهذه الهيئات هي الأسرة ، والطائفة المهنية ، والوحدة الإقليمية . وإذا كان الارتباط بين هذه الهيئات وبين المجتمع الأكبر ارتباطا وثيقا يقوم على دعائم سليمة ، فإنه يكفي في غالب

الاحيان أن تؤدي واجبات نحو هذه الميئات أو بعضها حتي نكون قد أدينا واجبات نحو المجتمع . ونحن لا نحس - كما قلنا - بوطأة المعاديات الاجتماعية المتغلظة في قلوبنا إلا اذا انخرقنا عنها .

فالمجتمع هو الذي يرسم للفرد برنامج حياته اليومية . والبرء لا يستطيع أن يحيا حياة الأسرة ، ولا أن يمارس مهنته ، ولا أن يقوم بحاجاته اليومية ، بل ولا أن يتنزه في الشارع دون أن يخضع لأوامر ، ويرضخ لالتزامات . وإذا تعين علينا أحيانا أن نختار بين وجود من التصرف ، فإننا نختار بطبيعة الحال ما يتفق مع القواعد المعترف بها في المجتمع . ونحس نقوم بهذا الاختيار بطريقة تكاد تكون لا شعورية وبدون أن نبذل أى جهد .

ولكن لماذا يبدو الواجب صعبا في بعض الاحيان ؟ ذلك لأن الإذعان للواجب يتضمن في بعض الحالات ضغطا من الذات على نفسها ، كما أن التردد وتدبير الامر اللذين يسبقان مرحلة التنفيذ يعبران عن حالة تيقظ في الضمير - بل إن الضمير ليس في الحقيقة إلا حالة التردد هذه - فالعمل الذي يتم في سهولة ويسر لا يكاد يترك أثرا في الشعور . ولما كان هناك نسوع من التضامن بين التزاماتنا جميعا ، ولما كان الإلزام يصطحب عادة بنوع من القهر ومغالبة النفس ، لذلك تصطبغ واجباتنا جميعا بتلك الصبغة التي تجعلها في نظرنا شاقة . وقد استخلص برجسون من ذلك قاعدة عملية وهي وأن الخضوع للواجب ليس إلا مقاومة المرء لنفسه أى لذاته الفردية .

المجتمع المغلق

يستخلص من التحليل الذي قدمناه أن أساس الإلزام الخلقى هو المطالب الملحة للحياة الاجتماعية يتسبب في علينا الآن أن نحدد معنى المجتمع الذي يقصده برجسون والذي

يعلمه صدر الإلزام. هل هو ذلك المجتمع اللامحدود الذي نستطيع أن نطلق عليه اسم الإنسانية؟ لا شك أن لنا واجبات نحو الإنسان بصفته إنساناً، بالرغم من أن هذه الواجبات تنبعث عن مصدر آخر غير المجتمع كما نرى بعد قليل، ولا بد لنا من أن نميز بين هذه الواجبات الإنسانية وبين واجباتنا نحو مواطنينا. وإذا لم تكن الأخلاق بهذا التمييز فإنها تجانب الحقيقة ويكون تحليلها لفكرة الواجب تحليلاً ناقصاً.

إذا قلنا إن واجب احترام حياة الغير وما يكتبه مطلب أساسي من مطالب الحياة الاجتماعية، فأى مجتمع نقصد؟ يكفي للإجابة على هذا السؤال أن نتذكر ما يحدث في حالة الحرب، حيث لا يفلو القتل والنهب مباحين فحسب بل من الأفعال التي تستحق التمجيد والقاب البطولة. إن المحاربين يمثلون دائماً بقول شياطين «مكبث»:

Fair is foul, and foul is fair (١).

هل كان من الممكن إذن أن يحدث هذا التغير السريع في مضمون الواجبات لو أن المجتمع ألزمتها على أنها واجبات تحدد موقف الإنسان من الإنسان بصفة عامة؟ إن المجتمع يقول ما لا يفعل: يقول لنا إن الواجبات التي يحددها لنا واجبات نحو الإنسانية. ولكن هذه الواجبات قد تصبح معطلة لظروف طارئة لا يمكن تفادها أحياناً لسوء الحظ.

على أن المجتمع، بهذه اللغة التي تأمرنا باحترام الآخرين ثم تنقض هذا

(١) معنى هذه العبارة التي وردت في رواية مكبث لشكسبير: «السلوك المشروع خيانة، والحياة سلوك مشروع».

الاحترام في حالات خاصة ، نقول إن المجتمع بهذه اللغة قد قسح الطريق أمام نوع آخر من الأخلاق لا يأتي من المجتمع ، وإنما يأتي من مصدر أكثر سمو وعمقا .

إن واجباتنا الاجتماعية تهدف إلى تبرع من الترابط والانسجام بين أفراد المجتمع ، وهذه الواجبات تؤدي في النهاية إلى جعل المواطنين صفا واحدا أمام العدو الخارجي . وكأن المجتمع بذلك قد هلب القسرد بما أودعه فيه من آثار حضارة القرون المتعاقبة ، ولكنه احتفظ خلف هذا الطلاء السميك بغرائز الإنسان البدائية .

وخلصة القول إن الغريزة الإنسانية التي وجدنا أنها تكون أساس الإلزام الاجتماعي تهدف دائما إلى تحقيق مصلحة مجتمع مقفل *une société close* ، وبها بلغ هذا المجتمع من الاتساع فبين فكرة الدولة مها اتسعت ، وبين فكرة الإنسانية الفرق نفسه الذي نجده بين المحدود واللامتناهي ، بين الدائرة المقفلة وبين المجال الفسيح الذي لا يحد .

المصدر الثاني للأخلاق ، أو الأخلاق الانسانية :

يقول البعض إننا إذا تدرينا على الفضيلة في الأسرة ، فإن ذلك يبيئنا إلى حب الوطن كما أننا بتمودنا على حب الوطن نعد أنفسنا لحب الإنسانية . ومعنى ذلك أن عاطفتنا نحو الآخرين تزداد اتساعا كلما انتقلت من دائرة إلى أخرى حتى تشمل الإنسانية جميعا . ولكن هذا وهم باطل فمصدر الأخلاق الإنسانية ، في نظر برجسون ، ليس امتدادا لمصدر الاخلاق الاجتماعية : وما يساعد على تصديق هذا الوهم أن الجزء الاول من القضية يؤيده الواقع فانفضائل العائلية ترتبط بالفضائل الإجتماعية وذلك لسبب بسيط وهو أن

الأسرة والمجتمع كانا في الأصل شيئا واحدا ، ولذلك ظلت أصلة بينهما وثيقة حتى بعد فصل وظائف الأسرة عن وظائف المجتمع .

ولكن الفرق بين المجتمع أى بين الوطن الذى نعيش فيه وبين الإنسانية يوجه عام هو نفس الفرق - كما قلنا - بين المفاق واللامتاهى . فالاختلاف بينهما اختلاف من حيث الطبيعة لا من حيث الدرجة فحسب ، وعاطفتنا نحو الأتارب والوطنين تكاد تكون عاطفة طبيعية ومباشرة ، أما حب الإنسانية فإنه غير مباشر ومكتسب . مكتسب إما عن طريق الدين لأن الدين يدعو إلى حب الإنسان لأخيه الإنسان ؛ وإما عن طريق العقل أو الفلسفة . فالفلسفة يوجهون العقل إلى تقدير الكرامة الإنسانية وإلى الاعتراف بحق الجميع فى الاحترام التام على تبادل المحبة . وسواء اخترقا طريق الدين أو طريق الفلسفة فإننا لا نصل إلى الإنسانية بخطوات مارين بالأسرة ثم بالعودة بل إننا نقتز نجاة إلى آفق بعيد يوصلنا إلى الإنسانية . وسواء تكلمنا بلغة الدين أو الفلسفة ، وسواء قصدنا إلى الحب أو إلى الاحترام ، فإننا نجد أنفسنا أمام نوع آخر من الاخلاق ، وأمام نوع آخر من الإلزام لا ينبعث عن الضغط الاجتماعى .

فلنتظر الآن فى معنى الاخلاق الكاملة :

ظهر فى جميع الأزمان رجال أفذاذ تتحقق فيهم هذه الاخلاق . فقبيل القديسين والأنبياء عرفت الإنسانية فلاسفة الاغريق وحكام الصين وغيرهم وإذا كانت الاخلاق الاجتماعية تتخذ صبغا عامة فإن الاخلاق الإنسانية أو المطلقة تتجسد فى شخصية فذة تصبح مثالا يحتذى به ، ومانرا يتسدى بهديه .

ولكن من أين تأتي قوة هذا المشال ؟ إن هؤلاء الأبطال يلتفت حولهم أنصار عديدون ؛ لأنهم لا يطلبون شيئا ولكن تتحقق على أيديهم أشياء كثيرة .
لأنهم لا يلجأون إلى القوة أو إلى الضغط ، ولكن حياتهم وحدها تداء لا يلبث أن يتردد صداه في نفوس الطوائف العديدة .

المعرفة سر هذه القوة لتتظر في الموقف الاخلاقي لأحد هؤلاء الأبطال .
إن الأخلاق الاجتماعية التي تكلمنا عنها فيما سبق قد تدعو إلى النضال ، وقد يكون هذا النضال من أجل الحياة ، فهو لا يخلو من الحقد الذي يولده التنافس . أما الأخلاق الإنسانية التي يمثلها حكماء الإنسانية ، فإنها حب خالص لا تشوبه ضغينة ولا حقد . واندفاع الروح نحو الغايات الإنسانية حركة تكفي نفسها بنفسها ، ولا تهلث إلى تحقيق أغراض مادية .

وإذا كانت الأخلاق الاجتماعية تعتمد على الغريزة والعادة ، فالأخلاق الإنسانية تعتمد على العاطفة وعلى الانفعال القوي . وإذا كان الانفعال القوي هو الأصل في أنواع الإبداع والحاق في نواحي الفن والأدب ومظاهر الحضارة ، فهو كذلك الأصل في ظهور التيارات الأخلاقية والإصلاحية التي تدفنا نحو تحقيق المثل الإنسانية العليا . ولا تقتصر وظيفة الانفعال على أنه يحفز الفكر إلى العمل والإرادة إلى الصدور والتغلب على العقاب ؛ بل إن منه ثلاثة نال ما يولد الفكرة ، فالخاطر والإبداع يعتبان بكل شيء الانفعال . والانفعال الذي تكلمنا عليه هو الانفعال الذي يمسس الإنسانية ، ليس يبدئها مما تنال إلى الأمام . وهو المحسوس الذي يمسس من نفس إلى نفس ، حين أن يذخرف أو تعبى بجزءه .

وأما ما يرمي به الفكر ، أو ما يرمي به النفس هو الانفعال الذي يرمي به النفس

على الأوضاع البالية . وهذا الشعور بتحرر الروح هو سر سعادتهم . وهم لا يقيمون وزنا للرغاية المادية ولا للثروة بل إنهم بتخلصهم من هذه القيود يشعرون بأراحة ثم بالنشطة والسعادة .

ولا يتوقف نجاح المصلح على مقدرته في الوعظ والدعوة إلى حب الإنسانية وخيرها . فالعقل قد يقتنع بأشياء ولكنه لا ينفذها ، وشتان بين ما يعمه العقل وما تنفذه الإرادة . ولا يحفز الإرادة على العمل إلا العمل . والبطولة ليست في الأقوال وإنما في الأفعال . وإذن فحياة المصلح وسيرته وأعماله هي ما يحفز الناس إلى اتباعه وإلى الالتفاف حوله .

وإذا أثبتت فكرة العقبات المادية أمام النفس المنطلقة المتحررة ، فإنها الاتجيب على ذلك بأن العقبات يجب محاولة تفاديها أو التغلب عليها أو قتلها ، بل أنها تعلن في قوة أن العقبات لا وجود لها .

ومجمل القول إن الأخلاق تنقسم في نظر برجسون إلى قسمين متميزين الأول يمكن تفسيره بالرجوع إلى البنساء الاجتماعي وهو بطبيعته مغاير محلود . أما الثاني فأساسه «دفعة الحياة» (١) وهو بطبيعته حركة وانتشار وتطلع نحو اللانهاية والمآلى . والإلزام في الأول هو ضغط المجتمع . أما الثاني فإن كان فيه إلزام فإن هذا الإلزام ينبعث من باطن الذات ، وهو يتمثل في قوة الانفعال ، والرغبة في تحرير النفس من عبودية القيود المادية .

لقد أرادت الطبيعة ، حين وضعت الكائن الإنساني في حلقة من حلقات التطور ، أن تجعل منه كائنا اجتماعيا ، واعتمدت في بقاء المجتمع على الذكاء

(١) دفعة الحياة أو L' élan vital ، تعبير ورد في كتاب برجسون «التطور الخلاق L' Evolution créatrice» .

والفريزة. ولقد تحضرت المجتمعات وتطورت ولكن نزعاتها العنصرية أو المادية ظلت كما هي . فالأخلاق التطورية أو الأصلية عند الإنسان هي التي تخدم غايات المجتمع ، بوضعه المغلق المحدود .

أما القسم الثاني من الأخلاق فلم يكن فيما رتبته الطبيعة . ويعني برجسون بذلك أن الطبيعة قد توقفت امتداد الحياة الاجتماعية عن طريق الذكاء ، ولكته امتداد إلى حد معين . ولم تكن تقدر أن هذا الامتداد سير في طريقه حتى يصبح خطرا على ما رسمته في الاصل . وما أكثر الحالات التي استطاع الإنسان فيها أن يخدع الطبيعة ، فقد أرادت الطبيعة أن ينسل الانسان بدون انقطاع كجميع الكائنات الأخرى واتخذت جميع التحركات اللازمة لبقاء النوع الإنساني . ولكنها لم تكن تتوقع حين منحنا الذكاء أننا سنستخدم هذا الذكاء في الفصل بين العملية الجنية ونتاجها الطبيعية ، وأن الإنسان سيتمطع أن يتفوق لذة البذر بدون أن يتحمل مشقة الحصاد : وبالمثل فقد خدع الإنسان الطبيعة حين أراد أن يمتد التعاون الاجتماعي إلى فكرة الإخاء الإنساني .

لقد أرادت الطبيعة أن تحدد الإنسان بحدود المجتمعات الصغيرة . ولكته بذكائه قد سخر من هذه الحدود ، فتحدد الذكاء بمجهوده الخاص واتخذ في نموه شكلا لم تكن تتوقعه الطبيعة . وتمكن بعض بني الإنسان من يمتازون بالعبقرية ، عبقرية الذكاء أو عبقرية الإرادة من كسر قيود الطبيعة متطلعين إلى إحلال فكرة الإخاء الإنساني محل فكرة التضامن الاجتماعي ، . وإذا استعسرنا تعبير سينوزا فإننا نقول إن الإنسان لكي يعود إلى الطبيعة ، الطابعة ، قد انفصل عن الطبيعة (المطبوعة) .

القسم الثاني
الضمير الأخلاقي

الفصل السابع

خصائص الضمير الأخلاقي

١ - الشعور والضمير :

إذا كنا نقرر أن الحقائق الفلسفية ، بل والفلسفة ذاتها ، لا يمكن أن يكون لها وجود إلا بوجود العقل الواعي *l'esprit conscient* ، الذى يتلقى المعرفة ويشعها ، فإن ذلك يوصلنا بالأحرى على الأخلاق وكل ما يتعلق بها . فكل ما نضفه بكلمة « أخلاق » لا يكون له هذه الصفة إلا بالقياس إلى عقل يزن الأمور تحت مسؤوليته : ولكى يكون لنا « ضمير » يجب أن يسبق ذلك وجود « الشعور » . وفى بعض اللغات الأوربية تعبر عن هذين المعنيين كلمة واحدة : *Conscience*

ولكى نحدد معنى كلمة « شعور » يجب أن نعني أولا بالتمييز بين « الشعور *Conscience* » ، وبين « المعرفة *Connaissance* » . فالشعور هو ذلك الوييض الذى يصاحب ويضيء السبيل أمام كل عملية عقلية ، سواء أكان ذلك يختص بمعرفة (كالإدراك الحسى أو الحكم) ، أو بسلوك تحدده الإرادة ، أو بإحساس جمالى أو عاطفى . أما المعرفة فهى الشعور حين يتخذ موقفا خاصا حيال الأشياء ، أى حين يعكف على هذه الأشياء ، التى تعرض للعقل ، ليحللها ويفهمها . وعلى ذلك فالشعور بمعناه العام يشمل كل عمليات العقل ومنها المعرفة .

وقد جرى الناس على تقسيم الشعور إلى مناطق . فهناك الشعور النفسى

والشعور الجمالي ، والشعور الديني ، والشعور الأخلاقي أو الضمير .

ولكن الأبتنا في هذا التقسيم مع ما للعقل من صفة مميزة ، وهي الوحدة وعدم التجزؤ ؛ وهنا نذكر قول أرسطو ، يجب أن تكون القوة التي تميز بين الأملس والأبيض قوة واحدة : « فكيف يمكن إذن أن يتقسم الشعور إلى أنواع من الشعور داخل نطاق عقل واحد من أنصص خصائصه أنه لا يتجزأ ؟

.. وقد تكلم بعضهم أيضا عن الشعور ، وخصوصا في عصرنا هذا الذي يتسم بالفرديية ، على أنه ملكة خاصة في كل كائن إنساني تميزه عما سواه . وخلصوا من ذلك إلى أن التصورات التي يتصورها كل فرد خاصة به ولا يشترك معه فيها سواه : « فالأنا » معناها « اللأ أنت » . وعلى هذا النحو لا تكون الإنسانية إلا أفرادا يعيش كل منهم منظويا على نفسه :

هذه الفكرة التي تحرص على تأييد ذاتية الفرد ، وعلى تأييد الطابع الاستقلالي في التفكير وفي المبادرة بالتصرف P'initiative تصطدم بالواقع الذي يجبرها على أن تظل مجرد فكرة نظرية . إذ أنه مجرد أن يعترينا الخوف ، أو تحفزنا العواطف النبيلة للعمل ، نجد أنفسنا نبحث عن الغير ، ونطالب إليه المعونة ، أو نفيض عليه من عاطفتنا . ومعنى ذلك ، بداية «أنفسنا» يتصل بشعور الآخرين ، ويتفاعل معهم ؛ ويؤدي ذلك إلى أن يفهم كل منا الآخر بربما أثره ، ويؤثر فيه . وهذا الشعور الذي نريه ، أن نتحقق به ذاتيتنا لا يستلزم أن يتصل بالوعي الجمعي ، بل هو « *élan vital* » و« *élan vital* » كما لا بد لنا من أن نتبين أثره في شعورنا . فحينئذ نرى أن كل واحد مننا لا يستطيع أن يفهم الآخر إلا من خلال شعوره . فحينئذ نرى أن كل واحد مننا لا يستطيع أن يفهم الآخر إلا من خلال شعوره . فحينئذ نرى أن كل واحد مننا لا يستطيع أن يفهم الآخر إلا من خلال شعوره .

يدفعنا هذا إلى القول بأن الشعور لا يقتصر فقط على الشعور النفسى ،
وليس معناه فقط « الأنا » متميزة عن « الأنت » . بل يجب أن نفهم من معنى
الشعور أنه « الامتزاج بين الأنا والعالم الخارجى » ، بين التفكير والتأمل .
التفكير من حيث أنه ينصب على أشياء خارجة عن الذات ، والتأمل من حيث
أنه ينصب على الذات .

والتجربة العقلية ، كما لخصناها فى هذه الكلمات القليلة على أنها امتزاج بين
الشعور الذاتى والشعور العام *la conscience universelle* ، تنضم أنواعا
من النشاط تتجه بالشعور دون أن تقسمه فى اتجاهات مختلفة . وهذه
الاتجاهات تتصل بأنواع الشعور التى ذكرناها منذ لحظة:

(١) فالشعور النفسى هو عكوف الفرد على معرفة ذاته معرفة
نظرية . وهذه المعرفة هى بداية المعرفة العلية . فالتأمل الباطنى حين يصل
إلى بعض المعطيات عن الذات يوصلنا إلى ربط هذه المعطيات - عن طريق
التحليل الدقيق - ببعض الشروط الجسمية أو المادية الخارجة عن نطاق الجسم .
٢ - أما الشعور الجمالى فهو الأثر أو الصدى الذى يحدثه تردد المعطيات
الخارجية فى إحساسى . وهو شعور الارتياح إزاء الانفعالات التى تحدثها
الأشياء الجميلة فى النفس .

والشعور فى هاتين الحالتين ، أى فى حالة الإحساس بالذات ، والإحساس
بالجمال شعور يتجه نحو الداخلى أى نحو تحليل الذات .

إما إذا اتجه الشعور نحو الاهتمام بالسلوك ، ونحو تحقيق النية الطيبة ،
وتركت « الحقيقة » مكانها « للإخلاص » ، وحل الاهتمام بالمستقبل محل
ملاحظة الحاضر ، عندئذ نجد أنفسنا أمام نوعين آخرين من الشعور : هما
الشعور الدينى والشعور الأخلاقى أو الضمير .

(٣) أما عن الشعور الدينى فمهمته مراقبة وتوجيه الطاقة العقلية توجيهها يرفعها من عالم المادة إلى عالم الروح ، أى أنه يحول الإنانية الجشعة فى الإنسان إلى حب خاص ينتهى فى أرقى درجاته إلى الحب الإلهى . وبقدر ما تعتمد الحاسة الخلقية على الوحي الصادر من باطن الذات نجد أن الشعور الدينى يبعث فيها القوة .

(٤) الشعور الأخلاقى أو الضمير : أهم ما يميز هذا الشعور أنه يهتم بالمستقبل وينظر إلى الأمام ليحدد السلوك الإنسانى حسب ما توحى به « النية الطيبة » .

وبمقارنة هذا الشعور ، بالشعور النفسى أو السيكولوجى ، نجد أن هذا الأخير يتميز بالموضوعية والحكم الذى لا يصد عن هوى ، أو عن تأثير بالاعتبارات العاطفية . ولذلك فإن هذا الشعور لا يعبر عن حرارة الحياة ، وما تذخر به من قوى وتيارات مختلفة تتجاذب الإنسان فى شتى الاتجاهات . والسؤال الذى يحاول الإجابة عليه هو : « من أنا ؟ » :

أما الشعور الأخلاقى فيتجه رأساً نحو السلوك العملى ، وشغله الشاغل هو الإجابة على سؤال : « ماذا أفعل ؟ » وهو فى بحثه عن هذه الإجابة قلق حائر لا يستقر على حال . وهذا الشعور لا يخاطب الإنسان بصيغة المضارع ، وإنما بصيغة الأمر .

ولا يعنى هذا الوصف أن الشعور قد يكون « سيكولوجياً » أو قد يكون « أخلاقياً » ، بل إنه يتجه أو يتعين عليه أن يتجه هذا الاتجاه أوداك بحسب

الظروف التي يوجد فيها الإنسان . ففى بعض الأحيان تتغلب الرغبة إلى المعرفة ، وفى أوقات أخرى تتغلب الرغبة إلى العمل . على أن أنواع الشعور التي حاولنا تحليلها كل على حدة لا يستقل أحدها بالعمل فى أى حالة من الحالات ، إذ أنها عمليات ، يمتوى عليها الذهن ، وتدفع به جيما نحو الازدهار وتحقيق الكمال الإنسانى . وعن طريق هذه العمليات الشعورية يتصل العقل الإنسانى بالعقل العام ، وتساهم الأخلاق الفردية فى الوصول بالإنسانية إلى هدفها الأخلاقى الأسمى

٢ - خصائص الضمير الأخلاقى :

تكلما عن الضمير الأخلاقى بوصفه أحد العمليات الشعورية التي تدور فى الذهن وسوف نبحثه الآن فى ذاته ، ونصرف النظر قليلا عن ارتباطه بالعمليات الأخرى ، على أن نورد لهذا الارتباط عندما نتكلم عن أنواع النزاع والاحتدام التي تعرض للضمير الأخلاقى ، ويتعين عليه أن يبيىء لها حولا .

عرف بعضهم الضمير الأخلاقى بأنه « معرفة الخير والشر » (١) ويلوح من خلال هذا التعريف أثر المعرفة النظرية التي تنقل كاهل الأخلاق . إذ يفترض هذا التعريف تحت كلمة الخير ، تحديد ما هو كائن حقا ، وتحت كلمة الشر ، تحديد ما لا وجود له إلا بالوهم والخدعة L'illusion وليس الخير كائنا أو شيئا ملوسا تستطيع المعرفة أن تتجه إليه ، كما تتجه إلى نموذج معين لتقليده أو محاكاته . ولكنه وأمره يصدر عن الإرادة بعد أن تستبينه التية الطيبة . وقيمة هذا الأمر تتوقف على ما سوف يكون ، أى على تفيذه . وبدون هذا التنفيذ

(1) Boirac . Leçons de Morale , Paris , Alcan , 1910

لا يكون هناك خجيرة . فالخير قبل السلوك ، بل وعند سلبه السلوك لا يشعر به الإنسان إلا شعوراً مبهماً ، وهو في الحقيقة لا يزال بل - يصير إليه . ويصدق ذلك على الخصوص في حالة السلوك المبتكر ، الذي يحققه المرء لأول مرة - ففي الأخلاق إذن يجب أن تتجسّد بقتل في التفكير لأمع الموضوع إلى الذات ، بل على العكس من الذات إلى الموضوع ، ومن الحاضر إلى المستقبل .

على أن الأخلاق ، فوق ذلك ، تتضمن ما هو أكثر من المعرفة : تتضمن القدرة على الاختيار ، والطاقة التي تدفع إلى النزوع ، والعمل الذي يدخل في حيز التنفيذ ، أو بالاختصار تتضمن تعلق الذات بغاية محددة :

لذلك يستحسن في تعريف الضمير الخلقى ، ألا تبدأ بما هو خارج عن نشاطه ، بل تبدأ بفكرة يراعى فيها شعور الفاعل بما يقوم به من سلوك أولي .

ولنبداً إذن بفكرة يقبلها الجميع ، وهي أن الأخلاق تمثل مكاناً وسطاً ، أو مرتبة متوسطة من مراتب التجربة العقلية : فلدون هذه المرتبة ، مرتبة الأفعال اللقائية الساذجة التي تعبر عن الغريزة ، وعن المشاعر التي لا تحديد لها : وفي هذه المنطقة السفلى من مناطق التدرج العقلي ، تتربع الغريزة وتسيطر على حياة الإنسان ، وتقوده إلى الخير أحياناً وإلى الملاك أحياناً . ويتلمس الإنسان طريقه في هذه الحالة على هدى الحس والاستشفاف ..

أما المرتبة التي تسمى على مرتبة الأخلاق ، فهي المرتبة التي يصل فيها المرء إلى درجة من التجربة والحكمة تجعله يتصرف في أدق الأمور تصرفاً حكماً ويمكن أن نقول في هذه الحالة إن الأخلاق قد امتزجت بكيانه ، وسرت

في دمه ، فأصبح لا يشعر بحاجة إلى المزيد منها ولا لأن يستعيد في ذهنه قواعد معينة ، أو يراجع نفسه عند إبرام أمر من الأمور . وقد وصف « بسكال » هذه الحالة في عبارة مشهورة وهي أن « الأخلاق الحقيقية تهزأ بالأخلاق » (١) وهو يعتمد بكلمة « أخلاق » الأولى : الخاصة الخلقية التي بلغت أقصى درجات الإرهاف والسو ، وبالثانية : قواعد الأخلاق التي يحتاج إليها عامة الناس لتهدم في تصرفاتهم . أن أن الأخلاق التي تصدر عن الحكم الصائب تهزأ بالقواعد الأخلاقية التي يضعها العقل : وبالمثل يمكننا القول : « إن البلاغة الحقيقية (أى النظرية) تهزأ بالبلاغة (أى بقواعد البلاغة) » وإن الموسيقى الحقيقية (أى المهيبة الموسيقية) تهزأ بالموسيقى (أى بالقواعد الموسيقية) ، الخ ...

فمع وهب ملكة أو قدرة خاصة في ناحية معينة يفوق عادة من يحاول الحصول على هذه القدرة بطريق التعلم والتدريب . ولا حاجة بنا إلى القول بأن هذا الموقف الذي يسمو على الأخلاق هو موقف الصفاة من البشر أى الأنبياء والتلاميذ فهم ينبوع الذي تتدفق منه الأخلاق (٢)

ويشارك كل من المستوى الأدنى والمستوى الأعلى للشعور في صفة واحدة ، وهي أن الذات فيها تعمل كوحدة ، وتتحرك ككتلة لا يشيع فيها الإنقسام : فالأنا الساذجة تتحرك بالغريزة ، والفلسفة تعتمد تصرفاتها من الوحي الإلهي أما المستوى المتوسط ، وهو مستوى الأخلاق ، فيتميز ، على العكس بانقسام الذات وتردها تبعاً للعقبات التي تعترضها والتي تحاول أن تجهد لها الحلول

(١) " La vrai Morale se moque de la Morale" (Pascal)

(٢) تكلمنا عن هذا الموقف عند عرضنا لمصدرى الاخلاق عند بروجسن . أظن القصد

المناسبة . وفي منتصف الطريق بين الفريزة والسمو القاسي ، نجد أنفسنا في حاجة إلى الأخلاق كي نتغلب بها على الصعاب التي تواجهنا . فنضطر الذات إلى الازدواج وتنازعها عامل الحياة (ويرتبط بالناحية البيولوجية للإنسان) ، وعامل الإرادة (ويرتبط بالناحية الروحية في الإنسان) ، وتحاول الإرادة أن يكون لها الغلبة بحيث تستطيع أن توجه النشاط ، وتفرض عليه في كل لحظة قاعدة أخلاقية أو مثالا أعلى يحدده ويرسم له الطريق (١) .

وعلى ذلك فإننا نستطيع القول بأن الضمير الأخلاقي هو ذلك التأثير الذي تمارسه الذات الإرادية على مجموع المحتوى العقلي بحيث تستطيع أن تتحكم في نشاطه ، فتبجح أو تمنع ، وتيسر أو تقيد كل حركة تصدر عن الاندفاع الطقائي .

ونرانا بذلك التحليل قد وصلنا إلى نقطة نلتقي فيها مع ما يردده الرأي الشائع من أن الضمير الأخلاقي هو « الرقيب » . فالرقابة هنا رقابة حقيقية ، إذ أن كل حركة ، وكل نشاط ، وكل سلوك لكي يكون أخلاقيا لابد أن يجيزه هذا الرقيب فإذا ما صدر الفعل دون أن يمر بهذه الرقابة انتفت عنه صفة الأخلاق (٢)

(١) مثل هذا التقسيم للشعور الأخلاقي إلى مناطق نجد عند « دبريل » في كتابه « محاولة في دراسة الأخلاق » فهو يقسم نمو الضمير واكتساليه إلى مراحل ثلاثة : (١) مرحلة الفرائض (٢) مرحلة الضمير الأخلاقي الحقيقية - أي مرحلة الإلام والعرفة بالقواعد الأخلاقية . (٣) مرحلة الإرادة الخالصة أو أو المثال الأعلى الإخلاقي .

Dupréel: Traité de Morale; 2 Vol. Bruxelles, 1932.
(٢) أنظر Le Senne, Traité de Morale, Presses Univ. Paris 1942

وإذا كانت « دفعة الحياة » L'elan Vi ، كما يقول برجسون ، تدفع بالذات إلى الانتشار في أوسع مسدئ ، فإن الإرادة التي تظهر في الضمير الأخلاقي تنظم هذا الانتشار وتهديه ، فتشجعه وتحت عليه تارة ، وتقلل من سرعته أو تمنعه تارة أخرى .

ويمكن القول إن الإرادة في مجال الأخلاق تقابل السببية في مجال العلوم الطبيعية . فكما أن السبب يغير من سير الظواهر ويحولها إلى ناحية أخرى غير تلك التي تتجه إليها من تلقاء نفسها . في حالة عدم تدخل السبب ، فكذلك الإرادة إذا تدخلت في عالم النشاط الإنساني وجهته وجهة لا يتجه إليها في حالة عدم تدخل الإرادة .

والحث على عمل أو التنفير منه ، سواء أكان هذا العمل عقليا أو عاطفياً ، معناه « الاستحسان » أو الاستهجان ، وهما القطبان اللذان يحددان الضمير الأخلاقي ، فنحن ندخل في مجال الأخلاق حين نستحسن سلوكاً أو نستهجن آخر ، أي حين نمدح أو نلوم الفاعل . ولكنتا في مجال العاسم لا شأن لنا . بذلك . فالعالم لا يستحسن أو يستهجن ظاهرة معينة ، ولكنه يوضح حقيقة أو يفندما أو يتقضا ، ومعنى ذلك أنه يحكم فقط بأنها صواب أو خطأ . وإذا بدأ في لوم من يخطئ ، فمعنى ذلك أنه يستهجن أخلاقياً إصرار المخطئ على الخطأ وإنكار الصواب . ولكنه طالما يبحث عن الحقيقة فليس له أن يجعل منها مجالاً للاستحسان ، فقد يكون في ذلك ما يوحى بأن الحقيقة ترتبط أو تتوقف على إرادة من يؤكدها .

وإذا نظرنا أيضاً إلى موقف الفنان نجد أنه في الحقيقة لا يلوم ولا يمدح ، ولا يهجم ولا يبريء ، وإنما هو « يعجب » أو لا يعجب بما يشاهده من الأعمال الفنية وقد يصيح أن يلام إمرؤ لا يبحث عن الجمال ، وذلك لأن

هذا البحث يعتمد على الإدارة . ولكن كيف نلوم إنسانا على عدم شعوره
بما لا يستطيع أن يشعر به ؟

على أننا ارتفعنا في مدارج الشعور الأخلاقي حتى نصل إلى مرتبة تقديسين ،
نجد أن فكرة المدح أو اللوم قد تلاشت أيضا . فالتقديس لا يلوم ولا يمدح ،
وإنما تملأ نفسه بالحب لكل مخلوق ، ويشع هذا الحب من حوله ، وهو
يعجب بكل شيء لأنه من صنع الله ، ويصفح عن كل هفوة لأنه يأمل في
إصلاح الناس عن طريق الحب لا عن طريق العقاب .

الفصل الثامن

نشأة الضمير الاخلاقي

لكي نستعرض النظريات المختلفة التي ظهرت في تفسير نشأة الضمير الاخلاقي بحسن بنا ألا نعتد بالترتيب الزمني لظهور هذه النظريات ، بل نبدأ بأقرها اتصالا بالتفسير الساذج عند العامة ، أي بتلك التي نستقي مصادرها من الأشياء الحسية ، ثم تتدرج منها إلى النظريات ذات الطابع العقلي - ومعنى ذلك أننا سنبدأ بعرض التفسير الذي تقترحه المذاهب التجريبية .

وتتميز الظاهرة الأخلاقية عن الظاهرة التشريعية بأن الأولى لها طابع الانتشار وعلم التحديد في صيغ ثابتة *Caractère diffus* (١) لذلك فقد خيل للباحثين أن هذا الطابع قد يحول بينهم وبين الوصول إلى جمع المواد الأساسية التي تنصب عليها الدراسة الموضوعية للظواهر الأخلاقية . ونستطيع أن نقول إن أول محاولة لدراسة الظواهر الأخلاقية دراسة موضوعية قد بدأت في الظهور بعد وضع أسس المذهب التجريبي *L'Empirisme* . فقد نادى « فرنسيس بيكون » Bacon بوجوب تطبيق مذهب التجريبي على دراسة الأخلاق والسياسة :

١ - التفسير التجريبي

وينزع المذهب التجريبي إلى تفسير الضمير من الخارج (٢) . فالتأثيرات

(١) Cuvillier, Manuel de Sociologie, Presses Univers 1950
T. II, P. 518.

(٢) Le Senne, Traité de Morale, op. cit p. 832.

التي تأتينا من التجارب الحسية تنطبق في النفس كما تنطبق الكتابة على ورقه
بيضاء . ويتوالى هذه التأثيرات تتكون الماديات التي نجعلنا نتوقع حدوث الشيء
متى حدث سببه ، وذلك ما نسميه عادة بمبدأ السببية .

ونحن إذا طبقنا هذا المذهب نجد أن تفسيره لنشأة الشعور الانطوائى ،
يطابق تماما تفسيره لنشأة الشعور الحسى ، أى الشعور الذى يؤدي إلى المعرفة
La conscience cognitive . فالخير معناه تجريبيا كل ما يثير في النفس
الشعور بالارتياح ، والفصل الخبيث هو كل ما يثير في النفس الشعور بالقلق .
ونحن إذا طبقنا لانتا في مؤثر من المؤثرات الخارجية فمرعان ما ترتب على
هذه النتيجة قاطنة تحدد سلوكنا ، ونصوغ هذه القاطنة على الوجه الآتى :
ابحث عن هذا المؤثر لكي تحصل على تلك اللذة ، : والماديات الفردية التي
تتكون على هذا النحو هي العناصر الأساسية التي تتأ عنها الماديات والتقاليد
الجمعية .

وعلى ذلك فالعبرة هي التي تتكون الضمير أو هي المصدر الأساسي لنشأته
إذ كيف نستطيع بدون التجربة إذ كنا أمام النهر أن نعرف إذا كان الماء يحملنا
أم لا ؟ ويقول هيوم ، إن العادة هي المرشد الأساسي في حياة الإنسان ، (١)
ولذلك فإن هيوم لا ينشى مبدأ الشك المفرط *Le Scepticisme* ، ويعتقد أن
أكبر معول يهدم هذا الشك هو العمل والحركة والانهماك في القيام بأعباء الحياة
العامة . فالضمير والحالة هذه هو الكتلة النشطة التي تتكون من المعتقدات المنبثقة
عن اتصالنا بعالم التجربة :

Hume, Essai sur l'entend. humain; trad. Renouvier - Pillon (٢)

4 e essai, p. 433.

هذا هو تفسير المذهب التجريبي لنشأة الضمير الأخلاقي . ونحن وإن كنا لا نوافق على ما يذهب إليه من اعتبار العادات الفردية أساسا للعادات الجمعية ، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أثره من حيث توضيح أهمية الاستمرار النظري والعمل كشرط من شروط البحث في الحياة الأخلاقية . فالمبدأ التجريبي يذكرنا دائما بأننا نكون جزءا من عالم خاص يجب أن نكون دائما على صلة وثيقة به .

ولكنه إذا كان العمل أو النشاط ، وخاصة النشاط الأخلاقي ، يتضمن نوعا من الحكم أو التقدير القيمي ، فإن هذا الحكم لا يمكن تبريره بالرجوع إلى المشاهد بحسب الواقع فحسب . وإذا استخلصنا من هذا المذهب ، أن العمل الذي يوفر لنا اللذة عمل واجب الأداء ، فعنى ذلك أننا نفترض قبلنا *a priori* أن اللذة غاية يجب أن نسعى إليها . وهذا الافتراض وحده يجعل المذهب التجريبي خاضعا للمذهب آخر يستمد منه مشروعيته .

وفوق ذلك فإن غاية المذهب التجريبي هو تمييز القيم الحسية وإحلالها في مكان الصدارة ، ولكن غاية الأخلاق ، على عكس ذلك ، إعلاء القيم التي تسمو على عالم الحس ، أى القيم المعنوية أو الروحية . وغالبا ما تتعارض القيم المعنوية مع القيم الحسية ، فتحكم على اللذة أحيانا بأنها لا خلقية .

وهكذا نرى أن المذهب التجريبي ، سواء أكان ذلك في مجال الأخلاق أو في مجال معرفة ، يتجاهل العنصر الذاتي الذي يجب أن يضاف إلى معطيات التجربة لتكوين الخصائص الذاتية للضمير الأخلاقي .

٢ - التفسير التطوري

ذاعت في القرن التاسع عشر شهرة المذاهب التطورية ، وخاصة مذهب سبنسر ، واهتم الناس بها اهتماما كبيرا . ونستطيع أن ننتبين أن النسوة

الأولى التي استمد منها سينسر الآراء التي فصلها في نظريته ، ترجع إلى نظرية هوبز عن « حالة الطبيعة » . ولكن هذه الآراء قد تشكلت ووضعت في صيغتها النهائية التي اكتسبتها ذلك الذبوع بين الجامعير ، بفضل نظرية داروين عن « أصل الأنواع » وعن « الانتقاء الطبيعي » (١) :

ويربط سينسر فكرة الضمير الأخلاقي بالفكرة العامة التي تسيطر على مبدأ التطور وهي فكرة « بقاء الأصلح » فالشعيرات النافعة ، أى التي تعود فائدتها على الجنس ، ومنها بطبيعة الحال الوسائل النافعة في السلوك ، تظلى بصورة مستديمة ويحفظ بها أفراد الجنس بعد أن تتبين لهم فائدتها . وتصبح بذلك استعدادات وراثية في سلالاتهم . وعلى ذلك فإن الضمير الأخلاقي قد نشأ من الشعيرات التي اعترت الجنس بمحض الصدفة وظهرت فائدتها له فتسلك بها وتأصلت فيه بطريق الوراثة .

وبذلك تذبعت الأخلاق من الآلية المحضة ، ويكون العقل وليد الصدفة ، ويصح الموت الذى يكتب على عديم الصلاحية مصدراً لحياة تظل في ارتفاع على اللوام .

ونحن لا نستطيع أن نستخلص من هذا المذهب ، فيما يتعلق بموضوع الأخلاق ، إلا فكرة إيجابية واحسدة ، ومع ذلك فإن هذه الفكرة يعجزها التمحيص العلمى الذى يثبت مقدار أهميتها ، ونعنى بها فكرة أن الوراثة تتدخل إلى حد ما في تكوين الضمير الأخلاقي وتحليله اتجاهه . وقد هدمت الأبحاث

(١) للحصول على مزيد من التفاصيل عن مذهب التطور بشقيه العضوى والاجتماعى أنظر كتابنا : « التطور في الحياة وفي المجتمع » ، دار الثقافة الجامعية بالاسكندرية ١٩٦٦ .

التي قام بها « فايسمان » Weismann الفرض الذي يتضمنه مبدأ سينسر عن انتقال الصفات المكتسبة بطريق الوراثة . وأثبت هذا العالم أن ما ينتقل بطريق الوراثة ليس صفات مكتسبة ، أو استعدادات مهددة ، وإنما هي اتجاهات غامضة ذات صبغة نفسية رعضوية في آن واحد psycho-physiologique .

ونحن حين نرجع نشأة الضمير إلى التغيرات التي تعثرى الجنس بطريق الصدفة ثم تفرض نفسها عليه ، نسلب من هذا الضمير حرية ، وهي من أخص خصائصه . كما أن قبولنا لهذا التفسير يتضمن القول بأن النتائج التي تترتب على عملية « الانتقاء الطبيعي » هي بالضرورة خير النتائج . وفي ذلك ما يجعل القيمة المطلقة خاضعة القيمة البيولوجية ، وحتى من ناحية القيمة البيولوجية الصرفة يبرز أمامنا سؤال هام ليس من السهل أن نجيب عليه وهو : هل نحن على حق حين نرغب في الحياة .

٣- التفسير الوضعي :

يمكن تعريف المذهب الوضعي بأنه المذهب الذي ينظر إلى العلم la science على أنه الوسيلة الوحيدة المشروعة للمعرفة الإنسانية :

ولما كان هذا المذهب لا يعترف إلا بما تثبته المشاهدة الموضوعية ، فإنه لا يفسر الضمير بالنشاط الذي ينبعث من باطن الذات ، ولا بالرجوع إلى القيم المطلقة (لأن المطلق بالنسبة للمذهب الوضعي لا وجود له) . وإنما يحدده عن طريق القواعد العامة السارية فعلا في مجتمع ما ، والتي يتصرف الأفراد بمقتضاها (١) . فالشروط التي تخضع لها الحياة في المجتمع ، والتي تنظم

(١) سنعرض بعد قليل تفاصيل الإخلاق الوضعية عند أوجست كورت

علاقات الأقران: هي الأصل في نشأة الضمير الأخلاقي . وليست الأخلاق في نظر المذهب الوضعي إلا فصلا من علم الانسان ، وهذا العلم ينقسم إلى شعبتين أساسيتين : البيولوجيا وعلم الاجتماع : وفكرة الضمير الأخلاقي تختلف بحسب ما نميل إليه من ربطها بإحدى الشعبتين .

١ - الاتجاه البيولوجي :

ينزع هذا الاتجاه ، على غرار المذهب التطوري ، إلى النظر للذات الإنسانية على أنها مجرد امتداد للذات العضوية . وكل ما يميز في نظر أصحابها ، النشاط العضوي ، كالمضم ، من النشاط الإرادي ، كالتماقد أو الإلتزام هو أن النشاط الأول يخص جزءاً من أجزاء الكائن الحي على حين أن النشاط الثاني يخص الكائن الحي بأكمله بما في ذلك المراكز العقلية والعصبية .

وهكذا نستطيع أن نتقل من مجال البيولوجيا إلى مجال الأخلاق دون أن تكون هناك حلقات مفقودة تعوق عن تحقيق هذا الاتصال . ويسهل علينا ، بناء على هذا الأساس ، أن نميز بين الخلق واللاخلق ، ويسكن في ذلك أن نسهر على تخط التمييز بين حالة الصحة وحالة المرض .

ومن الأمثلة العامة في دراسة الأخلاق بتطبيق منهج البيولوجيا ، دراسة « لوب Loeb » التي وضع أسسها في كتابه « المبدأ الآلي للحياة » (١) وقد ذكر هذا المؤلف أن الغرائز هي الجنود التي تشرع عنها الأخلاق . وهذه الغرائز وراثية كشكل الجسم سواء بسواء . وقد يعطى عند بعض الأفراد أن تعطى بعض الغرائز المرغوب فيها كما تعطى بعض الوظائف الفسيولوجية . فينتقل هذا النطل إلى سلالتهم ، وإذا كانت هذه السلالة كثيرة فإن ذلك يؤدي مع الوقت إلى اضعاف الحالة الخلقية للجماعة بأسرها :

(١) Loeb, La conception mécanique de la vie, Paris, Alcan, 1914.

كما حاول بعض المهتمين بالطب العلاجي Therapeutique أن يربطوا بين بعض نواحي الأخلاق (كالشهوات والعواطف) وبين حالات الجسم ، فادعوا بأن الشهوات الجامحة ، والميول المنحرفة سببها نقص طبيعي يصاحب ولادة الانسان tares Congenitales ، أو خلل يطرأ على أجهزة ، وكما أن الإرادة لا تتحكم في نشاط الأجهزة العضوية التي تسيطر على انفعالاتنا ، وهي الجهاز العصبي السمبثاوي والباراصمبثاوي ، وكذلك افرازات الغدد الداخلية ، فبالمثل لا نستطيع الإرادة أن تتحكم في عواطفنا الحقيقية التي تكون أساس التصرف الأخلاقي ، وثبتت في نظرهم نتيجة عن حالتنا الجسمية .

وبترتب على ذلك أن تصبح التربية الأخلاقية عديمة الفائدة ، إذ أنها لا تغير شيئا من طبيعة الإنسان . وكل ما تفعله الوسائل العلاجية النفسية كالإجماع والتحليل النفسي أنها تعطل ظهور الأعراض نوعا ما ، ولكنها لا تقضي على أسباب المرض . ولما كانت أسباب المرض الخلقية ترجع في معظمها - بحسب ادعائهم - إلى خلل جسماني ، فإن العلاج الجسماني قد يعود بنتائج طيبة في معالجة الشهوات الخبيثة . وعلى ذلك فإن الشره مثلا ، وهو يتبع عن ازدياد الإفرازات المعدية ، والإفرازات الخضية يمكن أن يعالج بالوسائل التي تقلل من هذه الإفرازات ، وبتابع النظام الذي يزيد من الإفرازات القلبية . ويمكن القياس على ذلك بالنسبة للشهوات الأخرى والميول المنحرفة على شرط أن نصل أولا إلى تحديد أسبابها الجسمية .

وليس من العسير أن نلاحظ في مثل هذه النظريات جوها وغلوا في تطبيق العلم على دراسة الأخلاق . وأكبر الظن أن هذا الجرح كان نتيجة مباشرة لرد النحل الذي ظهر في القرن التاسع عشر ضد الفلاسفة وطريقة التفكير الفلسفي . كما أن ذلك الغلو كان صدى لما آتته العلماء من قوة العلم ، فجاءت آراؤهم معيرة عن تلك النشوة بانتصار العلم في جميع الميادين .

ويكفي لتعد مثل هذه الآراء التي تؤسس الاخلاق على القاعدة البيولوجية ، أن تقول إنها تبحث عن الضمير الأخلاقي حيث لا يوجد : فالضمير الأخلاقي لا يوجد في الموضوع منفصلا عن الذات الفاعلة . ولكنه يوجد حيث تحسم العلاقة بين الموضوع والذات ، أن تنفصل الذات في اختيار الوسيلة التي تؤثر بها على الموضوع .^(١) والطبيعة ، بما في ذلك الطبيعة العضوية ، هي المجال الذي يتركز فيه نشاط الضمير الأخلاقي : فإذا كانت هناك حالة معينة تستدعي نوعا من النشاط كنتيجة طبيعية لها ، أو أنها لا تترك أمام المرء إلا وسيلة واحدة ممكنة للتصرف ، فإن الأخلاق لا شأن لها في مثل هذه الحالة . أما إذا استتعت الحالة ، على العكس ، نوعا من التردد في اختيار التصرف المناسب ، أو في تنفيذ الوسيلة الممكنة الوحيدة أو عدم تنفيذها ، فمتدئذ يتدخل الضمير الأخلاقي ، ويمكن اعتباره في هذه الحالة نشاطا خارجا عن حدود الكيان العضوي :

فالأخلاق تبدأ ، في الواقع ، عندما تصبح الميول الغريزية ، والتصرفات الآلية ، وأنواع النشاط العضوي ، غير كافية في توجيه الإنسان . والإنسان يتصف بأنه كائن أخلاقي ، بما يدخله من زيادة على ما تسمح به الوظائف العضوية . فالشره إذا رفض الوسائل العلاجية التي يعينها له الطبيب ، واستطاب شرهه بثبت بذلك عدم كفاية هذه الوسائل وضرورة الأخلاق والتخلق . وإذا تدخل الطبيب ليصره بالضرر الذي يعود عليه من تعلقه بهذه الشهوة الضارة ، فإنه يتصرف كأخلاقي لا كطبيب .

وحين تستدرج الأخلاق على هذا النحو ، العلماء وأصحاب الفنون الصناعية

Le Senne , of Cit. , P. 351.

(١)

إلى مجازا الخاص تسخر منهم ومن محاولاتهم في تفسير الأخلاق بإرجاعها
إلى هذا العلم أو ذلك الفن

ب - الاتجاه السميولوجي

يقرر المذهب السميولوجي أن كل فرد منا ينتمي من الوسط الاجتماعي الذي
يولد وينشأ فيه ، العناصر الأساسية لضميره الأخلاقي ؛ وذلك بطريق الثقافة
العامة أو التثقيف المنظم ، وتأثير عادات المجتمع وتقاليده وعقائده وحكمه
وقد أخذ التفكير الأخلاقي منذ القرن الثامن عشر يميل إلى هذا الاتجاه في
تحديد التيارات الخلقية بإرجاعها إلى أصولها الاجتماعية . وساعد تقدم الدراسات
التاريخية ، وظهور الحركة التي عرفت باسم فلسفة التاريخ على يد أمثال فولتير
في فرنسا ، وفيكو في إيطاليا ، وهردر في ألمانيا ، ساعدت هذه الحركة على
تصور الضمير الأخلاقي على أنه نتيجة لتراكم طبقات Stratification من
العقائد والحكم من مخلقات عصور قديمة بعضها فوق بعض .

وجاءت أوجت كونت فعبر بقانونه المسمى « قانون الحالات الثلاث » عن
رغبته في إحلال المنهج العلمي محل المنهج الفلسفي . وحكم علي الفلاسفة بالعدم
لأنها تبحث وراء المطلق على حين أن الإنسان بما وضع فيه من عقل وقدرة
محدودين لا يستطيع أن يصل إلا إلى نتائج نسبية ؛ وحين تهيأت له فرصة
إنشاء علم الاجتماع جعل غاية هذا العلم هي أن يفسر الفرد بالرجوع إلى المجتمع .
فالفرد إذن ، من حيث هو فرد ، في نظر كونت ، فكرة تجريدية ولا وجود
لها في الواقع . لأن الفرد الذي يقع عليه نظرنا يعكس في أفكاره وأحكامه
وتصرفاته تراث أجيال عديدة .

ثم تبلور بعد ذلك المبدأ الاجتماعي ، في تفسير الضمير الأخلاقي ، واتخذ شكله النهائي في مذهب دوركيم . وقد كرس دوركيم جزءاً كبيراً من مجهوداته وأبحاثه في تعريف الظاهرة الخلقية وتحديد خواصها . وفي محاولة الاستفادة من منهج علم الاجتماع في دراسة الاخلاق (١) وحدد صفات الظاهرة الاجتماعية في كتابه « قواعد المنهج في علم الاجتماع » (٢) في صفتين الأولى أنها خارجة عن الفرد أي ليست من صنع الفرد ، والثانية : أنها وجيزية أي أنها تفرض نفسها على الفرد . ولما كانت الظاهرة الخلقية ظاهرة اجتماعية فإن هذه الصفات تنطبق عليها . فقواعد الاخلاق تفرض على الافراد داخل نطاق مجتمع معين ، وهم يجبرون على التزام هذه القواعد حتى ولو لم ترق لهم ألم نشأ هذه القواعد لتنظيم علاقات الافراد دون النظر إلى أهوائهم الشخصية ؟ ولا يستطيع الافراد الإنحراف عن القواعد التي رسمها لهم المجتمع إلا في الحالات الشاذة . وهذا الإنحراف من شأنه أن يחדش ضمير المجتمع ، ولذا فإن المجتمع يدرأ ما قد يلحق به الضرر على طريق الجزاءات الاجتماعية المختلفة التي تتدرج من التأنيب واستهجان الرأي العام ، إلى العقوبة ، إلى المقاطعة ، إلى النفي السياسي والحرمان الديني . فكل هذه الجزاءات توضح أن من لا يخضع لأوامر المجتمع يتبدد من المجتمع ، وتقطع الصلات التي تربطه بالآخرين :

ومجموعة الصورات الجمعية (وهي التي نتجت عن تبلور العادات والتقاليد والمعتقدات) هي التي تحدد ضمير المجتمع . وهذا الضمير هو الذي يتردد

(١) مستفرد فيما بعد فصلاً تشرح فيه تحليل دوركيم للظاهرة الأخلاقية .

(٢) انظر الترجمة العربية لهذا الكتاب للدكتور محمود قاسم . وقد قمنا بمراجعة

الترجمة . ونشرت الكتاب دار النهضة العربية .

ضداه أو يتعكس في ضمير التمرد. فالمجتمع هو الذي يملئ علينا طريقة تفكيرنا وطريقة تصرفنا. وإذا كانت لنا مثل عليا، فإنها ناتجة عن رغبتنا في ارضاء المجتمع. أما آلامنا ووخز الضمير الذي نتعرض له أحيانا فإنها نتيجة ما تقدم عليه من خرق القواعد التي وضعها المجتمع :

وبناء على هذا المذهب تصبح المثالية الأخلاقية هي أن يجرر الانسان نفسه من كل نوازعه الداخلية، ومن كل ميل أو رغبة نحو التمرد على المجتمع ونظمه. ولكن هذه المثالية يتوقف تحقيقها، في نظر الاجتماعيين، على التمييز بين الظواهر الاجتماعية السليمة والظواهر الاجتماعية المعيبة (١) وهذا هو المنهج الوحيد لهم من الاعتراض الذي طالما أثير ضد مذاهبهم. وهو إذا كان الفرد يعكس ضمير المجتمع فكيف يتسنى، أو يتم نفس ظهور المصلحين والرعاة والقديسين الذين يدفعون بمجتمعاتهم خطوات نحو الأمام ويخرجون على النظم والأوضاع السائدة في المجتمع؟ إن أمثال هؤلاء، في نظر علماء الاجتماع أفراد استطاعوا أن يبينوا الوجهة «السليمة» التي يجب أن يتجه إليها المجتمع، وذلك قبل أن يتبينها الرأي العام. إذ أن المجتمع يعيش حقيقة من الزمن على مجموعة من التقاليد والعادات والعرف، ولكنه لا يظل على حالة واحدة من الجمود بل يتزعج إلى التطور وبمجرد أن تظهر في المجتمع بوادر التطور تصبح الأوضاع السائدة فيه أو معظمها على الأقل بالية، وهي لا تستمر بعد ذلك إلا بحكم العادة وبحكم رسوخها وتملكها من نفوس العامة: فهي إذن رواسب أو بواقي لحالة اجتماعية بائدة أو في طريقها إلى الزوال. واتجاه المجتمع إلى الاتجاه السليم، الذي يفرضه التطور الجديد، يحتم الثورة على هذه

(١) انظر قواعد المنهج، الفصل الثالث (المرجع السابق).

الأوضاع واستبدالها بغيرها ، وذلك هو ما يفعله الزعماء والمصلحون . فإذا استمر ، في نظام اجتماعي جديد، وجود عادات كانت تؤدي وظيفة في نظام سابق ، فإن هذه العادات تصبح ظواهر اجتماعية مريضة ويجب أن تختفي . وليست الاضطرابات الاجتماعية واعتلال المجتمع الا نتيجة للتشبث ببقاء هذه الأوضاع البالية .

وإذا انتقلنا من الضمير الجمعي إلى الضمير الأخلاقي بمعناه الحقيقي ، نجد أن علماء الاجتماع ينظرون إلى جميع القيم، بما في ذلك القيم الأخلاقية ، على أنها صادرة عن المجتمع وهذا المصدر ، أي المجتمع ، هو الذي تستمد منه الظاهرة الأخلاقية طابع التحديس . وهنا يضيف دور كيم إلى خواص الظاهرة الاجتماعية ، وهي الموضوعية ، والجبرية خاصة أخرى تنصف بها الظاهرة الخلقية فالظواهر الأخلاقية قواعد تلزم الفرد ، وهي تشارك مع الظواهر الاجتماعية الأخرى في أنها مستقلة عن الفرد وتفرض نفسها عليه . ولكنها إلى جانب ذلك تنصف بأنها تجتذب الفرد ، وتجعله يتعلق بها لأنها تصور له المثال الأعلى والخير الذي يتوق إلى تحقيقه . وقد حرص دور كيم ، بإضافته لهذه الخاصية ، على عدم ضياع القوة العاطفية ، التي تكمن في العسل الأخلاقي ، والتي تكسبه ذلك النشاط التلقائي وتيسر له الانتشار بين النفوس . ثم انتقل من ذلك إلى غرضه الأساسي وهو أن يجعل من المجتمع دين الفرد ، والغاية القصوى التي يهدف إليها الفرد من نشاطه . ولا يتسنى ذلك إلا إذا ظهر المجتمع بمظهر الكائن الأعلى الذي يسر على الفرد ويكون أهلاً لتعلقه به في آن واحد . وإذا كان دور كيم قد اتجه في كتابه ، التريية الأخلاقية ، إلى الناحية العقلية المحضة rationaliste وأراد أن يبعد كل تأثير للعقائد الدينية في بث عناصر الأخلاق في النفوس ، فإنه حرص ، مع ذلك على أن يكون للعاطفة وللشعور مكان في

الثرية الاخلاقية : إذ أن هذه العاطفة وهذا الشعور هما اللذان يحفزان إلى العمل الأخلاقي ، ولكنه بدلا من أن يربط هذه العاطفة أو هنا الشعور بقوة غيبية ، هي الآلة التي تحض الأديان على عبادتها ، وتجعل منها الغاية الأسمى لكل عمل أخلاقي . ربطها بفكرة الجماعة التي تتعلق بها الفرد ، لأنها مصدر ما يتمتع به من الخير ، بل ما يتمتع به من صفة الإنسانية

لقد أدرك دو كيم أن الإلزام الخلقى *L imperatif moral* يجب أن يستند الى شيء بيزره . ولما كان قد استبعد فكرة الإله ، لإفتناحه كأوجت كونت ، بأن الفلسفة اللاهوتية قد انقضت زمنها ، فإنه قد استعاض عن هذه الفكرة بديانة الجماعة أو باتخاذ الجماعة كغاية عليا للنشاط الإنساني . فالمصدر المقدس لكل القيم هو المجتمع ، وهو حقيقة تسمو على الأفراد ، ولكنها في الوقت نفسه ماثلة أمام الأفراد ، أى انه حقيقة إنسانية .

ويميل أصحاب المذهب الإجتماعى إلى ربط مذهبهم بالمبدأ العقلى الذى يقوم على أنه ليس هناك فى عالم الحقيقة ما يمكن أن نجزم باستعصائه أصلا على العقل البشرى . وقد اتخذ هذا المبدأ صفة المسئلة ، عندما شرع العقل لأول مرة ، فى إخضاع الحقيقة لسلطانه . فمتدما بدأ العلم يتكون كان يتعين عليه أن يفرض إمكان وجوده ، وأن يفرض أن الاشياء ممكن التعبير عنها بلغة عقلية ، أو بمعنى آخر بلغة عقلية لأن كالاتعبيرين مترادف . وقد أثبت العلم بأن الظواهر المختلفة ممكن ربطها بعضها ببعض تبعا لعلاقات عقلية ، وذلك بالكشف عن هذه العلاقات . ولا شك أن هذه العلاقات كثيرة ، أو إذا شئت قل إن هناك عددا منها لا حصر له لا تزال مجهله . ولا شيء يمكن أن يؤكد لنا أننا سنصل يوما الى كشفها جميعا ، وأنه سيأتى وقت يصل العلم فيه إلى نهايته بحيث يعبر

بطريقة تطبيق تمام الانطباق على كافة الاشياء المحسوسة ، ولا يتضمن المبدأ العقل في الواقع ، مقدرة العلم على استيعاب عالم الحقيقة بأكمله ، ولكنه ينق فقط ما يزعمه البعض من أن بعض أجزاء الحقيقة أو بعض أنواع الظواهر لا يمكن إخضاعه بناتنا للتفكير العلمي ، إذ أن معنى ذلك الزعم أن هذه الظواهر غير عقلية بطبيعتها .

فالذهب العنقي لا يفترض أبداً أن العلم يستطيع أن يمتد الى الحدود النهائية لمسألة ما ، ولكنه يقرر فقط أنه ليست هناك حدود يستحيل على العلم أن يعبرها فهو يهزأ بكل العوائق والحدود التي تريد أن تحصره في داخلها ، ويعمل دائماً على تحطيمها . وفي كل مرة نعتد أنه وصل الى المنطة التصوري التي نستطيع ارتيادها ، راه بعد مدة ، قد تطول أو تقصر ، يواصل سيره الى الأمام ويحترق مناطق أخرى كنا نعتقد أنها محرمة عليه ، فعندما تم تكوين علمي الطبيعة والكيمياء ، خيل للبعض أن العلم سيقف عند هذا الحد وكان الاعتقاد أن عالم الحياة يخضع لمبادئ غامضة تخرج عن نطاق التفكير العلمي . وبالرغم من ذلك ما لبثت العلوم البيولوجية أن تكونت بدورها ، وأعقب ذلك علم النفس الذي أثبت بتكوينه خضوع الظواهر النفسية أيضاً لحكم العقل ،

ولا شيء يمنعنا من أن نفترض إمكان حدوث نفس الشيء بالنسبة للظواهر الأخلاقية ، إذ ليس هناك من سبب يجعل هذه العقبة الأخيرة التي نحاول أن نتعرض بها تقدم العقل ، أصعب اجتيازاً من سابقتها . والواقع أن هناك علماً قد تكون بالعقل ، وهو وإن لم يزل في أطواره الأولى ، إلا انه أخذ على عاتقه ان يعالج ظواهر الحياة الخلقية كما لو كانت ظواهر طبيعية ، او بمعنى آخر عقائية . ونستطيع أن نتبع خلال التاريخ الأطوار التي سارت فيها الظواهر الخلقية نحو الطابع المدني ، وبحررها شيئاً فشيئاً من صلتها القديمة بالمعقيدة الدينية

وقد قيل أحيانا إن الشرب البدائية ليس لها نظام ختيمي ، وكان هذا بلا شك خطأ تاريخيا . فما من شعب إلا وله نظامه الخفي ، غير أن أخلاق الشعوب المتأخرة تختلف عن أخلاقنا : وأهم ما تتصف به الأخلاق عند هذه الشعوب أنها دينية بحتة . أعني بذلك أن أكثر الواجبات وأهمها ليست تلك التي تنظم علاقة الإنسان بغيره ممن حوله ، ولكنها واجباته نحو الآلهة ، وليست أهم التزاماته في أن يحترم جاره ويعاونه بل أنها تنحصر في القيسام بالكعائر المفروضة ، والوفاء بحق الآلهة ، وتضحية النفس إذا لزم ذلك في سبيل مجدها . ولكن الأوضاع تغيرت شيئا فشيئا فتعددت الواجبات الإنسانية وتحددت ، وأخذت تحتل مكان الصدارة ، على حين أن الواجبات المتخسرة ، التي لا تتصل بالمحيط الإنساني ، أخذت على العكس في الاضمحلال :

وبما لا شك فيه أن الدين سيظل يلعب دورا هاما في الأخلاق ، فهو الذي يضمن لها الاحترام ، ويقوم بردع من تحدته نفسها بالخروج عليها : ولا يزال كثير من الناس يعتقدون أن كل إمامة موجهة للأخلاق ، إنما هي هي إمامة في حق الإله . ولكن وظيفة الدين الآن تقتصر على حماية الأخلاق فالنظام الخفي لم يشرع الآلهة وإنما شرع للناس .. والدين إنما يتدخل ليضمن له قوة النفاذ . وهكذا نجد أن مادة واجباتنا تتحرر بنسبة كبيرة من التعاليم الدينية ، وكل ما يربطها بهذه التعاليم الآن هو رباط ضمان لا رباط أساس . ولم يعد الآن حتى بين الفلاسفة الذين يعتقدون بضرورة الجزاء السامى من لا يسلم بأن الأخلاق يمكن أن تقوم على أساس بعيد كل البعد عن كل مبدأ لاهوتى

وليس في هذا الارتباط ، بين الدين والأخلاق ، ما يبعث على الدهشة ، فواجبات الدين ، وواجبات الأخلاق تشترك في خاصية واحدة وهي أنها

جميعا واجبات أو بمعنى آخر أعمال تلزمنا أخلاقيا . فمن الطبيعي إذن أن كان الناس يميلون إلى الاعتقاد بأن كل التزام يكون مبعثه مصدر واحد . كما أنه من السهل أن تتكهن بأن هذه القرابة ، وهذا الاختلاط كان من شأنهما التكريب بين بعض عناصر في الدين وبعض عناصر في الأخلاق . وما لبثت هذه العناصر أن امتزجت حتى أصبحت واحدة . واتحدت بعض الأفكار الحقيقية ببعض الأفكار الدينية حتى صارت لا تتميز عنها ، وانتهت الأولى بأن فقدت أو ظهرت بأها فقدت كل كيان ذاتي ، وكل حقيقة تمزها عن الثانية :

ولذلك يرى علماء الاجتماع أن جزءا من نشاطهم العلمي يجب أن يتجه إلى المبادئ الدينية ، لكي يبحثوا في ثناياها عن الحقائق الأخلاقية الخفية . فإذا تم لهم الكشف عنها ، فكفوا على دراستها لتحديد طبيعتها الذاتية ، وبذلك يتسنى لهم أن يعبروا عنها بلغة العقل .

وسنعرض في الفصل التالي جهود علماء الاجتماع في بحث الظواهر الأخلاقية .

القسم الثالث

الأخلاق

عند علماء الاجتماع

تمهيد :

أطلق الفلاسفة القدامى على المذاهب الأخلاقية المعيارية اسم الأخلاق
Ethique واقترح علماء الاجتماع أن يطلقوا على علم الظواهر الخلقية
اسم Ethologie .

وقد انحصرت دراسة الأخلاق عند الفلاسفة في تعريف الفضائل
والرذائل ، وفي البحث عن مبدأ عام تؤسس عليه الأخلاق . وقال بعضهم
إن هذا المبدأ هو العقل ، وقال آخرون إنه العاطفة ، وقال غيرهم إنه
الطبيعة أو اللذة أو المصلحة الخاصة أو العامة الخ ... وبالرغم من اختلاف هذه
المبادئ فقد اتفق الجميع على أن المشكلة الأساسية التي تتطلب منهم البحث
هي تحديد القيمة الخلقية وتبرير القواعد العملية السائدة في المجتمع ؛
ولا ينكر أحد أن تلك الجهود الفلسفية قد أنتجت للإنسانية أعمالا
خالدة عرضنا في القسم الأول نماذج لها ، ولكننا لا نستطيع أن نتعنا بأنها
مجهودات علمية بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة : لأن العلم يدرس الظواهر ليقدر
حقيقتها ولا شأن له بالحكم عليها أو وضع قواعد معينة للسلوك .
فإذا كنا نريد إذن أن تؤسس علما موضوعيا للظواهر الخلقية وجب
علينا أن نخضع تفكيرنا لهاتين القاعدتين الأساسيتين :

(١) أن نعدل نهائيا عن الفكرة القائلة بأن مهمة هذا العلم هي تحديد قواعد
السلوك . ويجب أن نستعرض عن هذه الفكرة بفكرة أخرى وهي أن القواعد
الخلقية ليست إلا ظواهر اجتماعية ، ينبغي أن يدرسها العالم الاجتماعي كما
يدرس الظواهر الاجتماعية الأخرى .

(٢) أن نعدل كذلك عن الفكرة الوهمية القائلة بأن الظواهر الخلقية في
مجموعها معروفة لدينا دون حاجة للبحث العلمي . فعنينا ما يقال : (من منا

لا يعرف أن الاخلاق تحرم القتل والسرقة والاختلاس ؟ ، فاذا كانت السرقة خطأ خلقيا فلماذا كانت كذلك ؟ وكيف نشأت هذه العاطفة باستهجان السارق ؟ وما الاشكال المختلفة التي يتخذها هذا الاستهجان في المجتمعات المختلفة ؟ يجب أن نستعيض عن هذه الفكرة بفكرة أخرى وهي أن الظواهر الخلقية ، شأنها في ذلك شأن الظواهر الفلكية والطبيعية والبيولوجية والاقتصادية لا يمكن معرفتها معرفة علمية ، واستنباط القوانين التي تخضع لها إلا بعد مجهود مقصدي ويبحث شاق .

زقد كان الممكن منطقيا أن تفقدنا الطريقة الديكارتية إلى هسله النتيجة الخامة ، ولكن ذلك لم يحدث في الواقع ، وحاول متسكيو في بحثه عن « روح القوانين » أن يقترب منها ولكنه لم يفلح في كثير من الحالات ، وخطط آراءه الشخصية بالنتائج العملية كما حدث في تفسيره لظاهرة تعدد الزوجات في المجتمعات الشرقية والاسلامية ، وجاء بعد ذلك أوجست كونت مؤسس الفلسفة الوضعية ، فوضع القواعد المنهجية لدراسة الظواهر الاجتماعية . ولكن عندما حان الوقت لتطبيقها خرج كونت على العلم وتقصد شخصية رسول الانسانية وأراد أن يحقق حلم الانسانية القديم بوضع قواعد خلقية ، نهائية وثابتة ، للانسانية جمعاء . وكان سخرية القدر قد أرادت أن يكون مؤسس علم الاجتماع هو الذي يضع العوائق والمراقيل أمام قيام علم « ورضي » للظواهر الخلقية .

وأراد دور كيم أن يصل ما قطعه كونت بأحلامه الانسانية ، فقصد رأسا إلى الظواهر يبحثها ، وخرج من هذا البحث بكتابه التيم عن « قواعد المنهج في علم الاجتماع » . وعكف مع أنصاره من أمثال بوجليه وفوكوييه ودافني ، على دراسة الحقيقة الخلقية . ولكن اللامسرف لم يستطع دور كيم أن يفصل 'فصلا تاما بين وجهة النظر العلمية ووجهة النظر الذاتية .

فقد أراد في دراسته للظواهر الخلقية أن يوصل بين الظواهر السليمة normaux والظواهر المعطية pathologiques ولكن ههنا الفصل كشف عن رأى ذاتى ورغبة في تبرير بعض الظواهر أو القواعد والحكم على أخرى : ففي كتابه عن « الانتحار » نجد مثلا هذه العبارة : « يجب أن نقرر هذا المبدأ وهو أن قتل الإنسان لنفسه يجب أن يكون موضع الاستهجان والنفور (١) » . مثل هذه العبارة التي تقرر مبدأ خلقيا دون الوصول إليه عن طريق الاستقراء العلمي تغير بطبيعة الحال المنهج الذي يجب أن يسود البحث العلمي :

ولا نجد بين علماء الاجتماع في العصر الحديث غير ليفي برونال الذي استطاع أن يتحرر من وجهة النظر الذاتية ، وأن يميز بوضوح بين القواعد التي تنظم السلوك وبين البحث عن القوانين التي تفسر هذا السلوك . وقد وضح أن « الاخلاق وهي مجموعة القواعد والأوامر والنواهي والواجبات لما وجد خاص كوجود الأديان واللغات والقوانين . فهي إذن « معطيات » data يمكن دراستها من الخارج . والبحث العلمي ينحصر في دراسة هذه المعطيات كما تظهر لنا في المجتمعات الإنسانية المختلفة ، أي دراستها بنفس الطريقة التي يدرس بها عالم الطبيعة موضوعات بحثه ، وبذلك تم تحقيق القاعدة الأولى من القاعدتين السالفتين :

وقد أخذ العلامة (ألبير باييه Bayet) على عاتقه استكمال ما بدأه ليفي برونال وعكف على استنباط الحقائق الخلقية من الظواهر الاجتماعية التي تختلط بها ،

(١) Durkheim, le suicide p. 384

هذا المبدأ الذي يقرره دوركيم لا يتفق مع العرف السائد في اليابان عن استحسان الانتحار للتكفير عن خطأ جسم وهو المعروف باسم Hara kiri

أى أنه عمل على تحقيق القاعدة الثانية ، وهى القاعدة الخاصة بالبحث عن الظواهر الخفية بقصد معرفتها واستنباط القوانين التي تخضع لها

وبالرغم من الاعتراف شبه الإجماعى الآن بوجود الفصل بين الدراسة العلمية والدراسة المعيارية للأخلاق فإن الكثيرين ما يزالون في شك من أن الدراسة العلمية للظواهر الخفية تتطلب أبحاثا تبلغ في صعوبتها ودقتها ما بلغته الأبحاث الطبيعية البيولوجية ؛ وإذا كانت الظواهر الخفية مألوفة لدينا وتظهر في علاقتنا اليومية فليس معنى ذلك بالضرورة أننا نعرفها معرفة علمية. ولتقريب ذلك إلى الأذهان نقول إن كل الناس يتكلمون ، ولكن كم منهم يدرك المشاكل العويصة التي تثيرها اللغة أمام المنفعة في علم اللغة *le philologue* ، ورجل المنطق وعالم الاجتماع . .

فالأخلاق ، كما يدرسها علماء الاجتماع اليوم ، عبارة عن دراسة وضعية لأنواع السلوك التي يسلكها الناس في بيئة معينة وفي عصر معين. والمنهج الذي يستعملونه لم يعد منهجا استبطانيا أو حدسيا ، أو تأمليا نظريا ، بل أصبح منهجا كليا استقرائيا يقوم على الملاحظة والإحصاء ، وما إلى ذلك من مناهج علمية دقيقة .

والظواهر التي يجعل منها عالم الاجتماع الأخلاقى موضوعاً لدراسته ، هى ظواهر لها طبيعتها الخاصة تتمثل في القوانين السائدة والعادات المتبعة ، والتقاليد المتوارثة ، والأمثال الشعبية . والحكم المتواترة ، والأعمال الأدبية والتصورات الفلسفية نفسها . فالباحث الاجتماعى ، الذى يريد أن يدرس الظواهر الأخلاقية ، لا يستبعد من حسابه تصورات الفلاسفة ونظريات الاخلاقيين، لأنه يعدها بمثابة وثائق هامة تكشف لنا عما يدور بباطن الضمير المخلتى لعصر ما من العصور ، وهؤ يهتم بدراسة تلك النظريات الفلسفية لأنه

يرى فيها تعبيراً عن آمال المجتمع في ذلك العصر . وبهذا المعنى تكون المذاهب الأخلاقية الفلسفية هي نفسها ظواهر اجتماعية لما دلالتها الخاصة التي نستطيع عن طريقها أن نتعرف على الاتجاهات الخلقية في العصور المختلفة . ولهذا السبب عتينا في القسم الأول من هذا الكتاب بعرض نماذج من المذاهب الفلسفية والدينية في الأخلاق ، واخترنا من تلك النماذج « تنوعاً » في عرض المثال الأعلى الأخلاقي ، وما كانت أكثر تحقيقاً لفكرة التصديق بين الأغراض الإنسانية والأغراض الاجتماعية .

أما في هذا القسم الثالث من الكتاب ، فنعرض لجهود الاجتماعيين ، أو على الأصح لجهود علماء المدرسة الاجتماعية الفرنسية في دراسة الأخلاق وقد بدأنا هذا القسم بفصل عن أوجست كوت بوصفه منشىء علم الاجتماع وواضع أسس الفلسفة الوضعية . تلك الفلسفة التي تمجد العلم ، وتقوم على ملاحظة الظواهر ، وتؤمن بفكرة النسبية : وإذا كانت هذه المبادئ قد اتخذها علماء الاجتماع ، بعد أوجست كوت ، نبراساً لهم ، فإن مؤسس علم الاجتماع ذاته قد سادها عنها في النصف الثاني من حياته ، واهتم بوضع « ديانة الإنسانية » ، و« أخلاق المستقبل » التي خلط فيها عاطفته الشخصية بحبه الإنسانية :

الفصل التاسع

أوجست كونت والأخلاق الوضعية

قام أوجست كونت بتأسيس علم الاجتماع حوالي سنة ١٨٣٠. ونستطيع أن نقول إن الهدف الأساسي الذي كان يقصد إليه كونت من إنشاء هذا العلم هو الوصول إلى قواعد خلقية وسياسية ثابتة ونهائية تحقق سعادة الإنسانية. وكانت وسائله في ذلك اكتشاف الحقائق الأساسية التي تضمن تحقيق الوحدة بين العقول، وذلك ما حدا به إلى وضع أسس الفلسفة الوضعية (١).

وقد كان كونت شديد الإقتناع بأن الأخلاق يجب أن يكون لها علم ينظمها، وكان يرى أن مكان ذلك العلم يأتي بعد علم الاجتماع لأنه أكثر تعقيداً فهو خلاصة ما تنتهي إليه الغاية الإنسانية، كما كان يرى أن الأخلاق هي أرفع العلوم لأنها تنظم السلوك الإنساني، ويجب أن تكون جميع العلوم الأخرى مقدمة للوصول إلى وضع قواعد ثابتة لتنظيم علاقة الإنسان بغيره وبالمجتمع.

والأخلاق في نظر كونت ليست علماً نظرياً مجرداً، ولذلك فهي لم تدخل في التصنيف الذي وضعه للعلوم الأساسية. وإذا كان كونت قد أضاف في

(١) ليفي برونل : فاسفة أوجست كونت . ترجمة الدكتور بن محمود قاسم والسيد بلوى . مكتبة الأنجلو المصرية .

آخر حياته ، إلى قائمة العلوم الستة الأصلية (١) علما سابعا هو الأخلاق بالذات ، فإن الأخلاق - كما عالجها - كانت في الحقيقة أقرب إلى علم النفس الأخلاقي منها إلى الأخلاق بمعناها المؤلف عند الفلاسفة (٢) . فهذه الأخيرة ، في نظر كونت ، لم تكن قط تستحق أن تكون موضوعا لعلم خاص ، والعالم ليس له أن يختار إلا بين أحد أمرين - فهو إما أن ينصرف إلى البحث عن قوانين الظواهر الأخلاقية ، وهذا البحث الذي يقوم على المعرفة الوضعية للطبيعة الإنسانية ، سواء أكانت فردية أم جماعية ، يكون جزءا من علم الاجتماع (٣) ، وإما أن يستند إلى معرفته بهذه القوانين في الوصول إلى أفضل طريقة لتعديل هذه الظواهر حسب ما تسمح به قدرة الإنسان ، وحيث أن الأخلاق فنسا يتعين علينا تحديد قواعده . ولكي تتمكن من تحديد هذه القواعد فمحددنا يقدم على العقل يجب أن نبدأ بتأسيس علم الاجتماع نفسه على أسس عقلية . وعلى ذلك سواء نظرنا إلى الناحية العمالية ، أو إلى الناحية النظرية الصرفة فإن الأخلاق كعلم وضعي ، تعتمد على علم الاجتماع وقد لاحظ كونت عينا مشتركا بين المذاهب الأخلاقية السابقة ، أدى بها إلى الخروج عن جادة الصواب ، وهذا العيب يتلخص ، في نظره ، في أنها تكونت قبل أن يصبح علم الطبيعة الإنسانية (أي علم الاجتماع) علما وضعا :

(١) هذه العلوم هي الرياضة ، الفلك ، الطبيعة ، الكيمياء ، البيولوجيا ، علم الاجتماع . ويعتمد كل منها على النتائج العلمية التي يحققها سابقه .

(٢) المرجع السابق . ص ٢٩٦ .

(٣) يتفق هذا الرأي مع رأي المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع ، وخصوصا مع رأي دوركيم الذي سنقضه فيما بعد .

وعلى ذلك فالأخلاق عند كونت تقوم على العلم الوضعي ، وهي لذلك تحقق صفاته الأساسية . فهي أولا « حقيقية » ، ومعنى ذلك أنها تقوم على الملاحظة لا على الخيال ، وتنظر إلى الإنسان كما هو كائن بالفعل ، لا كما نتصور أن يكون . وهي تعتمد إذن ، لا على التحليل التجريدي لا محتوية قلب الإنسان من مشاعر خاصة ، بل على التجارب التي أحرزها الإنسانية عن طريق الميول التي سارت فيها والدوافع التي دفعتها لأنواع النشاط العادي ، وذلك خلال القرون التي زدنا التاريخ بمعلومات عنها .

والقول بأن الأخلاق وضعية يعني أيضا أنها « نسبية » : إذ أن نسبية المعرفة تؤدي إلى نتيجة مباشرة وضرورية وهي نسبية الأخلاق . زد على ذلك أن وجود النوع البشري يتوقف على مجموعة كبيرة الشروط الطبيعية والفلسفية والفيزيائية والبيولوجية والاجتماعية . فلو قدر لهذه الظروف أن تكون على غير ما هي عليه - وهو ما لا يستحيل تصوره عقلا - لصارت أخلاقنا أيضا مختلفة عما هي عليه الآن . وحيث أنه نسبية بالنسبة إلى مركزنا في الكون وإلى تركيبنا العضوي » .

ومن اليسير علينا أن ندرك أن نسبية الأخلاق عند كونت تختلف عن النسبية التي أكدها وألح عليها علماء الاجتماع فيما بعد . فلم يكن كونت ينظر إلى هذه النسبية إلا على أنها ضرورة نظرية وعقلية تقتضيها نسبية المعرفة عموما وفقا لتعاليم المذهب الوضعي . كما أن هذه النسبية لا تصبح حقيقة واقعة إلا إذا قدر للظروف التي يستمد منها « التسوع البشري » حياته أن تصبح غير ما هي عليه . فقد كان كونت ينظر إلى البشرية في مجموعها وهو أمر أنكروه عليه علماء الاجتماع . فهو لا يرون أن النسبية

أمر واقع بالفعل ، وهي تستند إلى اختلاف أسس البناء الاجتماعي من مجتمع إلى آخر . كما أن النسبية تتحقق في المجتمع الواحد خلال الزمان تحت ضغط « التغيير الاجتماعي » ، إذ يؤدي التغيير في بعض النظم ، والتساند الوظيفي بين النظم المختلفة ، إلى تغيير مماثل في النظام الأخلاقي .

وقد وجد بعض الفلاسفة ، وعلى الأخص الفلاسفة المثاليون ، أن « نية الأخلاق » إنحدار نحو نفي « الأخلاق » برمتها . فإما أن يكون الخير مطلقاً ، حسب ما يتصورون ، وإما أن يتعدم التمييز بين الخير والشر ، وليس هناك حد وسط .

ومع ذلك فقد أثبت تاريخ الفكر أن مثل هذه المآزق لا يتعذر الخروج منها « فكم من العقبات الماثلة وضعت في طريق المعرفة ، فقبل عنها بالمثل : إما أن تكون الحقيقة مطلقة أو لا يكون هناك حقيقة أبداً ، وكان وضع المسألة على هذا النحو خاطئاً ، إذ استطاع العقل البشري أن يعيش على حقائق نسبية وسيأتي الوقت الذي يصبح فيه مثل هذا الحل مقبولاً بالنسبة للأخلاق . وسوف لا يترتب على الاعتراف بنسبية الأخلاق من الضرر أكثر مما يترتب على الاعتراف بنسبية العلم :

وكما أن التمييز بين الحق والباطل ظل ممكناً بالرغم من أننا لم نعد نتصور الحقيقة على أنها مطلقة وثابتة ، فكذلك يظل التمييز بين الخير والشر ممكناً بالرغم من أننا لا « نتصور » الخير على أنه حقيقة عليا لاهوتية أو متافيزيقية ، بل أصبحنا نرى فيه « تقدماً » نحو غاية نحاول الاقتراب منها على الدوام ، دون أن نصل إليها أبداً . فتطور الأخلاق مماثل لتطور المعرفة ، وكلاهما

ومجموعة الظروف التي تحيط به ، فبهي إذ تضيء له السبل تساعد مساعدة فعالة على تحقيق التقدم الذي يستطيع الإنسان تحميه.

صيغة الأخلاق الوضعية:

وتحدد النافذة لصيغة الأخلاق حين تؤكد أن المشكلة الأخلاقية هي : أن يعمل الإنسان ما استطاع لكي تنقلب غرائز المودة بين الناس على دوافع الأثرة ، ولكي تنقلب النزعة الاجتماعية ، على الشخصية الفردية (١) .

أما أن الطبيعة الإنسانية تحترق على غرائز المودة أو الإيثار ، كما يسببها كونت فليس ذلك فرضاً ، بل حقيقة واقعية . وهذه الحقيقة يثبتها علم النفس الوضعي . ويتفق للاتفاق بذلك أن نلاحظ الرجال والأطفال ، بل الحيوانات ، ملاحظة علمية وعلى كل حال لا يستطيع المجتمع أن يعيش بدون هذه الغرائز . وقد نظر بعض المثقفين يقين إلى الإنسان نظرهم إلى كائن تصدر تصرفاته عن العقل على وجه الخصوص ، وتخيلوا لذلك مجتمعاً يقوم على الاتفاق الصريح أو الضمني بين الأجزاء المتعاقدة (أي الأفراد) . والواقع أن الناس يخضعون ، قبل كل شيء ، لميولهم وغرائزهم ، وإذا كانوا يعيشون في مجتمع فما ذلك بالتأكيد إلا لأن ملكاتهم العاطفية تحملهم على الحياة في مجتمع ، بدون عواطف الإيثار الفطرية لا يكون هناك مجتمع ، ولا تكون هناك أخلاق .

على أن علم الحياة قد أثبت أنه بالنظر إلى تفوق الحياة العضوية على الحياة الحيوانية ، فإن غرائز الأثرة تكون بطبيعة الحال أقوى من غرائز الإيثار . فكيف تستطيع هذه الأخيرة أن تتعادل أولاً مع الأولى ثم تتفوق عليها ؟

(١) وردت هذه الصيغة في كتاب « السياسة الوضعية » . المرجع السابق ٣٠٢

يقول كوزت إن هناك عدداً من العوامل التي تعمل ، بلا هوادة ، لتنشيط
المواقف الغيرية :

وأول هذه العوامل وجود الإنسان في المجتمع ، واتصاله المستمر بأفراد
أسرته بصفة خاصة . وهو في حياة الأسرة يتدرب علي الإيثار وإنكار الذات ،
والتدريب الحاصل يساعده على نمو الاعضاء وضمان سير الوظائف .

كَمْ إن القصد الطبيعي في ميول الايثار يعرضه مقدرة هذه الميول على
الانتشار الذي لا حد له : فهي تستطيع النمو في آن واحلدي جميع الأفراد
في جماعة معينة ، وبدلاً من أن يتعارض بعضها مع بعض ، نجد أن الإيثار إذا
أصبح أكثر قوة لدى بعض الناس فإنه يوقظ ويحفز الايثار الذي يكون في
بداية نشأته لدى الآخرين . ويحدث العكس في حالة الأثرة أو الأنانية : إذ
تتنافر ضروب الأثرة لدى الأفراد والجماعات ، وإذا إستثنينا بعض الحالات
التي تتحالف فيها هذه النزعات لفترة معينة ، قد تطول أو تقصر ، نجد أن
التنافس بينها يدفعها إلى التصادم . وتضطر هذه الضروب من الأثرة إلى
التنازل عن شيء من سلطانها بعضها تجاه بعض ، ولكن لا يصل ذلك إلى
حد قناء بعضها في البعض الآخر . ومع ذلك فقد تضطرها الحياة الإجتماعية
إلى إخفاء نفسها وراء ستار زائف وإلى الخيلولة دون ظهور آثارها العنيفة
كل العنف .

أضف إلى ذلك أن المرء يجد أن المواقف الخيرة هي في ذاتها منبع للرضا
والغبطة ، وأن هذا الرضا لا يتضب معينه . فالمرء يسأم من العمل - كما يقول
كوزت - ويسأم التفكير أيضا ، ولكنه لا يسأم من المحبة : وهذه المواقف

التي تعد أعذب وأرق ما يشعر به الإنسان تنزع إلى أن تحل في قلبه مكاناً يزداد اتساعاً على السوام . وهي لا تهتم باحتلال المكان الذي تشغله الأثره ، ولكن ههنا هو أن تحبط مساعيها بقدر الامسكان . ويرجع تفوق الأثره لدينا إلى أسباب عضوية لا تخضع لإرادتنا ، ولن تتغير هذه الأسباب أيضاً . فمن البعث أن نرغب في اجتناب الأثره من جنورها . « ومن أراد أن يكون ملاكاً يحكم على نفسه بالبله ^(١) وههنا بذلك من جهد فلن نستطيع أن نصل إلى عكس العلاقة بين غرائز الإتيار وغرائز الأثره لدينا . فسنظل هذه الأثره أكثر نشاطاً ولكننا نستطيع أن نعتبر قلبه هذا الوضع مثلاً أعلى نقرب منه على السوام ، دون أن نصل إليه أبداً .

وأخيراً فقد يحدث أن تكون غرائز الأثره لدينا سبباً في إيقاظ بعض عواطف الإتيار كرد فعل لها : فالغريزة الجنسية مثلاً يتشجع عنها نهمو عاطفة الأمومة . والرغبة في أن يفرض المرء إرادته تؤدي ، في كثير من الأحيان ، إلى التضاني في الصالح العام . ومتى خرجت العاطفة الخيرة إلى حيز الوجود استمرت في البقاء ، ونمت ، بل يبحث المرء عنها لذاتها أحياناً ، بعد أن يبطل تأثير غريزة الأثره .

وبالإضافة إلى مجموعة العوامل الناتية هذه ، فإن هناك عوامل موضوعية تؤثر في إتجاه طبيعتنا نحو الغيرية . فحين تقدمت المعرفة الوضعية شيئاً فشيئاً ، أدرك الإنسان فكرة نظام الكون ، وأنه هو نفسه جزء منه ، وأنه

(١) نص هذه العبارة بالفرنسية هو :

Qui veut faire l'ange, fait la bête.

يرتبط به ارتباطاً وثيقاً ويسهم فيه بجزء من ذكائه . وقد يكون تحديد هذا الجزء غيراً ، ولكنه حقيقة مؤكدة . وهكذا أصبحت القوانين الخارجية المنظمة التي تفرض نفسها على أوجه نشاطنا ، إن طوعاً أو كرهاً ، حقيقة ماثلة في عقولنا . وغدت الخطوة النهائية المراد تحقيقها هي أن تتقبل عاطفتنا هذا النظام عن طيب خاطر ، وهذه النتيجة بالذات هي التي حصلت عليها الفلسفة الوضعية ، لأنها مكنتنا من معرفة طبيعتنا الفردية والاجتماعية ، وبينت لنا أنه يجب ألا نفر الإنسانية بالإنسان ، بل نفر الإنسان بالإنسانية . وفرت لنا النمو المتواصل للحياة الاجتماعية وللمعاونة الغيرية ؛ وهذه الأخيرة شرط نمو المجتمعات ونتيجة له في آن واحد . ونحن نفهم الآن أن عواطفنا الغيرية تنفق بصفة تلقائية مع القوائيم الطبيعية التي تسيطر على نمو المجتمع

الحياة من أجل الآخرين :

وينحصر الكمال الأخلاقي في نظر كونت ، في تحقيق الانسجام بين جميع الناس عن طريق الإرادة الطيبة المتبادلة بينهم وفقاً لهذا المبدأ : الحياة من أجل الآخرين - Vivre pour autrui . ويؤدي ذلك ، في الوقت نفسه ، إلى تحقيق الانسجام في كل نفس فردية ، وذلك بإخضاع الأناية للمواظف الغيرية ولكن هذا الانسجام أبعد من أن يتحقق في بادئ الأمر . فعلى العكس ، نشعر بالحرب بين الطوائف الاجتماعية . ونشعر بالخلاف بين أعضاء الطائفة الواحدة ، كما أن احتلاء الأفراد يترتب كسراً في شئنا ، شتمنا ، أحياناً ، ونحوه القويمة . وأسباب هذه المشاكل ، التي يجب حلها ، هي النزاعات المتبادلة التي تنشأ بيننا وبيننا . ولذا نستطيع أن نقرر بين أنواع النزاع العالي تتجاذبنا نظاماً ثابتاً يعدد طبيعياً كما أنها تتنشر ، إلى بلوغ الطبيعة الإنسانية طارئة ، ويولد عنها التفتون

على مهديا يستطيع الاحتفاظ بتل هذا النظام وإذا تركت النفس الإنسانية وشأنها فإنها تظل في الحالة التي أطلق عليها سينوزا إسم «التأرجح» . وفي مثل هذه الحالة لا يمكن الوصول إلى حل دائم للمشكلة الأخلاقية . ومن هنا نشأت الحاجة إلى « قيد عام » يضمن نمو الميول الغيرية : وليس هذا القيد سوى الضغط المجتمعي الموصل الذي يمارسه نظام الكون على سلوكها ، ثم لا يلبث أن يمتد أثره بمضي الزمن إلى البواعث التي تدفعنا إلى السلوك .

فالوسيلة الأساسية لتحسين الأخلاق تنحصر . كما يقول كونت . في الإقلال من التناقض والتردد والتشتت الذي يصيب أغراضنا . ويتم ذلك بربط عاداتنا العقلية والفنية والعملية ببواعث خارجية : لأن الصلات المتبادلة بين ميولنا المختلفة لا يمكن أن يتحقق لما الثبات ، بل أنها تظل عاجزة عن ذلك حتى تجد في الخارج نقطة ارتكاز لا تقزع . فلكي يكتب البقاء لانسجام النفس يجب أن يبدو لنا هذا الانسجام كما لو كان قائماً على أساس العقل ، أي على أساس نظام الكون .

الحياة من أجل الآخرين ، هذه هي أسمى صيغة للأخلاق الوضعية . وتشهد العاطفة بصدق هذه الحكمة ، كما أن العلم يكشف عن مغزاه البعيد ونتائجها العميقة . ولكن هذه الصيغة لا تنطق فحسب على المجتمع الطبيعي الذي يكونه الناس فيما بينهم ، وهو المجتمع الذي يدخل فيه كونت أيضاً الحيوانات القادرة على المحبة والتفاني . بل إن القانون الأخلاقي يجسد تطبيقه الدقيق في العلاقات المحددة التي يقررها المجتمع المدني بين الناس ، أي في الحقوق والواجبات المتبادلة بين الأفراد . وإذا صح أن الأخلاق والسياسة شيان متميزان فإن ذلك لا ينفي خضوع السياسة للأخلاق خضوعاً أكيداً . فالقوة الروحية لا تحكم ، ومع ذلك فهي توجه أحكام كما توجه المحكومين . وهي التي تزودهم جميعاً

بمجموعة المعضدات والمواطف المشتركة التي تتيح للمجتمع أن يعيش فن واجب الأخلاق إذن أن تحدد المبادئ التي تستخدمها السياسة الوضعية في تنظيم العلاقات بين الناس .

والآن ماهو المكان الذي يجب أن محده هذه الأخلاق الوضعية داخل نطاق التصنيف المعروف للمذاهب الأخلاقية ؟

الرأى الغالب هو وضعها مع المذاهب العاطفية في الأخلاق . والواقع أن كونت ، نفسه يصف مذهبه الأخلاقى «بتغلب العاطفة الاجتماعية فيه بشكل مباشر» . كما أن هذا المذهب ينتمى أيضا ، باعتبار أصوله ، إلى هذه الطائفة من المذاهب الأخلاقية ، إذ أن كونت يرجع إلى آدم سميث وهيوم حين يؤكد وجود الميول الغيرية وجوداً فطرياً في النفس الإنسانية . وهو يقول : إنك إذا قررت هذه العواطف الغيرية ظهرت الأخلاق ، وإذا انتزعتها اختفت الأخلاق .

غير أن كونت يرى أن فلاسفة المدرسة الاسكتلندية ، أصحاب مذهب العاطفة في الأخلاق ، هؤلاء الفلاسفة لم يذهبوا في تحليلهم إلى أبعد من تقرير وجود العواطف الإنسانية . وأهمسوا بالبحث عن الكيفية التي تموجها الأخلاق في الواقع ، بالرغم من أن الميول الغيرية أقل نشاطاً من الميول الأخرى . كما عاب كونت على الأخلاق عند فلاسفة المدرسة الاسكتلندية بأنها ذات طابع سطحي ، وتنقصها الدقة المنهجية . فإذا كان وجود الميول الغيرية ظاهرة واقعية فليس ذلك سبباً في ألا يكون تفسيرها أمراً ضرورياً . كما أن تطورها لا يمكن فهمه إلا عن طريق التأثير المتصل للنظام الخارجى في النفس الإنسانية ، وهو تأثير يكون حاسماً كلما زادت معرفة الإنسان به ، أى كلما زاد عدد القوانين الطبيعية التي يكشف عنها .

وهكذا نرى أن « كونت » حين أراد أن يفسر الاخلاق الإنسانية تفسيراً كاملاً ، أضاف إلى العناصر ذات الصبغة العاطفية عنصراً ذا صبغة عقلية . وهذا العنصر لا يقوم بلا شك على مجرد الاقتناع بفكرة سابقة على الملاحظة ، ولكنه يقوم على مبدأ عدم تغير قوانين الظواهر ، وهو المبدأ الذي يتيح لنا فهم الكون . وهذا الفهم هو الذي يكون أساس العلوم من الوجهة النظرية : أما من الوجهة العملية فإن نظام الكون هو الكفيل وحده بتحقيق الانسجام الدائم بين ميولنا ، وعلى هذا النحو يصبح أساساً للاخلاق :

ويستخدم كونت فكرة « النظام » ، (أي للانتقال من مجال المعرفة إلى مجال العمل . ومما لا شك فيه أن هذه الفكرة قد تحولت لدى « كونت » إلى فكرة وضعية ، بعد أن كانت لاهوتية أو ميتافيزيقية عند غيره من الفلاسفة أمثال « مالبرانش » و« ليينتر » . غير أن « كونت » لم يكن أقل كلفاً ممن سبقه من الفلاسفة بالغرور على وحدة النفس وراه الاختلاف الظاهر في وجوه نشاطها ، وإثبات أن العقل النظري والعقل العملي ليسا في النهاية إلا عقلاً واحداً وقد حاول « مالبرانش » حل المشكلة بالرجوع إلى فكرة الكمال الإلهي الذي يعبر عن نفسه في كل مكان على هيئة النظام . أما « كونت » فإن تفسيره يقوم على أن ضغط النظام الخارجي يراد الاتساق داخل عقلاً (الذي يسهم أيضاً في هذا النظام) ، ثم يراد الاتساق بطريق رد الفعل في عواطفنا ، وأخيراً في أعمالنا .

(١) فكرة النظام تتصل بالفقرة الثانية من شعار النفسنة الموضوعية وهو : « الحب ميلونا والنظام قاعدتنا ، التقدم غايتنا . وهذا الشعار منقوش على قبر أوجست كونت حسب وصيته .

“Amour pour principe, Ordre pour base, progrès pour but.”

وجلة القول إن الأخلاق لدى « كونت » يمكن أن تفهم على أنها الشكل الوضحي لفكرة الخلقية عن نظام الكون ، وأنها تجمع بين الناحية العاطفية والناحية العقابية . ولا يجد « كونت » في ذلك أي تناقض : فمن وجهة النظر التاريخية ، أي حين ننظر إلى نشأة الحاسة الخلقية نجد أنها تنشأ بسبب عواطف المودة التي يشعر بها الناس بعضهم تجاه بعض ، « يشتركون في ذلك مع كثير من الحيوانات الأخرى . وتنمو هذه العواطف بصفة تلقائية فتتحول إلى حالات وجدانية عائلية واجتماعية . ولكن كيف تتطور تلك الحاسة الخلقية فيما بعد ؟ وكيف تنمو العلاقات الخيرية نمواً لا نهاية له ، وتزداد قيمتها نسبياً : بالرغم من قوة الانانية المتأصلة في النفوس ؟ أو بالإجمال كيف يقضى للإنسانية أن ترتفع شيئاً فشيئاً فوق مستوى الحيوانية ؟ كل هذا يرجع ، بلا أدنى شك ، إلى نمو « الذكاء » الذي يسير جنباً إلى جنب مع الموجودات التي يضطر الإنسان إلى بنائها كيما يكيف نفسه بالوسط الذي يعيش فيه .

فإذا كانت الأخلاق غريزية ، حسب أصولها الحيوانية ، فإنها تصبح عقلية في تطورهما الإنساني . ويمكننا أن نقول نفس الشيء عن اللغة والفن والعلم والدين نفسه . فقد وجدت النواة الأولى لكل هذه الظواهر في الطبيعة البدائية للإنسان ، لأن هذه الطبيعة لا تفتق مطلقاً عن شيء جديد كل العجدة ولم تبرز هذه الظواهر كلها بوضوح إلا بسبب ضغط النظام الخارجي الذي يحدث تأثيره على الدوام ، سواء شعرنا به ، أو لم نشعر به : غير أننا عندما نصل إلى معرفة هذا النظام نستطيع استخدام علمنا في توجيه القوى الطبيعية إلى تحقيق الغايات التي نختارها لأنفسنا . وهذه الغايات ذاتها عقلية . وعلى هذا النحو تحل الأخلاق المنهجية المنظمة محل الأخلاق التلقائية :

ويؤمن كونت بأننا لو كنا أكثر ذكاء، لكان معنى ذلك أن نكون أحسن أخلاقاً. وهو يقصد بالذكاء إدراك وفهم قيمة التضامن الوثيق الذي يربط كلامنا بجموعة أقراننا في كل لحظة، مما يجعلنا أكثر دقة في مراعاة القاعدة الختامية المثلى وهي : الحياة من أجل الآخرين .

كما أن الأخلاق تتحسن أيضاً بصفة أكيدة ، حين يدرك الذكاء أنه ليس غاية في ذاته ، بل يجب أن يخضع للقلب ، وأن السعادة الوحيدة التي تتفق مع طبيعة الإنسان توجد في الإخلاص وفي المحبة .

الحق والواجب:

أخلت الفلسفة الوضعية على عاينها ، إعادة التنظيم الإجتماعي ، وهذا التنظيم يتوقف في التحليل الأخير على إصلاح الأخلاق : وإذن يجب إعادة تنظيم الحياة الخلقية قبل كل شيء ، ويجب تحديد الحقوق والواجبات المتبادلة للمواطنين ، وجعل كل فرد يشعر بواجبه ويحترم حق الآخرين .

وقد أعطى كونت فكرة « الواجب » أهمية أكبر مما أعطى لفكرة «الحق» فالواجب في نظره هو القاعدة التي يعمل بمقتضاها التمرد وتفرضها العاطفة والعقل معاً . أما فكرة الحق فيجب أن تختفي في الحالة الوضعية (١) . فكل فرد عليه واجبات قبل الجميع . وليس لإنسان حق بالمعنى الصحيح هذه الكلمة ، وفكرة الحق خاطئة بقدر ما هي منافية للأخلاق ، لأنها تنفرض مبدأ الفردية المطلق .

(١) حسب قانون الحالات الثلاث الذي وضعه كونت تميز الحالة الوضعية عن حالة النضج واكمال العقل البشري ، بعد أن مر بالحالتين اللاهوتية والميتافيزيقية

أثارت هذه العبارة التي وردت في مؤلفات كونت الأساسية احتجاجات صارخة من جانب بعض الفلاسفة الذين وجدوا أنها تهمل فكرة العدالة إهمالا تاما ، ولا تبني علاقات الناس إلا على الإحساس وعلى العاطفة. ومع ذلك ، فإذا نظرنا إلى الأمر عن كثب لاحظنا أن التعبير الذي استعمله كونت قد أظهر فكرته بمظهر الغلو وشوهدا ، وهذا أمر يحدث عنده في كثير من الأحيان .

والحقيقة هي أن كونت أراد فقط أن يؤكد أن فكرة الحق في العصر الوضعي يجب أن تكون غير ما كانت عليه في العصور اللاهوتية والـميتافيزيقية فقد كانت هذه الفكرة ، في العصور القديمة ، مرتبطة أشد الارتباط بالدين ، وكانت تقوم على أساس الإيمان بوجود قوى خارقة للطبيعة أو قوى خفية . أما في العصر الميتافيزيقي ، فقد جرى الناس على تصور حقوق الشعوب ، بل حقوق الأفراد أنفسهم ، وفقا لما كان عليه الحق للأمرء والسادة ولم تكن الحقوق التي يطالب بها كل مواطن إلا مثيلة بقطع العملة الصغيرة بالنسبة إلى الحق المطلق الذي كان يتمتع به الحاكم ، وفي القرن الثامن عشر نظر الفلاسفة إلى فكرة الحق على أنها شيء لا يمكن مساسه أو تقييده ، وأنها ملك للفرد . فكانت هذه الفكرة من أهم الأفكار التي ساعدت على انحلال النظام القديم .

ولكن عندما تم هذا الأمر أصبح من المستحيل استخدام هذه الفكرة في عملية الإصلاح . فالفلسفة الوضعية لا تعرف بالمبادئ المطلقة وكل نظام في المجتمع مشروط بنظام آخر وشرط لتغيره من التنظيم في آن واحد . وليس هناك شيء غير مشروط بشرط وقد أرشدنا علم الاجتماع ألا تنتقل من الفرد إلى المجتمع بل أوجب الانتقال من المجتمع إلى الفرد .

وعلى ذلك ، يجب أن نقاع عن تحويل مبدأ لا يصلح إلا النقد إلى مبدأ صالح البناء . ولا ينكر أحد أن الحقوق ستستمر في البقاء دائماً ، ولكن عصر البناء يحتاج إلى نظرة جديدة : فبدلاً من أن نجعل الواجبات الخاصة تنحصر في احترام الحقوق العامة ، يجب أن نسير في طريق عكسي ، فننظر إلى حقوق كل فرد على أنها نتيجة لواجبات الآخرين نحوه . ومعنى ذلك أنه يجب تحديد الواجب قبل تحديد الحق . وهذا المبدأ على جانب كبير من الأهمية في نظر كونت : وهو يرى فيه تعبيراً وبرهاناً على تغلب التفكير الوضعي على التفكير الميتافيزيقي ، وعلى خضوع السياسة للأخلاق . وكان يحلو له أن يردد أن « مراعاة الواجب ترتبط بروح المجموع » أما الحق ، فإنه يؤدي ، على عكس ذلك إلى إنكار كل سلطة وكل نظام اجتماعي ، وخصوصاً إذا فهم على أنه حق مطلق .

وهكذا نرى أن الانجاء البناء الذي اتجهت إليه الفلسفة الوضعية ينزع بصورة مطردة إلى التحديد المادي الصارم للواجبات المتبادلة ، وإلى إجلائها محل الجدل الغامض الصاحب عن حقوق كل فرد من الأفراد .

تعقيب : ومن السهل أن ندرك ، مع هذا التحليل لفكرة الأخلاق عند كونت ، أنه قد اتمد كثيراً عما أعلنه في بادئ الأمر من أن عالم الاجتماع يجب أن ينصرف إلى البحث عن قوانين الظواهر الأخلاقية . والواقع أن أوجست كونت ، بعد المساهمة العاطفية التي تركت أثراً عميقاً في حياته ، (١) قد صبغ آراءه بصيغة جديدة جعلتها أشبه ما تكون برسالة دينية ، بل إنه

(١) هذه المساهمة هي علاقته بكلوتيلدي فو . أنظر التفاصيل في مقدمة كتاب « فلسفة أوجست كونت » ترجمة الدكتور ربيع محمود قاسم ، والسيد محمد بلوى : مكتبة الأنجلو (الطبعة الثانية) .

أطلق على نفسه بالفعل اسم « وحول الإنسانية » . وأخلطت هذه النزعة الدينية
تزداد ظهوراً ، وتنتد شيئاً فشيئاً إلى كل تفكيره وكتاباتة في السنوات العشر
الأخيرة من حياته . وكان من الطبيعي أن تؤثر هذه النزعة في مذهبه ، الوضعي ،
الذي وضع أسسه في المرحلة الأولى من حياته .

وقد اعترف كونت نفسه بهاتين المرحلتين المتتابعتين في حياته العلمية . وكان
يقول ، دون تواضع كاذب ، إنه كان « أرسطو » في المرحلة الأولى . أما في
المرحلة الثانية فقد كان « القديس بولس » فشيء الفلسفة الوضعية لم يفعل سوى
أن مهد السبيل أمام منظم ديانة الإنسانية .

وقد رفض كثير من أتباع كونت أن يتبعوه في المرحلة الثانية من حياته ،
ذلك لأن إعجابهم بالفيلسوف لم يكن كافياً في إقناعهم بالخضوع للرئيس
الديني . واتم هؤلاء الاتباع رائدهم باضطراب التشكيك والتناقض ، لأنه خان ،
كما قالوا ، مبادئه الشخصية . فالمنهج « الذاتي » الذي اتبعه في النصف الثاني
من حياته العلمية ، كان معول هدم للنتائج الثمينة التي كان قد اكتسبها في
النصف الأول من هذه الحياة ، حين استختم المنهج « الموضوعي » ،
وبالاختصار اعتمد هؤلاء الاتباع أن من واجبههم أن يدافعوا عن المذهب
الصحيح ضد منشته الذي ضل سواء السبيل .

ومع ذلك فإننا نرى أن أصالة كونت في كلتا المرحلتين ، مرحلة العلم الوضعي
ومرحلة الفلسفة ، تنحصر في البحث عن المبادئ التي تتوقف عليها إعادة
تنظيم المجتمع . وتلك هي الغاية الحقيقية لجهوده . ومع أنه كان يهدف إلى
تنس الغرض الذي كان يهدف إليه المصلحون المعاصرون له ، فقد سلك طريقاً
آخر غير طريقهم . إذ كان كل مصلح من هؤلاء يبدأ بعرض حياه للمشكلة
الاجتماعية ، ولا تهدف كل جهودهم إلا لبيان مشروعية هذا الحل . أما كونت

فقد اقتنع بعقم هذه الطريقة وكان يرى أنها تنتهي إلى فشل مؤكد . ذلك لأن طبيعة المشاكل الاجتماعية تقتضى أنه لا يمكن الاهتداء إلى حلها للوهلة الأولى ، بل يجب أولاً حل بعض المشاكل التي يغلب عليها لطابع النظرى . ومن هذه الناحية يعتبر كونت ، بغير شك ، طليعة للمدرسة الفرنسية التي تزعمها إميل دوركايم . ومن اليسر جدا على من يتتبع آراء كونت أن يرى كيف أخذ عنه دوركايم معظم آرائه الجبرية . فقد أخذ عنه فكرته في المنهج وتفرقه بين الظاهرة الاجتماعية السليمة والظاهرة المعلة . وتحديد النماذج الاجتماعية ، ونقد طريقة التأمل لباطنى ، والبحث على استخدام طريقة الملاحظة الخارجية ، وفكرة القوانين الاجتماعية .

ولا شك أننا إذا أسقطنا من كتابات كونت التفاصيل الساذجة عن ديانة الانسانية ، فإن مذهبه يظهر لنا ، في صورته الحقيقية ، على أنه مجرود جبار لتقدم الفكر .

الفصل العاشر

تحديد خواص الظاهرة الاخلاقية

اعتمد كونت - كما رأينا - على العلم الوضعي لسكي يحقق هدفه الأساسي وهو إعادة تنظيم الحياة العقلية والخلقية للإنسانية ، بعد الاضطراب والقوضى التي سادت المجتمع في أعقاب الثورة الفرنسية .

وبالمثل نجد دوركيم يعتمد على علم الاجتماع وعلى البحث العلمي لسكي يحقق الاستقرار للمجتمع الذي زعزعته الحروب والأحداث السياسية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر .

فالعالم وحده هو الذي يستطيع أن يوجه إلى طرق الإصلاح وإعادة بناء المجتمع . ولما كانت الأزمة في جنورها « اجتماعية » ، فإن العلم الذي يحلها هو « علم المجتمع » . هنا هو المبدأ الذي قامت عليه بحوث دوركيم في علم الاجتماع . والانجاء إلى العلم ، وإلى علم الاجتماع بالذات ، هو الذي حقق الموضوعية في بحوث دوركيم وزملائه الذين التمسوا حوله وكونوا « المدرسة السبولوجية الفرنسية » التي كان لها أكبر نصيب في إرساء « قواعد المنهج » العلمي لعلم الاجتماع ، وفي الكشف عن طبيعة الظواهر الاجتماعية سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو دينية أو أخلاقية .

وقد ظهر هذا الانجاء العلمي بوضوح في أول عمل علمي قام به دوركيم ، ونعني به رسالته عن « تقسيم العمل الاجتماعي » (١٨٩٣) . إذ كتب في المقدمة : « لسكي نخضع الظواهر لمنهج البحث العلمي ، لا يكتفي ملاحظتها

بعناية ، ووصفها ، وتصنيفها . ولكن ما هو أهم من ذلك وأصعب . هو ان نعلم على الراوية أو المدخل الذي تنحصر به الصفة العلمية لهذه الظواهر . ومعنى ذلك أن نكشف فيها بعض العناصر الموضوعية التي تخضع لتحديد الدقيق ، أو إذا أمكن للقياس . (١) وبتابع هذه الطريقة استطاع دور كيم في كتابه « تقسيم العمل » أن يدرس التضامن الاجتماعي، من خلال مجموعة القواعد التشريعية، وأن يبتعد في بحثه عن أسباب الظواهر عن الأحكام الشخصية والتجديدات الذاتية . لكي يصل في النهاية إلى أسس البناء الاجتماعي العميقة التي يمكن أن تكون موضوعاً للعلم .

وانتقد هذه الموضوعية في مجال الأخلاق، اعتمد دور كيم على المعطيات المستمدة من واقع الحياة الاجتماعية. وأطلق على هذه الدراسة اسم فيزيقا العادات الاجتماعية « Physique des Moeurs »، واستطاع بتتابع هذا المنهج أن يجدد الروابط بين « الأخلاق المهنية » والتطور الاقتصادي ، وبين « الأخلاق الوطنية » وبناء الدولة ، وبين « الأخلاق التعاقدية » وتطور البناء التشريعي الاجتماعي (٢) .

(١) Durkheim, De la Division du Travail Social, Paris 1893.

(٢) عالج دور كيم هذه الموضوعات في الكتاب الذي نشر بعد وفاته بعنوان:

Leçons de Sociologie (Physique des Moeurs et du Droit).
P.U.F. 1950.

كما عرض آراءه في الأخلاق في المراجع الهامة الآتية :

a) La Détermination du fait Moral

وهو بحث ألقاه عن « تحديد الظاهرة الخلقية » في جلسة الجمعية الفلسفية الفرنسية (١١ فبراير عام ١٩٠٦) ، وأعيد نشره في كتاب : =

وموضوع فيزيقا الاخلاقى هو دراسة الظواهر الأخلاقية والتشريعية . وهذه الظواهر تتألف من قواعد للسلوك تترتب عليها أنواع من الجزاءات . ومهمة العلم هى أن يبحث :

١ — كيف تكونت هذه القواعد خلال التاريخ ، أو بمعنى آخر ما هى الأسباب التى أوجدتها والغايات النافعة التى تحققها :

٢ — الطريقة التى تؤدى بها هذه الظواهر وظيفتها فى المجتمع ، أو بمعنى آخر طريقة تطبيقها عند الأفراد .

وبالرغم من أن كلا من هاتين المسألتين منفصلة عن الأخرى ، إلا أن بينهما ارتباطا وثيقا .

تعدد خواص الظاهرة الأخلاقية :

حين أهم دور كيم بدراسة الواقع الأخلاقى دراسة نظرية ، وجد أنه يتعين عليه أن يبحث أولا ماهى خواص الظاهرة الأخلاقية : وقد عقد لهذا البحث

Sociologie et philosophie = وقد ترجم هذا الكتاب إلى العربية بعنوان « علم اجتماع وفلسفة » الدكتور حسن أنيس . ونشرته مكتبة الانجلوالمصرية . ١٩٦٦ .

b) L' Education Morale, Paris Alcan 1926.

وقد قنا بترجمة هذا الكتاب بعنوان « التربية الأخلاقية » بتكليف من الإدارة العامة للثقافة بوزارة التربية والتعليم . ونشرته مكتبة مصر عام ١٩٥٣ .

c) Introduction à La Morale, in Revue Philos-t. XLV (1920) وهو « مقالة عامة لدراسة الأخلاق » أراد دور كيم أن يتزوج بها حياته العلمية ونشرت بعد وفاته .

دراسته التي قدمها للجمعية الفلسفية الفرنسية بعنوان « تحديد الظاهرة الأخلاقية » ، وهما في هذا المجال أن نعرض أهم الآراء التي وردت في هذا البحث .

يقول دوركيم إن الحقيقة الخلقية تظهر لنا في مظهرين مختلفين يجب أن نعي بالفرقة بينهما : مظهر موضوعي ، ومظهر ذاتي .

فلكل شعب قواعد خلقية تسود فيه في حقبة معينة من الزمن ، وباسم هذه القواعد التي تسود فيه تصدر المحاكم أحكامها ويظهر الرأي العام مسخطة أو رخصاء . وعلى ذلك يمكن القول إن هناك أخلاقا عامة يشترك فيها جميع الأفراد الذين يتسمون إلى مجتمع معين .

ولكن إذا تركنا هذه الخاصة الخلقية العامة جانبا ، فإن هناك عددا من الأخلاق الخاصة لا حصر له . فكل فرد في الواقع ، وكل ضمير خلقي يعبر عن الأخلاق العامة بطريقته الخاصة ، ولا يوجد ضمير يعكس لنا صورة مطابقة للأخلاق السائدة في زمانه ، حتى ليتمكن القول إن الضمير الخلقى قد يبدو لا خلقيا إذا نظرنا إليه من نواح خاصة . فكل ضمير فردي ينظر إلى القواعد العامة من خلال منظار خاص .

وإذا كنا نريد أن ندرس الأخلاق دراسة موضوعية فنحن لا يهتنا من هذين المظهرين للأخلاق إلا المظهر الأول لأنه يعبر عن « الحقيقة الخلقية الموضوعية » التي تعد المصدر العام الذي نستطيع عن طريقه أن نحكم على الأفراد الفردية . واختلاف الضمائر الفردية نفسه دليل واضح على أننا لا نستطيع أن ندرس الأخلاق من هذه الناحية ، إذا كنا نريد أن نحدد حقيقتها الموضوعية .

ويقول دوركيم بعد ذلك إننا لكي نستطيع أن نحكم على الأخلاق ، أو نتدر قيمتها يجب أولاً أن نعرف ماهية الظاهرة الخلقية . ونحن في ذلك لا نشذ عما يتبع بالنسبة للعلوم الأخرى . فالحكم على الأشياء لا يكون إلا بعد دراستها ومعرفة طبيعتها . ولكي نستطيع دراسة الظاهرة الخلقية ، يجب أن نعرف أولاً أين نجدها ، وأن نتعرف عليها وتميزها عن الظواهر الأخرى . فما هي الصفات التي تتميز بها الظاهرة الخلقية ؟

يرى دوركيم أن الأخلاق تظهر لنا في صورة مجموعة من القواعد يمين على الفرد أن يحدد سلوكه بمقتضاها .

غير أن هناك قواعد أخرى غير القواعد الخلقية تحدد لنا طرق العمل : فكل أنواع التصرفات التي تؤدي إلى أغراض معينة تخضع لقواعد خاصة توصانا إلى طريقة الانتفاع بها . وعلى ذلك يجب علينا أن نبحث عن الصفة الأساسية التي تميز القواعد الخلقية عما عداها من القواعد الأخرى . وللوصول إلى نتيجة سليمة في هذا البحث ليس أمامنا إلا طريقة واحدة . وهي أن نعمل إلى الفروق الأساسية التي تفصل بين القواعد الخلقية ، والقواعد العملية الأخرى عن طريق الاختلافات في المظاهر الخارجية . فالبحث المنهجي سواء في علم الاجتماع أو في غيره من العلوم يجب أن يبدأ من الصفات الأكثر ظاهرية ليستطيع بعد ذلك أن يصل إلى الصفات الأكثر عمقاً .

سنظر إذن لثري ما الذي يحدث حين نخرج على القواعد المختلفة ، وما الذي يميز ، من هذه الناحية ، القواعد الخلقية عن القواعد الأخرى التي تتعلق بالحياة العملية :

من الواضح أن خرق إحدى القواعد يستتبع عادة نتائج سيئة بالنسبة لتفاعل . وهذه النتائج السيئة نستطيع أن نميز منها نوعين :

١) فن النتائج ما يكون نتيجة آلية للفعل الذي كان فيه خروج على القاعدة فإذا خرجت على القواعد الصحية التي تأمرني بالابتعاد عن الأشخاص المصابين بأمراض معدية ، فإن نتائج هذا الخروج تحدث تلقائياً أو آلياً ، وهي انتقال المرض إلى فالفعل ذاته هنا يولد النتائج التي تترتب عليه . بل أنه يمكن الوقوف مقدماً على تلك النتائج التي يتطوى عليها هذا الفعل ، عن طريق تحليله ومعنى ذلك أن النتيجة متضمنة في الفعل *impliqué* .

٢) ولكنني إذا خرقت القاعدة التي تأمرني بالأقتل ، فإن تحليل الفعل في هذه الحالة لا يوصل إلى التأييب أو إلى العقوبة . فلا يوجد تجانس بين الفعل ونتيجته . ومن المستحيل أن نستخلص بالتحليل من فكرة القتل أو الاغتيال أى فكرة عن الاستهجان أو العقاب . فالارتباط هنا بين الفعل ونتيجته ليس ارتباطاً ضمناً ، ولكنه ارتباط تركيبى *un lien synthétique* .

ونستطيع أن نطلق اسم « الجزاء *sanction* » على النتائج التي تترتب على الفعل الخاطئ . وهذا الارتباط لا نعرف حتى الآن مصدره ، ولا أصله ، ولا سبب وجوده ، ولكن يكفينا الآن أن نقرر وجوده .

وإذا كانت فكرة الجزاءات لا تنتج من تحليل الفعل الذي ترتب به ، فمعنى ذلك أنى لا أتلقى العقوبة أو التأييب لأنى أقدمت على هذا الفعل أو ذلك . فليس الفعل فى ذاته أو بحسب طبيعته هو الذى يستدعى الجزاء . ويمكن الجزاء بأنى من أن الفعل الذى أقوم به لا يخضع للقاعدة التي يفرضها المجتمع .

ولتدليل على ذلك نجد، أن نفس الفعل الذى يتسكون من نفس الحركات

وتنتج عنه نفس النتائج ، يسترجب التأنيب أو العقاب أحيانا ، وأحيانا أخرى لا يستدعى أى نوع من أنواع الجزاء (مثال ذلك التقييل في الطريق العام) : وما ذلك إلا لوجود قاعدة أو قانون بشأن هذا الفعل في الحالة الأولى ، على حين أنه لا يوجد قانون أو قاعدة بشأنه في الحالة الثانية . فقتل الإنسان للإنسان يثير الرأى العام في الأوقات العادية ، ولكنه لا يثير أى موجة من الإمتعاض في حالة الحرب ، وما ذلك إلا لعدم وجود مبدأ يحرمه حينذاك : وإذا رجعنا إلى التاريخ نجد أن هناك كثيرا من الأفعال يلومها الرأى العام الأوربي اليوم، ولكنها لم تكن تثير أى لوم في المجتمع اليوناني القديم (كاستخدام الرقيق)، والسبب في ذلك أن المجتمع لم يقرر بشأنها قواعد معينة تحددها وتنظمها .

نصل من ذلك إلى فكرة أعمق عن حقيقة الجزاء : فالجزاء نتيجة لفعل ما ، ولكنه لا ينتج عن طبيعة الفعل ذاته ، بل عن عدم موافقة الفعل لقاعدة يقرها المجتمع : فالأصل أن يكون هناك قاعدة يقرها ويقبلها الرأى العام ، ثم يأتي الفعل فيكون خروجاً أو خرقاً لهذه القاعدة ، وحينئذ تنتج فكرة الجزاء :

وعلى ذلك نجد أننا الآن أمام مجموعة من القواعد لها تلك الصفة الخاصة : فنحن نرى أننا ملزمون بالألا تقدم على الأفعال التي تحرمها دون أن يكون هناك من سبب إلا أنها تحرمها . وذلك ما نطلق عليه صفة الإلزام بالنسبة للقاعدة الخلقية :

ويعتمد دوركيم أنه قد توصل بهذه الطريقة التحليلية الصرفة إلى فكرة الواجب أو الإلزام ، وذلك تقريبا حسب ما كان يفهمها كانت .

ثم يؤكد أن تحديد فكرة الإلزام أو الواجب بالنسبة للقواعد الخلقية له أهمية بالغة . إذ أنه يظهر لنا ما أنطوت عليه النظريات الخلقية النفعية من إغفال لأهم عنصر المشكلة الخلقية : قضي النظرية الخلقية عند سينسر (١) جهل تام بحقيقة فكرة الإلزام . فهو يرى أن العقوبة ليست إلا النتيجة الآلية للفعل (ويظهر ذلك على الخصوص فيما كتبه عن التربية بخصوص العقوبات المدرسية) . وهذه الفكرة الخاطئة التي نجعل حقيقة الإلزام الخلقى مازالت منتشرة بين بعض دعاة الأخلاق التي لا تقوم على فكرة الألوهية . فهؤلاء يدعون أن الأخلاق العلمانية *La morale laïque* أساسها أن العقوبة تقوم على النتائج السببية التي تترتب على الأفعال اللاخلاقية . ويرى دوركيم أن هذه النظرة تمر بجانب المشكلة الخلقية دون أن تبين ماهو الواجب ، وما هي الحقيقة التي يركز عليها . وإذا كان دوركيم يؤكد أهمية نظرية « كانت » على الواجب أو الأمر الخلقى *L'impératif catégorique* ، إلا أنه يرى أن هذه النظرية ليست كاملة ، لأنها لا تطلنا إلا على أحد جوانب الحقيقة الخلقية ، وهو الجانب الخاص بفكرة الواجب أو الإلزام .

فالواقع أننا من الوجهة النفسية ، لا نقوم بفعل ما لأننا أمرنا به فحسب ، بل لابد أن يكون لهذا الأمر صدى في نفوسنا . ونحن لا نسعي وراء غاية لا تثير في نفوسنا رغبة ولا تؤثر في شعورنا . وعلى ذلك يجب بجانب صفة الإلزام أن تكون الغاية الخلقية مرغوبا فيها .

(١) أنظر كتابنا : « التطور في الحياة وفي المجتمع » . مؤسسة الثقافة الجامعية بالاسكندرية ١٩٦٦ . الفصل الثامن في عرض نظرية سينسر . والفصل الحادى عشر في الأخلاق التطورية .

وصفة القابلية لمرغبة هذه *désirabilité* ، أو اجتذاب الفعل الخلقى لحواسنا وشعورنا ، هي الصفة الثانية للحقيقة الخلقية وهذه الصفة هي أساس كل ميل نحو فعل الخير .

وترتبط الرغبة المتصلة بالحياة الخلقية ارتباطا وثيقا بصفة الإلزام ، وهي لا تشبه في شيء الرغبة المتعلقة بالأشياء المادية ، فاندفاعنا وتعلقنا بالفعل الخلقى يصطحبان دائما بشيء من الجهد والعناء وحتى إذا قنا بالفعل الخلقى في حرارة وحاس فإننا نشعر بأننا نتحكم في أنفسنا ، وبأننا نعلو فوق طبيعتنا العادية ، وفي ذلك ما فيه من القهر . ففكرة السعادة حين تقوم بعمل خلقى ، وفكرة الإلزام تتداخل كل منهما في الأخرى ، ونحن نجد لذة في أداء عمل خلقى تأمرنا به القواعد الخلقية ، ومصدر اللذة هو الخضوع لذلك الأمر . ونشعر بسرور من نوع خاص حين نؤدى واجبنا لا لشيء إلا أنه الواجب .

فالواجب إذن أو الأمر الخلقى عند « كانت » ليس إلا مظهرا أو جانبيا من الحقيقة الخلقية . والواقع أن هذه الحقيقة - حسب تحليل دور كيم - تتألف دائما ، وفي آن واحد من هذين العنصرين : عنصر الإلزام ، وعنصر اجتذاب الرغبة : فليس هناك عمل نقوم به عن طريق الواجب البحت ، بل يجب أن يظهر هذا العمل أمام أعيننا وفي ضميرنا على أنه عمل طيب : وبالعكس إذا قنا بعمل نراه طيبا ومرغوبا فيه ، فإن هذه الرغبة يصبحها دائما مجهود وطاقه ترتفع بأنفسنا عن المستوى العادى .

وهكذا نرى أنه إنا كانت فكرة الإلزام ، وهي الصفة الأوطى بالخلقية الخلقية قد أتاحت لنا كيم أن نقبل المذهب بالانتمى ، فلذا في فكرة الخير ، أو الحاسة الطبيعية ويومى الصفة الثانية قد أتاحت له ، هي الأخرى ، أن يبين

النقص في تفسيره كانت ، للإلزام الخلقى : فقد بنى كانت فكرته عن الإلزام على فرض مؤداه أن هناك تعارضا تاما ، أو عدم تجانس أساسى ، بين العقل والشعور . وهذا الفرض ينفيه أن الغايات الخلقية تكون ، في بعض نواحيها ، موضوعا لرغبتنا . وإذا كانت غاية الشعور تنفق إلى حد ما مع الغاية التي يهدف إليها العقل ، فليس يصير الشعور أن يخضع للعقل وينسجم معه .

هاتان هما الصفتان الأساسيتان للحقيقة الخلقية . ويعتقد دوركيم أن هناك صفات أخرى ، ولكنه اقتصر ، في هذا المجال ، على ذكر أهمها وأزهرها للحياة الخلقية . فلا تخلو أى قاعدة خلقية ، على حد قوله ، من هذين العنصرين ، بالرغم من أن طريقة اثتلافها ، ونسبة امتزاج كل منهما بالآخر تختلف باختلاف الحالات . فهناك أفعال يقوم بها المرء بدافع الحماس وحده ، ويمكن وصفها بالبطولة الخلقية *héroïsme moral* ، وفي هذه الأفعال يتضاد النور الذي يلعبه عنصر الإلزام ، وتتجلى فكرة الخير بأجل معانيها . وهناك ، على العكس من ذلك ، أفعال تطنفي فيها فكرة الواجب ، ولا تستند إلا إلى القليل من الشعور والرغبة :

والعلاقة بين هذين العنصرين تختلف أيضا بحسب الأزمنة . ويعتقد دوركيم أن الحياة الخلقية في العصور القديمة قد سادت فيها فكرة الخير *souverain Bien* : فظهرت هذه الفكرة في المذاهب الفلسفية ، وربما كانت صدى لما شاع بين الناس من فهم للحياة الخلقية . ويفسر دوركيم ذلك بأن الاخلاق تصف بهذا الطابع ، بوجه عام ، إذا كانت تقوم على الدين .

وأخيرا فإن علاقة هذين العنصرين تختلف في عصر واحد باختلاف الأفراد أنفسهم ، ومن النادر أن يتوازن العنصران في ضمير الفرد : ويشبه

دوركيم ذلك بظاهرة عمى الألوان Daltonisme ، فيقول إن لكل ضمير نوعاً من العمى الخلقى ، فمن الضمائر ما ينتظر إلى العمل الخلقى على أنه شيء مرغوب فيه . ومنها ما يشعر شعوراً قوياً بفكرة القاعدة والنظام ولا يفهم من الحياة الخلقية الخلقية إلا أنها تتيح له حياة منتظمة تسير وفق قواعد محكمة .

وهكذا يعود دوركيم إلى ما بدأ منه ، ليؤكد مرة أخرى أن هذا السبب نفسه هو الذى يجعلنا نتبين خطر الالتجاء إلى الطريقة الفردية أو الذاتية في دراسة الأخلاق : وهذا الخطر يتمثل في أن بعض الضمائر الفردية لا تشعر بجميع مظاهر الحقيقة الخلقية أو قد لا تشعر بها إلا شعوراً ضئيلاً :

الفصل الحادى عشر

عناصر الحياة الاخلاقية فى المجتمع

فى محاولته الاول لتحديد الظاهرة الاخلاقية كان دوركيم يتكلم بلغة العالم الاجتماعى الذى يريد أن يعتمد عن الآراء الذاتية ، ويحلل الحقيقة الاخلاقية إلى عناصرها الأساسية بطريقة موضوعية :

وقد عا د مرة أخرى لتحليل عناصر الحياة الاخلاقية تمهيدا لوضع أسس التربية الاخلاقية فى المدرسة . ويرجع اهتمامه بالتربية إلى الفترة التى شغل فيها كرمى التربية ، بجامعة بوردو ، قبل أن يشغل نفس الكرمى بالسوربون عام ١٩٠٣ . ولم يكن كرمى علم الاجتماع قد أنشئ فى الجامعات الفرنسية حتى ذلك الحين :

وتعتبر المحاضرات التى ألقاها فى موضوع الأخلاق فى هذه الفترة ، أكمل ما كتب دوركيم عن « الأخلاق النظرية » إذ تنظم البحث فى نظريات الواجب والخير والاستقلال الذاتى .

غير أننا نلاحظ أنه اتجه فيها أكثر فأكثر نحو « الدوجماتية » ، وذلك حين جعل من المجتمع مصدر كل حياة أخلاقية ، بل مصدر كل خير يتمتع به الفرد : وبذلك تحول منهبه العلمى ، فى دراسة الظواهر الاخلاقية إلى ما يشبه المنهج النلسنى الذى يقول بالاحتية الاجتماعية ، والذى كاد أن يجعل من المجتمع دين الفرد :

وسنعرض فيما يلي عناصر الحياة الأخلاقية الثلاثة : روح النظام ، والتعلق
بالجماعة ، واستقلال الإرادة . وقد اقتبسناها من كتاب « التربية الأخلاقية »
للدوركيم :

العنصر الأول : روح النظام

إذا كنا نريد أن تؤسس الأخلاق على أسس عقلية *rationnels* بعيدة عن
العاطفة أو العقيدة فيجب أولاً أن نبحث عن القوى الأخلاقية الأساسية
أو العناصر الأساسية التي تكون قاعدة كل حياة خلقية ، على ألا يدفعنا ذلك
إلى إغفال العناصر التي كانت تتخذ شكلاً دينياً بل يجب أن نحاول، على
العكس ، أن نجريها من مظهرها الخارجى لكي نصل إلى أساسها
العقلى .

فإذا ما فرغنا من هذه المهمة ، أى مهمة الكشف عن القوى الأخلاقية
الأساسية فإننا نستطيع بعد ذلك أن نبحث في كيفية ملاءمتها للظروف
الرائعة للحياة الاجتماعية وأن نبين الاتجاه الذى يجب أن تتجه إليه .

ومهمة الكشف عن القوى أو العناصر الأساسية للحياة الخلقية لا تستدعى
منا أن نجهد أنفسنا فى وضع قائمة كاملة للفضائل الإنسانية بل ولا لأهمها :
فإن ما نريد أن نكشف عنه هو الاستعدادات الأساسية أو الحالات العقلية
التي تكون جنود الحياة الأخلاقية وتفرع عنها الفضائل الأخرى بحسب
دواعى الحاجات الاجتماعية .

وعلمنا تعرض الفلاسفة الأخلاقيون لهذه المسألة افتراضوا أن كل إنسان منا

يحمل في نفسه جوهر الاخلاق وما عليه ، اذا اراد أن يكشف عن هذه الجوهر ، إلا أن يتأمل في نفسه جيلا ويحلل عواطفه وتزوجه . وهذا التأمل يصل به الى تحديد مبدأ أساسي تدور حوله الاخلاق فهو بالنسبة لمبدأ الفيلسوف مبدأ المنفعة ، وبالنسبة للآخر مبدأ الكمال ، وبالنسبة لثالث مبدأ الكرامة الانسانية .

ونحن لا نريد أن نقاش هنا فكرة ما إذا كان كل إنسان يحمل في نفسه حقيقة جميع بذور الحياة الاخلاقية . فقد سبق أن بينا أن الإنسان ، في حياته الواقعية ينظر إلى الاخلاق العامة من خلال منظاره الخاص ، وقد تكون له حساسية مرهفة لبعض نواحي الحياة الاخلاقية مع اغفال بعض النواحي الأخرى أو وضعها في مرتبة ثانوية .

ولا شك أن الفيلسوف حين يعين لنا مبدأ أساسيا للاخلاق فإنه يعبر عن وجهة نظره الخاصة ، أي عن الفكرة التي كونها لنفسه ، عن الاخلاق . فلماذا تكون هذه الفكرة أكثر موضوعية من الفكرة التي يكونها فرد من العامة عن الحرارة أو الضوء أو الكهرباء

وجتى إذا ما سلمنا جدلا بأن الاخلاق يرمتها كرامة في كل ضمير إنساني فإن ذلك لا يعيننا من إيجاد الوسيلة المثلى للكشف عنها . إذ يجب أن تميز فيما يشغل عقولنا بين الآراء التي تتصل بالأخلاق والآراء التي لا تتصل بها فما هو المقياس الذي تتخذه هذا التمييز؟ وما الذي يسمح لنا بأن نقول هذا خلقي؟ وهذا غير خلقي؟ - يقول بعضهم إن الخلقي هو ما يتلاءم مع طبيعة الإنسان . ولكن إذا افترضنا أننا قد توصلنا إلى معرفة يقينية عن طبيعة إنسان ، فما الذي يثبت لنا أن هدف الاخلاق هو تحقيق الطبيعة الإنسانية

والعمل على ازدهارها ؟ ولم لا تكون وظيفة الاخلاق تحقيق أغراض اجتماعية ؟
على أن من بين الأغراض والمصالح الاجتماعية ما هو اقتصادي ، وما هو حربي
وما هو علمي ، فأى هذه المصالح أولى برعاية الاخلاق ؟

وهكذا نرى أن الطريقة النائية التي تقوم على تأمل الاخلاق تضعنا أمام
سلسلة من المسائل التي يتعين علينا حلها . وما ذلك إلا لأن هذه الطريقة لم
تكبد نفسها عناء الملاحظة قبل تقرير النتائج : فإذا كنا اليوم نعرف بدون
تحفظ بأننا لا نستطيع أن ندرس الظواهر الاقتصادية أو التشريعية أو الدينية
أو الفيزيائية إلا إذا بدأنا بملاحظتها وتحليلها ومقارنتها ، فلماذا لانعرف بهذا
المبدأ نفسه بالنسبة للظواهر الأخلاقية ؟

فلنبدا إذن بملاحظة الاخلاق كظاهرة ولنر ما تؤدي إليه تلك الملاحظة :

هناك صفة عامة تلاحظها في الأفعال التي نسميها « أخلاقية » وهي أنها
جميعا تخضع لقواعد ثابتة أصطلح عليها المجتمع وأقرها Règles préétablies
فالسلوك الخلقى معناه السلوك وفق مقياس norme أو قاعدة . وبمجال الاخلاق
هو مجال الواجب، والواجب هو العمل الذي يفرض علينا action prescrite
وكما أن تصرفا ما لا يعد جرمًا إلا إذا حرمه قانون معمول به ، فكذلك لا يعد
تصرف ما غير أخلاقي إلا إذا خمدش قاعدة أخلاقية مقررة . وعلى ذلك
نستطيع القول إن الاخلاق مجموعة من القواعد التي تحدد السلوك الإنساني
وتنظمه فهي التي تبين لنا كيف يجب أن نتصرف في الحالات والمواقف التي
تعرض لنا دون أن نخالف في ذلك ضميرنا أو العرف السائد في مجتمعنا .

وما دمتنا نخضع في تصرفاتنا لقواعد خلقية ، فإن ذلك يؤدي بنا إلى القول

بأن السلوك الأخلاقي في ذاته يتضمن فكرة الطاعة أو الخضوع للنظام .

وهذه الملاحظة الأولى التي قد تصدر عن تفكير العامة تضعنا أمام حقيقة هامة طالما أغفلها فلاسفة الأخلاق . فالعالية العظمى من الأخلاقيين يصورون لنا الأخلاق في صيغة عامة ويجعلون من التصرفات الأخلاقية تطبيقات لهذه الصيغة أو لهذا المبدأ العام : وهذه الطريقة في فهم الأخلاق هي التي أوحى بالتمييز المعروف بين ما يسمونه « الأخلاق النظرية » *Lamoraie théorique* والأخلاق العملية « أو التطبيقية » *La morale appliquée* فالأولى هي التي تضع لنا القانون الأعلى أو المبدأ الأول للأخلاق ، على حين أن الثانية تبحث في كيفية تطبيق هذا القانون الاسمي على ظروف الحياة وملابساتها . وبمقتضى هذه الطريقة لا يكون للقواعد الأخلاقية التفصيلية كيان قائم بذاته ، بل لا تخرج ، في نظرهم ، عن كونها امتدادا أو انعكاسا للمبدأ الأول .

ولا شك أن هذه الطريقة الفلسفية لا تعبر عن الوضع الحقيقي للأشياء . فإذا لاحظنا الأخلاق على أنها حقيقة تشاهد في محيط المجتمع نجد أنها تتألف من القواعد الخاصة المحددة تحديدا دقيقا ، وهي تعين للأفراد في مجتمع ما طرائق سلوكهم فيما يعرض لهم من المواقف وفيما يعتركون فيه من شئون الحياة . فمن هذه القواعد ما يحدد العلاقات بين الزوج وزوجه ، ومنها ما يحدد طريقة معاملة الآباء لأبنائهم وواجبات الأبناء نحو الوالدين ، ومنها ما يحدد علاقات الناس بعضهم ببعض وعلاقتهم بالأشياء المادية . وبعض هذه القواعد ينص عليها في القانون وتحدد لها عقوبات خاصة ترفع على من يتخطاها ، وبعضها الآخر يرسم في الضمير العام ، ويعبر عن العرف والتقاليد والحكم الأخلاقية الشعبية . وخرقها لا يؤدي إلى عقوبات محددة وإنما يؤدي إلى استهجان للرأي العام واستنكاره ، وهذه وتلك ، قواعد لها وجهودها الحقيقي بدليل أنها تتطور تبعا لظروف الزمان والمكان . فمن الخطأ أن نعدها مجرد مظاهر لمبدأ وحيد ، نستمد منه وجودها .

وهكذا نرى أن سلوكنا ينحصر في الواقع ، وفي الحياة الاجتماعية ،
لمجموعة من القواعد المحددة ، لا إلى صفة عامة فضفاضة تطبقها كما نشاء على
شؤون الحياة المختلفة ؛ فنحن لا نرجع إلى هذه الصيغة العامة للأخلاق ولا إلى
النوع الأول للحياة الأخلاقية نسأل كيف يجب أن نتصرف في حالة معينة .
فإذا خضعتنا القاعدة التي تحتم علينا الصبر وتحرم علينا انتهاك الحرمات
لا نرجع في ذلك ، بل ولا حاجة بنا في ذلك ، إلى الرجوع إلى المبدأ الأول .
للأخلاق . وإذا وجد الزوج نفسه أمام واجبات خاصة نحو أولاده ، بعدد
قد زوجته ، فإنه لا يستعين في تبرير هذه الواجبات بالرجوع إلى المصدر
الأول للأخلاق ، بل ولا إلى الفكرة العامة عن معنى الأبوة . فالتقانون والعرف
يحددان لنا سلوكنا في مثل هذه الحالات وغيرها .

وعلى ذلك يجب ألا نتصور الأخلاق على أنها صيغة عامة فضفاضة تتحدد
وتتميز كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، فإنها على العكس من ذلك ، بمجموعة
من القواعد المحددة ، ويمكن تشبيهها «بالقوالب» التي نصب فيها سلوكنا فيتحدد
ويتخذ شكله الخاص . وهذه القواعد موجودة دائما مع حولنا وتعمل في محيطنا
الاجتماعي ، ومن مجموعها تتألف الأخلاق في شكلها الحسي .

هذه الملاحظة الأولى التي اتبيننا من تحريرها تبين لنا أن وظيفة الأخلاق
الأساسية هي تحديد السلوك وتثبيته وفق مبادئ معينة وإبعاده عن النزوات
الفردية :

وإذا كانت قواعد الأخلاق تحدد سلوك الإنسان فبني ذلك أيضاً أنها
تنظمه : واذن فننظيم السلوك وبث روح النظام وظيفية أساسية من وظائف
الأخلاق : فبني المنظمين ومن لا يستطيعون أن يخضعوا تصرفاتهم لقواعد

محددة يتساوون أمام الرأي العام من حيث النظر إلى حاستهم الحلقية بعين
الشك والريبة والذين لا يتظنون في أداء وظائفهم ولا تتكون لديهم عادات
منتظمة يتصرفون بعدم الثبات والقلق . إذ أنهم يفعلون تحت تأثير المؤثرات
العارضة ، ويتقلب مزاجهم تبعاً لوحى الساعة أو تبعاً لفكرة أو لوميض يمر
بأذهانهم . ونحن لا نكرر أن هذه الفكرة الطارئة أو هذا الاحساس الفاض قد
يكون سبباً في شخذ الارادة وتوجيهها نحو الوجهة السليمة، ولكن هذه النتيجة
ليست إلا وليدة الصدف وليس من شئ، يضمن تكرارها في جميع الحالات .
فالأخلاق في جوهرها هي العمل وفق مبادئ ثابتة، والفعل الأخلاقي هو اليوم
ما سيكون عليه في الغد بغض النظر عما تكون عليه الأزجة الشخصية من
اختلافات ، بل بغض النظر عما يتعرض اليه المزاج الشخصى الواحد من
تقلبات .

فالحاسة الحلقية تفترض إذن نوعاً من القابلية لتكرار أفعال خاصة في ظروف
خاصة ، ومعنى ذلك أنها تتضمن تكوين عادات ثابتة وميلا نحو الحياة المنتظمة
regularité وتظهر الصلة بين العادة وبين السلوك الأخلاقي حين نلاحظ أن
كل « عادة جمعية Habitude Collective » تصطبغ بعض الشيء بالصبغة
الأخلاقية : فإذا ساد تصرف معين في جماعة معينة أصبح كل انحراف عن هذا
السلوك سبباً في إثارة موجبة من الامتناع والاستهجان شبيهة تماماً بما يثيره
الحروج على الأخلاق بمعناها الحقيقي . وإذا لم تكن جميع « العادات الجمعية »
أخلاقية ، فإن كل أنواع السلوك الأخلاقي « عادات جمعية » .

على أن الميل إلى الحياة المنتظمة ليس إلا وجهاً من أوجه الحياة الأخلاقية
وتحليل القاعدة الأخلاقية يوصلنا إلى بيان وجه آخر لا يقل عن ذلك أهمية .

فالقاعدة أياً كانت قوة خارجية عن نطاق الفرد ، وتبدي لنا في شكل أمر أو في شكل نصيحة أمرة تفرض علينا من الخارج (ولذا السبب ظل الناس طويلاً يعتقدون أن قواعد الأخلاق أوامر تصدر عن قوة إلهية) . فالقاعدة ليست مجرد تصرف يتخذ طابع المادة ، بل إنها تصرف نشعر بأننا ملزمين به . ولا نستطيع أن نبديله حسب أهوائنا . وقد يحدث أن نحدد لأنفسنا منهجاً للسلوك ، ونقول حينئذ إننا اصطنعنا لأنفسنا قاعدة للسلوك ، ولكن ذلك لا يخرج عن كونه تعبيراً مجازياً فنحتاج العمل الذي نخطه لأنفسنا ، والذي لا يخضع إلا لرغباتنا ونستطيع على الدوام تبديله أو تعديله يمكن أن نطلق عليه اسم « المشروع » ، ولا يمكن بحال أن نسميه « قاعدة » . أما الأخلاق فهي ، لا كما نلاحظها اليوم فحسب ، بل كما يمكن ملاحظتها خلال التاريخ كذلك ، تنحصر في مجموعة من القواعد المحددة الخاصة التي تتحكم في السلوك بطريقة أمرة . ونتيجة ذلك أن يتضمن السلوك الأخلاق إدراك المرء لفكرة و السلطة الذاتية ، التي تكن فيها . وبعبارة أخرى ، ينبغي أن يتم تكوين المرء بحيث يحس بسمو القوي الأخلاقية التي تعلو قيمتها على قواه الخاصة . ومع طبيعة القواعد الأخلاقية أن يلزم المرء باتباعها ، لا من أجل ما يحتمل أن تؤدي إليه مع نتائج قلبية ، وإنما لمجرد أنها أمرة . وعلى ذلك ، فقوتها لا تنشأ إلا عما لها من سلطة ، وفي عجز المرء عن الإحساس بتلك السلطة والاعتراف بها نفي صريح لسلك حياة أخلاقية حقيقية .

ومكثدا نلس أمامنا عنصراً ثانياً الروح الأخلاقية غير عنصر الحياة المنتظمة هو عنصر الخضوع للسلطة . ولا شك أننا نستطيع أن نقيين في سهولة أن هذين العنصرين يضرعان في أساسهما عن مبدأ واحد . فحاسة الانتظام وحاسة الخضوع للسلطة ليسا إلا وجهين لحالة ذهنية واحدة ، أكثر منهما تركيباً ،

وهي التي يمكن تسميتها بروح النظام ، وإذن ففي روح النظام نرى الركن الأساسي الأول لسلك حياة أخلاقية .

غير أن نتيجة كهذه قد تصطدم في الحال بشعور إنساني قوى . فالمرء قد يعيل بالأجرى إلى أن يرى في ذلك المبدأ عنصرا للمضايقة قد يكون ضروريا ولكنه على أي حال مؤلم : وقد يجد أنه شر لا بد منه ، ينبغي علينا أن نستلم له ، وإن كان علينا أن نحاول الاقلال منه إلى أدنى حد ممكن : ونغيب إلى الكثيرين أن كل نظام إنما هو في أساسه تقييد لنشاط الإنسان وحد منه ، وأن في التقييد والتحديد إنكارا وإعاقة للحياة . فإذا كانت الحياة في أساسها انتشارا وازدهارا فكيف يكسبون مع الخير حصرها وإعاقة سبيلها ووضع عقبات أمامها لا يمكن تجاوزها؟ إن من يقول بالنظام ، إنما يقول بالإكراه والقسر ، ولا يهمننا إن كان ذلك القسر ماديا أم معنويا ؛ أو ليس تعريف القسر هو أنه خرق لطبيعة الأشياء؟ تلك هي الأسباب التي دعت « بتام » إلى أن يرى في كل قانون شر لا يحتمل ، ولا يبرر إلا حيث لا يكون منه مفر . فلما كان نمو مظاهر النشاط الفردي يقتضى تلاقيا ، ولما كان هذا التلاقى يهدد باصطدامها بعضها ببعض ، كان من الضروري أن نوضح الحدود الصحيحة التي لا يمكن تجاوزها ، غير أن في هذا التحديد ذاته نوعا من الشنود . لنا رأى « بتام » في الأخلاق ، وفي التشريع عنصرا مرضيا خارجا عن الحدود السليمة . ولا شك أن هذا الشعور ذاته هو الذي يدفع معظم كتاب الاشتراكية الكبار ، مثل سان سيمون ، إلى أن يقولوا بأن من الممكن قيام مجتمع لا يفرض عليه أي تنظيم ، بل كان هذا المجتمع هو المفضل لديهم . أما فكرة وجود سلطة تسمو على الحياة وتفرض عليها القانون ، فقد بدت لهم من بقايا الماضي الغابر ، وغدت رأيا تصفيا لا يمكن التمسك به .

وعلى هذا النحو ينتهى الأمر بهؤلاء المفكرين إلى أن يحضوا الناس ، لاعلى الميل إلى الاتزان والاعتدال ، أو على تنمية روح الالتزام للحدود فى الأخلاق وهي الروح التى ليست إلا وجهها آخر لروح السطة الأخلاقية - وإنما يحضونهم على تقيض ذلك الشعور ، أعنى على أن يضيّقوا ذرعاً بكل تقييد وتحسيد ، ويقرون فيهم الميل إلى الاندفاع دون أى حدة ، والرغبة فى المضى إلى ما لا نهاية .
حفا أن المرء يمام جيداً أنه لن يستطيع مطاقاً بلوغ هذه اللانهاية ، غير أنه يعتقد أن التطلع إليها ، على الأقل ضرورى بالنسبة إليه ، وهذه اللانهاية وحدها هى التى يمكنها أن تمنحنا الشعور الكامل بوجودنا . ومن هنا كانت الدعوة التى بلغت حد العقيدة ، والتى دعا إليها ليف من كتاب القرن الثامن عشر : إذ رأوا أن فى الشعور باللانهاية المثل الأعلى للشعور النبيل ، مادام الإنسان يسمو بهذا الشعور على كل الحدود التى تضعها الطبيعة فى سبيله ، ويتجاوز بفكره على الأقل ، كل تقييد يحط من قدره .

ولكى تفند هذا الرأى نقول أن النتائج التى يؤدى إليها النظام تختلف كل الاختلاف ، فيما لفكرة المرء عن طبيعته وعن دوره فى الحياة بوجه عام ، وفى التعليم بوجه خاص . ومن هنا كان لوأما علينا أن نحاول تحديد هذا الدور بدقة ، ولا ندع السؤال الهام الذى يعترضنا فى هذا الباب ، يمر دون جواب ، أما هذا السؤال فهو : هل ينبغى أن ننظر إلى النظام على أنه مجرد رقابة خارجية مادية ، ينحصر الغرض منه فى النهى عن أفعال معينة ، وليس له عدا ذلك الأثر التامى أى نفع ؟ أم أنه بعكس ذلك وسيلة فريدة لا نظير لها ، من مسائل التربية الأخلاقية لما قيمتها فى ذاتها ، وتطبع الشخصية الأخلاقية بطابع خاص ؟

أما أن للنظام فى ذاته ، ويغض النظر عن الأفعال التى نستلزمها ، فائدته

الاجتماعية ، فهذا ما بهل علينا - أول الأمر - أن تثبت . فالواقع أن الحياة الاجتماعية ليست سوى صورة من صور الحياة العضوية المنسقة، وكل نظام عضوي حي يتطلب قواعد محددة ، إن خرج الكائن عنها أدى به ذلك إلى اضطرابات مرضية . ولا يمكن للحياة أن تظل بمنزل عن البيئة . وإلا لآدى ذلك إلى الموت أو المرض . ولو كان لزاما على الكائن الحي أن يجرب من جديد نوعاً من الاستجابة الملائمة في كل مرة يحتاج فيها إلى التكيف بالبيئة ، لأمكن عوامل المدم التي تهاجمه من كل ناحية أن تقضى على تناسخ العضوى وتبعث فيه الاضطرابات . ولذا كانت طريقة استجابة الأعضاء محددة من قبل ، وذلك في شكلها الأساسى . فهناك طرق للسلوك تفرض على المرء بانتظام كلما لقي نفسه بأزاء نفس الظروف ، وتلك هى المسماة بوظيفة العضو .

ومن الاكيد أن الحياة الجماعية تخضع لنفس الضرورات ، وأن حاجتها إلى الانتظام لا تقل عن حاجة الحياة العضوية . فلا بد ، في كل لحظة ، أن يمتضى تيار الحياة المنزلية والمهنية والمدنية في طريق ثابت مأمون، ولذا كان من الضرورى ألا يضطر المرء إلى البحث دائماً عن صورتها ، وإنما يجب أن تقوم سنن محددة ما يجب أن تكون عليه هذه العلاقات ، وأن يخضع لها الأفراد ، وفي هذا الموضوع ينحصر الواجب اليوى .

غير أن هذا التفسير والتبرير ليسا كافيين ، إذ أن المرء لا يفسر أى نظام بمجرد أن يبين أنه نافع للمجتمع ، إنما يلزم كذلك ألا يصطدم بتقنيات لا يمكن التغلب عليها ، نتيجة مقاومة الفرد لها . فلو خرج عن نطاق طبيعة الفرد ، لما أصبح لفعه الاجتماعى أى جدوى ، لأنه عندئذ لن يقوم ، وبالأحرى لن يلدوم ، طالما أن جنوره لا يمكنه أن تتغلغل

في الأذمان . ونحن لا نكرر أن الهدف المباشر للنظم الاجتماعية هو صالح المجتمع لا الأفراد من حيث هم أفراد . غير أن علينا أن نلاحظ من جهة أخرى ، أن تلك النظم لو كانت تعكس صغو حياة الفرد ، لقضت بذلك على المصدر الذي تستمد ، هي ذاتها ، حياتها منه . والآن ، فقد رأينا النظام يرمى بأنه يتعارض مع التركيب الطبيعي للإنسان ، مادام يعوق نموه الحر فهل لهذا الاهتمام من أساس ؟ وهل صحيح أن النظام يعمل على تقيد الإنسان ويحد من قوته ؟ وهل صحيح أن النشاط لا يعود نشاطا إذا ما خضع لقوى أخلاقية تتجاوزه وتحصره وتنظمه ؟

أن الواقع ، على عكس ذلك ، هو أن العجز عن التزام حدود معينة هو بالنسبة إلى جميع صور النشاط الإنساني ، بل بالنسبة إلى كل صور النشاط البيولوجي بوجه عام - من علامات الشنوذ المرضي . فالإنسان العادي لا يعود يشعر بجوع إن تناول مقداراً معيناً من الطعام ، أما المصاب بداء الشره فهو الذي لا يشعر بالشبع قط ، والفرد السليم ، ذو النشاط العادي ، يحب السير على قدميه ، أما المصاب بجنون المشي فيشعر على الدوام بالحاجة إلى التنقل دون توقف أو راحة ودون أن يرصيه شيء . بل أن الشاعر الكريمة ذاتها ، كحب الحيوانات ، بل حب الغير ، تكون شواهد قاطعة على انحراف في الساطفة ، إذا ما تجاوزت حداً معيناً : فمن الظواهر السليمة أن نحب الناس ، ومنها كذلك إن نحب الحيوانات ، ولكن بشرط ألا يتجاوز ذلك الميل - سوياً خاصة . ولقد ظن البعض أحياناً أن النشاط العقلي الصرف لا يخضع لهذه القاعدة ، قائل إن المرء لو كان يشبع جوعه بقدر محدود من الطعام ، فإنه لا يشبع عقله بقدر محدود من المعرفة ، غير أن في هذا الرأي خطأ بالغاً : ففي كل لحظة من لحظات الزمان تتحدد حاجتنا العادية إلى العلم وتقيده تماماً بمجموعة من الشروط .

فليس في وسعنا ، أولاً ، أن نحيا حياة عقلية أعمق وأشد مما تتحملة حالته ودرجة
الذمر التي يصل إليها جهازنا العصبي المركزي في تلك اللحظة . إذ أننا لو حاولنا
تعدى هذا الحد ، لاضطربت مادة حياتنا العقلية ، وبالتالي لاضطربت حياتنا
العقلية ذاتها . ثم أن الذهن ليس إلا إحدى الوظائف النفسية ، فيجانب الملكات
الذهنية البحتة ، توجد ملكات الفعل : فإذا ما تجاوزت الأولى حدها ، فلا
جدال في أن الثانية ستأثر بذلك ، مما يؤدي إلى عجز مرضى عن الفعل
والسلوك . فلا بد لكي يمكننا أن نملك في حياتنا ، أن نسلم بأشياء دون أن
نحاول تكوين فكرة علمية عنها في أذهاننا : أما إذا شئنا أن نفهم كل شيء ، فما
عقليا ، فنسجد أن قوانا الخاصة لا تكفي لكي تعلل ونجيب عن سؤالنا الدائم
« لماذا ؟ » وتلك بالضبط هي الصفة التي يتميز بها أولئك الشواذ الذين يسميهم
الأطباء باسم « المرتابين » . وإن ما قلناه عن النشاط العقلي ، ليصح كذلك على
النشاط الفني : فصحيح أن الشعب الذي لا يتذوق لذة الفن هو شعب همجي
منحط ، غير أن الفن - من جهة أخرى - إن احتل في حياة أمة مكانة أعلى مما
ينبغي ، لكان ذلك حتماً على حساب جياة الجادة ، ولذا فإن مآل تلك الأمة
إلى القناء السريع :

والحقيقة أن على حياتنا أن تواجه ضرورات عديدة بقدر محدود من الطاقة
الحيوية . فكل حياة هي إذن اتزان معقد ، تحدد مختلف عناصره بعضها
البعض ، فإذا ما اختل ذلك الاتزان ، فنتيجته المحتومة هي الألم ، والمرض .
بل أن الأمر لا يقف عند هذا الحد فإن صورة النشاط ذاتها ، التي يتخيل من
أجلها ذلك التوازن ، تصبح مصدر ألم للفرد ، ذلك لأن اختلال الاتزان أدى
إلى نموها نمواً متزايداً . فكل حاجة أو رغبة تجاوزت كل حد وخرقت كل
قاعدة ، ولم تعد مرتبطة بموضوع معين هو في ذاته محدود محصور نتيجة لهذا

التعین - لا يمكن أن تسبب لمن يستشعرها إلا آلاما مقيمة . فأى أراضاء تجلبه لنا تلك الرغبة ، ما دامت تبعاً لتعريفها ذاته ، لا ترضى ولا تشبع ؟

السلوك الاخلاقي يجب أن يتجه الى غرض معين :

وإذن فلكى نشعر بلذة معينة في السلوك ، ينبغى أن يكون لدينا الشعور بأن عمالتنا يخدم غرضا معينا ، أى بأنه يقر بنا تدريجيا نحو الغاية التى ننشدها . أما السعى وراء غايات غير محدودة فلا يتميز فى شىء عن مجرد السير فى نفس الموضوع ، ولذا فهو لا يعدم أن يخلف وراءه اليأس والقتنوط وقد كانت المصور التى اصيبت بداء اللامتناهى عصـ ورحزن وتشاؤم إذ أن التشاؤم يصحب دائما الأمانى غير المحددة . وإن الشخصية الأدبية التى يمكن أن تعدد غير مثل لتجد هذا الشعور باللامتناهى ، هى شخصية فاوست عند وجيته ، ولذا جق لشاعرنا أن يصورها لنا ضحية للعذاب المقيم :

وهكذا يتبين لنا أن الإنسان ليس فى حاجة إلى أن يرى آفاقا لا محدودة تمتد أمام ناظره ، كما يحس بذاته إحساسا كاملا . بل أنه لا يمكن أن يشعر بالسعادة الا إذا أخذ على عاتقه مهام محددة خاصة . على أن هذا التحديد لا يعنى مطلقا أن آماله تنتهى فى وقت معين إلى حالة من الثبات والجمود . وإنما يستطيع المرء أن ينتقل فى حركة لا تنقطع ، من محاولات خاصة إلى محاولات خاصة أخرى ، دون أن يتردى بذلك فى هوة ذلك الإحساس اليائس باللاتحديد .

وكل قوة لا تحصرها قوة أخرى معادة لها ، تتجه بالضرورة إلى أن تفقد ذاتها فى بيداء اللانهاية . فكما يملأ أى جنم غازى المكان فى مجموعه لولم يمترض طريق انتشاره أى جسم آخر ، فكذلك يتجه كل نشاط مادى أو معنوى إلى أن ينمو إلى غير حد ، طالما أن شيئا لم يقف فى سبيله . ومن هنا كانت ضرورة الأعضاء المنظمة التى تحصر مجموع قواتها الحيسوية فى

حدودها الصحيحة . فنيا يتعلق بالحياة المادية ترى الجهاز العصبي يؤدي هذه المهمة ، إذ أنه هو الذى يدفع الأعضاء إلى الحركة ، وهو الذى يوزع عليها كمية الطاقة التي تخص كل منها . أما الحياة المعنوية فليس لما مثل هذا الجهاز الضابط . فليس في وسع المخ ولا أية عقدة عصبية أخرى ، أن تضع حدوداً لأمان عقولنا أو إرادتنا . إذ أن الحياة الدائمة ، وخاصة لدى الكائنات العليا ، تظني على الجهاز المعنوي - ومسحيح أنها تعتمد عليه ، غير أن هذا الاعتماد حر ، وكلما ازدادت الوظائف ارتقاء قلت الصلة المباشرة التي تربطها به . فالإحساسات والشهوات المادية لا تعبير إلا عن حالة الجسم ، لا عن الأفكار المجردة والمشاعر المعقدة . ولذا فلا يمكن أن يتحكم في تلك القوى الروحية الخاصة سوى قوة روحية مثلها . وهذه القوة الروحية هي السلطة الكاملة في القواعد الأخلاقية .

الأخلاق لنظام من النواهي :

لقد قيل إن مهمة الأخلاق هي أن تمنع التردد من أن يبطأ المناطق المحرمة عليه ، وهذا الرأي قد أصاب قلب الحقيقة . فالأخلاق هي نظام ضخم من النواهي . ومعنى ذلك أن هدفها هو تحديد الدائرة التي يمكن أن يتحرك فيها - ويجب أن يتحرك - نشاطنا الفردي . وما نحن أولاء ترى فائدة ذلك التحديد الضروري . والواقع أن مجموع القواعد الأخلاقية تكون حول كل إنسان نوعاً من الحاجز الفكري تبديد على صخرته ليجر الرغبات الإنسانية دون أن تستطيع تعديه . وإن مجرد كونها محصورة متحدة يجعل إرضاءها أمراً ممكناً . فإذا ما تمدح ذلك الحاجز في نقطة معينة ، فإن القوى الإنسانية التي ظلت حتى ذلك الحين محصورة حبيسة ، تتطلق من الشفرة فائرة ، ولكنها ما أن تتطلق ، حتى يصبح من المستحيل إيقافها عند حد ، ولا يعود في وسعها إلا أن تستمر

في سعيها الأليم نحو هدف بعيد عن متناول يدها ، على الدوام . فلو حدث مثلا أن قلدت قواعد الاخلاق الزوجية سلطتها ، ولو ضعف اجترام الزوجين للواجبات التي يلتزم بها كل منهما بإزاء الآخر ، لأفلت زمام الانفعالات والشهوات التي يحد منها وينظمها ذلك القسم من الاخلاق - ولاضطرب تنظيمها ، وتمادت نتيجة لهذا الاضطراب . وحينئذ فإنها تولد في النفوس حالة من الكآبة العميقة تبدى على صورة واضحة في إحصائيات الانتحار . وبالمثل لو تزعزعت أركان الاخلاق التي تتحكم في الحياة الاقتصادية ، لما عرفت المطامع الاقتصادية حدا تقف عنده ، وبلغت أقصى حدود القوة والانفعال ، وفي هذه الحالة يظهر صدى تلك الثورات في ارتفاع النسبة السنوية لعدد المتحررين . ولما كانت مهمة الاخلاق هي الحصر والتحديد ، كان من السهل أن يصبح الثراء الفاجس سببا للتبدل الاخلاقي ، إذ أن القدرة الهائلة التي يكسبها إيانا ذلك الثراء ، تقلل من مقاومة الأشياء لنا ، وبهذا تكتسب رغباتنا قوى زائدة تجعل التحكم فيها أمرا أشق ، ويصبح حصر تلك الرغبات في الحدود المعتادة أمرا أصعب

الطغيان منافي لفكرة النظام :

إن الطغيان هو ادعاء المرء القدرة على كل شيء . وإذا تأملنا الأمر وجدنا أن ادعاء القدرة المطلقة إن دل على شيء فإنما يدل على العجز التام . فلتتصور كائنا تجاوز كل حد خارج عنه ، له قدرة مطلقة تفوق قدرة أولئك الحكام المطلقين الذين جسدنا عنهم التاريخ بحيث لا يمكن أن تحسد من قدرته أو تنظمها أية قوة خارجية . وستجد أن طبيعة رغبات مثل هذا الكائن هي ألا يكون من الممكن مقاومتها . فهل لنا أن نقول عنه إنه قادر على كل شيء ؟ كلا بالتأكيد . إذ أنه هو ذاته لا يستطيع مقاومة هذه الرغبات ، فهي مسيطرة

عليه كما تسيطر على بنية الأشياء ، وهو ينتزع خاولا يتحكم فيها . وبالاختصار
فمنذما تتجاوز ميولنا كل حد ، وعندما لا يقف في سبيلها شيء ، تصبح جبارة
عاتية ، ويصكون أول عبيدها هو الشخص نفسه الذي يحس بها ، ومن هنا
يمكن أن تصور مبلغ سوء حال مثل هذا الشخص . إذ تتعاقب عليه أشد
الميول تعارضا ، وأعظم الترواحات اختلافا ، وتقتاد معها ذلك المحاكم المطلق
المزعوم في أشد الاتجاهات تباينا ، بحيث ينتهي الأمر بتلك القدرة اللوهية على
كل شيء إلى أن تغدو عجزا بالمعنى الصحيح . فصاحب القدرة المطلقة أشبه
شيئا بالطفل ، وله نفس ما للطفل من مظاهر الضعف وللأسباب عينها : إذ أنه
ليس مسيطرا على ذاته . وإذن فسيطرة المرء على ذاته هي الشرط الأول لكل
قدرة حقيقية ، ولكل حرية جديرة بهذا الاسم . ولما كان المرء لا يمكنه أن
يسيطر على ذاته إن كان يحمل في جنباته قوى ورغبات من طبيعتها إلا
يمكن السيطرة عليها .

ولهذا السبب ذاته كانت الأحزاب السياسية المفرطة في القوة ، أعنى
تلك الأحزاب التي لا تجد أمامها أقلية تقاومها مقاومة جدية ، كانت
أحزابا لا يمكن أن تدوم . فمآلها إلى أن يدب فيها الانحلال من
فرط قوتها .

هل من المستطاع أن نحد ذاتنا بذاتنا ؟

وهنا قد يتساءل المرء : أليس من المستطاع أن نحد ذاتنا بذاتنا ، وذلك
عن طريق ما نبذله نحن من جهد داخلي ، دون أن يتحكم فينا ضغط خارجي
على الدوام ؟ وجوابنا على ذلك أن هذا أمر لا شك فيه ، وأن قدرة المرء على
السيطرة على ذاته ، هي إحدى القدرات الرئيسية التي يتعين على التريسة أن

تسميها . غير أنه ينبغي علينا ، لكي نتعلم مقاومة أنفسنا أن نحس بضرورة هذه المقاومة ، وذلك الإحساس لا يأتي إلا من الشعور بمقاومة تلبسها في وجهنا الأشياء . فلنكن نضع لأنفسنا حدودا لا يبد أن نشعر بحقيقة الحدود التي تحصرنا وإذن فلا يمكن أن تكون المقاومة الداخلية إلا انعكاسا وتعبيرا باطنا للمقاومة الخارجية :

•
وإذا كان للحياة المادية وسط مادي يحددنا ويذكرنا بأننا لسنا إلا جزءا من كل مشتمل علينا ويحصرنا في نطاقه ، فإن الحياة المعنوية لا يمكن أن نجعلها قوى تبعث فينا هذا التأثير وتكسبنا ذلك الشعور، إلا في قوى معنوية كذلك . أما ما هي تلك القوى المعنوية ، فقد أكدنا من قبل أنها توجد في الساطة الأخلاقية وفي فكرة النظام بالذات :

وهكذا نصل إلى هذه النتيجة الهامة ، ألا وهي أن النظام الأخلاقي لا يقتصر أثره على الحياة الأخلاقية بمعناها الخاص ، وإنما يمتد إلى أبعد من ذلك . فالواقع أن ما ذكرنا يؤدي بنا إلى أن نؤكد أن له دورا هاما في تكوين الطباع والشخصية بوجه عام . ولاشك أن أهم عنصر في الشخصية هو قدرة المرء على التحكم في ذاته . وقوة السيطرة هذه على النفس ، هي التي تمكتنا من كبح جماح عواطفنا ورغباتنا عادتنا وإخضاعها لقانون منظم . ذلك أن أي كائن ذي شخصية إنما هو كائن يستطيع أن يطبع على كل ما يفعله علامة خاصة به ، بها يعرف ويتميز عن غيره . ولكن طالما كانت الميول والغرائز والرغبات تسود بلا رقيب ، وطالما كان سلوكنا لا يعتمد إلا على شدتها ، فإن أفعالنا لا تعدو أن تكون قنترات دائمة في الهواء ، ثورات مباغته كتلك التي يأتي بها

الطفل أو الإنسان البدائي ، تعمن على أن تجعل الإرادة في شقاق دائم مع ذاتها .
وتبددها مع رياح النزوات المربجة ، وبهذا تعرفها عن الاندماج مع ذاتها في
وحدة ، والسير معها في طريق مترابط ، مع أن هذين هما الشرطان الأوليان
لتكوين الشخصية .

والحق أن النظام الأخلاقي إنما يوجهنا نحو هذه السيطرة على النفس بالذات ،
فهو الذي يعلمنا كيف نسلك على غير ما نرغب داوفاً لنا الباطنة . إنه يعلمنا
كيف نسلك بمجهود ، إذ أن كل فعل أخلاقي يتضمن مقاومة نبديها لميل
معين ، وكبتاً لشهوة ما ، وتقييداً لتزوع معين .

ونلاحظ في الوقت نفسه ، أنه لما كان في كل قاعدة عنصر ثابت لا يتغير
يجعلها بمأمن من النزوات الفردية ، ولما كانت القواعد الأخلاقية أكثر ثباتاً
من كل ما عداها ، فإن تعلم المرء أن يسلك سلوكاً أخلاقياً منظماً ، معناه أيضاً
تعلمه أن يسلك حسب مبادئ ثابتة وطبقاً لقواعد تسمح على الدوافع والايحاءات
المتخيلة .

يمكن أن نقول إذن بوجه عام إن الإرادة تتكون في مدرسة الواجب ؛
والواجب لا يتم على أكمل وجه إلا في ظل النظام .

فللنظام إذن فائدته لا من أجل صالح المجتمع فحسب ، وليس فقط بوصفه
وسيلة لا غناء عنها ولا يتم بدونها تعاون مجد ، وإنما من أجل صالح الفرد
أيضاً . فيه نعتاد الاعتدال في رغباتنا ، وهو الاعتدال الذي لا يمكن أن
يشعر المرء بالسعادة بدونه . ومن هنا فإن له دوره الكبير في تكوين أهم
ما يتصف به الإنسان ألا وهو الشخصية :

وبهنا أن تؤكد في النهاية أن الحرية لا تتنافى مع النظام ، بل أن الحرية ليست في الحقيقة إلا ثمرة للنظام . فنحن لا نكتسب القدرة على التحكم في ذاتنا وتنظيم أنفسنا - وهي لب الحرية - إلا تحت تأثير القواعد التي نرسم لنا طريق السلوك . وتلك القواعد هي التي نحمي كل منا من طغيان الآخريين على جريته .

العنصر الثاني: التعلق بالجماعة^(١)

يعبر العنصر الأول، وهو روح النظام، عن الناحية الشكاية الخاصة من الحياة الخلقية. إذ عني دوركيم بتحليل فكرة القاعدة دون أن يهتم بمعرفة طبيعة الأفعال، التي تفرض علينا في مجال الأخلاق . فبدت لنا الأخلاق في صورة قالب عام نحال من المادة التي تملؤه .

ولكن الواقع أن الأخلاق لما يحتوي . فالأوامر الخلقية تفرض علينا أفعالا معينة محددة . وتتميز الأفعال البشرية بعضها عن بعض تبعا للغايات التي تهدف إلى تحقيقها .

ويرى دوركيم أن الغايات التي يسعى إليها الناس تنضوي تحت إحدى فئتين : فئة تختص بالفرد نفسه الذي يسعى إليها ، وهنا يقال عن الغايات إنها شخصية . وفئة تختص بشيء غير الفرد ، وهي تسمى في هذه الحالة بالغايات غير الذاتية : ومن الواضح ولاشك ، أن هذه الفئة الأخيرة تشمل على عدد كبير من الأنواع المختلفة : فهي تتباين إن كانت الأهداف التي يسعى إليها الشخص تتعلق بأفراد غيره ، عنها إن تعلقت بجماعات .

ثم يحلل دوركيم الأفعال التي تهدف إلى غايات شخصية ليرى إذا كانت تستحق أن تسمى أفعالا أخلاقية . فيبين أن الغايات الشخصية ذاتها تنقسم قسمين : فهناك غايات تهدف بها إلى مجرد دوام حياتنا وحفظ وجودنا، وهناك غايات أخرى تهدف منها إلى إنهاء هذه الحياة والتوسع فيها . وهي المؤكد أن

(١) المرجع السابق ص ٥٥ وما يليه

الأفعال لى تقوم بها من أجل حفظ كياننا فقط لا تكون قط موضعا لانوم ، ولكن لا جدال أيضا فى أنها تعد بعيدة عن كل قبة أخلاقية وى نظر الضمير العام فى محايدة من الوجهة الأخلاقية : إذ اتنا لا نقول عن يحسن العناية بنفسه ، وى تبع نظاما صحيا سليما ، من أجل بقاءه حيا فحسب ، إنه يسلك سلوكا أخلاقيا وإنما نجد سلوكه معقولا حكيما ، ولكننا لا نعتقد أن هناك أية صفة أخلاقية تمزى إلى هذا السلوك . فهو خارج عن نطاق الأخلاق . ولايشك فى أن الأمر يختلف عن ذلك لو كان المرء يحرص على حياته ، لا من أجل الإبقاء عليها لنفسه فحسب ؛ وإنما ليتمكن مثلا من البقاء من أجل أمرته إذ يشعر بأن بقاءه ضرورى لازم لها : فعندئذ ينعقد الإجماع على أن فعله هذا أخلاقى . ولكن نلاحظ أن هدفه فى هذه الحالة ليس هدفا شخصيا . وإنما هو نفع الأسرة فهو هنا لا يفعل ما يفعل من أجل أن يعيش ، وإنما ليحيى أشخاصا آخريين غيره . فالغاية التى ينشدها إذن غير ذاتية .

وليس معنى ذلك أننا تشكر أن من واجب المرء حفظ حياته ، ولكننا ترى أنه لا يؤدى واجبا لمجرد أنه يعيش ، وإنما يجب أن تكون الحياة فى نظره وسيلة لبلوغ هدف يتجاوزها . أما الحياة من أجل الحياسة ، فليست مع الأخلاق فى شيء .

وفى وسعنا أن نطبق هذا الرأى ذاته على كل ما نفعله لا من أجل الإبقاء على حياتنا فحسب ، بل من أجل التوسع فى وجودنا وإنماء كياننا ، طالما أن غاياتنا مع هذا الإنماء هى أنفسنا فحسب . فذلك الذى يعمل مثلا على توسيع مداركه العقلية وصقل مواهبه الفنية ، لا لشيء إلا للتجساح ، أو لمجرد التلذذ بالشعور بازدياد كماله ، واتساع ثروته فى المعسارف والعواطف ،

مثل هذا الشخص لا نشمر في قرارة نفوسنا أنه يؤدي عملاً خلقياً بالمعنى الصحيح. فلا العلم ولا الفن له قيمة أخلاقية ذاتية كاملة تستقل ثقافياً إلى من يمارسهما ، وإنما تنوقف تلك القيمة على القصد الذي يهدف إليه المرء من استعمالها . فإذا ما سعى المرء مثلاً إلى العلم من أجل تخفيف آلام البشر ، فإن الإجماع يعتقد على أن عمته هذا أخلاقي محمود . أما إذا كانت الغاية هي إرضاء نفس الباحث وحده ، فالأمر على عكس ذلك .

وهكذا ينتهي دوركيم إلى نتيجة أبشئ ، وهي أن الأفعال التي تستهدف غايات شخصية بحثة لا تكون لها قيمة أخلاقية ، أما الأفعال التي تدخل في نطاق الأخلاق فيبينها جميعاً صفة مشتركة وهي استهدافها غايات غير ذاتية .

ولكن ما الذي يجب أن تفهمه من تلك الكلمة ؟ هل تفهم منها أنه لكي يكون سلوكنا أخلاقياً ، يكفي في ذلك ألا ندمي إلى نفعا الشخصى ، وإنما إلى النفع الشخصى لفرد آخر غيرنا ؟ ولكن لم يختلف الحال بالنسبة إلى فرد يكون هدفه شخصية إنسان آخر ؟ ولم تزيد قيمة هذا الفعل عن فعل مماثل يكون هدفه إنماء شخصيتي ؟ إن الفعل الأخلاقي هو حقا ذلك الذي يهدف إلى غايات غير ذاتية ، غير أن تلك الغايات غير الذاتية لا يمكن أن تكون غايات فرد غير الفاعل ، أو عدد من الأفراد غيره ، وتكون نتيجة ذلك أن هذه الغايات لا بد أن تختص بشيء آخر غير الأفراد فهي فوق الفردية .

وليس هناك وراء الأفراد سوى الجماعات التي تنشأ عن اتصاليهم ، أى المجتمعات . وعلى ذلك ، فالغايات الأخلاقية هي التي تتخذ من المجتمع هدفاً ، والسواك الأخلاقي هو السواك الذي يهدف لصالح جماعي : تلك

هي النتيجة التي تفرض نفسها بعد أن نحينا جانبا الاحتمالات التي سبق ذكرها .

ويعنى دور كيم بكلمة « مجتمع » كل جماعة إنسانية ، سواء في ذلك الأسرة - أو الوطن أو الإنسانية . وسنبعث فيما بعد عما إذا كانت المجتمعات المختلفة تلمرج تبعا لأهميتها ، وعما إذا كان بين الغايات الجماعية ما هو أرفع من غيره . أما الآن ، فحسبنا أن نشير إلى المبدأ ، ونعنى به أن مجال الأخلاق يبدأ حيث يبدأ المجال الاجتماعي .

وإذا أكدنا أن المجتمع غاية للسلوك الأخلاقي ، فلا بد أن نرى فيه شيئا غير مجموعة الأفراد . لا بد أن نعده كائنا له ذاته الخاصة *un être sui generis* . وله طبيعته الخاصة المتميزة عن طبيعة أفرادها ، وله شخصيته المختلفة عن الشخصيات الفردية ، وبهذا الشرط وحده يستطيع المجتمع أن يؤدي في الأخلاق ذلك الأثر الذي يعجز الفرد عن أمثاله .

ولكن إذا كان المجتمع لا يتكون إلا من أفراد ، فكيف تكون له طبيعة تختلف عن طبيعة الأفراد المكونين له ؟ يرد دور كيم على هذا الاعتراض ، الذي طالما وقف حجر عثرة في سبيل تقدم علم الاجتماع والأخلاق ، بقوله : إن التجربة أثبتت أن الكل المؤلف من عناصر تكون له خصائص جديدة لا تمثل في أي عنصر من مكوناته على حدة . فالركب إذن شيء جديد بالقياس إلى الأجزاء التي تكوته . فعندما نخرج النحاس بالقصدير ، وهما معدنان يتميزان باللينة والمرونة ، يتكون معدن جديد له صفة تختلف عن ذلك كل الاختلاف ، وهو البرونز المعروف بصلابته . والخلية الحية لا تتسكون إلا من جسيمات معدنية غير حية ، غير أن مجرد التأليف بين هذه الجسيمات

يؤدي إلى أن تتبدى فيها الصفات المميزة للحياة ؛ كالتقدرة على التنفسى
والتكاثر . وهكذا نرى أن الكل يمكن أن يكون شيئا آخر غير مجموع أجزائه .
وايس فى هذا ما يدعى إلى السمثة ، إذ أن مجرد اجتماع العناصر وتآلفها ،
بعد أن كان كل منها معزول عن الآخر ، يؤدي إلى أن يؤثر كل منها فى الآخر
ويتأثر به . ومن الطبيعى أن تؤدي تلك التأثيرات والتأثرات التى نتجت عن
التجمع مباشرة ؛ وما كانت لتحدث قبل وقوعه - من الطبيعى أن تؤدي إلى
ظواهر جديدة كل الجدة ، لم تكن لتوجد لولا هذا التآلف (١) .

فاذا طبقنا تلك القاعدة العامة على الإنسان وعلى المجتمعات لقلنا : إن
الناس لما كانوا يعيشون سويا بدلا من أن يعيشوا فرادى ، فإن الضمائر الفردية
يؤثر بعضها فى بعض ، ونتيجة للعلاقات التى تتصل على هذا النحو ، تظهر أفكار
ومشاعر لم تكن لتظهر مطلقا داخل نطاق الضمائر المنفردة وإنما لتعلم جميعا
كيف تور فى جمع أو جبهة . من الناس عواطف وانفعالات قد تكون مختلفة
كل الاختلاف عن تلك التى يستشعرها الأفراد المجتمعون ذاتهم ، لو كانت
الأحداث نفسها قد أثرت فى كل منهم على حدة ، بدلا من أن تؤثر فيهم
جماعة . فهنا تبدو الأمور على نحو مختلف عن النحو الأول ، ويحسها الناس
بشكل يتباين عنه كل التباين فللجماعات الإنسانية إذن طريقة فى التفكير
والشعور والحياة تختلف عن الطريقة الخاصة بأعضاء هذه الجماعات حين
يفكرون ويشعرون ويعيشون منفردين . ولا شك فى أن كل ما قلناه عن الحشود
والمجموع العابرة ، ينطبق بالاحرى على « المجتمعات » التى ليست إلا حشواً
ثابتة منظمة .

(١) المرجع السابق ، ص ٦٠

بجمل القول إذن أن دور كيم يرى أننا لسنا كائنات أخلاقية ، إلا بقدر ما نحن كائنات اجتماعية . وقد استند من أجل إثبات هذه القضية الأساسية على حقيقة مشاهدة في التجربة : هذه الحقيقة هي أن الإنسانية لم تضاف أبداً لا في حاضرها ولا في ماضيها ، قيمة أخلاقية على أفعال لا يكون لها من هدف سوى لصالح الشخصى لتفاعلها . ففى كل المجتمعات كانت الأناثية تدخل فى باب المشاعر اللا أخلاقية :

صالح الفرد فى التعلق بالمجتمع :

والآن يحق لنا أن نسأل : ما هو صالح الإنسان الذى يجعله يحرص على التعلق بالمجتمع ؟ ولم نخضع كل هذا الخضوع لكائن نختلف عنه اختلافاً أساسياً ؟ ألا يبدو إنكارنا لذاتنا ، فى هذه الحالة ، أمراً غير حقول ؟ أو بمعنى آخر إذا كان المجتمع فى مستوى أعلى من مستوانا ، فلم نتخذ هدفاً لسلوكنا ، أميراً علينا على ذاتنا ؟

قد يقال - وهذا ما رددته بعضهم بالفعل - إن للمجتمع فائدة أساسية للفرد ترجع إلى ما يؤديه له من خدمات ، وإن إرادة الفرد يجب أن تتجه نحو المجتمع لهذا السبب ، مادام توجد فيه نفعاً . ولكن هذا القول يهودنا إلى التكررة التى سبق أن تخلينا عنها على أساس أن الضمير الأخلاقى لكل الأمم بأبائها . فهنا يغلب صالح الفرد ، مرة أخرى ، الغاية الأخلاقية الحقيقية ، ولا يعود المجتمع الا وسيلة من أجل تحقيق هذه الغاية . أما إذا شئنا أن نظل منطقيين مع أنفسنا ومع الحقائق المشاهدة ، وإذا أردنا التمسك بهذا المبدأ شكلي للضمير الجماعى ، الذى يأتى أن يرى فى الأفعال الأناثية ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، أمالاً أخلاقية ، فلا بد أن يكون المجتمع مرغوباً فيه بذاته ومن أجل ذاته ، لا بقدر ما يكون نافعاً للفرد فحسب .

ولكن كيف يكون هذا ممكناً ؟ هنا تعرضنا صعوبة مماثلة تماماً لتلك التى اعترضتنا من قبل ، حين عرضنا للعنصر الأول للروح الأخلاقية إذ لما كانت

الأخلاق نظاما مفروضا على الأفراد ، فقد ظهر لنا حينئذ أنها تتضمن تقييدا للطبيعة البشرية . كذلك نرى هنا أن الغايات التي تضعها لنا الأخلاق تفرض علينا نوعا من إنكار الذات. يبدو لأول وهلة أنه يؤدي إلى محو الشخصية الإنسانية في شخصية مختلفة عنها . وهذا الظن يجد في الإنكار الاجتماعية المتينة ما يدعمه ، إذا اعتادت الفلسفة الاجتماعية أن تضع المجتمع في مقابل الفرد وكأنهما حدان متضادان متناظران لا يتمو أحدهما إلا على حساب الآخر . (١)

ويرى دوركيم أن هلا التمازج بين الفرد والمجتمع ليس الا تعارضا ظاهريا . وهو لا ينكر أن المجتمع والفرد كائنان لهما طبيعتان مختلفتان ، ولكن بدلا من أن يرى بينهما تناقرا صريحا ، يعتقد على العكس أن الفرد لا يكتمل وجوده ، ولا تتحقق طبيعته تماما الا اذا تعلق بالمجتمع . وأثبت هذه الحقيقة بشكل واضح في دراسته عن « الانتحار » : فحينما لا تكون للمجتمع القدرة الجاذبة للنفوس ، التي يجب أن تتوافر فيه عادة ، وحينما يتخلى المرء عن الغايات الجماعية ليظل يسي وراء مصالحه الخاصة وحدها ، فعندئذ تنعكس هذه الحالة على صفحة الخط البياني الذي يوضح نسبة الانتحار ، وترتفع هذه النسبة ارتفاعا واضحا . فالمرء يزداد تعرضا لخطر الانتحار كلما انقصت العرى التي تربطه بالجماعة أيا كانت ، أى كلما أوغل في الحياة الانانية . ولذلك نرى أن الانتحاريين العزاب يكاد يباغ ثلاثة أضعاف عدده بين المتزوجين ، وأنه بين المترجمين الذين لم ينجبوا أطفالا يبلغ ضعفه بين ذوى الأطفال ، بل إنه ليزداد في

(١) عرضنا بالتفصيل لنقد هذه النظرية البخاطنة في بحثنا بعنوان : « التأسيس المنهجية لعلم الاجتماع الحديث » . المجلة الاجتماعية القومية عدد يوليو ١٩٦٦

ففي نسبة عكسية مع عدد الأطفال : فحرص المرء على حياته يزداد أو يتقصن بما لاندماجه في جماعة منزلية أو عدم اندماجه ، وتبعاً لتركيب هذه الجماعة : أى اقتصارها على الزوجين ، أو زيادة تماسكها بفضل وجود أطفال يتفاوت عندهم . ومعنى ذلك أن حرص المرء على حياته يتوقف على مدى تماسك المجتمع العائلي وإحكامه ومئاته ، وأن احتمال الانتحار يقل بقدر ما يكون على المرء أن يهتم بشيء آخر غير ذاته .

ويلاحظ دوركيم أيضاً أن الأزمات التي شهدتها المشاعر الجماعية لها الأثر نفسه في الإقلال من نسبة الانتحار : فالحروب مثلاً ، يثارها لمشاعر القومية والوطنية ، تحرس صوت المشاكل الخاصة ، بحيث تتخذ صورة الوطن وهو مهدد مسكاته في الأذهان لا تكون لها وقت السلم . ونتيجة لذلك ، تقوى الروابط التي تربط الفرد بالمجتمع ، وفي الوقت نفسه تقوى الروابط التي تربطه بالحياة ، وهكذا تقل نسبة الانتحار .

وكذلك نجد أن المجتمعات الدينية كلما ازداد تماسكها قوة ، ازداد أفرادها تعلقاً بها ، ومناعة ضد فكرة الانتحار . ولما كانت الأقليات الدينية دائماً أقوى تركيزاً وترابطاً فيما بينها ، وذلك لكي تستطيع مواجهة القوى التي يتعين عايتها أن تناضلها ، فإننا نجد الانتحار بين أفراد المذهب الديني الواحد يقل في البلاد التي يكون فيها ذلك المذهب أقلية ، عنه في تلك التي يدين به مجموع من فيها من المواطنين (١) .

ويتمى دوركيم من ذلك إلى نتيجة هامة وأساسية في مذهبه ، وهي أن « الإنسان » إلى حد بعيد ، ثمرة من ثمرات المجتمع . فمن المجتمع من يأتيها

خير ما فيها ، ومنه تنبع الأشكال العليا لنشاطنا : فاللغة مثلا ظاهرة اجتماعية من الطراز الأول ، والمجتمع هو الذى أنشأها ، وهو الذى يورثها ايل بعد الجيل ، غير أن اللغة ليست مجرد مجموعة من الكلمات ، فكل لغة تطوى على عقلية خاصة . هي عقلية المجتمع الذى يتحدث بها ، وفي هذه العقلية يتبلدى مزاجه الخاص ، وهي التى تكون أساس العقلية الفردية : وينبغى أن يضاف إلى جميع الأفكار التى تأتى بها اللغة تلك التى يأتى بها الدين ، إذ أن الدين نظام اجتماعى ، بل لقد كان أساسا للحياة الجماعية كلها في عدد كبير من الأمم ، كما أن الدين أيضا مازال ، بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من الناس ، أرفع صور التفكير الممادى والخاص . وكذلك فإن نشأة العلم وتقدمه لم تكن إلا من أجل غايات اجتماعية : فالمجتمع وحده هو الذى يبعث العلم إلى الوجود إذ يهتم على أفسرده أن يتقنوا أنفسهم . وما أعظم الفراغ الذى يتخلف في أذهان الأفراد لو أزلنا منها كل ما جلبته الثقافة العلمية ، (١) .

فحال إذن أن يكون بين الفرد والمجتمع ذلك التعارض الذى سلم به كثير من المفكرين بلا تردد . وإنما الواقع - بعكس ذلك - أن لدينا مشاعر عديدة تعبر فيها عن شيء غير ذاتيتنا ، هو المجتمع ، ولا جدال في أن المجتمع يتجاوزنا ويطنى علينا ، لأنه أوسع من وجودنا الفردى إلى حد لا يتسامى ؛ غير أنه مع ذلك يتقلقل فينا من جميع النواحي : إنه حقا خارج عنا ، محيط بنا ، ولكنه كذلك فينا . فكما يتقلنى الكائن العضوى منا في تاجيته المادية بخصائصها من خارجه ، فكذلك يتقلنى الكائن العقلى منا بأفكار ومشاعر وأفعال ترد إليه من المجتمع . فمن المجتمع إذن نتمد أكثر أجزاءنا أهمية .

(١) التربية الأخلاقية ، ص ٧٠ .

ومن وجهة النظر هذه نستطيع أن نفسر بسهولة كيف أمكن المجتمع أن يكون موضوعا لتعلقنا . كما نستطيع أن ندرك الخطر الذي يكمن في حياة الأناية : والواقع أن الأناية المطلقة لا وجود لها تقريبا . إذ أننا لو شئنا أن نجيا حياة أناية بحتة ، لوجب علينا أن نتخلى عن طبيعتنا الاجتماعية ، وهو أمر يعدل في استحالة محاولتنا التفرز بعيدا عن ظننا :

هل هناك تدرج في الغايات الاجتماعية ؟

بقيت الآن مسألة هامة وهي بيان أي المجتمعات التي ينتمي إليها الإنسان أجدر بأن يوجه إليه نشاطه الأخلاقي . فالإنسان الحديث ينتمج في جماعات متعددة ، وإذا أقتصرتنا على ذكر أهمها فهناك الأسرة التي ولد فيها وهذا الوطن أو الجماعة السياسية ، وهناك الإنسانية . فهل يجب أن يتعلق المرء بواحدة دون غيرها من هذه الجماعات ؟

يرى دوركيم أنه ليس هناك بين هذه المشاعر الجماعية الثلاثة أي تنافر ضروري . فالأسرة والوطن والإنسانية إنما تمثل مراحل مختلفة في تطورنا الاجتماعي والأخلاقي ، تمهد كل مرحلة منها للأخرى .

ولكن إذا كان من الضروري أن توجد هذه الجماعات الثلاثة معا ، وإذا كانت كل منها تمثل هدفا أخلاقيا جديرا بأن نبلغه ، فإن تلك الأهداف ذات المختلفة ، مع ذلك ، تتفاوت قيمتها ، ويوجد بينها نوع من التسلسل . فمن البسي أن الغايات العائلية يجب أن تخضع للغايات الوطنية لمجرد كون الوطن جماعة اجتماعية من نوع أرفع . ونظرا لأن الأسرة أقرب إلى الفرد ، فإنها تمثل غاية أقرب إلى النزعة الشخصية ، ومن هنا كانت أقبل مرتبة . ولا شك في أن دائرة المصالح العائلية من الضيق بحيث تختلط إلى كبير بدائرة المصالح الفردية .

وقضلا عن ذلك . فإن الواقع يؤكد أنه بقدر ما تستخدم المجه مسات ويزداد
ركزا ، فإن قدر الحياة العامة للمجتمع أى تلك الحياة التى يشترك فيها
جميع أفرادها ، وتتخذ من الجماعة السياسية أصلا وغاية - يرتفع فى نفوس
الأفراد ، بينما يتضاءل فى نفس الرقت العور النبى ، بل المطلق للحياة العائلية :
بل إن النشاط العائلى بالمعنى الصحيح قد ضاق نطاقه ، مادام الطفل غالبا ما
يترك بيت الأسرة فى سن صغيرة جدا ، ليتلقى خارجه تعليما عاما وهكنا
يميل مركز النقل فى الحياة الأ-لاقية - وهو المركز الذى كان ينحصر من قبل
فى الأسرة - إلى التحول رويدا رويدا ، فى صورة تصبح معها الأسرة عضوا
ثانويا فى جسم الدولة .

ولكن إذا كانت مسألة التفضيل بين الأسرة والدولة قد استمرت بحيث
لا يمكن أن يحتدم حولها جدال ، فإن مسألة التفضيل بين مصالح الإنسانية
ومصالح الدولة ، أى المالية والقومية ، هى بعكس ذلك من المسائل التى تثير
الوم قدرا هائلا من الخلاف وخطورة الجردل الدائر حول هذا الموضوع
ترجع إلى قوة الحجج التى يدلى بها كل من الطرفين . فالفرق المؤيد لفكرة
الإنسانية يؤكد أن أكثر الغايات الأخلاقية تجسدا وأبعدها عن العنصر
الشخصى ، أى أكثرها انفصالا عن أحوال الزمان والمكان والجنس ، وهى
التي تتجه نحو أرقى درجة من التعميم . فقد قامت الأمم وعلت على القبائل
الصغيرة القديمة ، ثم اختلطت الأمم ذاتها وانترجت فى هياكل اجتماعية
أوسع نطاقا . وليس هناك ما يدعوننا إلى أن نضع لحركة مستمرة كهذه حدا
لا يمكنها تجاوزه . فالغايات الإنسانية هى إذن أسمر وأرفع من الغايات
القومية ، وأجدد بأن تقبوا منزلة أرقى .

ومع الاعتراف بقيمة هذا الرأي ، يرى دوركيم أن فكرة الإنسانية - إذا قيست بالوطنية - لا تعبر عن مجتمع تام التكوين . فهي ليست كائنا اجتماعيا له شعوره الخاص ، وله شخصيته المنسردة ، وتنظيمه المستقل . وما هي إلا لفظ مجرد نشير به إلى مجموعة من الدول ، والأمم ، والقبائل التي يسكنون مجموعها النوع الإنساني . فالدولة إذن هي أكثر الجماعات الإنسانية الموجودة في الوقت الحالى تنظيما . والأول في قيام دولة في المستقبل - كون مشتتة على الإنسانية كلها ، مازال من الصعب بحيث لا يمكننا أن نحسبه اليوم أى حساب ومن هنا يبدو ، في رأى دوركيم ، أنه من غير المقبول أن نضحي بجماعة موجودة ، هي الآن حقيقة حية ، من أجل جماعة لا وجود لها حتى الآن ، ومن المحتمل كثيرا ألا يكون لها وجود إلا في العقل .

وعلى ذلك فالمجتمع الذى تتمثل فيه العناية الحقيقية للسلوك الأخلاقى ، هو المجتمع السياسى أو الوطن ، بشرط أن ننظر إليه على أنه تجسد جزئى لفكرة الإنسانية . فالوطن كما يقتضيه الشعور الحديث ، ليس هو الدولة الأناية الغيورة ، التي لا تعرف قاعدة سوى صالحها الخاص : وإنما تنحصر قيمة الوطن الأخلاقية في أنه أكبر تقريبا ممكن لذلك المجتمع الإنسانى الذى لم يتحقق للآن ، وإن يكفى هو الحد المثالى الذى نسعى إلى الاقتراب منه بقدر الإمكان

وعندما لا تكون فكرة الوطن إلا صورة خاصة من فكرة الإنسانية ، ويختلط النموذج المواطن إلى حد كبير بالنموذج الإنسان عامة - عندئذ نحس بأننا إنما نعلق بالإنسان من حيث هو إنسان ، أى بفكرة الإنسانية ، وذلك بجانب إحساسنا بالارتباط بأولئك الأفراد المعينين الذين تتحقق فيهم فكرة مجتمعنا الخاصة عن الإنسانية .

بعد أن ينتهي دور كيم ، على هذا النحو ، من تحليل العنصر الثاني للروح الأخلاقية ، نحاول أن يبين كيف يرتبط العنصران — عنصر النظام وعنصر التعلق بالجماعة — كل منهما بالآخر . فهو لا يرى فيهما إلا وجهين لشيء واحد ، وهو المجتمع . فإذ النظام ، في نظره ، إلا المجتمع منظورا إليه من حيث هو يوجهنا ، وعلى علينا أوامره ، ويفرض علينا قوانينه . ولو تأملنا العنصر الثاني ، أى التعلق بالجماعة ، لامتدنا ثانية إلى المجتمع ، ولكن منظورا إليه هذه المرة على أنه شيء مرغوب فيه ، وعلى أنه غاية تجذبنا ومثل أعلى نعى إلى تحقيقه ففى الحالة الأولى يبدو لنا المجتمع كسلطة تهمسنا وتضع لنا حدوداً وفى الحالة الثانية يظهر المجتمع كقوة مناصرة وحامية لنا ، فه والام الرمم التى نستمدهنهما كل ما هو أساسى فى جوهرنا العقلى والأخلاقى ، والذى تنبجه نحوها إرادتنا بدفعها شعور من الحب والاعتراف بالجميل :

ويلاحظ دور كيم أن النتيجة التى انتهى إليها لا تخالف الآراء الشائعة ، بل نجد فيها ، على العكس ، ما يدعمها ، وما يعطيها فى الوقت نفسه تحديداً جديداً . فالواقع أن كل الناس يميزون تميزا يتفاوت فى دقته ، بين عنصرين فى الأخلاق ، يه اظران تماما هذين العنصرين . وهما اللذان يسميهما الأخلاقيون باسم الخير والواجب . فالواجب هو الأخلاق من حيث هى أمره ونهاية هو الأخلاق القاسية الصارمة ذات الأوامر الجبرية ، وهو التعامل الذى يجب إطاعتها . أما الخير فهو الأخلاق من حيث تبلو لنا شيئا طيبا ، ومثلا أعلى نحبه ونهفو إليه بحركة تلقائية للإرادة . غير أن عيب فسكرتى الواجب والخير هو أنهما فى حد ذاتهما تجريدات تظلفى الهواء إن لم ترتبط بحقيقة جية ، وبالتالى تنفقر إلى كل ما هو ضرورى لمخاطبة النفوس والقلوب . والحقيقة الحية التى يمكن أن نربط بها فكرة الواجب والخير هى « المجتمع » : فليس من الصعب

أن نرى أن الواجب هو المجتمع من حيث أنه يفرض قواعد ويضع حدوداً
اطيعتنا ، بينما الخير هو المجتمع ، ولكن من حيث هو حقيقة أكثر ثراء من
حقيقتنا ، بحيث إذا تعلقنا بها ينتج عن ذلك امتلاء في كياننا .

ولكن مهما بلغ وثوق الصلات التي تجمع بين هـ ـ الذين المنصرين ، فإن كلا
منهما ، مع ذلك ، ينمو في اتجاه معضاد للآخر . ففي الفرد يسود واحد منهما
دائماً ، ويضفي لونه الخاص على الطابع الأخلاقي لصاحبه . إذ يسود لدى
بعض الناس الشعور بالقاعدة والنظام ، وحينئذ يقدون وأجيبهم — حالما
يتبينونه — كاملاً وبلا تردد ، مجرد كونه الواجب . هؤلاء هم ذوو الإرادة
القوية الذين تمثل اتجاههم خير تمثيل نظرية كانت ، في الأخلاق (١) .
وهناك فريق آخر يعيل إلى بذل نفسه ، وإلى التعلق بغيره والسواء لهم .
وهذا الفريق يتألف من أصحاب القلوب المحبة والنفوس الكريمة المتحمسة
وإن كان عيهم هو صعوبة إخضاع نشاطهم لقاعدة ، وبعد سلوكهم الأخلاقي
عن ذلك التسلسل المنطقي والإحكام المتين الذي نلاحظه لدى الأولين .
إذ أن العواطف مهما سمت ، تتجه بتأثير الظروف الطارئة إلى أكثر الاتجاهات
اختلافاً .

والأمر في المجتمعات لا يختلف عنه في الأفراد ، ففيها أيضاً يسود أحد
المنصرين تارة والآخر تارة أخرى ، فتتغير مظاهر الحياة الأخلاقية تبعاً
للعنصر السائد . فعندما يباغ شعب معين مرحلة الاتزان والنضوج ، وعندما

(١) يرى كانت أن العمل لا يكون خلقياً إلا إذا كان منبعثاً عن الشعور
بالواجب . أنظر تفاصيل مذهب كانت في الفصل الخامس .

تهتدى وظائفه الاجتماعية إلى النظام الصالح لها لفترة معينة على الأقل، عندئذ يكون الميل إلى القاعدة والنظام هو السائد بالطبع . وعلى العكس من ذلك نجد في عصور الانتقال ، أن روح الخضوع للقاعدة لا تستطيع أن تحتفظ بقوتها المعنوية نظراً لأن القواعد التي كانت شائعة قديماً تكون في هذه المرحلة ، مزعزعة في بعض نواحيها على الأقل . فلا مفر ، في هذه الحالة ، من أن يقل شعور النفوس بسلطة نظام انتابه الضعف بالكل . ونتيجة ذلك أن يصبح العامل الأخلاقي السائد بحق هو العنصر الثاني للروح الأخلاقية، أي الحاجة إلى هدف يتعلق به المرء ، ومثل أعلى يتفانى من أجله : أي بالاختصار ، روح التضحية والولاء .

العنصر الثالث : استقلال الإرادة (١)

شرحنا حتى الآن رأي دوركيم في أن الأخلاق نظام من القواعد الخارجية عن الفرد ، والتي تفرض عليه من الخارج ، لا بالقوة المادية ، وإنما بفضل ما لها من تأثير أعلى كامن فيها ، ومستمد من تأثير حياة الجماعة .

وقد صادفتنا في مواضع عديدة أنواع من التعارض الوهمي بين عدد من العناصر ، فرأينا تعارضاً بين الخير والواجب ، وبين الفرد والجماعة ، وبين التحديد الذي تفرضه علينا القاعدة المنظمة ، والنمو الكامل للطبيعة البشرية . وليس في كثرة أمثلة هذا التعارض ما يدعو إلى اللبس : إذ أن الحقيقة الأخلاقية مركبة وموحدة في الوقت نفسه : ومصدر وحدتها ، في نظر دوركيم هو الكائن الذي يتخذ أساساً لها ، وهو المجتمع :

(١) المرجع السابق ص ١٠٣ وما بعدها

ويصادفنا الآن تعارض جديد : فمن جهة نرى القواعد الأخلاقية تبدو بكل وضوح كشيء خارج عن الإرادة ، فهي ليست من صنعنا ، وبالتالي فنحن في أمثالنا لما نخضع لقانون لم نشرعه . فنحن إذن نخضع لجزيرة حقيقية وإن كانت هذه الجزيرة خلقية .

ولكن من المؤكد ، من جهة أخرى ، أن الضمير يمتنع على مثل هذا التقييد في حريته . فالفعل في نظرنا لا يكون أخلاقياً بحق إلا إذا كنا قد أدبناه بمحض اختيارنا ، دون أى ضغط من أى نوع : على أننا لا نكون أحراراً لو كان القانون الذى تنظم سلوكنا تبعاً له ، مفروضاً علينا ، أى لو لم تكن قد أردناه بكامل حريتنا . ولا شك أن ميل الضمير الأخلاقى هذا إلى أن يربط بين «أخلاقية الفعل» وبين رد استقلال الفاعل ، «حقيقة لا سبيل إلى إنكارها ، ولا بد من أن تدخلها في حسابنا .

فن البدييات الأساسية في أخلاقنا أن الشخصية الإنسانية هي الشيء الخلقى بالتقديس : وتبعاً لهذا المبدأ ، توصف كل محاولة للتعدى على شعورنا الذاتى بأنها لا أخلاقية ، مادام فيها خرق لاستقلالنا الشخصى . ولا يصح أن تفرض علينا أية طريقة محددة في التفكير ، حتى ولو كان ذلك باسم السلطة الأخلاقية .

وهناك من ينكر على الضمير الأخلاقى حق المطالبة بمثل هذا الاستقلال ، إذ يلاحظ هؤلاء أننا نخضع دائماً لضغط دائم : فالبيئة الاجتماعية تشكلنا وتفرض علينا آراء متنوعة ، لم تصدر واحدة منها من ذهننا ؛ هذا فضلاً عن الميول التى ترد علينا حتماً عن طريق الوراثة . ويضيفون إلى ذلك قولهم إن الشخصية ناتجة عن البيئة ، لا كما يشهد بذلك الواقع فحسب ، بل كما يجب أن تكون ؛

ولكن مهما كانت قيمة هذا الرأي من حيث اعتماده على تأثير المجتمع. فنؤكد
أن الضمير الأخلاقي يعلو صوتة دواما بالاحتجاج على هذه العبودية، ويدعو
بحماسة إلى مزيد من الاستقلال الشخصي ما هي إذن وسيلة التوفيق بين هاتين
الضرورتين : « الزام » القاعدة بوصفها صادرة عن ضمير المجتمع « واستقلال،
الإرادة ؟ أو بمعنى آخر كيف يتحقق الخضوع للمساعدة مع شعورنا الذاتي
بحريتنا في اختيار الفعل ؟

يرى دور كيم أن تحقيق ذلك يتم عن طريق « العلم » فكما تحرر عقولنا
بالنسبة للأشياء المادية وقوانين العالم المادي عن طريق العلم ، فكذلك تتحرر
إرادتنا بالنسبة للقواعد الأخلاقية عن طريق العلم. ويفسر دور كيم فكرته
هذه بقوله ، « حين يقبل المرء نظاما معيناً للأشياء لأنه على يقين من أنه كما
يجب أن يكون ، فليس في ذلك خضوع لأي ضغط ، وإنما يريد المرء ذلك
النظام لإرادة حرة ويقبله وهو عالم بسبب قبوله . وهذا النظام الأخلاق ، الذي
لم يخلقه الفرد من حيث هو فرد ، هذا النظام يستطيع الفرد أن يسيطر عليه
عن طريق العلم . فعلى الرغم من أننا نبدأ بالخضوع للقواعد الأخلاقية سلبيا
وعلى الرغم من أن الطفل يتلقاها من الخارج عن طريق التربية ، وأنها تفرض
علينا بفضل سلطتها . على الرغم من كل ذلك ، فإن في معنا أن نبحث عن
طبيعتها ، وشروطها القرينة والبعيدة ، والحكمة من وجودها . وبالانحصار في
وسعنا أن تكون عنها « علما » (١) فلنفرض أن هذا العلم قد تم : عندئذ ينتهي

(١) يشير دور كيم هنا إلى إمكان وجود علم يدرس الظواهر الخلقية . وهذه
الإشارة تدل على إدراكه التام للضربة بين النظرة الفلسفية والنظرة العلمية
للأخلاق . وسوف تتضح هذه الضربة تماما عند ليفي رول ، كما سنرى
في الفصل التالي .

عهد لخضوعنا ، وتصيح لنا القيادة في عالم الاخلاق . فلا يعود ذلك العالم خارجا عنا ، مادما عندئذ نتصوره في ذاتنا بنظام من الأفكار الواضحة المتميزة ، التي ندرِك كل ما بينها من صلات . وعندئذ نستطيع أن نحد وبالضبط إلى أي حد يكمن ذلك النظام في طبيعة الأشياء أي في المجتمع ، أعني إلى أي حد يكون كما يجب أن يكون عليه . ويتبدل ما نراه كذلك ، يمكننا أن نقبله بمحض اختيارنا . ويمكننا كذلك أن نقبل إلى أي حد لا تقوم بعض عناصر الأخلاق على أساس سليم ، إذ أنه من الممكن دائما أن تتضمن عناصر شاذة ولكن عندئذ تكون وسيلة إعادتها إلى الحالة السوية في متناول أيدينا ، بفضل العلم نفسه الذي نفترضه تماما

وهذا يكون في وسعنا - بقدر ما تفهم الأسكام الأخلاقية فهما كافيا ، وندرك العان التي تتحكم فيها ، والوظائف التي يؤديها كل منها - يكون في وسعنا ألا نوافق عليها إلا عن علم وإدراك تام للسبب . ولا شك أن قبولنا لها على هذا النحو لا يتضمن أي عنصر من عناصر الضغط . ونحن لانكر أننا ما زلنا أبعد عن ذلك المثال الأعلى في مجال حياتنا الأخلاقية ، بما في مجال حياتنا المادية إذ أن « علم الأخلاق » لا زال حديث العهد ، ونتائجها لا زالت بعيدة عن الاستقرار . ولكن هذا لا يهمننا في شيء . فلن يمنع ذلك من وجود طريقة لتحررتنا ، وبهذا يكون هناك أساس لتطلع الضمير العام إلى مزيد من الاستقلال للإرادة الحقيقية (١) .

ثم يفند دور كيم بعد ذلك الاعتراض القائل بأن القواعد الأخلاقية تفقد

(١) التربية الأخلاقية ص ١١٣ .

صفتها الآمرة بمجرد أن نعرف الحكمة من وجودها . ويرد عليه بأن الشيء لا يتغير طبيعته بمجرد أننا نعرف سببه . ففرقتنا بقوانين الحياة لا تستتبع مطلقا أن الحياة قد فقدت إحدى صفاتها الميزة . وكذلك فإن إيضاح علم الظواهر الأخلاقية لما يبرر وجود الصفة الآمرة الكاملة في القواعد الأخلاقية ، لا يؤدي مطلقا إلى أن تسلب من تلك القواعد صفتها الآمرة ،

فبالرغم من أننا نظل مقيدين ، لأننا كائنات متناهية ، ونظل - بمعنى معين - سلبين بإزاء القاعدة التي أمرنا ، إلا أن هذه السلبية تغدو ، في الوقت نفسه ، إيجابية ، وذلك عن طريق الدور الإيجابي الذي تؤديه حين نريدها بمحض اختيارها ، وإثنا نريدها لأننا نعلم الحكمة من وجودها . فليست الطاعة السلبية هي التي تؤدي بذاتها إلى الخط مع شخصيتنا ، وإنما تؤدي إلى ذلك الطاعة السلبية التي نقبلها دون علم تام بسببها :

وهكذا ينتهي دور كيم إلى أن الفكر هو الذي يحرر الإرادة ، ويرى أن تلك القضية التي يقبلها الجميع مسلمة فيما يتعلق بالعالم المادي ، لا تقل عن ذلك صدقا في العالم الخفي . ثم يحدد بوضوح معالم المنهج الاجتماعي في دراسة الأخلاق حين يقول : « إننا لا نستطيع أن نغزو العالم الأخلاقي إلا بالطريقة نفسها التي غزونا بها العالم المادي ، أعني ببناء علم الظواهر الأخلاقية » . (١)

فليس يكفي إذن ، بل لم يعد يكفي من أجل أن يكون سلوكنا أخلاقيا ، أن نحترم النظام ، وأن نتعلق بجماعة ، بل لابد أيضا أن يكون لدينا - في إطاعتنا للقاعدة وفي ولائنا لمثل جماعي أعلى - أوضح وأكمل ادراك ممكن

(١) المرجع السابق ص ١١٥ .

لأسباب سلوكنا . وهذا الإدراك هو الذى يضى على أفعالنا ذلك الاستغلال الذى يتطلبه الشعور العام من كائن أخلاقى تماما : أى أن العنصر الثالث للأخلاق هو حسن تفهم الأخلاق . فأخلاقية المرء لا تنحصر فى مجرد أدائه لأنعال معينة ، وإنما لابد أن يكون قد أراد القاعدة التى تملى عليه هذه الأفعال باختياره ، أى قبلها طواعية . وهذا القبول الإرادى ليس الا القبول عن علم وتفهم .

ويؤكد دوركيم أهمية هذا العنصر الأخير بقوله انه أبرز سمة للضمير الأخلاقى للشعوب المعاصرة : إذ أخذ العقل والفهم يثبت أقدامه بالتدرج بوصفه عنصرا للأخلاق : وأخذت الأخلاق التى كانت فيما مضى تنحصر كلها فى الفعل ذاته ترتقى رويداً رويداً نحو الزمن ، أى نحو التصور الذى ينفذ الى أعماق الأشياء ، والذى يعبر القاعدة ذاتها ، ويوضح أسبابها والحكمة منها .

ثم يبنى على ذلك نتيجة عملية تتصل بطريقة تدريس الأخلاق فى المدرسة ، حين يقول : إن تعليم الأخلاق ليس معناه الوعظ أو حشر الأخلاق فى النفوس حشراً ، وإنما هو تفسيرها . فإن أينا على الطفل كل تفسير من هذا النوع ، ولم نحاول إنفهامه أسباب القواعد التى يجب عليه اتباعها ، انحط مستوى أخلاقه وبعدت عن الكمال : فلا يكفى أن تلقى الطفل واجباته فحسب ، بل يجب كذلك أن نفهمه ، فى الوقت المناسب ، أسباب هذه الواجبات وبواعثها ، وبذلك ندبجه فى حياة الجماعة ، ونعده ليؤدى دوره فى الأعمال الجماعية التى تنتظره .

تقد مذهب دوركيم

وضع « جورفيتش مذهب دوركيم في عداد انذاهب الفلسفية ، أو مذاهب « ما بعد الأخلاق التقليدية les métamoraless traditionnelles » على حد تعبير ليفي برول (١) وقد عاب هذا العالم الاجتماعى على دوركيم أنه أراد ، كما فعل فلاسفة الأخلاق ، أن يعرف *connaitre* ، ويفرض *prescrire* في آن واحد . وهذا الموقف لا يتفق مع موقف العالم ، الذي يجب أن يتجهوا الى المعرفة فقط ، دون تحديد الغايات . ولذلك فإن « جورفيتش » لم يتردد في أن ينعت هذا المذهب بأنه « مذهب وسط بين المذهب الاجتماعى والمذهب الميتافيزيقى . وإذا كان دوركيم — كما يقول — قد جعل حل المشكلة الأخلاقية ، المركز الذى دارت حوله كل بحوثه الاجتماعية ، فإنه قد توصل من هذه البحوث الاجتماعية الصرفة إلى نتائج أهم بكثير مما وصل إليه من دراسة المشكلة لاجتماعية نفسها ، وهى التى من أجلها قام ببحوثه العديدة في علم الاجتماع . وهو ، لذلك ، يشبهه بكرستوف كوليس ، الذى أراد أن يبحث عن طريق الهند ، فأدى به ذلك إلى كشف أمريكا .

ونحن مع اعترافنا بقيمة هذا النقد ، لا نستطيع أن ننكر ما قام به دوركيم من مجهود علمى في الكشف عن الحقيقة الاخلاقية بطريقة موضوعية : وقد عني بتوضيح غرضه هنا منذ أن بدأ في كتابة مقدمة كتابه الأول عن « تقسيم العمل الاجتماعى » حيث قال : « إنه سيسهم بكتابه هذا ، في معالجة ظواهر الحياة الاجتماعية وفقاً للطريقة المتبعة في العلوم الوضعية . وكتب في موضع آخر من الكتاب نفسه . « لنبدأ بملاحظة الأخلاق كظواهر واقعية ، ولننظر ماذا نستطيع أن نعرف عنها في الوقت الحاضر » . ولم ينحرف دوركيم عن هذا الغرض حين ذكر في كتابه « التربية الاخلاقية » ، إن دراسة الظواهر الاخلاقية تختم وجود علم موضوعى يبحث عن الحقيقة الاخلاقية ليعرفها :

وإذا كان دور كيم قد ربط ، في النهاية ، فكرة المثال الأعلى الأخلاقي بفكرة المجتمع ، فما ذلك إلا لاقتناعه بأن أمثاله الاجتماعية ، على وجه العموم ، يجب أن تؤدي في النهاية إلى الغاية الطبيعية لها ، وهي النهوض بالمجتمع على أسس طيبة . ويكفينا في التمثيل على ذلك ، أن نذكر عبارة دور كيم المشهورة التي قال فيها : « إن أمثالتنا لا نستحق ساعة واحدة من العناء ، إذا كان الغرض منها الانتصار على الناحية الجسدية . »

لقد حاول دور كيم أن ينظر إلى الظواهر الخلقية نظرة تجريبية تقوم على الملاحظة والتحليل العلمي ، ولكنه لم يفلح ، في الوقت نفسه ، ذلك الطابع المقدس المميز لتلك الظواهر ، والذي يمتنضاه تحت مكانة فريدة في دائرة الظواهر الاجتماعية عامة . واستطاع أن يلتقي مع فكرة « الواجب » كما هو عنها . كانت « دون أن يضحى بما يقتضيه مبدأ الخير ، وذلك بفضل نظريته إلى الظاهرة الأخلاقية من جوانبها المختلفة :

وعيب على مذهب دور كيم أحيانا أنه ينزع مع الفرد كل رغبة نحو الطموح . ولكننا رأيناه يقرر على العكس من ذلك أنه لا بد للفرد من أن يعلو على نفسه ، مدفوعا إلى ذلك بقوة المثل العليا الجمية التي تضطره إلى أن ينسى نفسه ، ويتجرد من مصالحه وشواغله ، لكي يمضي نحو تحقيق الغايات المشتركة بروح النزاهة والاختلاص ، وبذلك الذات . وهناك يذهب خصوم المذهب الاجتماعي إلى القول بأنه « ليس ثمة شيء ويمكن أن يسمح لنا بأن نقرر أن كل ما يتطلبه المجتمع من الفرد لا بد أن يكون حسنا ، فإن مثل هذا القول لا يصدق حتى على الفرائض التي جاءت بها علينا الطبيعة . وكما أن الرأي الذائع بين الناس لا يمكن أن يكون دائما هو الحقيقة بعينها ، فليس ما يمنع من أن تكون القواعد الأخلاقية قاسية ، حتى ولو كانت مبدأ عاما تمتدحه الجماعة بأسرها . بل إننا لو أنعمنا

النظر في أخلاق الجماعات ، لوجدنا أن كل مجتمع انما هو في الحقيقة على درجة محددة من السمو الاخلاقي ، فلا بد للأخلاق الفردية من أن تتنكر لتلك الاخلاق الجمعة حتى يسويها ، وهي لا تستطيع خلال هذه العملية التصاعدي أن تقتصر على الاستناد إلى السلطة الجماعية التي يتحدث عنها أصحاب المذهب الاجتماعي :

ويرد دور كيم على هنا فقد يقول إن هذه النظرية القلبية وليدة تصور خاطئ للمجتمع . فقد رأينا أن في المجتمع من الخراء الاخلاقي ما يعجز أي فرد عن الإحاطة به أو الإلمام بشئ جواربه . وآية ذلك أن المجتمع زائر بالتيارات الأخلاقية التي تعمل عملها في صميم العصر الذي نعيش فيه ، ولكن كل فرد منا لا يدرك من كل تلك التيارات إلا ذلك التيار المسود الذي يمر عبر بيته الفردية .

ولذن فإن الحياة الأخلاقية للجماعة هي أنصب من كل حياة أخلاقية فردية وأكثر تركيبا ، وخاصة إذا أدخلنا في حسابنا كل ما يعجز به المجتمع عن آمال ومطامح وغايات وأهداف ومثل عليا .

الفصل الثاني عشر

علم العادات الاخلاقية

إذا كان دور كيم قد اتخذ ، في نظر الاجتماعيين المحدثين ، موقفا وسطا بين العلم والفلسفة ، ولم ينقل النظر إلى الغايات أثناء بحثه في الظواهر الاخلاقية بحثا موضوعيا ، فإن ليفي بول قد اتخذ على العكس موقفا صريحا ، وهاجم الطريقة الفلسفية القديمة هجوما لا هوادة فيه . ولذلك فإن آراءه ، التي فصلها في كتابه القيم « الاخلاق وعلم العادات الاخلاقية » (1) تعد المرحلة الحاسمة في دراسة « الظواهر الاخلاقية » وفق المنهج الاجتماعي : فقد عنى ليفي بول ، بعد أن نقد المنهج الفلسفي ، بتوضيح القواعد العلمية التي تحقق دراسة « الحقيقة الاخلاقية » ، دراسة موضوعية باعتبارها من الظواهر الاجتماعية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة الاجتماعية والنظم السائدة فيها .

وهو يقول في نقد المذاهب الفلسفية في الاخلاق « إن هذه المذاهب حين تزعم لنفسها أنها « نظرية » spéculatives و « تقديرية » normatives في آن واحد ، تحرف بسبب هذا الزعم نفسه عن الدراسة الموضوعية للحقيقة الاخلاقية » .

(1) Lévy - Brühl, La Morale et la Science des Moeurs Paris, Alcan, 1937.

الترجمة العربية للدكتور محمود قاسم ، وقمنا بمراجعتها بتكليف من إدارة الثقافة العامة . ونشرت الكتاب بعنوان « الاخلاق وعلم العادات الاخلاقية » ، طبعة الحلبي بالقاهرة .

كما يرى أن فكرة قيام « علم معياري » ، هي في حد ذاتها فكرة تطوى على التناقض - فليس من الممكن أن يطلق لفظ « العلم » ، بمعناه الدقيق ، على دراسة هذا شأنها . إذ أن العلم بالضرورة وضعى لأنه لا يدرس إلا ما يمكن إرجاعه عن طريق مباشر أو غير مباشر إلى وقائع أو ظواهر ، أى ما يمكن أن يكون موضوعا للملاحظة والاختيار . ولكن الأخلاق ، كما يعالجها التلامذة ، جدل عقلى وتأملات حول الطبيعة البشرية وتحقيق السعادة ، فهى أدخلت في باب الميتافيزيقا منها في باب العلم . ومن الخطأ الجسيم أن تخلط بين البحث عن « القوانين » ، وهو غرض العلم الوحيد ، وبين تحديد « القواعد » التى يسير بمقتضاها السلوك ، وهو غرض الأخلاق الفلسفية :

وإذن فتحسن لا نستطيع أن نسمى الأخلاق التقليدية « علما » ، أو نطلق عليها اسم « العلم المعيارى » ، إلا إذا أسأنا فهم « العلم » نفسه . ولا نرانا فى حاجة إلى القول بأن الوظيفة الوحيدة للعلم - بحسب تعريفه - إنما هى معرفة « ما هو كائن » ، لا تحديد « ما يجب أن يكون » - حقا إن هناك « علوما تطبيقية » أو فنونا عملية ، ولكن هذه العلوم التطبيقية لا بد من أن تقوم على علوم أخرى نظرية تعرفها بالفرض المطلوب ، كما تفعل الفسيولوجيا ، مثلا إذ تمد الطب بالمعرفة الصحيحة عن الحالة السوية للجسم . وعلى ذلك ، فإن فى وسعنا أن نقول إنه لا يمكن أن تكون هناك دراسة علمية ومعيارية فى وقت واحد . إذ المسألف أن توجد أولا علوم نظرية محضه تبحث فى طبيعة الظواهر والقوانين التى تخضع لها ، وهذه العلوم هى التى تفتح السبيل من بعد أمام التطبيقات العملية (١) .

(١) الدكتور زكريا ابراهيم ، الأخلاق والمجتمع . المكتبة الثقافية عدد ١٥٢

هذا الآراء التي أعلنها ليفي برون في وضوح وقوة في كتابه ، جعلت من هذا الكتاب حدثاً فذاً في تاريخ دراسة الأخلاق . وهو يعد أصبغ تعبير عما يطلق عليه الآن اسم « مذهب الوضعيين في دراسة الأخلاق » . ومن هذا الاسم يتبين لنا أن ليفي برون يصل ما انقطع ، أو يكمل ما بدأ به كونت ودور كيم حين أرادا تطبيق منهج البحث في العلوم التجريبية على دراسة الظواهر الاجتماعية :

وقد قوبل الكتاب عند ظهوره في السنوات الأولى من هذا القرن ، بعاصفة من النقد والاستهجان ، لأن أصحاب الطريقة القديمة ، وأنصار المذاهب الأخلاقية الفلسفية وجلوا فيه مساساً بقدسية الأخلاق ، وأدعوا أن دراسة النظم الأخلاقية بطريقة العلوم الوضعية يقضى على ما نكته من احترام وتقديس لفكرة الأخلاق . ولكن هذا النقد الذي أثارته روح الرجعية ما لبث أن أفسح المجال لحكم عادل ، وأصبح الكتاب الآن مرجعاً أساسياً من المراجع التي تضع الأسس العلمية لدراسة الظواهر الأخلاقية . وأصبح من اليسى ، بالنسبة لعلماء الاجتماع ، في الوقت الحاضر ، أن الطبيعة الخلقية حقيقة يجب أن ندرسها ونعرفها قبل أن نحاول التأثير فيها بالتعديل أو الإصلاح :

فالإخلاق الفلسفية — كما يقول ليفي برون — حين تهتم بتقرير ما يجب أن يكون ، لا تنظر إلى الحقيقة الخلقية كما تنظر العلوم الطبيعية إلى الظواهر التي تبحث فيها ، ولا يسمح لها هذا الموقف بأن تنصرف إلى الدراسة العلمية الدقيقة لما هو كائن بالفعل . وهي بحكم صفتها التقديرية أو المعيارية تتخذ كغاية لها توجيه سلوك الإنسان في اتجاه معين ، أي أنها تريد أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على الحقيقة الخلقية . ولكن أما كان يجب لنجاح هذا التأثير

أن تعرف الحقيقة الخلقية ، التي يريد الأخلاقيون أن يؤثرها فيها معرفة علمية ؟ فن البديهي أنه كلما ازدادت معرفتنا بالأشياء الراهنة ، ازدادت ، تبعاً لذلك ، قدرتنا على التأثير فيها بالتحسين أو بالتعديل .

فروض الاخلاق الفلسفية :

يرى ليفي برون أن المذاهب الأخلاقية الفلسفية ، على اختلافها ، قد قامت على فرضين أساسيين أحدهما الادعاء بأنها تعرف عن الإنسان والمجتمع كل ما يجب معرفته لتقرير المبادئ الخلقية . وقد عني ليفي برون بعرض هذين الفرضين ومناقشتهما :

الفرض الاول :

يقول الفلاسفة إن الطبيعة البشرية هي لا تتغير بتغير الزمان أو المكان وقد سمح هذا الفرض بالكلام عن الإنسان كلاماً عاماً مجرداً ليس له أى صبغة علمية . وادعت المذاهب الفلسفية أنها تعرف عن هذه الطبيعة ما يكفي لتحديد قواعد السلوك التي تناسبها في كل ظرف من الظروف : وقد نشأ هذا الفرض عن الطريقة الجدلية *La dialectique* التي استخدمها واضعوا المذاهب الأخلاقية : فالعلم ، في نظرهم ، لا يبحث في الأشياء العابرة الفردية القابلة للفساد ، أى في كل ما ينطوى تحت معنى « الظواهر *Les phénomènes* » ، وإنما يتعلق موضوعه بالأشياء الثابتة العامة الخالدة ، أى « بالمعاني *Les Idées* » ، « والصور *Les formes* » ، « والتعاريف *Les définitions* » : وعلى هذا الأساس انصرف علم الأخلاق التقليدي إلى البحث عن التعريف العام للإنسان ، وأخذ يفكر بعد ذلك ، تفكيراً

نظريا محضاً ، في المعاني الخلقية التي تتصل بهذا التعريف العام : كمعاني الخير والشر ، والعدل والظلم ، والتافع والفساد ، الخ ...

ولكن التفكير العلمي الحديث لا يقبل أن يكون الإنسان الذي اتخذ موضوعاً للتفكير الخلقى لدى فلاسفة الإغريق ، هو الإنسان الذي يمثل الإنسانية كلها . فهو ، على العكس من ذلك ، إنسان من جنس خاص ، ومن عصر معين . وقد كان الإغريق أنفسهم يفرقون بينهم وبين الشعوب المتبربرة : ولا شك أن تعريف الإنسانية كان يشمل الشعوب المتبربرة ، ولكن هؤلاء كانوا يتدججرون تحته على اعتبار أنهم البعيد الذين يجب أن يزود بهم الإغريق :

وإذا كان العلماء ، في العصر الحديث ، يفرقون على هذا النحو تقريباً بين الشعوب المتحضرة والشعوب البدائية ، إلا أن علم الأجناس قد بدأ منذ القرن التاسع عشر في دراسة الشعوب البدائية دراسة علمية لمعرفة نظمها الدينية والخلقية وقواعد تفكيرها : ولكن الإغريق لم يفسكروا في القيام بمثل هذا العمل بالنسبة للمتبربرين الذين كانوا على صلة دائمة بهم : وقد لاحظ هيجل ذلك حين قال : « إن الإغريق قد عرفوا أنفسهم ، ولكنهم لم يعرفوا الإنسانية » :

ولما جاءت الديانة المسيحية ظلت تلك الفكرة الوهمية التسائلة بأن الطبيعة الانسانية واحدة ، ولكنها اتخذت شكلاً آخر فأصبحت « الانسانية المسيحية » هي الإنسانية بمعناها العام . وقد ساعد جهل العصور الوسطى على بقاء تلك الفكرة ، فامتدت جذورها بعنف إلى درجة أنه لم يمكن القضاء عليها في عقول المسيحيين ، على الرغم من التفتوح الإسلامية ، وعلى الرغم من السكشاف

المتابعة عن الإمبراطوريات الكبرى في الشرق الأقصى ، وانحدرا على الرغم من الكشف عن الجاهات الكثيفة في القارة السوداء . ونحن لا نجهل الآن دون ريب أن آسيا وحدها تحوى على عدد من البوذيين أكثر مما تحوى عليه جميع أجزاء العالم من المسيحيين . ولكننا نكتفى وتقتنع بأن تخصيل حقيقة هذه المئات من ملايين البشر الذين يتمون إلى حضارة بعيدة عنا ، ولا نكاد نعلم بهذه الحضارة البعيدة ، كما نعلم بالحضارة المتأصلة في نفوسنا والتي نعيش عليها :

وعلى هذا النحو نجد أن التفكير الخلقى الذى ساد في أوروبا ، قد اتخذ الإنسان بصفة عامة موضوعا له من حيث المبدأ ، أما من حيث الواقع ، فقد انصب هذا الموضوع على الإنسان الذى عاش في المجتمع الغربي . المسيحي . وهذا التفكير يشبه في منهجه منهج علم النفس التحليلي الذى يستخدم طريقة « التأمّل الباطنى » ، ويدرس ، هو الآخر ، الإنسان الأبيض المتحضر :

وربما قال البعض إن هذا التفكير كان ضروريا في الوقت الذى لم تكن نستطيع فيه أن نتنظر تخصيل معرفة علمية كافية عن الحضارات البعيدة والمجتمعات البدائية حتى نقرر قواعد الأخلاق : هذا إلى أن هذا المبدأ - كما يقولون - يعتمد على استقرار مشروع : فليس ثمة ما يحصل دون استنباط الطبيعة النفسية والخلقية للناس الذين لم نعرفهم ، من نفس هذه الطبيعة لدى الناس الذين نعرفهم . وقد سلك الاغريق هذا السبيل . ووصفوا على نحو يدعو للاعجاب الميول والأهواء الإنسانية ، ولازلنا نقرأ آثارهم الأدبية بشغف كبير . كذلك شأن كبار الأخلاقيين المسيحيين ، فعلى الرغم من أن

بجال الملاحظة لديهم لم يكن أوسع مدى ، فقد حددوا صيغ الحقائق التي تصدق على جميع الناس في جميع العصور ، وفي جميع الأمم . فمواظف الحب ، والطموح ، والكرامة ، والبخل ، والحسد ، والأهواء الأخرى تتولد من نفس الأسباب ، وتتمس بنفس الأزمات ، وتؤدي إلى نفس النتائج .

هذه الاعراضات لا تصمد أمام التحليل الدقيق لبواعث السلوك في كل مجتمع : ونحن لا نستطيع أن نقبل اليوم هذا المبدأ القائل بوحدة الطبيعة الإنسانية إلا إذا أرجعنا إلى مجرد صيغة لفظية فهو ليس إلا ترد - للذكرة الاسكولائية . Scolastique ، التي ذكرها ديكارت في بداية المقال في المنهج ، ، وهي أن جميع أفراد الجنس البشري توجد بينهم صفات تشبه وخلقية عامة ، وأن الاختلاف بالزيادة أو النقصان لا يكون إلا في الصفات العرضية . أما الصفات الجوهرية أو الطبيعية للأفراد فإنها ثابتة : ونحن إذا افترضنا صحة هذا المبدأ فإنه لا يحدد لنا الصفات التي توجد أو لا توجد بالفعل ، في أفراد النوع الانساني . فاهترأنا به لا يفئنا إذن عن الاستماعة بنتائج علم الانسان المقارن . ونم يرسخ هذا المبدأ في عقول الفلاسفة إلا لجهلهم بالحضارات الأخرى التي تختلف عن الحضارة التي عاشوا فيها ، باستثناء الحضارة الاغريقية القديمة .

وقد أصبحت الحضارات للكبرى التي لا تمت بشيء للحضارة الغربية الحالية موضع دراسة علمية منذ قرن من الزمان . ومعرفتنا بلغات وفنون وديانات ونظم الهند والصين والشعوب الافريقية قد ساعد على زوال الفكرة الوهمية القديمة وإحلال نظرة علمية دقيقة محلها .

ومن ناحية أخرى لم يعد الغرض من الاتصال بالشعوب اليدائية قاصراً على إيجاد نوع من المقارنة السهلة بين الأوربي المنحل والمتوحش الطيب *Le bon sauvage* ، (١) ، بل إن هذه الشعوب أصبحت موضوعاً للدراسة العلمية دقيقة. وقد كشفت لنا تلك الدراسة عن طرق الشعور والتفكير والتخيل، وعن وسائل التنظيم الاجتماعي والديني لم تكن لنا عنها أية فكرة من قبل ، ولا يمكن بعد تقدم هذه الدراسات أن نظل على تصورنا القديم من أن الانسانية كلها ، من الناحية النفسية والخلقية، تشبه الجزء الذي تعرفه عنها بتجربتنا المباشرة .

الفرض الثاني:

لما كانت الأغلاق الفلسفية تستتبط أحكامها من مبدأ واحد، أو على الأقل من عدد قليل من المبادئ، فهي تفترض أن محتويات الضمير الخلقى تكون مجموعة منسجمة، وان الأوامر التي يفرضها تحقق فيما بينها علاقات منطقية .

والواقع أن الضمير يظهر لنا كوحدة منسجمة إذا نظرنا اليه من الداخل، فالضمير يثور بأكمله إذا خدش في نقطة معينة . ولكننا إذا اخبرنا الأمر من وجهة النظر الموضوعية استحال علينا الاحتفاظ بهذا الفرض : فالتحقيق أن محتويات الضمير الخلقى لا تظل ثابتة بل تتغير . وإذا كان هذا التغير يحدث ببطء أحياناً إلا أنه يحدث على كل حال . فتتلاشى منه عناصر قديمة وتحل محلها أخرى جديدة . وهذا التغير لا يحدث دون تنازع أو تصادم بين أنواع

(١) سادت هذه النظرة في القرن الثامن عشر ، وظهرت في روايات برناردان دي سان بيير وأشهرها رواية (بول وفرجينى) أو النصيفة . كما فلفس جان جاك روسو هذه النظرة في دعواه للطبيعة ومهاجمته للمدينة .

النزوع التي تريد أن تحتفظ بالتقديم ، وتلك التي تريد إدخال الجديد . وهذا النزاع نفسه هو أول ما يشككنا في انسجام عناصر الضمير الخلقى : وبين لنا أن هذا الانسجام لا يعلو أن يكون ظاهرياً لا حقيقياً .

كما أن هناك ظاهرة أخرى نلاحظها في جميع العصور ، وهي ما نطلق عليها اسم « تنازع الواجبات *Conflict des devoirs* » : فكثيراً ما تعرض للضمير مسائل عريضة تثير الألم ، وتخلق مواقف في أشد الحرج : وقد حاول واضعوا الأخلاق النظرية (أو الفلسفية) أن يفسروا هذا التنازع عن طريق أسباب خارجية . فقالوا إنه ينشأ عن ظروف لا دخل للمرء فيها أو عن التضاد بين الواجبات العادية ، وبين الالتزامات التي تترتب على خطأ سابق يتعسف علينا لإصلاحه . والحقيقة أن عناصر التضاد موجودة داخل الضمير نفسه حيث تجسده وتمزقه الالتزامات المختلفة التي تعيش فيه في آن واحد وبصراع بعضها بعض .

وهنا أيضاً - كما يقول ليني برول - يجب أن نترك الإنسان المجرد العام جانباً لتعرف إلى التحليل الوضحي الدقيق للإنسان الذي يعيش في عصر معين ، وفي مجتمع معين ، فإذا فعلنا ذلك ، فإن التزاماته الخلقية ، ومعتقداته ، وعواطفه ، وتصوراتها تظهر لنا على أشد ما تكون من التركيب . وليس هناك ما يؤكد لنا سلفاً أن هذا التعقيد يمكن إرجاعه إلى بعض المبادئ الأولية البسيطة .

فمجموعة الأوامر والنواهي التي يخضع لها إنسان ينتمي إلى حضارة معينة في زمن معين لا يمكن أن تنطبق تمام الانطباق على مجموعة الأوامر والنواهي التي يخضع لها إنسان طاش في ظروف مغايرة .

ويظهر لنا من التحليل الاجتماعي وجود طبقات مختلفة للضمير الخلقى يتراكم بعضها فوق بعض وهذه الطبقات تنتظم أنواعا مع السلوك العملى والأوامر والنواهي تختلف من حيث مصادرها ، ومن حيث الأزمنة التي تكونت فيها . فقد ترتبط بعض عاداتنا الخلقية بأشكال قديمة وجدت في عصور غابرة . وجمع علماء « الفولكلور » عدداً كبير من العادات التي تسود في كثير من المجتمعات ، وعلى الأخص في الريف ، وبعد تحليلها وجدوا أن المعتقدات التي تنسر وجود هذه العادات قد انحسرت من الأذهان تقريباً . كما أن هناك عدداً من العادات وضروب السلوك لا تمنح في القدم ، وقد نستطيع أن نحدد في أى عصر نشأت ، ولكن بالرغم من زوال مبرراتها فإننا نحفظها بمجرد التقاليد .

وهناك أخيراً الآراء والمعتقدات التي تتفق تمام الاتفاق مع مقتضيات العصر الذى نعيش فيه . ولا يقتصر الأمر على هذه الطبقات وحدها بل إن النظريات الجديدة التي تشق طريقها في المجتمع تبعث في ضمائرنا أنواعاً جديدة من الآراء والمعتقدات ، وتعمل ، في الوقت نفسه ، معاول المسد في الآراء والمعتقدات القديمة ، وذلك باسم التقدم :

هذا الحشد المتراكم من العادات ، وضروب السلوك ، والآراء ، والمعتقدات ليس له من وحدة إلا من حيث وجوده في ضمير الفرد . أما من حيث التركيب فما أشد الاختلاف بين أجزائه . وإذا كانت العادات الخلقية ترتبط أشد الارتباط بالظواهر الاجتماعية الأخرى ، فعنى ذلك أن هذه العادات تتطور في نفس الوقت الذى تتطور فيه تلك الظواهر ، ويتطور الضمير تبعاً لذلك ولكن هذا التطور لا يحدث بنسبة واحدة لدى العناصر المختلفة التي يتكون منها الضمير ، وهنا هو سبب النزاع والمقاومة .

ويقدم لبنى برول مثالا يؤكد به رأيه فيقول : « ماذا نجد لو حللنا محتويات ضمير خلقى في عصر يسود فيه نوع من الاستقرار ، واتخذنا مثلا لذلك ضمير رجل من الأشراف في فرنسا في القرن الثالث عشر ؟ نجد فيه عناصر من مصدر جرمانى تتحد مع معتقدات واصطلاحات مصدرها الشعوب المتبربرة التي كانت تقطن إقليم الغال قبل غزو القبائل الجرمانية بمدة قرون . وسجد أن هذا الضمير يحتوى أيضا على عناصر من أصل مسيحي ، أى شرقى تتصل بعقيدة الكنيسة الكاثوليكية وشمازها . ونستطيع أيضا أن نجد بهض العناصر التي تمت بصلة إلى الحضارات اليونانية واللاتينية : هذا الخليط من رواسب الحضارات المختلفة قد أوجد لنا ذلك النموذج الخاص من الخلق والمعادن الذى أطلقنا عليه فى الصور الوسطى اسم «الفروسية Chevalerie» ، وترجع طرافة هذا النموذج إلى أننا نستطيع أن نميز عناصره المختلفة التى اجتمعت فى ضمير واحد دون أن تندمج تمام الاندماج » (١)

وبما لا شك فيه أن أخلافنا الحالية ستكون ، بل مثل ، موضوع دراسة تاريخية طريفة بالنسبة لأحفادنا الذين سيكون لهم نظام خلقى غير نظامنا الحالى . ونحن نستطيع من الآن أن نستمتع بتلك الدراسة الطريفة ، لو استطعنا التخلص من الشعور الزائف بأن كل دراسة علمية للاخلاق تسمى قديميتها ، وأخذنا فى البحث عن المصادر والاصول الاجتماعية التى تقوم عليها التزاماتنا الخلقية :

وقد قدم لنا الأستاذ دى جروت بحثا طريفا من هذا النوع فى دراسته للضمير الخلقى فى الصين ، وذلك فى كتابه « النظام الأخلاقى للصين » : (٢) فبين بوضوح تام خطوات التطور الاجتماعى والعقلى التى كانت مصدرا لما رسخ

La morale et la science des moeurs , op . cit . P . 87 . (١)

De Groot , The Religious System of China . (٢)

في عقلية الصيني من عادات خاصة يتشبه بها اليوم ، ولا يرضى أن يحد عنها ، وهو مع ذلك لا يستطيع أن يحد لها تبريراً عقلياً أو منطقياً . فهل نشك في إمكان وجود مثل هذا التحليل بالنسبة للضمير الغربي ؟ هناك أفعال نشعر بوجود القيام بها ، وأخرى نشعر بوجود تجنبها . فهل نبنى دائماً حكمتنا هذا بالوجوب أو التحريم على أسباب محددة ، معروفة لدينا ، ونقوم على أسس منطقية ؟ لا يستطيع أحد أن يؤكد ذلك في جميع الحالات . وكثيراً ما ننسب تصرفاتنا عن طريق بواعث لا تمت بصلة إلى مصدرها الحقيقي . وقد لوحظ ذلك على الخصوص بالنسبة للالتزامات الخاصة بقواعد التآدب أو والاتيكت في المحافل الرسمية .

وجهلنا بأصول ومصادر تصرفاتنا الخلقية يشبه إلى حد كبير جهلنا بمصادر اللغة ، وطريقة رسم الكلمات . فالشخص العادي يعتقد أن الطريقة التي يكتب بها الكلمات قائمة على مبادئ منطقية ما يمتد ، ولا يسه إلا أن يحتفظ بهذه الطريقة بالرغم مما قد يكون فيها أحياناً من شذوذ وخرابة . ولكن عالم اللغة يشعر تماماً بما أمزج بها من عناصر دخيلة ، ويعرف الأغلاط وأنواع الشذوذ التي تأصلت فيها ، وأدت إلى الشكل الذي نكن له اليوم كل الإجلال والاحترام .

فإذا أردنا أن نفهم ضميرنا الحقيقي الحالي فيما علينا ، ونقف على الأصول الحقيقية لما يأمر به وينهى عنه ، يجب أن نعود إلى الوراثة لندرس الضمير الحقيقي للأجيال السابقة . بل إن دراسة هذا الضمير قد تستلزم منا الرجوع إلى عصور أبعد ، حيث نستطيع أن نقف على التأثيرات المختلفة التي نلاحظ تشابهاً وتداخلها كثيراً وسامنا دائرة البحث ، وبحثنا في تأثير العوامل الديموجرافية ، والدينية ، والسياسية ، والاقتصادية .

ولم تستطع الطريقة الجدلية التي تقوم عليها المذاهب الأخلاقية الفلسفية ، أن تكلف نفسها مؤونة هذا البحث . بل اكتفت باستخدام التفكير التأملى لتحليل الضمير الخلقى ولكن هذا التحليل التجريدى ينظر إلى محتويات الضمير من وجهة النظر الاستاتيكية ، ولا يستطيع أن يصل إلى فهم ذلك التركيب المعقد الذى لا يفهم إلا باستخدام الطريقة التاريخية أو النكوبنية *genetique* التى تبحث عن أسباب الظواهر بالرجوع إلى مصادرها الأولى .

وهكذا يصل لىفى برول إلى أن هذا الفرض الثانى عن وحدة الضمير الخلقى وانسجام عناصره لا يعبر عن الحقيقة بأكثر مما يعبر الفرض الأول القائل بوجود الطبيعة الإنسانية . والواقع ، كما يقول ، أن كلا الفرضين وثيق الصلة بالآخر ، وقد دعت إليهما حاجة واحدة . فإذا كانت المذاهب الأخلاقية تزعم لنفسها أن تكون نظرية « و » معيارية « فى آن واحد ، فيجب إذن أن ترقى الواجبات التى تأمر بها إلى مرتبة القوانين . ومن هنا تفهم سر ذلك التعبير الغامض « القانون الخلقى » ، الذى يقرب بمظهره النظرى من القانون الطبيعى ، وبمظهره المعيارى من القانون بالمعنى الاجتماعى أو التشريعى . ومبدأ القانون الخلقى هذا يحتاج فى تكوينه للمبدأين السالف ذكرهما : فلكى ترقى الأوامر الخلقية إلى مرتبة « القانون الخلقى » يجب أن تظهر كما لو كانت لها قيمة عامة ، أى صالحة لجميع الأزمنة والأمكنة . وإذن يجب أن تكون صلتها بالطبيعة الإنسانية عامة صلة واضحة حتى يتحتم الإلزام على جميع الناس أينما وجدوا ، أو يوجدون فى المستقبل (وذلك ما يتصل بالفرض الأول) . ومن ناحية أخرى يجب أن يظهر القانون الخلقى ، أو مجموعة القوانين الخلقية فى مظهر نظام منسجم متناسق فيقطع بذلك كل سبيل لمحاولة تفسير بعض عناصره بالرجوع إلى أسباب محلية ، ولمحاولة الرجوع إلى المصادر التاريخية

التي تكونت بسببها أنواع التصرفات الخلقية المختلفة التي غالبا ما تتعارض
فيها بينها (وهذا هو الفرض الثاني) .

لقد بذل الفلاسفة مجهودا كبيرا ليجعلوا من الاخلاق علما استدلاليا على نمط
الرياضيات التي تتميز في قوانينها بطابع عام وبو-حدة متسقة ، ولكن فاتتهم ،
للأسف ، أن قوانين الرياضيات لا تشبه في شيء تلك الفروض التي تتضمنها
نظرياتهم الخلقية .

منهج البحث العلمي في الظواهر الاخلاقية :

بعد أن وضع ليفي برول تهاافت الفروض الأساسية التي قامت عليها
الأخلاق الفلسفية ، اهتم ببيان الخطرات الأساسية التي تحتمل الدراسة العلمية
للظواهر الاخلاقية .

فبين أولا أن البحث العلمي لا ينحصر في وضع « أساس » للأخلاق كما
كان يفعل الفلاسفة ، بل في تحايل الحقيقة الخلقية التي توجد بالفعل . وهذه
الخطوة الأولى تحتاج منا إلى الاعتراف بأننا ، وإن كنا نألف هذه الحقيقة ،
فإننا نجهلها على الرغم من ذلك . (١)

إن هناك حقيقة اجتماعية تفرض نفسها على الفرد العادي الذي يعيش في أي
مجتمع . وقد كانت هذه الحقيقة موجودة قبله ، وستستمر في البقاء بعده ، وهو
لا يعلم أصلها ولا تركيبها . بل يرى فقط أنه من الواجب عليه أن يطابق
بين سلوكه وبين ما تقتضي به الإلزامات والنواهي ، وما يتفق عليه المجتمع من
عرف ، وإلا عرض نفسه لأنواع الجزاءات ، التي يختلف خطؤها من حيث
التحديد أو الشروع ، ولكنها على كل حال تؤكد وجودها على نحو لا يبيل إلى
إنكاره .

(١) المرجع السابق . الترجمة العربية ص ٢٧٦

وقد ألف العلماء ، بالنسبة للطبيعة المادية ، أن يتعرفوا بجعلهم قبل البدء في البحث ، وذلك بسبب مزاولتهم للطريقة التجريبية ، منذ زمن طويل فإذا كشف الباحث عن جسم من الأجسام تسائل : ما خواصه الطبيعية والكيميائية ، وما أثره في العلاج النخ ؟ وهو يضع الفروض لكي يتخذها نقطة بدء للتجارب ، ولا يشك قط في أن التحقق من صمدق الفروض أمر ضروري . فلماذا يختلف الأمر فيما يخص الطبيعة أو الحقيقة الاجتماعية ؟

إن السبب في ذلك هو أن التصورات السابقة على المرحلة العلمية ، والمذاهب الفلسفية ، كانت تحتل مكان العلم الذي لم يكن قد وجد به سد (وهو علم الاجتماع) : ولكتنا الآن ، بعد ظهور هذا العلم وتقدمه ، تقرب من اللحظة التي سيبدل فيها هذا الأمر ، بحيث يصبح لزاماً علينا أن ننظر إلى الحقيقة الاجتماعية بنس النظرية التي ننظر بها إلى الحقيقة المادية .

ومع ذلك ، فلم يجمع الناس بعد على التسليم بهذا المبدأ ، أو بمباراة أدق لم يساءوا بتقرير جهلهم ، ذلك التقرير الذي لا يمكن فصله عن المسلك العلمي فبعضهم يتردد في الاعتراف بأننا نجعل الحقيقة الخلقية ، قبل أن نطبق عليها البحث العلمي . ونحن نعلم الآن أن هذه المناوئة ترجع ، بصفة خاصة ، إلى اضطراب الأفكار الشائعة التي تفس الجانب النظري ، والجانب العلمي في الأخلاق . ولقد كان الفلاسفة سيبا مساعدا على هذا الاضطراب وداعيا إلى بقاءه حتى الآن .

ولكن علم الاجتماع أخذ على عاتقه إزالة هذا الاضطراب والنموض الذي ظل يكتنف معنى كلمة « معرفة » بالنسبة للحقيقة الخلقية ؛ وذلك حين

أخذ يبين كيف نشأ القانون ، وما المعتقدات والأفكار التي أمته ، وهل وضع احتراماً لبعض العادات السابقة أم محاكاة لما وهي حين يعتبر أن أوامر الضمير ونواهي موضوعاً « لعلم » ، فلا يدعى أنه يستطيع تفسير هذه الأوامر والنواهي إلا بعد دراسة تمهيدية طويلة . وقد يقرر ، بعد البحث ، أن ضرباً من ضروب السلوك يرجع إلى بعض المعتقدات التي فقدناها ، والتي كدنا . لا نذكر شيئاً عنها ، والتي تستمر في البقاء ، على هيئة تقاليد قاهرة وجسوافظ اجتماعية قوية .

ولكى يؤكد ليفي برول وجهة نظره ، من أن « الممارسة » شيء ، « والمعرفة العلمية » شيء آخر يقول : « إن الإستراليين البدائيين يعرفون على نحو جدير بالإعجاب طقوس دينهم المعقّد التعميد ، كما يعرفون احتمالاته وشعائره . وما يدعو إلى السخرية أن نقول إن لديهم علماً نظرياً بهذا الدين . لكن علماء الاجتماع ينشرون هذا العلم الذي يستحيل على الإستراليين تصوره ... وما يصدق على الضمير الديني ليس أقل صدقاً على الضمير الخلقى : فهناك فاروق بين أن يعرف المرء الأوامر من الوجهة العملية وبين أن يعلمها علماً نظرياً . » (١)

وما لاشك فيه أن أخلاق مجتمع معين ، في عصر معين ، تخضع لمجموعة ظروف هذا المجتمع من ناحية « الاستقرار » ، ومن ناحية « التطور » . ومتى تصورنا أن الحقيقة الاجتماعية جزء من الطبيعة ، وجب علينا أن نتصور أنها

(١) المرجع السابق ص ٢٨٢ .

تخضع لقوانين العامة لهذه الطبيعة ، وأنها تخضع ، قبل كل شيء ، لبدا شروط الوجود . وبدل هذا المبدأ على أن جميع الكائنات التي تتطابق بمجموعة شروط وجودها الداخلية والخارجية تستمر في البقاء ما دام هذا التطابق مستمرا . ولا تشذ المجتمعات الإنسانية عن هذه القاعدة ، كما لا تشذ عنها ، بصفة خاصة ، المجتمعات والمواطف والأوامر الأخلاقية التي تسيطر على كل مجتمع من هذه المجتمعات .

ويترتب على ذلك أنه يجب أن ننظر إلى جميع أنواع الأخلاق الموجودة في المجتمعات المختلفة على أنها « أخلاق طبيعية » ، وذلك مهما يكن من شأن الدرجة التي تحتلها كل منها في التصنيف الذي تقرره لها . فأخلاق المجتمعات الأسترالية طبيعية تماما كأخلاق أهل الصين . والأخلاق الصينية طبيعية مثل الأخلاق في كل من أوروبا وأمريكا . إذ أن كل نوع من هذه الأخلاق هي ، على وجه الدقة ، النوع الذي يمكن أن يوجد ، بناء على مجموعة الشروط الخاصة بوجوده . والإنسان أخلاقى بطبعه ، دون ريب ، إذا فهمنا من هذا التعبير أن الإنسان يعيش في مجتمع دائما ، وأنه توجد عادات خلقية وتقاليد تفرض نفسها ، وإلزامات وأمور محرمة Tabou في كل مجتمع :

وهذا المفهوم لم ينفى الأخلاق الطبيعية ، يختلف تماما عن المفهوم الذي كان شائما عند الفلاسفة ، وخاصة في القرن الثامن عشر . إذ قالوا إن الطبيعة ، هي التي تثير أمام الإنسان طرفين التفرقة بين الخـير والشر ، وهي تجعله كائنا خلقيا من بين جميع الكائنات الأخرى . وأساس هذه الفكرة هي تصور الإنسان كما لو كان مركز الكون : ولا ريب أن الثورة العقلية الكبرى ، التي يرجع تاريخها إلى ثلاثة قرون تقريبا ، وما حقته من تقدم

الميكانيكا الهوائية ، والعلوم الطبيعية ، وكذلك ظهور نظريات التطور - كل ذلك كان بمثابة ضربة في الصميم إلى المذهب القائل بأن الانسان مركز الكون . ومع هذا ، ظل هذا المذهب باقيا مع شيء من التحوير ، إذ جعل العقل الانساني مركزا للعالم بدلا من القول بأن الأرض هي هذا المركز . ومعنى ذلك أن هذا المذهب قد عدل على نحو أصبح معه مذهبا روحانيا . ولكن إذا كان هذا المذهب مازال محتشظا ببعض المواقع المنيعة . فقد بدأت تحاصره العلوم الاجتماعية التي شرعت تدرس الحقيقة الاجتماعية بتس الطريقة التي تدرس بها الطبيعة المادية . فهذه العلوم تحلل أنواع الأخلاق الموجودة بالفعل تحليل العلوم الطبيعية للأجسام ، بدلا من أن تجعل الضمير الخلقى ، الذي يشبه أن يكون نوعا من الوحي الطبيعي ، نقطة لبء دراستها ... غير أن هذه المهمة تبدو أكثر تعقيدا ووعورة من مهمة « جاليليو » و « كوبرنيك » ، ويبدو أنها تلقى من الفلاسفة مقاومة أشد ما تكون لإصراراً على الدفاع .

ومهما يكن من أمر هذه المقاومة فقد بدأ الناس يعتسادهن النظر إلى مجموعة الظواهر الأخلاقية على اعتبار أنها ترتبط بالظواهر الأخرى من تشريعية وسياسية واقتصادية ودينية وعقلية وسيترتب على هذه النظرة تفسير كل ضمير خلقى بمجموعة الحقيقة الاجتماعية ، التي يعد هذا الضمير جزءا منها ، كما يعد في الوقت نفسه تعبيراً عنها ومرتباً عليها . وعلى هذا النحو يصبح الشيء الذي كان يستخدم مبدأ للتفسير ، ونعنى به الضمير الخلقى ، يصبح ، على عكس ذلك ، موضوعا للبحث للعلمى . فبدلا من أن يتجه التفكير النظرى إلى الانسان باعتبار أنه كائن أخلاقى بطبيعته ، سيتجه إلى البحث عن : كيف نشأت مجموعة الأوامر والالزامات والنواهي التي تتكون منها أخلاق مجتمع معين ، وكيف تتوقف في نشأتها وتطورها على مجموعات الظواهر الاجتماعية الأخرى .

والدراسة المقارنة هي خير ما يفيد على تحقيق هذا المنهج . فثلاً عن طريق
الدراسة المقارنة للديانات ، ولديانات الشعوب البدائية بصفة خاصة ، سرعان
ما يتبين العالم أنه لا يستطيع الاكتفاء بأية ملاحظة نفسية ، لكي يعيد تركيب
الحالة العقلية التي تدل هذه الديانات دلالة قاطعة على وجودها . فلهذه
الشعوب أساطيرها ، وطقوسها ، وأساطيرها الخاصة في تصور الأشياء ، وفي
التأليف بين هذه التصورات ، وفي تخيل الكائنات وتصنيفها ، وفي استنباط
النتائج : والبدائيون يشعرون بانفعالات اجتماعية تختلف عن انفعالاتنا ، فهذه
الانفعالات تحتوي على نوع من المنطق والرموز ، وهي تعبر عن حياة عقلية
بأسرها ، وهي تلك الحياة التي لا نستطيع الكشف عن أسرارها بمجرد قياسها
بحياتنا . فيجب إذن أن نبذل مجهوداً شاقاً لحل رموزها ، بأن نتحرر
ما استطعنا من عاداتنا العقلية الخاصة .

ولا يختلف الأمر فيما يختص بدراسة الأخلاق: فيجب ألا نستخدم ضميرنا
الحالي لفهم ، أو لتوضيح ما عسى أن يكون عليه الضمير في المجتمعات
البدائية . بل لا نستطيع أن نفترض سلفاً أن هذه المجتمعات قد عرفت حالة
تعادل ضميرنا الأخلاقي الفردي الذي يستطيع أن يؤكد استقلاله وحرية
في التصرف : وجينئذ يتعين على العالم أن يتبع منهجاً علمياً مقارناً يمكنه من
تحديد الأوامر والنواهي التي يأخذ بها أعضاء مجتمع من هلمنا الثقيل ، وأن
يعرف في أي مظهر تلبو ضروب الإلزام والحظر ، وما الجزاءات التي تترتب
عليها ، سواء أكانت على هيئة تكفير أو عقاب أو ندم : ثم يحدد ، بصفة
خاصة ، ما المعتقدات وما التصورات التي ترتبط بها هذه الإلزامات والنواهي .
كما يمكن للعالم أن يجادل بقدر ما يستطيع أن يحدد المراحل التي تمر بها العادة
والتأبوه (الأمور المحرمة) لدى البدائي ، حتى تصبح شيئاً فشيئاً قانوناً في
النصوص الدينية والتشريعية معاً :

ويعترف ليني برول بأننا مازلنا بعيدين عن حل مثل هذه المسائل العويصة ،
إذ أن حلها لا يتوقف على جهود فرد واحد ، بل يجب أن تتضافر من
أجل الوصول إليه الجهود المشتركة للمشتغلين بعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا
الذين ، يبدو في كثير من الحالات ، أنهم يفلحون في أرض عذراء .

الفن الأخلاقي العقل :

« تغدر الشجرة بثأرها ، والمبادئ طبقاً لنتائجها » ، فما هي النتيجة العملية
لهذه النظرة العلمية للأخلاق التي أطلق عليها ليني برول اسم « علم العادات
الحقيقية » ؟

يقول ليني برول إنه من الممكن أن يقوم على أساس هذا العلم النظري ،
« فن أخلاقي عقل *Art moral rationnel* » . هذا الفن سيجل على الأخلاق
العملية التقليدية ، وهو في الحقيقة فن اجتماعي يقوم على أساس المعرفة العلمية
لظواهر الخلقية .

وهذا الفن الأخلاقي الاجتماعي يمهّد السبيل إلى التعديل في مجرى الظواهر
الأخلاقية ، أو العمل على تهويم الآراء الخلقية ، أو التدخل في سير الظواهر
الاجتماعية عموماً كما دعت الحاجة .

وهو ليس محاولة لوضع قواعد للسلوك ، وأحكام يسير بمقتضاها كل ضمير ؛
كما أنه ليس محاولة لترتيب ، الواجبات ، ترتيباً تصاعدياً لسلك كُنْ عاقل
جر . بل هو عبارة عن تطبيق المنهج يسمح لنا بأن نرشد الأفراد إلى العمل وفقاً
للمعايير القائمة ، وأن نوجه التطور الاجتماعي نحو المثل الأعلى المنشود . وهذا
يشتمل مع المبدأ الذي أطلنه دوركيم في «قواعد المنهج» ، وهو أن علم الاجتماع
يجب له أن يتدخل لتحديد ما هو سوى وما هو شاذ ، وأن من واجبه أن يكشف
عن الظواهر السليمة والظواهر الممتنة .

ويرى لبني برول أن هنا الفن لن يتقدم إلا شيئاً فشيئاً ، تبعاً لتقدم العلوم التي يتوقف عليها ، وهو لن يستطيع تعديل الحقيقة الواقعة إلا في حدود خاصة. ويكفي للوقوف على حدود قدرتنا أن نفكر في الحالة الراهية للطب والجراحة: فكم من الزمن قد لزم حتى تقدمت هذه الفنون ؟

لقد كان المرض الجسمي يعالج بالسحر والشعوذة والتجارب الفجة على أيدي المطيبين ؛ ولكن حينما تقدمت علوم التشريح ووظائف الأعضاء ، لم يلبث الطب والجراحة أن أفادا من كشاف تلك العلوم ، وأصبح علاج الأمراض يتم عن طريق وسائل علمية دقيقة ؛ وبالمثل نستطيع أن نقول إن علاج الأمراض الخلقية سيظل يعتمد على التخمين والآراء الذاتية طالما بقي « علم المعادات » على حاله الراهية التي لا مفر منها في مسهل حياته العلمية . وقيام « فن أخلاقي عقلي » يسمح لنا بتغيير الأوضاع الشاذة عن ثقة و يقين ، وهو بتقدم علم « الطبيعة الاجتماعية » الذي يضع الأسس العلمية لدراسة أحوال المجتمعات ، ومعرفة الأسس التي تدبر عليها في طورها . وحينما يتم تكوين هذا العلم نستطيع أن نلم بشتى الظروف أو الشروط التي تؤدي إلى ظهور بعض المعادات في المجتمع أو اختفائها منه ، وذلك مثلاً نستطيع أن نمحدد الظروف التي تؤدي إلى ظهور بعض الأمراض الجسمية أو اختفائها . بل أن لبني برول يأمل في أن « الفن الأخلاقي » الذي يقوم على أسس عقلية ، أي على نتائج البحث الاجتماعي ، سيكون في وضعه أن يصل إلى نتائج لا تفصل دقة وصرامة عن نتائج الطب والجراحة (١) :

« إن العلم بالواقع هو الذي يسمح لنا بأن نغير الواقع ونوجهه ، والعلم بالرأى الأخلاقي هو الذي يمدنا بالوسائل اللازمة للحكم على هذا الرأى الأخلاقي

(١) الدكتور زكريا ابراهيم ، المرجع السابق ص ٩١ .

والعمل على تقويمه عند اللزوم (١) .

فإذا كنا نعلم مثلاً في أي اتجاه يتطور حق الملكية كلما زادت كثافة المجتمعات وكبر حجمها ، وإذا كنا نعرف أيضاً أن التزايد في الكثافة والحجم يؤدي بالضرورة إلى حدوث تغيرات ، فإننا نستطيع من ثم أن نتوقع حدوث مثل هذه التغيرات (٢) ، ونستطيع أيضاً بثقة معنا لها أن نريدها ونرغب فيها سلفاً ، وكذلك الحال إذا ظهرت ، إلى جانب الأخلاق القائمة الموجودة ، بالفعل ، ميول ونزعات جديدة ، فإن عام الاجتماع الأخلاقي يستطيع عندئذ أن يمدنا بشيء من البصيرة وبعد النظر ، إذ يظهرنا على أن الأخلاق الأولى تمثل أوضاعاً اجتماعية قد انقرضت ، أو هي في طريقها إلى الانقراض ، بينما ترتبط الأفكار الجديدة التي تشق سبيلها إلينا ببعض ما استجد على المجتمع من تغيرات ، أو بعض ما طرأ عليه من ظروف اجتماعية مستحدثة .

وفي هذا أبلغ الرد على الذين يقولون بأن الاتجاه الاجتماعي في الأخلاق معناه أن نحني الرؤوس ، ونخضع خضوعاً تاماً للآراء الأخلاقية السائدة . إذ يبدو جلياً أن من حقنا ، في بعض الظروف ، أن نتمرد على تلك الآراء أو نجاهد في سبيل القضاء عليها ، وخاصة حينما نكون بصدد آراء عتيقة بالية أو أفكار متهاففة ، ونعني بها تلك الرواسب الاجتماعية التي مازالت باقية في حياة المجتمع بالرغم من زوال تموماتها الحقيقية .

Durkheim Sociologie et Philosophie. (١)

(٢) هذا الرأي عن أن التغيرات المورفولوجية هي أساس التغيرات في النظم والأوضاع الاجتماعية ، قد وجد ما يؤيده فيما أخذ به مجتمعنا من تحديد للملكية ، واتجاه نحو الاشتراكية نتيجة للضغط السكاني والاتجاه نحو التصنيع . وهذا معناه أن التطبيق الاشتراكي ضرورة حتمتها التغيرات المورفولوجية في المجتمع .

وقد يظن البعض أن مثل هذا التمرد على بعض الأوضاع الأخلاقية القديمة لا يمكن أن يجرى إلا من جانب الفرد، باعتبار أن في وسعه أن يعارض الشاعر الجمعية بمشاعره الخاصة أو عواطفه الفردية ولكن الواقع أن العقل، الذي يحكم في مثل هذه المسائل ليس هو «العقل الفردي» الذي نسيه مجموعة من الدوافع الباطنة أو الأفكار الذاتية، وإنما هو العقل الموضوعي أو «العقل الجمعي» الذي يستند إلى معرفة منهجية صحيحة بالحقيقة الأخلاقية أو الواقع الاجتماعي. فلا تتوقف الأخلاق على الفرد، بل هي تتوقف أولاً على الجماعة. وحينما تقوم ثورة أخلاقية ضد التقليد أو العرف، فإن هذه الثورة لا يمكن أن تكون ثورة لفرد ضد الجماعة، بل هي في صميمها ثورة للجماعة ضد الجماعة ومعني هذا أن الثورة التي تعارض الجماعة إنما هي لجماعة نفسها، ولكنها الجماعة وقد انضج شعورها بذاتها، وأصبحت أقدر على التعبير عن نفسها. إما إذا زعم البعض أن انضج شعور الجماعة بذاتها إنما يتحقق من خلال العقل الفردي فإن علماء الاجتماع يردون على هذا الزعم بقولهم أن النصح الحقيقي للوعي الجماعي إنما يتحقق عن طريق العلم، والعلم ليس صنعة الفرد أو ظاهرة شخصية بل هو ظاهرة جماعية إلى أقصى حد (١).

وعندما يبدأ الفن الأخلاقي العقل في استنباط النتائج العلمية من العلوم الاجتماعية، فإن هذه التطبيقات تنصب أولاً على بعض المسائل الخاصة، وسيبدو هذا الفن ناقصاً بالضرورة في بداية الأمر. إذ أنه يقوم على أساس علم شديد التركيب، أو بعبارة أخرى، على أساس مجموعة من العلوم المتشابكة

Durkheim, sociologie et Philosophie .

(١)

المرجع السابق ص ٩٧ .

التي تتخذ الطبيعة الاجتماعية ، موضوعا لها ، وهي الطبيعة التي لم يكذبها الباحثون بشرعون في الكشف عنها باستخدام المنهج العلمي إلا منذ عهد قريب . وستكون هذه العلوم ، كباقي العلوم الأخرى ، إنتاجا جماعيا تقوم به عدة أجيال متتابعة من العلماء ، وسيستأنف كل جيل منها النظر في المشاكل حيث تركتها الأجيال السابقة ، فيصحح ملاحظاتها ، ويكمل فروضها ، أو يستبدلها بما غيرها . وهكذا حتى يعتاد التفكير الإنساني أن يتصور أن جميع الظواهر التي تقع تحت ملاحظته خاضعة لقوانين .

فقد ظل الناس مدة طويلة لا يؤمنون بفكرة القوانين ، وكانوا يعتقدون فيما مضى أنهم يستطيعون التأثير في الطبيعة ببعض الوسائل الخفية والسحرية . وكان يبدو أن اليأس لا يتطرق إلى قلوبهم أبداً ، على الرغم من اخفاقهم ؛ لأن إيمانهم بهذه الوسائل ظل إيمانا قويا . وتلك هي الحال أيضا فيما يتعلق بعلم الأخلاق العملي الذي لا يعمل من توجيه الإنسان إلى الحياة السعيدة ، والقناعة ، والعدالة الاجتماعية التامة ، على الرغم من تكذيب الواقع له على الدوام . وكما أن «صانع المطر» يستتج ، إذا خلت السماء من السحب ، أن إله المطر لا يرق أو لا ينخضح لتضرعاته وإبتهالاته ، كذلك شأن الأخلاق (الفيلسوف) الذي إذا رأى أن الظلم وسوء الخلق والآلام لا تخف حسنتها في أحد المجتمعات الإنسانية ، لم يفعل سوى أن يستنبط من ذلك أن الإنسان لم يرغب في إصلاح نفسه ، أو أنه لم يدرك كيف يصلح نفسه .

وكانت الأعمال الفلسفية ، على اختلاف مذاهبها ، تهدف إلى حل المشكلة الأخلاقية . لكن هذا التعبير غير معقول إلى حد كبير . فليست هناك مشكلة أخلاقية ، كما أنه لا وجود لمشكلة طبيعية ، أو لمشكلة فسيولوجية ، ونحن لا نستطيع أن نرهب بتحقيق «السعادة العامة» ، وذلك مثلا

لا يستطيع الطب أن يدعى تحقيق « الصحة العامة » . فالعلم يتجه فقط إلى الكشف عن العلاقات الحقيقية بين الظواهر التي قد نصير معرفتها سبيلا إلى السيطرة على قوى الطبيعة يوما ما . وربما كانت طبيعة المجتمعات الإنسانية لا تسمح بتجاوز حد معلوم في إنفاص عدد الآلام ، وزيادة عدد المنافع بالنسبة إلى أكبر عدد من أعضائها . وربما لا يمكن تحقيق العدالة فيها إلا بدرجة معينة فقط ؛ هذا إلى أن فكرة العدالة نفسها تتطور مع تطور المجتمعات ولن نصل إلى معلومات عميقة في هذه المسائل المختلفة إلا عن طريق تقدم العلم الاجتماعي .

وفي الجملة . إذا اعتبرنا أن مجموعة الإلزامات والواجبات التي تفرض على الضمائر في عصر معين ، تعد جزءا من الحقيقة الاجتماعية الواقعية ، لم نجد أن الجهود التي أنجحت حتى الآن ، إلى تعديل هذه الحقيقة كانت تقوم على أساس دراسة علمية وضعية . بل نجد أن المصلحين ، ومبتكري النظم الخيالية قد تصوروا ، أو على الأقل تخيلوا حالة اجتماعية أكثر رقيًا ، في نظرهم ، من الحالة التي كانت التجارب تضعها تحت أعينهم . وكانوا يقدمون ، على أساس هذا التصور ، اقتراحات تؤدي من الوجهة العملية ، حسب اعتقادهم ، إلى تحسين الحقيقة الاجتماعية . ومع ذلك فإن الفكرة العلمية قد تحققت شيئا فشيئا لأنه لم يكن هناك مفر من الاهتمام بهذه الناحية كلما تقدمت العلوم الاجتماعية .

ورب معترض يقول إننا لا نستطيع أن نتنظر حتى يتحقق وجود الفن الاخلاقي العقلي عندما تبلغ العلوم الاجتماعية مرحلة كافية من التقدم . ولاندرى متى تبلغ هذه المرحلة ؛ وهناك مسائل ماثمة ، فردية واجتماعية ، يتعين أن يحدد موقفنا منها ، فكيف تصنع ؟ ومعنى هذا الاعتراض أن الجهود العلى الكبير يفضي في نهاية الأمر إلى الاضطراب الشديد ويجردنا من قوانا ، وبشل أرادتنا أمام ضرورات الحياة .

ويرد ليني برول على هذا الاعتراض بقوله إنه حتى على فرض أن هذا الفن قد أحرز نصيباً كافياً من التقدم ، فإنه لن يمد الإنسان بما يسدو أنه ينتظره منه . فإن وظيفة هذا الفن ستحصر في استخدام بعض الأساليب العقلية لتمثيل الحقيقة الأخلاقية الواقعية حتى تتفق على نحو أفضل مع المصالح الإنسانية . وهذه الوظيفة نفسها تشرط أن تلك الحقيقة الأخلاقية توجد وجوداً موضوعياً باعتبار أنها « طبيعة » ، وأنه يجب علينا ، في هذه الحال ، أن نبدأ بتكوين فكرة إجمالية عن هذه الطبيعة وحل رموزها .

والخلاصة ، أن الفن الأخلاقي العقلي لا يحمل إلينا « أخلاقاً » ، ولا يرشدنا إلى مكان « الخير الأسمى » ولا يحمل ما يسمى « بالمشكلة الخلقية » . ولكننا ، على الرغم من ذلك بنتائج هامة ، وهي أننا نستطيع أن نحسن الحقيقة الحقيقية الأخلاقية ، بفضله ، داخل الحدود التي تفرضها ظروف الحياة الاجتماعية . ومن الممكن تحسين الحقيقة الواقعية ، دون أن تكون هناك ضرورة إلى وضع مثال أعلى مطلق . إذ يستطيع عالم الاجتماع أن يلاحظ « نقصاً » معيئاً في الحقيقة الاجتماعية الحالية دون أن يلجأ . من أجل ذلك ، إلى مبدأ مستقل عن عالم التجربة . فيكفيه أن يبين مثلاً أن عقيدة ما أو نظاماً ما قد عفى عليها الزمن ، فأصبحت عقبة كأداء في سبيل الحياة الاجتماعية السليمة :

الفصل الثالث عشر

الدراسة العلمية للظواهر الاخلاقية

يريد علم الظواهر الاخلاقية أن يكون « علماً » بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة، وأن يقطع كل صلة بينه وبين « علم الاخلاق » بمفهومه القديم، حيث كان الفلاسفة يعتقدون أن الاخلاق معروفة لدينا في مجموعها، تظهر لنا إذا ألقينا نظرة على العالم، كما نجد ما إذا تأملنا في أنفسنا : فننا لا يعرف أن الاخلاق تحض على العدالة والاخلاص والخير؟ وتحرم القتل والسطو على أموال الغير والكذب وشهادة الزور : ومن ثم يكفي أن نعد قائمة لهذه الواجبات والمحظورات، ونقوم بتصنيفها وترتيبها حسب أهميتها. ثم يحاول فيلسوف الاخلاق، بعد ذلك، « تبرير » هذه القواعد وارسائها على أساس « مبدأ » واحد : فيرى أحد الفلاسفة أن هذا المبدأ هو « الإرادة الإلهية »، ويرى الثاني أنه « الضمير »، والثالث أنه « العقل »، والرابع أنه « العاطفة »، أو « الطبيعة ». أو « اللذة » أو « المنفعة » الخاصة أو العامة.

وقد نتج عن هذه المحاولات مذاهب تأملية تتطوى على كثير من عمق التفكير، والخبرة بأغوار النفس الإنسانية : ولكن هذه المذاهب لا تنطبق عليها صفة « العلم ». فالعلم الوضعي لا يأخذ على عاتقه فرض قواعد علمية أو تبريرها. ودوره الاساسي ينحصر في الكشف عن الظواهر، التي يكفي

في تبريرها أنها موجودة بالفعل ، وفي محاولة صياغة القوانين التي تخضع لها ،
أي معرفة العلاقات التي تربطها بالظواهر الأخرى .

ومنذ عهد أرسطو حتى أوجست كورت ظل التلاسفة يرددون أن السرقة
خطأ . ولكنهم لم يعنوا بالبحث عن نوع الاستهجان الذي يلحق بالسرقة ،
وما هي القوانين المتصلة بتحريرها في المجتمعات المختلفة ، ومكانتها بين أنواع
الجرائم الأخرى كالقتل أو انتهاك حرمة الكائنات المقدسة ، أو الاعتداء على
الحريات الشخصية ومتى بدأنا نسأل مثل هذه الأسئلة ، فإننا ندخل إلى مجال
علم الظواهر الأخلاقية .

وقد لاحظ ليفي برونو أن الظاهرة قد تكون ألوقة لدينا ، ومع ذلك
تظل مجهولة من الناحية العلمية . فكل الناس يأكلون ويمشون ويتكلمون ،
ولكن كم منهم يعرفون التفاصيل العلمية التي تتضمنها عملية الهضم أو المشي
أو التكلم ؟ وبالمثل فنحن نعيش في الحقيقة الاجتماعية ، وهي تفرنا من كل
جانب ، بل نسهم أحيانا في إحداثها . ولكننا ، مع ذلك ، لانعرفها معرفة عملية ،
بل قد نجهاها كما يجهل رجل الشارع علم الاماطير أو نظرية الوراثة .

ومع وضوح هذه الفكرة ، فقد ظل كثير من الباحثين لا يعترفون بها
ولا يطبقونها بالرغم من أن تطبيقها هو وحده الكفيل بإضفاء الصيغة العلمية على
بحوثهم ، وخاصة في مجال الدراسة الأخلاقية . ولا يرى هؤلاء الباحثون بأساً
من الاعتراف بأن الظواهر الخلقية متنوعة ، ومتأرجحة ، وتختلف من حيث
البساطة أو التركيب . ولكنهم في معابجهم لا يتصرفون كما لو كانوا يعرفون
عنها كل شيء ، وذلك بسبب ما استقر في أذهانهم من أن هذه الظواهر
مألوفة لديهم .

فها هو دور كيم نفسه ، في دراسته للانتحار كظاهرة اجتماعية ، يكرس لهذه الدراسة مؤلفاً ضخماً ، ويعنى بجمع المعطيات ، ومقارنة الإحصاءات ، وتفسيرها . ولكنه حين ينتقل إلى دراسة الانتحار كظاهرة أخلاقية ، لا تحظى منه هذه الدراسة إلا بوضع صفحات يتعرض فيها تطور الفكر الأخلاقي عن الانتحار منذ أقدم العصور حتى عصرنا الحديث . ولم يفعل ذلك ، بطبيعة الحال ، إلا لأنه اعتبر الظواهر الأساسية في هذا المجال ، حقائق مقررة غير جديدة بإعادة النظر فيها :

وكذلك فإن « بوجليه » في دراسته لأصول فكرة المساواة (١) ، يرجع إلى عصور الإمبراطورية الرومانية ليعين كيف كان القانون في ذلك العصر مصدراً لفكرة المساواة الحديثة . ويفسر ذلك بأن عدداً من مفكري الرومان كانوا يفلسفون ، وكانوا ينشدون من الفلسفة مقومات وتوجيهات عملية لسلوكهم . ولكنه لم يحدد في أى عصر من عصور الإمبراطورية الرومانية ساد هذا الاتجاه ، بل يكتفى بالقول بأن سلطان الرواقين عاصر سلطان الأباطرة ، مع أن تاريخ الفلسفة يقول بأن المذهب الذى ساد أكثر من غيره إبان حكم الأباطرة هو « الأفلاطونية الحديثة » ، وسواء أساد هذا المذهب أو ذلك ، فإن ذلك لا يعنى من البحث عن الوقائع التي تثبت وتؤكد تأثيره في اتجاهات الرأي العام :

ونرى أيضاً أن « دافى » يؤكد أننا نلتزم اليوم باحترام للعهود التي قطعناها على أنفسنا . (٢) وهذا التأكيد يستند إلى ما نقرأه في

Bouglé, Les Idée Egalitaires, Paris 1925.

(١)

Davy, La Foi Jurée, Pais 1922.

(٢)

كتب الأخلاق التي تحمض على الإخلاص في تنفيذ ما نعد به ، والاستمسك
بالكلمة المعطاة . ولكن ما نقرأه في كتب الأخلاق شيء ، وما يحدث في الواقع
شيء آخر : بل إن بعض رجال الكنيسة قد خصصوا في كتاباتهم عن اللاهوت
بابا للمعاذير « Casuistique » التي ترفع عن الضمير ما يكبله من قيود
في المواقف الصعبة . فذكروا أن الإنسان يستطيع أن يتحلل مما ارتبط به إذا
نشأت صعوبة غير متوقعة ، أو تغيرت الظروف بصورة واضحة ، أو إذا
تدخلت الرؤساء للحيلولة دون تنفيذ الوعد ، أو إذا ظهر أن ما وعد به ضارا
أو سيئا أو لا فائدة فيه الخ... ويحددون مواقف خاصة يباح فيها التحلل من
الوعد . كأن يعد المرء بشيء أكثر من طاقته ، أو يبذل وعداً معسولة لامرأة
بقصد استئثارها ، أو يعد بالزواج من فتاة غير كفاء له وقد يكون هسنا
التحايل مما لا يتفق مع آراء بعض المخلصين ، ولكن علم الظواهر الأخلاقية
لا يبحث عن رأي أو رأيك ، بل يهيم معرفة التيارات الخلقية السائدة في المجتمع .
وفي هذا المجال بالذات يهيم أن يعرف إذا كان ذلك الاتجاه نحو التحلل من
الوعد يعبر عن شعور الجماعة بأكملها أو يقتصر على قطاعات معينة منها .

وقد ظل علماء الاجتماع إلى وقت قريب لا يسألون أنفسهم مثل هذا السؤال ،
وذلك لما خيل إليهم من أن أخلاق عصرهم لا يمكن أن تكون مجهولة بالنسبة
إليهم . وكانوا يقومون أحيانا ببعض الاستخبارات ثم يسارعون إلى تعميم
نتائجها ، كما كانوا يستندون إلى آراء الجماهير في تقرير حتمية بعينها . ولم
يفطنوا إلى أن من المسائل ما لا يجدي في تقريرها رأي الجماهير . فما أبعد
الشقة مثلا بين رأي الجماهير في اللغة التي يتكلمونها ، وبين رأي علماء فقه اللغة
الذين يدرسونها دراسة علمية تحتاج إلى جهد وعمق كبيرين : فلماذا يختلف
مجال الأخلاق عن مجال اللغة ، وكلاهما من انظواهر الاجتماعية ؟ وما هو وجه

الغرابية في أن تكون الظواهر الأخلاقية موضوع دراسة عنمية دقيقة مثل الظواهر اللغوية ؟

ويرى « ألبير بايه » الذي كرس جهوده لبلوغ هذا الهدف ، (١) أن لعلماء الاجتاع عذرهم في التردد أمام هذه المهمة الشاقة ، وهذا المنهج الجديد ، وخاصة بعد أن كان من سببهم من الفلاسفة يدعون معرفة كل شيء عن الأخلاق . فلم يكن أمامهم ، إذا ارتضوا انتهاج هذا المنهج الجديد ، واتباع الطريقة العلمية ، إلا الاعتراف بأنهم يجهلون كل شيء عن الحقيقة الأخلاقية . ولذا فقد فضل الكثيرون منهم - على نحو ما قدمنا - أن يظلوا في منتصف الطريق بين الفلسفة والعلم حتى يمكنهم ادعاء بعض المعرفة :

غير أن هذا الادعاء ، مهما كان طبيعيا ومشروعا ، هو ما يجب الإقلاع عنه لتحقيق علم الظواهر الأخلاقية . والشك المنهجي ، في هذا المجال أو في غيره ، لا يكون مشمرا إلا إذا اتسم بالصراحة : ومنذ اللحظة التي نرغب فيها أن تكون الحقيقة الخلقية موضوعا للبحث العلمي ، يجب أن تخضع هذه الحقيقة برمتها ، في الماضي والحاضر ، للمناهج التي يقتضيها ذلك البحث . ولا يكفي أن نقول إن هناك وقائع خافية علينا في هذا المجال ، بل يجب أن نعترف في شجاعة بأن جميع الوقائع مجهولة لدينا . وباختصاصا يجب أن نجعل من عقلنا « صفحة بيضاء » ، وتبدأ العمل من جديد .

(١) شرح « ألبير بايه » العناصر الرئيسية لدراسة الظواهر الأخلاقية في كتيبه التميم « علم الظواهر الأخلاقية »
Albert Bayet, La Science des Faits Moraux, Paris, Alcan 1925.
وقد كان أحد مراجعنا الأساسية في كتابة هذا الفصل .

هناك إذن عالم جديد في مجال الدراسة الأخلاقية يجب الكشف عنه ، ويجب قبل ذلك أن نعرف الطريق إليه : يجب أن نعرف كيف نعر على الظاهرة الأخلاقية وسط هذا الخلبط الشامل من الظواهر الاجتماعية المركبة ، ويجب أن نعرف مصادر البحث عنها ، ووسائل استخدام هذه المصادر ، وهو ما سنعالجه في الفقرات التالية :

تكوين الظاهرة الأخلاقية :

يمكن القول بوجود الأخلاق حيث يكون هناك تمييز ، في أى شكل من الأشكال ، بين « الخير » و « الشر » . وهذا التمييز ، سواء أ المعنا إليه ، أو أكدناه في صيغ مختلفة ، هو الظاهرة الأخلاقية بعينها .

غير أن الاتصاف على تعريف كهذا لا تكون له قيمة علمية ، إذ أنه يترك المادة الخام حيصة صيغة عامة ، كما كان يفعل الفلاسفة وواجب العالم أن يقطع هذه المادة الخام إلى أجزاء يستطيع إن يطبق عليها وسائل البحث العلمى ، وينقبها من الشوائب التى تعلق بها ، أى أنه يجب أن يكون بنفسه الظاهرة التى ستكون موضوعا لبحثه ودراسته .

فالظاهرة الأخلاقية ، حسب التعريف العام الذى ذكرناه ، يمكن أن تكون مادة لعالم النفس إذا اهتم بملاحظة الأفراد في تصرفاتهم ، كما يمكن أن تكون مادة لعالم الاجتماع إذا اهتم بملاحظة سلوك الجماعات . وكلنا نعرف ما عاناه علم الاجتماع من تدخل علم النفس ، وما بذله من جهود لتحديد مجال بحثه . (١) فإذا أردنا إذن أن نحدد بوضوح موضوع علم الظواهر الأخلاقية ، يجب أن نعتي أولا بتحديد العنصر الاجتماعى فى كل فعل خلقى .

(١) من البحوث الهامة فى هذا الموضوع البحث الذى كتبه دوركيم بعنوان « التصورات الفردية والتصورات الجماعية » :

Durkheim, Représent. Individ. et Représent. Collectives, in Sociologie et Philosophie, P. U. F.

وهذا هو ما نعبر عنه عادة بقولنا إن عالم الأخلاق يدرس ، في الجماعات الإنسانية المختلفة ، مكونات الضمير الجمعي . غير أنه قد يشيع في هذه الدراسة الخلط بين ملاحظة الوقائع الخارجية والآراء الذاتية ، مثلما شاهدناه عند بعض من أشرنا إليهم من علماء الاجتماع :

ولذا فإننا نؤثر ، توخياً للحيلة والدقة ، أن نقول إن الظاهرة الأخلاقية ، كما يدرسها عالم الأخلاق L' Ethologue ، هي التمييز بين الخير والشر وفقاً لتوضيح من تحليل الظواهر الاجتماعية .^(١)

ولا يختلف أحد اليوم على تعريف الظاهرة الاجتماعية بعد الجهود التي بذلها دوركيم في هذا المجال (٢) ونحن نستطيع أن نحدد عدداً من الظواهر الاجتماعية الغنية بالعناصر الأخلاقية وهي : الصنع والحكم والأمثال ، ثم اللغة ، ونصوص القانون ، والعادات ، والأعمال والمؤلفات الأدبية .

وتعدد هذه المصادر يؤكد ما سبق أن قلناه من أن الظاهرة الأخلاقية ، لكي تكون موضوعاً للبحث العلمي ، يجب أن تستخلص ويعاد تكوينها . إذ لا نجد أينما بحثنا ، سواء في الحاضر أو في الماضي ، ظاهرة أخلاقية في صورة خالصة ، فقد تكون مختلطة بظواهر دينية ، أو تشريعية . وبطبيعة الحال يكون تكوين الظاهرة الأخلاقية أكمل وأدق كلما استجمعناها من عدد أكبر من المصادر التي أشرنا إليها .

La Science des Faits Moraux , P. 16.

(١)

(٢) أنظر كتابه : قواعد المنهج في علم الاجتماع ترجمة الدكتور محمود قاسم

(التصل الأول والثاني) :

فلتفرض أننا نريد أن نبحث لتعرف الوضع الأخلاقي في مجتمعنا فيما يتعلق بالسرقة . لقد كنا في الماضي نتوهم أن هذه المعرفة تكمن في « الصيغ » التي تدعى السارق . ولكننا الآن أصبحنا ندرك أن هذه الصيغ قد تكون مضللة ، ومع ذلك فتحسن لا نهمها تماما بل نضيف إليها دراسة نصوص القانون الجنائي . ولا شك أن دراستنا تكون أكثر دقة إذا وسعنا دائرة البحث وقارنا النتائج التي حصلنا عليها من المصدين السابقين بنتائج دراستنا لفردات اللغة الخاصة بالسرقة ، والعادات ، والنصوص الأدبية كالمسرحيات والقصص وبتجميع البيانات الواردة من هذه المصادر جميعا تتكون لدينا الظاهرة الاخلاقية التي نريد معرفتها وعرضها عرضا علميا لا أثر للعاطفة ولا للراء الذاتية فيه :

وقد ظهر من تحليل دوركيم أن صفة « الإلزام » صفة مميزة للظاهرة الأخلاقية ، وهذا الإلزام مصدره القواعد التي يقرها المجتمع أو يجرمها ، ونستطيع الآن أن نضيف إلى ذلك أن صفة الإلزام هذه ليست قاصرة على الظواهر الأخلاقية : فالأوامر والنواهي ذات الطابع الطوطمي أو الديني هي أيضا ملزمة ، وقد تكون أكثر إلزاما ، نظر البدائي ، من القواعد الأخلاقية الصرفة . بل إن هناك من الفلاسفة من لا يرون رأى دوركيم في ضرورة الإلزام الخلقى ، ومنهم من أسس مذهباً أخلاقياً « بدون إلزام ولاجزاء(١) » .

والحقيقة أن فكرة الإلزام مصدرها أننا ننظر إلى « الخير » و « الشر »

(١) نشير هنا إلى جويو الفيلسوف الفرنسي الذي ألف كتابا بعنوان « مخطط الأخلاق بدون إلزام ولاجزاء : Guyau, Esquisse d'une morale sans obligationni sanction.

كحدين مجردين أجدهما «واجب» و«آخر» «محرم» ، ولكن الحياة الراقية تتطوى على درجات من السلوك بين الوجوب والتحرير : فجانبا ما تأمر به الأخلاق هناك ما تقبله ، وما تتسامح فيه ، وما تنصح به ، وما تقترحه . وهذه الدرجات المتفاوتة تسجلها مفردات اللغة ، ونصوص الأحكام التشريعية ، والأعمال الأدبية : فإلى جانب الحكيم أو القديس هناك الأمين والمهذب والمواطن العادي . ولا يمكن أن نتصور أن تتحقق الفضائل كلها في أسمى صورها ، ولا أن يلتزم الناس بممارستها في صورتها المثالية . إذ أن المجتمع يضعها أمام أعضائه كهدف بعيد أو قبة يحاولون جهدهم الاقتراب منها ، ولكنهم لا يصلون إليها أبداً .

وإذا استطعنا أن نكون الظاهرة الأخلاقية بالطريقة التي ذكرناها أي باستخلاصها من الظواهر الاجتماعية التي تختلط بها ، فإننا نعكف بعد ذلك على دراستها في صورتها الخالصة . وقد نجد في بعض الأحيان تداخلا تاما بين الظاهرة الأخلاقية وبعض الظواهر الأخرى ، وخاصة الظواهر الدينية بحيث يصعب علينا تحديد الخط الفاصل أو النقطة الحاسمة التي تتقلع عندها من التحريم الديني إلى التحريم الأخلاقي . وفي مثل هذه الحالة يجب أن نعالج الأمور بحذر شديد :

وكذلك يجب أن نعنى بالفرقة بين « الحاسة الخلقية » ، وبين « الحالة الأخلاقية » ، في مجتمع معين : فالحاسة الخلقية هي تقدير الناس لأنواع السلوك واعتبار بعضها جرمًا أو خطأ . أما الحالة الأخلاقية فإنها تتصل بأحصاء حالات الخروج على قواعد الأخلاق أو العرف أو القواعد المقررة . ولا زال موضوع العلاقة بين الحاسة الخلقية « والحالة الأخلاقية » يحيط به الغموض ، ويحتاج لكثير من الدراسة لتقرير ما إذا كانت الحاسة الخلقية تمدنا ببيانات مؤكدة عن الحالة الأخلاقية . إذ قد يحدث أن تكون الحاسة الخلقية عند

بعض الأفراد أو بعض الجماعات مرهقة ، ومع ذلك يزداد عدد الجرائم أو الأخطاء الخلقية بينهم .

والآن بعد أن عرفنا كيف نستجمع عناصر الظاهرة الأخلاقية من مصادرها المختلفة ، وبعد الملاحظات المنهجية التي تضمن دقة البحث العلمي ، نتصرف إلى تحليل كل من الظواهر الاجتماعية التي ذكرناها على حدة لنبين كيف نستخلص منها المحتوى الأخلاقي .

١ - الصيغ

إذا أعلن المتصوف أن « الخير الأسمى هو الفناء في الله » ، وإذا كتب المؤرخ أن « حرق نيرون لمدينة روما كان عملاً شائناً » ، وإذا قالت الام لطفلها « يجب ألا تكذب بتاتاً » ، فكل هذه « صيغ » تدل على اتجاهات أخلاقية .

ومجموعة هذه الصيغ في عصر معين ، وفي مجتمع معين ، تعتبر من الظواهر الاجتماعية التي يتعين على عالم الأخلاق أن يدرسها . وإذا نظرنا إلى ماتم حتى الآن بشأنها وجدنا أن خطراً مزدوجاً يهدد الباحث فيها ، فهو غالباً ما يعطيها من الأهمية أكثر مما تستحق ، ثم يحصرها بعد ذلك في أضيق الحدود . والمغالاة في قيمتها تنحصر في الاعتماد أن هذه الصيغ وحدها كافية لاطلاعنا ولو بصورة عامة على أخلاق عصر بعينه ، أما تضيق مجالها فعنناه الاقتصار ، في غالب الأحيان ، على دراسة أقوال الفلاسفة الكبار . فإذا شرع الباحث مثلاً ، في دراسة الاتجاهات الأخلاقية ، في المجتمع اليوناني القديم ، اقتصر على أقوال سقراط وأفلاطون وأرسطو ومن جاء بعدهم من أصحاب المذاهب

المذاهب الكبرى كالأبيقوريين والرواقين . ثم يقارن بين هذه المذاهب معتقداً بذلك أنه انتهى إلى رسم صورة واضحة لتاريخ الأخلاق في العصر اليوناني ، ولا شك أن هذا الاعتقاد باطل من أساسه : إذ أن استعراض الأفكار والتأملات التي أثبتت حول ظاهرة من الظواهر أمر مختلف تمام الاختلاف عن هذه الظاهرة في وجودها الفعلي ، وفي حالتها الواقعية التي تمارس بها بين الناس . وقد تكون الصيغ التي يبلورها كبار الفلاسفة من الحفاسات الاجتماعية التي تنعكس فيها الاتجاهات الخلقية ، ولكنها ليست هذه الاتجاهات ذاتها : ولا شيء يثبت لنا أن مذهب هذا الفيلسوف أو ذاك قد أثر في سلوك أبناء عصره ، إلا إذا قارنا بين اتجاهات هذا السلوك قبل ظهور ذلك المذهب وبعده : ومن الواضح أن هذه المقارنة يجب أن تتعلق فكرة الاقتصار على دراسة المذاهب الأخلاقية الكبرى .

فإذا كتب أوجست كونت ، إرضاء لنزعته الإنسانية أن والعيش من أجل الآخرين هو الواجب الأسمى ، فإن هذه العبارة يجب ألا تصرفنا عن الاهتمام بتحليل الواقع الأخلاقي الذي ساد في عصره . يجب أن نسأل أنفسنا : وماذا كان يقصد بهذه الصيغة ؟ هل معناها أن هذه القاعدة الأخلاقية موجودة بالفعل ؟ وهل كانت قاعدة معترف بها ، أم كانت مجرد مشال أعلى يداعب خيال الفيلسوف ؟

ومكنا نجد أن كبار الفلاسفة ، لسبب عدم اهتمامهم بتحديد الظواهر الأخلاقية السائدة في عصرهم ، لا يمكن اتخاذهم قادة أو رواداً على

معالم طريق علم الظواهر الأخلاقية . وقد يكون من بينهم من يورد شواهد يدعم بها نظريته ، ولكن هذه الشواهد لا تختلف عن نظائرها عند المؤرخ أو الروائي ، ولا توحى بأنها اختيرت على أساس البحث والتحجيص : فما الذى يضمن لنا دقتها ؟

ونحن لا نذكر أن كبار الفلاسفة قد يعكسون ، كغيرهم من الناس ، بطريقة لا شعورية ، الأخلاق المحيطة بهم والتي تفرض نفسها عليهم بوصفهم أعضاء في المجتمع : غير أنهم غالباً ما يعكسونها بطريقة تختلف عن الخاصة التي قد يكون فيها تزييف أو تجوير للواقع : والفيلسوف بطبيعته نظري يسيل إلى التجريد ، وهو لذلك ، حتى حين يصور أخلاق عصره ، يصورها بطريقة عقلية تقوم على التعميم والتقنين وحذف التفاصيل . فتصهر الأخلاق في بوتقة عقله إلى فكرة ، وهذه الفكرة في عموميتها لا تهتم بتوضيح الظلال الخفيفة التي تبرز الحقائق في صورتها الواقعية .

كما أن مع الفلاسفة من يعبرون عن روح عصرهم ، ومنهم من يثورون عليها ، فكيف نميز بين الفريقين إذا لم نرجع إلى دراسة العصر نفسه بالاستناد إلى مصادر أخرى غير كبار الفلاسفة ؟

على أن هذه الملاحظات التي أشرنا لها لا تعني بتاتا أننا في حل من النظر إلى أعمال الفلاسفة الكبار كمصدر لدراسة الظاهرة الأخلاقية ، بل تعني فقط أننا يجب أن نتوخى في دراستها الحذر الشديد ، وأن نقارنها بغيرها من آراء المعاصرين ، وأن نغني إلى جانب ذلك بدراسة الفلاسفة المخمورين الذين لم تشتهر نظرياتهم في أوساط الجماهير الكبيرة ، وكذلك بدراسة أقوال المؤرخين والشعراء وناقلي الأخبار والقصاصين .

ولكن هل يعني ذلك أن يكون العمل الذي يقوم به عالم الأخلاق ، في هذا المجال ، هو جمع البيانات وتكديسها وعمل جداول إحصائية لها ؟ إن مثل هذا العمل لا شك متفرّج ، كما أنه من التفتاة بحيث يمكن أن يقوم به أى إنسان : ولا يجادل أحد في أنه ليس هناك ما هو أسهل من جمع الظواهر وعملها ، بشرط أن تكون أمامنا واضحة مميزة ، غير أن الأمر يحتاج ، في كثير الأحيان ، كما أشرنا إلى ذلك في حينه ، إلى البحث عنها واقتناصها ، وهذا عمل من نوع آخر فيه شيء من الصعوبة ، ولكنه لا يخلو من الطرافة والتشويق :

والبحث عن الوثائق قد يقود إلى متاهات كثيرة ، وقد يجرى وراءها طويلاً أكثر الباحثين متابرة دون أن يعثر على شيء ذي قيمة : وأكبر الخطأ هو أن يتصور الإنسان أنه يكفى في ذلك أن يسير في بحثه وراء الصدقة ، وأن يتصفح كتاباً وراء كتاب حتى يعثر على ضالته المنشودة . فعالجة الوثائق لا بد أن تسير حسب خطة ومنهج ، ولا بد للباحث أن يضع بعض القروض عن موضوع بحثه ، وأن يكون على استعداد لتعديلها أو تصحيحها إذا أظهرت الحقائق التي يصل إليها ضرورة ذلك : وبالخبرة والممارسة تقوى عند الباحث ملكة الاختيار بحيث يستطيع أن يصل إلى غرضه من أقصر طريق :

ويجب ألا نسى أننا في دراستنا للأخلاق دراسة عليية نعالج موضوعاً جديداً قد تصادفه صعوبات كثيرة ، وأن هذا النوع من الدراسة يحتاج لكثير من الأناة والصبر لانزاعه من جذوره الفلسفية :

ولنفترض الآن أن هذا العمل العلمي قد تم على خير وجه ممكن ، وأن عالم الظواهر الأخلاقية قد رجع إلى أقوال الفلاسفة الكبار وغيرهم من المفكرين والمؤرخين ورجال التربية ، وجمع كل ما يستطيع جمعه من النصوص فما الذي يستطيع أن يستخرجه منها ؟

في الحقيقة إنه لا يستطيع أن يستخرج منها شيئا مؤكدا فيما يتصل بأخلاق العصر الذي يريد أن يدرسه . فنحن نعرف بالتجربة المباشرة أن « الصيغ » غالبا ما تكون محفوظة ، وغالبا ما تطوى على كثير من التناقضات وما علينا إلا أن ننظر إلى الصيغ التي يرددها الناس في مجتمعاتنا مثل : « العاقل من اعطى بغيره ... خير الكلام ما قل ودل ... القناعة كثر لا يفني ... عامل الناس بمسا تحب أن ياملوك به . » هل تعنى هذه الصيغ وغيرها أن الناس يتصرفون فعلا بمقتضاها ؟ إنها لا تعنى ذلك بتاتا . ولا شك أن الباحثين في أخلاقنا ، في المستقبل ، سوف تخدعهم هذه الصيغ ولا تعطيتهم فكرة حقيقية عن الأخلاق السائدة في عصرنا .

وبالمثل لا شيء يؤكد لنا أن الصيغ المستمدة من العصور السابقة أكثر صدقا في دلالتها على الاتجاهات الخلقية في تلك العصور . ومن العصور اليونانية حتى العصر الحاضر هناك عبارات وحكم ظلت تتناقضها الألسن بالرغم من التغيرات العميقة التي طرأت على أخلاق الناس وأنواع سلوكهم . فقد استمرت العبارات المنصلة بالكرامة الإنسانية من شعوب كانت تمارس الرق وتدافع عنه ، وظلت المواظب المسيحية عن التسامح ، والمساواة ، وتبذ المادة تلوكها أكثر الجماعات ميلا إلى الحرب ، وأشدّها ممارسة للطبقة المتزمتة .

وعلى ذلك يتعين علينا أن نسير في البحث قلما ، وأن يلي هذه الخطوة الأولى خطوات تكون غايتها دراسة حقائق اجتماعية أخرى كاللغة ، والقانون ، والعادات .

٢ - اللغة :

قد تكون اللغة مادة لدراسة عالم الطبيعة ، أو عالم الفسيولوجيا ، أو عالم النفس ، أو عالم الاجتماع : فكل واحد من هؤلاء العلماء يدرسها من جانب معين . وحين توصل علم الاجتماع من بحثه في اللغة إلى حقائق تعين جديدة إلى مجال الدراسة الاجتماعية ، أمكن اعتبار اللغة « ظاهرة اجتماعية » (١) وتستمد اللغة حقيقتها الاجتماعية من كونها أداة الاتصال بين أفراد جماعة معينة ، كما أن تعديلها لا يتوقف على جهود فرد بعينه بل ينبع من اتجاهات الجماعة والمؤثرات المختلفة التي تؤثر فيها . وضرورة التفاهم بين الناس ، داخل نطاق مجتمع واحد ، تقتضى احتفاظهم بقلوب معينة من التشابه في استخدامهم لوسيلة التخاطب وهي اللغة . وكل من تمدته نفسه بالانحراف عن المؤلف مع المصطلحات يعرض نفسه لسخرية الناس منه :

ويمكن القول إن ما يهم عالم الأخلاق من دراسة اللغة هو « معاني الكلمات ، ودلالاتها . غير أنه قد يبدو للبعض أن الباحث في هذا المجال يلور في حلقة مفرغة : فهو يريد أن يستدل من معاني هذه الكلمة أو تلك عن شعور الجماعات ، وعلى الأفكار الخلقية لهذا الشعب أو ذاك : فيعرض عليه

(١) من البحوث الهامة في علم الاجتماع اللغوي بحوث « ميه » و« فندريس »

Meillet, Linguistique historique et Linguistique générale, Paris 1951

Vendryes, Le Langage, Paris 1951 .

وتد عرض الدكتور على عبيد الواحد وافي لمسئله البحوث في كتابه

« اللغة والمجتمع » :

بأن العكس هو ما يجب أن يحدث ، أى أنه يجب أولا معرفة أفكار الناس الناس وشعورهم حتى تتمكن بعد ذلك من تحديد معانى الكلمات . وهذا الاعراض ، إذا أخذ بحرفيته ، فقد يقضى بضربة واحدة على البحث فى كلا العلمين ، علم معانى اللغة وعلم الظواهر الأخلاقية : ولكن كم من عقبات مماثلة اعترضت سبيل العلم واستطاع أن يشق طريقه دون أن يلمت إليها .

وبالرغم من أن دراسة معانى المفردات اللغوية لم تحرز تقدما كبيرا بين علماء اللغة أنفسهم ، إلا أننا نستطيع القول إن هذه الدراسة تفيد الباحث فى مجال الأخلاق من حيث أنها تلقى بعض الضوء على :

أ — درجة ثراء المشاعر الخلقية داخل نطاق الجماعة .

ب — ما نطلق عليه عادة اسم المبادئ الأخلاقية .

ج — الظواهر والأفعال التى تطبعها الأخلاق بطايعها .

د — وأخيرا تطور الأخلاق فى محيط المجتمع .

(١) فدراسة مفردات اللغة تظهر بوضوح أهمية بعض الظواهر الأخلاقية وتركيبها وتنوع المعانى المتصلة بها . ولنتظر مثلا إلى أخلاقنا الحاضرة : إن هذه الأخلاق يدل عليها بصفة عامة مفهومنا عن « الخير » و « الشر » . والتمييز بين هذين الحدين ، كما يقول الفلاسفة ، بسيط وواضح . ولكن كم تظهر لنا اللغة أن هذه المعانى المجردة تطوى على درجة كبيرة من التنوع والثراء .

فإننا لا نكتفى عادة بالقول بأن هذا العمل أو هذا الشعور « طيب » أو

و«خيبيك» ، بل نجد في قاموس اللغة درجات متفاوتة تنضوي تحت مفهوم «الخير» : فهناك ما هو مشروع ؛ وما هو ملائم ، وما لا غبار عليه ، وما هو مشرف ، وما هو مستحسن ، وما هو جدير بالثناء ، وما هو نبيل ، وما هو سام ، وما هو رائع ، وما هو بطولي :

وتحت مفهوم «الشر» تميز اللغة بين ما هو ردي - ؛ وما هو مدموم ، وما هو خاطيء ، وبين ما هو قذر ، وما هو اجرامي ، وما هو كرهية ، وبين ما ينطوي على الحطية ، وما هو ذنبي ، وما هو معتز ، وبين ما هو شيطاني وما هو وحشي ، وبين ما هو فظيخ وما هو يشع .

ويجانب الصفات نجد في بابي الأسماء والأفعال مفردات كثيرة ومتنوعة تقوم بدور مماثل في الدلالة على المعاني المختلفة في مجال السلوك الأخلاقي فبين القديس والشيطان ، أو البطل والرعيد . أو الأمين واللص ، درجات من الثناوت التي تصعد أو تهبط بنا في سلم التقويم الخلقى وإذا حاولنا أن نجد قائمة كاملة لجميع الألفاظ والمفردات التي تعبر عن المعاني الخلقية في لغتنا، فإن هذا العمل يحتاج لجهد كبير ، بل إنه ينطوي على صعوبات قد لا تتوقعها لأول وهلة ، ومع ذلك فإن المشقة في إنجاز مثل هذا العمل لا تقاس إلى جانب الفائدة العظيمة التي يجنيها من ورائه بالنسبة لمعرفة مكانة الأخلاق في نفوس أفراد الشعب ، والعدد النسبي لمفردات اللغة التي تتصل بالإدانة أو المدح أو التسامح :

(ب) أما بالنسبة للنقطة الثانية الخاصة بمبادئ الأخلاق ، فأبرز ما فيها معرفة ما إذا كان الأساس الذي تقوم عليه ديني أو علماني . ثم معرفة ما إذا كانت في اتجاهها العام تؤسس على مبدأ اللذة ، أو العقل ، أو المنفعة، أو تقوم على فكرة الواجب أو الجزاء ، أو يحركها الشعور بالتضامن أو عاطفة الشفقة أو المحبة . هذه المسائل التي عالجها الفلاسفة منذ أقدم العصور ، وأدلو فيها

بآرائهم الذاتية ، تحتاج الآن لإعادة النظر فيها في ضوء المنهج الموضوعي ؛
ودراسة مفردات اللغة تساعد كثيراً في توضيحها وفي الإدلاء ببعض
البيانات الخاصة عن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأخلاق في مجتمع معين

فهناك كلمات تقال في مجال الأخلاق وهي محملة بالمعاني الدينية مثل :
خطيئة ، تكفير ، ذنب ، تجديف ، لعنة ، غفران . وهناك صفات مثل : ملائكي ،
وقلبي ، وشيطاني ، وجهنمي . فهل مثل هذه الكلمات والصفات ينطق بها
الخاصة وحدهم أو تدور على ألسنة العامة في حوارهم اليومي ؟ إن تحديد ذلك
يدلنا على المكانة التي تحتلها الكلمات الدينية في اللغة الأخلاقية للشعب ونستطيع
بعد ذلك أن نعرف إذا كانت هذه الكلمات تحمل نفس القيمة الدينية بالنسبة
للغئات المختلفة التي تستخدمها ، أو أن لها عند بعض الغئات مرادفات غير
دينية . ومن اليسير أن نضع في جانب الكلمات التي لا تستخدم إلا في الأوساط
الدينية ، وفي جانب آخر الكلمات التي يستخدمها جميع الناس بل يمكن أن نحدد
بالأرقام أي هاتين الكلمتين أكثر استعمالاً : خطأ أو خطيئة ، غفران أو
غفران :

وعلى أساس هذه الدراسات جميعاً نستطيع أن نصف الأخلاق بأنها ذات
طابع ديني أو علماني . وإذا كان هذا الوصف لا يرقى إلى مرتبة التأكييد
القاطع ، فإنه على كل حال يعد بداية لمنهج علمي سليم يوصلنا إلى تحديد طبيعة
الانجماهاات الختية .

(ج) فإذا ما انتقلنا إلى النقطة الثالثة وهي الخاصة بتحديد نطاق ما يدخل
في التقييم الختق ، نجد أن الكلمات تطامنا على تناسيل الأشياء والأفعال التي
تحررها الأخلاق أو تسمح بها ، ويكفي للتأكد من ذلك أن ننظر فيما يتصل

بمعنى العفة أو الأدب . فهناك قائمة كبيرة من الكلمات نسم من ينطق بها بأنه « إياحى » أو « جلف » ، وكلمات كثيرة تأبها قواعد الأدب أو الوفاق أو الذوق السليم في مجلس معين أو مكان معين .

وهناك كلمات لها ، بالإضافة إلى معناها الأصلي ، قيمة أخلاقية : إذ تحمل بمجرد سماعها معنى المدح أو الذم : فكلمة « شاطر » مثلا تدل على المجتهد أصلا ولكنها في مناسبات معينة تحمل معنى الذم حين تشير إلى من يحتال بشئ الطرق لكي يصل إلى غرضه . وكلمة « معلم » في اللغة الدارجة معناها الأصلي صاحب العمل أو رئيس العمل ، ولكنها تقال لمن لا يخطئ في توجيه ضربه أو استخدام وسيلة معينة .

وإذا استخلصنا من اللغة جميع الكلمات ذات الدلالة الأخلاقية فإننا نحصل على دليل قيم للأفعال وأنواع الشعور والأفكار التي تعبر ، في مجتمعنا أو في غيره من المجتمعات ، عن صور التقويم الأخلاقي . وليس هناك من شك في أن هذا الدليل يضيف إلى العلم أكثر مما تضيفه تصنيفات الفلاسفة ، إذ أنه ليس بجهود عقل واحد ، بل ثمرة جهود الجماعات التي أعطت للكلمات معانيها وقيمتها .

ويمكن بعد هذا الدليل العام أن نمدقوائم خاصة بالكلمات التي تتصل بالقتل أو السرقة أو الأشياء الجنسية الخ... وهذه القوائم قد يدنا في ناحيتين : الأولى أن عدد الكلمات الخاصة بكل ظاهرة من هذه الظواهر يوضح لنا المكان الذي تحتله هذه الظاهرة في الكيان الأخلاقي العام للمجتمع. والثانية أن الاختيار الدقيق لهذه القوائم يعطينا فكرة عن اختلاف التقويم الخلقى بين طوائف المجتمع تبعاً لاختلاف ظروف معيشتها .

فإذا كان الأمر يتعلق بجرائم المال نستطيع مثلا أن نعرف أى السرقات

توصف بأنها « خبيثة » ، أو « ذئبية » ، وأى التصرفات توصف بأنها « غير مقبولة » ، أو « مريية » . وإذا كان الأمر يتعلق بجرائم القتل مبي توصف الجريمة بأنها « بشعة » أو « مأساة » أو « مروعة » أو « وحشية » ؟ فهذه الصفات التي يعبر بها الرأي العام عن شعوره تدل على تصنيفات متدرجة لعدد من التصرفات التي اعتدنا أن ندخلها تحت لفظ واحد مجرد هو السرقة أو القتل .

بي (د) وأخيرا فإن الألفاظ اللغوية تساعدنا على تتبع تطور الأخلاق في بيئة معينة أو في زمان معين .

والواقع أننا لو تتبعنا تاريخ اللغة من عصر إلى عصر ، نجد أن تطور مفرداتها وألفاظها يعكس في صورة واضحة تطور السلوك الأخلاقي ، كما أن هذه المفردات تشير في وضوح إلى بلورة المثل العليا والأيدولوجيات الجديدة . ويمكننا للدلالة على ذلك أن نشير إلى المرحلة الحالية في تطورنا الأخلاقي التي تتمثل في التحول الاشتراكي . فقد صاحب هذا التحول ظهور عبارات وألفاظ ومفردات جديدة في لغتنا ، وزيادة استخدام الألفاظ التي تعبر عن العدالة الاجتماعية ، وتكافؤ الفرص ، وتذويب الفوارق بين الطبقات ، ومحاربة الاستغلال ، ومواجهة التحديات التي تعوق الإنتاج الخ... وإن من يجمع هذه الألفاظ ويدرسها يستطيع أن يستدل منها على القيم الأخلاقية الجديدة التي يحاول مجتمعنا أن يرمي دعائها . واستمرار البحث المنهجي في هذا المجال يسمح لنا بأن نعرف إذا كانت هذه القيم تتطور في ببطء شديد ، أو تحقق التطور في فترات سريعة .

ونحب في نهاية هذه الفقرة أن نؤكد على أهمية البحث المنصل الذي يمتد إلى فترة طويلة . إذ أن استمرار الظاهرة هو الضمان الاساسي لوجودها وجودا

حقيقية. أما إذا كان البحث قاصرا على فترة محدودة ، فقد يشير إلى ظواهر سطحية أو عابرة لا تلبث أن تختفي بعد انتهاء البحث :

٣ - العادات :

يعرف « ليتريه » Littré العادات أو العن Moeurs في قاموسه المشهور بأنها « طرائق السلوك ، والاصطلاحات ، والأعراف ، والآراء المتسلطة ، التي تختلف من شعب إلى آخر ومن عصر إلى آخر » .

فإذا طلبنا إلى عالم الأخلاق دراسة العادات للوقوف عليها على الحالة الأخلاقية ، فإنما نطلب إليه ، في الواقع ، دراسة كل ما هو اجتماعي ونستطيع أن نؤكد أنه ما من ظاهرة اجتماعية إلا وتعكس ، في ناحية من نواحيها ، شيئا من أخلاق الجماعة . وعلى ذلك فدراسة الظواهر الدينية مثلا تلقي ضوءا على علاقة الأخلاق بالدين ، ودراسة الظواهر الاقتصادية تفيده في معرفة أنواع التصرفات الخلقية المتصلة بالملكية ، دراسة الظواهر المورفولوجية تعكس الاجتماعات الخلقية للجماعة فيما يتصل بالنسل ، وتزايد السكان ، والتعلق بالأرض .

كما أن العادات المتصلة بالملبس ، والزينة ، وقواعد النظافة ، والغذاء ، وترتيب المسكن وتأثيره ، يمكن أن تضيء السبيل ، في أكثر من ناحية أمام عالم الأخلاق .

وعمل بعض العلماء إلى أن يقصروا معنى « السنن » على أنواع السلوك التي تتصل بتحديد الخير والشر ، وفي هذه الحالة تصبح موضوعا مباشرا لدراسة

ونستطيع أن نصل إلى معرفة هذه العادات الأخلاقية من طريقين : الأول :
دراسة الإحصاءات الجنائية ، والثاني دراسة الصفات المميزة للشعوب .
فلنختبر إذ ذميمة كل من هذين المصدرين .

قد ييلو لأول وهلة أن الإحصاءات الجنائية مصدر موثوق به من حيث
إمدادنا بالمعلومات الأكيدة . إذ أن إعدادها تتوفر فيه الحيدة والنزاهة ، كما
أنها تصور لنا بالأرقام الدقيقة عدد جرائم القتل والسرقة والاعتداء على الشرف
والانتحار الخ ...

غير أن هذه الوقائع والأرقام لا تؤدي ، في مجال التطبيق بالنسبة لموضوعنا
إلا إلى نتائج ذات قيمة محدودة .

فالإحصاءات تعطينا أرقاما « دقيقة » ، ولكنها ليست « محددة » ، أي أنها
لا تنطبق على حالات بعينها . ومهما بلغت هذه الإحصاءات من الدقة ، فإنها
لا تطلعنا على الأمر الهام الذي نريد معرفته . وهو طريقة تقدير الجماعة وحكمها
الأخلاق على ظاهرة من الظواهر . وهنا نعود إلى ما سبق أن أشرنا إليه من
حيث التفرقة بين « الحالة الأخلاقية » و« الحالة الخلقية » . فمعرفة حالات
الخروج على بعض القواعد شيء ، ومعرفة شعور الجماعة واستجابتها بالنسبة
لتحريم بعض الأفعال شيء آخر . وهذا الشعور هو الذي يهمننا بالذات ،
ولا نستطيع الإحصاءات والأرقام ، مهما بلغت دقتها ، أن ترشدنا إليه .
فإذا كنا مثلا بإزاء إحصائية عن حوادث الانتحار ، فإن هذه الإحصائية
لا تدلنا مطلقا على رد الفعل أو الاستنكار الذي يحدث في المجتمع بالنسبة
لإزهاق الإنسان لروحه .

وهكذا نرى أن الاحصاءات لا تلتقى إلا ضوياً أخافنا على دراسة الحاسة الخفية . كما أنها حين تهتم بتعداد الظواهر الإجرامية تغفل تماماً الناحية المضادة أى ما يتصل بالافعال الفاضلة ، أى أنها لا تطلعنا إلا على جانب واحد من العمارة ذات الوجهين ، وحتى في هذا الجانب الواحد تهتم فقط بالكم دون الكيف .

وقد يقال إن زيادة الجرائم في ناحية معينة تدل على أن استنكار الرأى العام بشأن هذا النوع من الجرائم ضعيف ، وأن تناقص هذه الجرائم دليل على حدة شعور الناس إزاءها . وهذا الرأى صحيح في جملة من الناحية النظرية ، أما من الناحية العملية فإن كثرة الجرائم أو قلتها قد تتدخل فيه عوامل أخرى غير شعور الرأى العام وقوة استنكاره ، ومن هذه العوامل الفقر والبطالة وطبيعة النشاط الاقتصادى والتغيرات التى تطرأ على نظم العقوبة .

وعلى هذا النحو تبيح الاحصاءات عاملاً مساعداً في الدراسة لا أكثر . أما الجوانب الأساسية من الحقيقة الأخلاقية فلا تبرزها إلا دراسات من نوع آخر .

فلنتنظر الآن إلى المدخل الثانى وهو دراسة أخلاق الشعوب ، أو الصفات المميزة للجماعة . فما لا شك فيه أن الحالة الأخلاقية لشعب من الشعوب تكون جزءاً من الصفات العامة لهذا الشعب *caractère* ولكن يجب أن نتحرز هنا أيضاً من الخلط بين العادات المتبعة والقانون الأخلاقى .

فقد ينظر إلى أحد التصرفات على أنه رذيلة من وجهة نظر القانون الأخلاقى ، ومع ذلك تكون هذه الرذيلة شائعة بين الناس .

وإذا قيل لنا إن هذا الشعب أو ذاك يتصف بالسرقة ، أو الفساد ، أو الغش ، أو أنه على العكس من ذلك شعب حافظ للعهد ، يحترم ملكية الغير — فإلى أى حد يمكن الاعتماد على هذه الصيغة العامة التفضيضة في تحديد أخلاق شعب من الشعوب ؟

لكي تكون هذه الصيغة العامة صالحة للاستخدام العلمي ، يجب أن تكون عناصرها متجمعة من عدد كبير من الملاحظات الدقيقة والوقائع الثابتة التي يمكن التحقق منها بصورة أكيدة غير أن ما لدينا حتى الآن من دراسات عن أخلاق الشعوب لا يخضع بتاتا لهذا المقياس العلمي . إذ أن عددا من الفلاسفة عاجلوا هذا الموضوع في سداجة غريبة ، ولم يدركوا ما يتطوى عليه من مشقة ووعورة . فكتب أحدهم (١) « إن عيوب الإنجليزى تتبع من صفاته الحسنة : فاستقلاله يعرضه للانانية ، واعتزازه بشخصيته يعرضه لحياة العزلة ، وروح الأصالة تعرضه للتطرف ، وإيجابيته تعرضه لتقديس التوبة واحتمار الضعف » . أما الألماني فانه « رغم ما عنده من بعض الوحشية الطبيعية ، فانه مستعد للشفقة ولكن ليست عنده النزعة الفطرية لحب المجتمع التي يتميز بها الفرنسي ، ويميل غالبا إلى أن يكتفى نفسه بنفسه . وهو يتحمس عموما لأى عمل يراه ذا أهمية خاصة ، أو لأى مبدأ خلقي أو فلسفى أو دينى يسيطر على عقله » .

(١) هذا الفيلسوف هو ألفريد فوييه الذى أراد أن يحدد الصفات المميزة

للسعوب الأوروبية في كتابه : « تخطيط سيكولوجى للشعوب الأوربية » :

Fouillée, Esquisse psychologique des peuples Européens. p.1903

مثل هذه العبارات والصيغ العامة كيف يمكن التأكد منها ؟ فحين نقول إن الانجليزي « معرض » للأناية ، فإن هذه الصيغة لا تنطبق على الانجليزي وحده ، بل على الإنسان بصفة عامة . وحين نقول إن الألماني « يبسل » إلى كذا أو كذا ، فما هي درجة هذا المبل ؟ إن مثل هذه الآراء لا تعبر عن وجهة نظر ذاتية فحسب ، بل يعوزها أيضا ما يؤيدها من المشاهدات أو الوثائق أو الوثائق العلمية الثابتة . وإذن فما قيمة الظاهرة التي لا نستطيع أن نجد أمانا الوسائل العلمية للتحقق منها ؟

وقد حذا حذو الفلاسفة بعض علماء الجغرافيا البشرية ، فاقوا إلىنا عبارات متسرعة عن صفات سكان بعض المناطق التي درسوها . فوصفوا شعباً « بالكبرياء والحية » ، وآخر « بالضعف والقسوة » ، وثالثاً « بالكرم والتهذيب » . فعلى أي أساس بنوا هذه الآراء ؟ إذا كان الأساس هو الملاحظة الشخصية ، كما ادعى بعضهم ، فما هي القواعد التي أتبعنا في هذه الملاحظة ؟ وإذا كانوا قد اعتمدوا على أقوال من خالطوهم من الأفراد ، فلماذا لم يخضعوا هذه الأقوال للمناقشة والتجسس العلمي ؟

فإذا انتقلنا إلى علماء التاريخ ، فإننا لا نجد عندهم أكثر مما وجدنا عند زملائهم الجغرافيين : شطحات من الخيالات ، ووصف شاعري لأخلاق الشعوب ، مع أن المفروض فيهم أن يطبقوا ، في هذا المجال أوفى غيره ، روح النقد التي يخضعون لها مناقشة الوثائق وتحري الصحيح منها والزائف . فمنهم من يميل إلى تأصيل روح الشر الكامنة عند بعض الشعوب بالرجوع إلى قصة قابيل وها بيل . ومنهم من يعتمد على ظاهرة قتل أسرى الحرب ليصف من يمارسون هذه الظاهرة (ولو مرة واحدة) بأهم متوحشون ، سفاكون للديار .

ومن البديهي أن مثل هذه الادعاءات المتسرعة لا تصمد أمام المناقشة العلمية ، ولذا فهي لا تصلح للأخذ بها كوثائق في دراسة أخلاق الشعوب .

وتبدو صعوبة هذا النوع من الدراسة أكثر وضوحاً إذا كنا بصدد وصف أخلاق الشعوب الحديثة أو المعاصرة . ففي هذه الحالة تروع الباحث ضخامة المراجع وتعددها فيكفي منها عادة بما يعتمد أنه الأنسب لموضوع بحثه ، ويعمل نفسه بأن اللوق في الاختيار والبراعة في استنباط الحقائق يتفان عن التعمق والإحاطة بكل شيء .

وقد يشرع بعضهم في تحليل نفسية الشعب الروسي مثلاً دون أن يعرف قراءة كلمة واحدة من اللغة الروسية ، مع أن اللغة عامل هام في التعرف على نفسية من يتكلمونها . وقد يجد آخر أن كل ما تقتضيه التراة والدقة العلمية هو أن يمضي بضعة أشهر في البلد الذي يريد أن يكتب عنه ، ويتصفح جرائده الكبرى ، ويتحدث إلى بعض الأشخاص الذين يعتقد أنهم يمثلون الطابع المحلي ، ثم يعود مقتنعاً بأنه قد قام باستقصاء علمي لا سبيل إلى الطعن فيه .

لكل هذه الأسباب وغيرها ، لا نستطيع أن نعتمد على ما يكتب عن أخلاق الشعوب واعتباره مصدراً موثقاً به من مصادر دراسة الظواهر الأخلاقية ، ولا تدرى إذا كنا في المستقبل سنحظى بدراسات عن أخلاق الشعوب تعادل في قيمتها وفي دقتها العلمية تلك التي نعرفها عن دراسة القسانون واللغة والآداب .

ويبقى أمامنا الآن أن نبحث في مفهوم « العادات » من زاوية ضيقة ،

ولكنها جد طريفة ، وهي زاوية العادات الشعبية أو « الفولكلور » .

والعادات الشعبية ، من وجهة « نظر علم الاجتماع » ، يقصد بها « الاصطلاحات » التي لا تدخل في نطاق القسانون ، « والممارسات » ، « والمعتقدات » التي لا تدخل في صميم الدين .

وهذا المجال ذاخر بالظواهر وأنواع الملوك ذات القيمة العظيمة بالنسبة لعالم الظواهر الأخلاقية ، بشرط أن ينصرف إلى دراستها بعناية وحرص .

ويكفي أن تصفح أحد المؤلفات الهامة عن « الفولكلور » (١) لتتضح لهذا الثراء ، وبالطرافة في وصف الأفعال الواجبة أو المحرمة تجاه الأشياء والأشخاص . فنحن لا نستطيع أن نعثر في أي كتاب من كتب الأخلاق عن تفاصيل الواجبات المتصلة بأنواع النبات . ولا نجد فيها ، إذا وجدنا ، إلا تحذيراً عابراً من إتلاف النباتات النافعة ، ولسكنا نقرأ في كتب « الفولكلور » : محظور إشعال النار بغصن شجرة التين — محظور إهداء الزهور النضرة إلى الأطفال — محظور إهداء زهور « البانسية » البيضاء :

إذا انتقلنا إلى مجال الحيوان ، نجد أن كتب الأخلاق تحذر في صيغة عامة من إيذاء الحيوان ، ولكن كتب الفولكلور تقول :

(١) من هذه المؤلفات الهامة كتاب بول سبيو عن « الفولكلور في فرنسا » Paul Sébillot. Le Folklore de France, 4 Vol. Paris 1904-1907.

تستطيع أن تقتل الثعبان ، وتغرز الشوك أو الدبابيس في رأس العقق ،
وتصلب الخناش حيا في أعلى باب المنزل :

ولكن يحظر عليك قتل القط أو الضفدع أو الببل أو العنكبوت . ولا يصح
أن تحبس الببل أو تدمر عش النمل ، أو تسرج الحيوانات يوم العيد أو الجمعة
الحزينة ، أو تحصى التعاج وهي حبل أو الخلان الملوذة حديثا ، أو ترثي
لحال الخنزير وهو على وشك الذبح . كما أنه من المحظور أكل مخ العصفور ،
ورأس الارنب ، ولحم الفريسة التي تحتها الذئب .

وهناك طاقة أخرى من التحريمات المتصلة بالتصرفات العامة : فيحظر
كنس البيت بالليل ، والصغير بالليل . وتمشيط الشعر بالليل ، والبصق في ماء
النهر ، والتبول في مواجهة القمر ، والإشارة إلى قوس قزح بالأصبع ،
والجلوس فوق المائدة .

وهذه القائمة من التحريمات قد تكون لها صبغة محلية ، ولكن هناك غيرها
كثير مما تصادفه في بيئات أخرى وهو لا يقل طرافة عما ذكرناه . وما لاشك
فيه أن الاهتمام بجميع هذه المعتقدات الشعبية يساعد كثيرا في إلقاء الضوء على
أخلاق الجماعة

فمن هذه المعتقدات ماله صلة بالطوطمية : فإذا سألت لماذا يحرم أكل
هذا الحيوان ؟ كانت الاجابة لامن من يأكله يصبح أبلها أو معتوها . ولماذا
تحظر الاشارة إلى قوس قزح بالأصبع ؟ لأن ذلك يعرضك لبت
أصبعك .

ومن هذه المعتقدات ما يستدل إلى مبدأ ديني: فإذا سألت لماذا يمنع الصغير بالليل؟
لأنك بذلك يصيبك مس من الشيطان . ولماذا يحظر البصق في ماء النهار؟ لأنك
بذلك تجعل منه ماء مقدسا للشيطان . ولم يستحسب غرس الدبابيس في رأس
العقرب؟ لأن هذا الطائر هو الذي جلب الأشواك التي غرست في رأس السيد
المسيح عند صلبه . ولماذا تجب رعاية العنديل؟ لأنه هو الذي تزع الأشواك
من جبين المسيح المصلوب .

ومن هذه العادات ما يقوم على مبدأ المنفعة الخاصة أو العامة : لماذا يحظر
عد النعاج؟ لأن المثل يقول ، لاتعد نعاك وإلا فالديب يأكلها لك . لماذا
يحظر هدم عش النمل؟ لأن ذلك يفقدك إحدى بقراتك أو يجعلها عرجاء .
لماذا يحظر الكنس ليلا؟ لأن ذلك يبشر على صاحب البيت بالموت . لماذا
يحظر الجلوس فوق المائدة؟ لأن ذلك يثير الزواجع . لماذا يحظر على زوجة
البحار أن تتمشط ليلا؟ لأن ذلك يعرض زوجها للعاصفة (١) .

وقد يحدث اتفاق بين جماعة وأخرى على الأخذ بعادة معينة ، ولكنهما
تختلفان من حيث توضيح البواعث الكامنة وراء هذه العادة : فبعضهم يفسر
تدمير عش النمل بأنه يجلب المطر ؛ والبعض الآخر بأنه يسبب موت إحدى
البقرات ، وبعضهم يفسر الحفاظ على الضفدع بأن ذلك يبعد الشر ، والبعض الآخر
(١) هذه الأمثلة مستمدة من الدراسات الفلكلورية الاحصائية . ونلاحظ أن
منها ما يتفق مع بعض العادات السائدة عندنا مثل حظر الكنس بالليل ،
والصغير بالليل ، وسكب الماء في المراحيض ليلا . ومن العادات الشعبية عندنا
ما يتصل بالخوف من الحسد أو المشاهدة للأم بعد الولادة ، كحلق الرأس أو
لبس المعجمرات الخ ... ولا شك أن الاهتمام بجمع هذه العادات الشعبية
وتصنيفها في البيئات الريفية والحضرية يعين على فهم اتجاهات التطور
الاخلاقى والحضارى في مجتمعنا .

بأنه مفيد للنبات ، وهذا الاختلاف بالنسبة للقائم بالبحث العلمي يدل على اتجاهات متباينة في التطور الأخلاقي ، ولذا لا يصح مطلقا اعتباره من قبيل اللغز أو الحراقة أو تخبط العوام .

وهكذا نجد أن دراسة العادات الشعبية أو الفلكور من المسائل الهامة التي تفرغ نفسها على الباحث في مجال الظواهر الأخلاقية . فهي تضع أمامنا حقائق واضحة غنية بالعناصر الأخلاقية ، لا مجرد اتجاهات عامة أو مبادئ مجردة . وقد ظلت دراسة الفولكلور مدة طويلة لا تحظى بالعناية المطلوبة من حيث جمع الحقائق وإخضاعها لمنهج النقد العلمي . ولكن السنوات الأخيرة شهدت بقضة مفاجئة لأهمية البحث في هذا الميدان ، فانتشر الباحثون في كل مكان يجمعون بأنفسهم ، أو بواسطة من يكلفونهم من أهل الثقة والخبرة ، الحكايات والقصص الشعبية ، والأغاني ، والحكم ، وأنواع الممارسات . وهذه المرحلة لا بد أن تليها مرحلة إخضاع هذا الحشد المتراكم من عناصر الفولكلور للتحليل والمقارنة والتفسير العلمي . ونحن نتم هذا العمل نتوقع الحصول على مادة قيمة لدراسة الاتجاهات الخلقية للشعوب .

٤ - الآداب

عند ما بدأ علم الاجتماع يتخذ صبغة علمية ، أخذ ينظر إلى الأدب بشيء من التباعد والحنتر ، ولا أدل على ذلك من صفة «الأديب» التي أطلقها دور كيم على معاصره «تارد» ، وذلك للتبيل منه ، والتقليل من قيمة نظرياته . وفيما يتعلق بدراسة الأخلاق بالذات فإن مصدر الحنتر هو أن الأخلاقيين القدماء كانوا ، حين ينصرفون لوصف أخلاق عصر معين ، يسوقون كشواهد على ما يقدمون من تحليلات بارعة ؛ بعض الأمثلة المستقاة من إحدى الروايات

الأدبية أو المسرحيات ، وكانوا يدعون أن اختيارهم لهذه الأمثلة راجع إلى أنها ذات دلالة خاصة . ولكن الحقيقة أن هذا الاختيار يقوم ، في أساسه ، على أن هذه الأمثلة تتفق مع ما يقدمونه من آراء ونظريات ، ولهذا السبب وحده وقع عليها الاختيار دون غيرها من الشواهد الأدبية العديدة التي قد لا تتحقق هذا الغرض . ومعنى ذلك أن هؤلاء الاخلاقيين لم يعنوا بالبحث عن الرأي أو الفكرة التي تتفق عن الوقائع ، بل عكسوا الآية وأكتفوا بالبحث عن بعض الوقائع التي تتفق مع آرائهم الذاتية .

ولكن هذه النظرة المغرضة لا تنفي بطبيعة الحال أن الأدب من الظواهر الاجتماعية الهامة التي يمكن أن تكون مصدراً غنياً من مصادر التماس الأخلاقية . وهذا يتوقف ، بطبيعة الحال ، على الراوية التي ننظر منها إليه .

ففي كل عمل أدبي عناصر ذاتية تتصل بالمؤلف هي العبقريّة والخيال والاصالة في التعبير ، ثم عناصر موضوعية يستمدّها من المجتمع والبيئة التي تحيط به وهي المعتقدات والعادات السائدة والانجماهاات الفكرية والحلقية . وحتى إذا انصب عمل الاديب على نقد تلك الانجماهاات ، فإن هذا النقد يفرض الاحساس بها وتشربها . ولما كانت الاعمال الادبية كثيرة ومتنوعة ، فإنه يكفئ مقارنة بعضها ببعض الاخر لتحديد الخلود الناصلة بين العناصر الذاتية والعناصر العامة .

وهناك طريقتان أساسيتان لاستخلاص المحتوى الأخلاقي من المؤلفات الأدبية : طريقة مباشرة ، وطريقة غير مباشرة :

ولنبداً بالطريقة غير المباشرة التي تلخص في أن الأدب وسيلة لإطلاعنا على بعض الظواهر التي شرحناها بالتفصيل في الفقرات السابقة :

فالأدب ذاخر « بالصيغ » الأخلاقية التي ترد على لسان الشمرء ، كما
ترد على لسان الفلاسفة . كما أن كتاب التاريخ ، والقصة ، والمسرحية ،
والمذكرات الخاصة ، وسير الحياة ، كل هؤلاء قد يرد على لسانهم بعض
والحكم ، الأخلاقية التي يمكن اعتبارها « صيغة » أخلاقية لا تقل أهمية عن
الصيغ التي وردت على لسان « أرسطو » أو « مالبراثش » .

ومن ناحية « اللغة » يمكن تحليل الأعمال الأدبية لاستخلاص الكلمات
والمفردات التي تحمل معنى أخلاقياً ، وتفيد في تصوير الحالة الخلقية للمجتمع .
وبطبيعة الحال نجد كذلك « أن العادات » السائدة تعكسها وتسجلها المؤلفات
الأدبية إما في صورة « تلميذ » أو في صورة « نقد وسخرية » . وعلى ذلك فإن
البحث في هذه الظواهر « أي « الصيغ » و « اللغة » ، « والعادات » يستدعي ،
فوق ما ذكرناه بشأنها ، أن نرجع إلى المصادر الأدبية لاستكمال بحث
هذه الظواهر .

أما الطريقة المباشرة فإنها تنحصر في دراسة الشخصيات التي يرسمها
المؤلف في عمله الأدبي : وهذا العمل يعكس الأخلاق السائدة إما عن
طريق الأقوال والتصريحات التي ترد على لسان بعض الشخصيات ، وإما
عن طريق أحداث المسرحية أو القصة التي تصور بعض الشخصيات على أنها
شخصيات فاضلة ، وبعضها الآخر على أنها شخصيات مرذولة . وهذا
التصوير يعكس في شعور النظارة أو القراء فيظهرون الميل والتعاطف مع
الشخصية الفاضلة ، أو الكراهية والنفور من الشخصية الخبيثة .

وقد تعبر بعض العبارات التي ترد على لسان أبطال القصة أو المسرحية

عن رأى الكاتب نفسه ، وفي هذه الحالة تدخل في باب « الصيغ » التي تكلمنا عنها في الفقرة الأولى . غير أن المعروف ، من حيث المبدأ ، هو أن يتخصص المؤلف روح كل شخصية من شخصياته ، ويجعلها تسلك وتتكلم كما تبدو له في محيط الواقع . وحينئذ فإنها حين تتحدث عن الأخلاق ، فإن لغتها لا ترجع عن أفكار المؤلف نفسه ، بل عن الأفكار السائدة في محيط البيئة التي تنبع منها هذه الشخصية .

ولكن ما الذى يضمن لنا تحقيق ذلك ، لا شىء بطبيعة الحال ، إذا اقتصرنا على دراسة إنتاج مؤلف واحد ، ولكننا إذا وجدنا نفس الفكرة ترداد عند عدد من أدباء عصر بعينه على لسان شخصياتهم ، على الرغم من اختلاف البيئات التي ينتمى إليها هؤلاء الأدباء واختلاف آرائهم ومزاجهم — إذا وجدنا ذلك فإن فرص الخطأ أو التحيز تكون بلا شك جد ضئيلة : وإذا أضفنا إلى المؤلفات الرئيسية لكبار الكتاب ، قراءة عدد من المؤلفات لكاتب أقل شهرة ، فإننا بذلك نبعث ما قد تضيفه العبقرية على الحقيقة أحياناً من ثوب براق أو خلداع .

وتبدو قيمة المؤلفات الأدبية أكثر وضوحاً كلما انتقلنا من مجال الأحكام العامة إلى مجال المواقف الخاصة ، وذلك لأن المواقف الخاصة تعبر عن وقائع محددة استطاع المؤلف أن يلاحظها بنفسه في المجتمع . فحين تحكم مثلاً شخصية من شخصيات الرواية على سلوك أو شعور أو أهداف شخصية أخرى فإنها تقترب من واقع الحياة أكثر مما يقترب أى أخلاقى أو فيلسوف . إذ أننا عن طريق هذا الحكم نصل إلى معرفة صفات الشخصية المذكورة مع حيث الثروة ، ودرجة الثقافة ، والمعتقدات التي تؤمن بها وتؤثر في سلوكها ،

وفى تقرير مصيرها، كما أننا نعثر على تحليل دقيق للبواعث التي تحركها.

وهكذا نجد أمامنا الفرصة سانحة لملاحظة التنوعات في السلوك التي قد تمر بنا، في مجالات أخرى، دون أن نلاحظها وخاصة إذا كانت تخفى وراء ستار من الصنع الجامدة.

وقد استخدم، ألبير بايه، هذا المنهج وأفاد منه فائدة كبيرة في دراسته الخامة عن الانتحار. فاهتم بدراسة التصريحات التي ترد على لسان أبطال القصص والمسرحيات، ووجد فيها من التنوع في الوصف والدقة في التعبير عن المشاعر إزاء الإنفلام على قتل النفس ما لم يجده في أقوال الفلاسفة (١).

ولكن قد يحدث أحيانا ألا يرد أي تقويم للسلوك أو للمشاعر على لسان المؤلف، ولا على لسان أبطاله: بل يكفى بأن يحركهم أمامنا على المسرح ويترك أفعالهم وسلوكهم تحدث أثرها في نفوسنا، وتجعل من بعضهم شخصيات «محبوبة»، ومن بعضها الآخر شخصيات «مقوتة».

وفى مثل هذه الحالة يجب الرجوع إلى تقدير الجمهور وحكمه، وهو تقدير لا يعبر عنه في عبارات، ولكنه يحس به. وهنا نواجه صعوبة في إثباته: إذ كيف نعرف أن الجمهور الذي كان يشاهد هذه المسرحية في عصر معين، أو مكان يقرأ تلك القصة كان «يتعاطف» مع هذا البطل، «ويكره» ذاك؟ هل نلجأ في ذلك إلى ما أثبتته الزند الأدبي في حينه؟ ولكن هؤلاء النقاد غالبا ما يظهرون لنا أحكامهم الشخصية، أكثر مما يظهرون

(١) Albert Bayet, Le Suicide et la Morale Paris, Alcan 1922

أحكام الجمهور ، بل غالباً ما يباينون في تقديرهم للعمل الأدبي إلى بعض الصيغ ، ولعبارات العامة التي رأينا من قبل أنها قد تضلل أكثر مما تدل على الحقيقة .

ليس أمامنا إذن إلا مقياس واحد نقيس به شعير الجمهور ، وهو نجاح العمل الأدبي نفسه . فإذا كان الجمهور لا يتكلم فإن النجاح الذي يحظى به الإنتاج الأدبي أو النشل الذي يبنى به هو الذي يتكلم عنه . إذ أن المؤلف إذا دعا في كتابه إلى أخلاق أو أنواع من السلوك لا يرتضها الرأي العام ، ولا يترقى إلى تحقيقها ، باءت محاولته بالنشل . . . وعلى العكس من ذلك فإن مجرد إعجابنا بقصة معينة أو برواية معينة ، بحيث تتلائمها الأبدى ويشع تداولها بين الجمهور ، كل ذلك يدل على أنها تعبر عن مشاعر هذا الجمهور ، أو عن الأفكار التي تحتتم في ذهنه .

وعلى هذا النحو تتحدد مهمة عالم الأخلاق عند دراسته للأعمال الأدبية : إذ تنحصر هذه المهمة في دراسة الصفات التي جعلت أبطال الرواية محبوبين ، وذلك طبعاً في الأعمال التي استحوذت على الشهرة ، وحازت إعجاب الجمهور . ولكن سرعان ما يواجهنا هنا سؤال آخر وهو : كيف نقيس نجاح أى عمل أدبي؟ وهل نجزم بهذا النجاح بمجرد تناول قصة من القصص بين عدد من القراء من طبقة معينة ؟ لقد أثبت الواقع ، وخاصة في أيامنا هذه ، أن بعض المؤلفين يتملقون عواطف خاصة عند فئة بالذات من فئات الشعب ، فيحصلون بذلك على الشهرة ، ولكن لا تلبث الأيام أن تظهر تهافتهم ، وتكشف للملاءة نفاهة بل ضرر ما يقدمون للشعب ، وحيث تدوب تلك الشهرة ويقتدروا أصحابها في طي النسيان .

وإذا كان الأمر يتعلق برواية مسرحية فإننا نقيس النجاح عادة بعدد

الليالي المتوالية التي مكثت فيها الرواية على المسرح ، وبععدد الأفراد الذين يتزاحون كل ليلة لمشاهدتها . ولكن هؤلاء الأفراد من أى فئات الشعب هم ؟ وما هى النواحي الخاصة التي أعجبتهم فى الرواية وجعلتهم يقبلون على مشاهدتها ؟ هذه المسائل الهامة قد لا نعرف عنها إلا النذر القليل :

ولنا فإن عالم الأخلاق قد يجد نفسه مضطرا إلى الرجوع إلى تاريخ الأدب لهذه اشغرات ، بالإضافة إلى عمله الأساسى وهو تحايل الأدب نفسه ، وهو بلا شك ، يستطيع أن يتغلب على كثير من الصعوبات التي تواجهه إذا رجع إلى مصادر كثيرة ومتنوعة ، ولم يقتصر على نوع واحد من أنواع الإنتاج الأدبى . إذ أن تعدد القراءة وتنوعها معناه تعدد أنواع الملاحظة وشمول النظر ، وذلك أمر له أهميته فى استخلاص الحقائق الاخلاقية من الأدب .

وقد يضطر الباحث إلى قسرة أنواع من الأدب لا يستيفها ولا ثلاثم ذوقه . وعليه إذا سئم أو ضجر ، أن يشكر أن علم الحياة قد تقدم لأن الباحثين فيه لم يقتصروا على دراسة الزهور الجميلة أو الكائنات العليا .

الكشف عن القوانين :

حين تقارن بين النتائج التي جمعناها من دراسة « الصيغ » ، ومفردات « اللغة » ، والعادات ، ود الإنتاج الأدبى ، فإننا نحصل بذلك على صورة متكاملة للحالة الاخلاقية فى المجتمع الذى انصرفنا إلى دراسته : وهذه الصورة تعبر عن أخلاق الجماعة بحسب الواقع وإن كانت لا تتفق أحيانا مع

فكرة هذه البراعة عن أخلاقها :

ويبقى أمامنا الآن أن نعرف ما الذي يمكن أن نستخلصه من جمع هذه الظواهر الاخلاقية . هل نستطيع أن نستخلص منها قوانين علمية تشبه تلك التي يسل إليها عالم النبات أو الحيوان من أبحاثه ؟

إننا في الحقيقة ما زلنا نخطو الخطوات الأولى في البحث العلمي للظواهر الاخلاقية . وفي هذه المرحلة يكفينا جمع الحقائق وتصنيفها ، لأن هذا العمل هو أهم عمل يمكن أن نقوم به في الوقت الحاضر ، في هذا المجال .

وعلى أساسه تتكون المادة التي يقوم العلماء ، فيما بعد ، بتحليلها لاستخلاص القوانين وتكوين النظريات العلمية . فلو جمعنا عددا من الدراسات الوصفية التي تحدد بدقة سلوك الناس وأحوالهم في عصر معين أو في مجتمع معين بالنسبة للسرقة ، والاحتيال ، والقتل ، والشرف ، والتزاهة ، والوطنية الخ ... فإننا نسدئ إلى هذا العلم الجديد ، أي علم الظواهر الاخلاقية ، خدمات أجل بكثير من تلك التي قد نسديها اليه بالبحث في مشروعاته .

والانصراف إلى مثل هذا العمل ضروري ، في الوقت الحاضر ، لأنه يفتح الآفاق أمام الجيل التالي من الباحثين ، ويحفز حميتهم ، ويمهد الطريق لتحقيق الخطوة النهائية : وهي بالنسبة لعلم الظواهر الاخلاقية - كما هي الحال بالنسبة لأي علم آخر - تنحصر في استخلاص القوانين من مجموعة من الظواهر التي عنى الباحث بجمعها وتصنيفها .

وفكرة «القوانين» تشير حتماً لفكرة «العلة» أو البحث عن أسباب الظواهر . ولم يحدث بعد بين علماء الاجتماع انفساق على مسألة «العلة»

بالنسبة للظواهر الاجتماعية ، مثلما حدث بين العلماء الباحثين في الظواهر الأخرى . إذ أن من المثلث عليه ، بين هؤلاء العلماء ، أن الكشف عن العليل أو أسباب الظواهر معناه الكشف عن العلاقات الثابتة بين هذه الظواهر . ولسوء الحظ ، فإن هذا المعنى لا يتضح تماما عندما نطبقه على الظواهر الاجتماعية إذ يتدخل ، في هذا المجال ، عامل هام قد يغير العلاقات بين الظواهر ، وهو عامل الإرادة الإنسانية التي تتدخل أحيانا لتحول الظواهر عن مجراها الطبيعي .

ويبدو خطر هذا العامل أكثر ما يبدو حين يتطور في « فرد » يبسطو من ظواهر الأمور أنه « بصوغ أخلاق الجماعة » . ولكن هذه النظرية التي تدعى تفسير « الاجتماعي » بالفردي لا تجد اليوم من يؤيدها من بين علماء الاجتماع : وغنى عن القول أن هؤلاء العلماء المحدثين لا يذهبون إلى ما ذهب إليه دور كيم وهدرست ، من حيث الاهتمام بالاجتماعي دون الفردي ، ولكنهم أثبتوا خطأ الميل إلى هذا الجانب أو ذاك ، واهتموا بتوضيح حقيقة التفاعل بين « الفرد » و « المجتمع » (١) :

ويؤيد أنصار النظرية « الفردية » وجهة نظرهم بأثلة عن تأثير بعض الأفراد في أخلاق المجتمعات التي عاشوا فيها . فيقولون : لقد دعا السيد المسيح إلى السلام ولعن الحرب ، فغدا المسيحيون الأوائل دعاة سلم وحرموا على أنفسهم حمل السلاح وندد « فولنير » ، بالوسائل الوحشية التي كانت متبعة في التحقيق

(١) أنظر في هذا الموضوع البحث الذي نشرناه بعنوان « الإسس المنهجية لعلم الاجتماع الحديث » ، في المجلة الاجتماعية القومية التي يصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . العدد الثاني ، مايو ١٩٦٦ .

مع المثمنين ، وجاءت الجربة التأسية للثورة الترنسية فأنت وسائل التعذيب :
ومع هذه الأمثلة تبدو العلاقة واضحة بين السبب والنتيجة ، وهي علاقة
منطقية .

ولكن المجال الاجتماعي لا يحكمه المنطق في جميع الحالات : وما الذي
يؤكد لنا عدم وجود سبب آخر يفسر لنا في آن واحد « مذهب » الاخلاقي
و« موقف » الجماعة ؟ إن هذه النظرية لكي تتأكد صحتها بصفة يقينية تحتاج
لأن يكون هناك أفراد آخرون من طراز المسيح وفولتير ، ثم إثبات أن
تدخلهم الفردي هو الذي يحدث التغيير في أخلاق الجماعة : وبدون تحقيق هذا
الشرط المستحيل لا يمكن القول بأن هناك علاقات ثابتة بين السبب والنتيجة :
ونذكر في هذا المجال عبارة مشهورة لعالم الاقتصاد الفرنسي « فرانسوا
سيميان » ، إذ يقول : « إن الظاهرة الفردية لا سبب لها ، ذلك لأنها ظاهرة
فريدة من نوعها » وفي « أي حالة فريدة لا يمكن تقرير المقدم الثابت
L'antécédent invariable . ولا شك أن السبب نفسه الذي يمنع من وجود
علة للحالة الفردية يمنع كذلك من أن تكون هذه الحالة الفردية علة لتغيرها
بالمعنى العلمي .

قد يثور البعض ضد العام ويقولون : ما قيمة هذا العلم الذي ينكر شيئا في
مثل وضوح الأثر الذي أحدثه المسيح أو فولتير في أخلاق عصره ؟ ولكن
هذه الثورة لا تزحفنا عن موقفنا ، بل تؤكد لولاها أن ما هو فردي محت في عظام
الرجال لا يمكن أن يكون سببا في حدوث ظاهرة اجتماعية . أما أفكارهم
ومشاعرهم التي انتشرت في محيط الجماعة ، فإنها بهذا الانتشار تفقد صفتها الفردية
وتغدو ، بصفة تلقائية ، ظاهرة اجتماعية ، وبالتالي يمكن أن تكون سببا لتغيرها
من الظواهر .

وقد رأينا من قبل ما يشبه ذلك عند الكلام عن قيمة المذاهب الفلسفية .
فتشكير أفلاطون من حيث هو تشكير فردى صرف (وهو شئ ، بتعذر علينا
معرفة) ، هلا التشكير لا يمكن أن يكون سببا في أحداث ظاهرة اجتماعية .
ولكن حين يتبلور هذا التشكير في عبارات ، ويتدارسه التلاميذ ، وينشر في
مؤلفات ، يصبح ظاهرة اجتماعية ، لأنه يدمج في الحقائق الاجتماعية الأخرى
ويكون معها كلا واحدا تتساند عناصره .

وإذا كانت الفكرة كظاهرة فردية لا يمكن أن تكون سببا لظاهرة اجتماعية
فليس الأمر بالمثل فيما يتعلق بالظاهرة التي خرجت إلى حين التعبير وأصبحت
شيئا اجتماعياً وما علينا إلا أن نلاحظ مثلا « فيدون » أو « رسائل القديسين » ،
أو « المقال عن التسامح » لقولتير ، فنجد أن هذه المؤلفات قد عرفت في عصر
معين ، وبين جماعات معينة ، وظلت مبهولة في أماكن أخرى . فإذا كانت
قد أحدثت ، في جميع البيئات التي عرفت فيها ، نفس التأثير الخلقى بشكل واحد
لا يتغير ، فإننا نجزم ، في هذه الحالة ، بأن الأفكار التي تضمنتها هذه المؤلفات
هي السبب في أحداث هذا التأثير . ولا تكون هذه النتيجة ، التي وصلنا إليها ،
قائمة على وجود علاقة منطقية « بين فكرة معينة وسلوك أخلاقي معين » بل
على وجود « علاقة ثابتة » يمكن التحقق منها بين ظاهرتين اجتماعيتين .

وقد يحلو للكثيرين أن يتصوروا أن المنكر البقري أو الفيلسوف يخلق
الفكرة ، كما خلق الله العالم من العدم ، ثم يطرحها على الناس . وهذا في الحقيقة
وهم باطل . فكما أن المرأة لا تخلق الشعاع الذي تعكسه ، فكذلك المنكر يستمد
عناصر فكره من شئ المصادر ، وبصرها في بوتقة عقله ، ثم ينعكسها في شكل
قد يبدو جديدا كل الجده . وعلى فرض أن هناك خلقا بالمعنى الحقيقي لهذه

الكلمة ، فكيف نستطيع أن نثبته ؟ وما جدوى إثباته ؟ إن كل ما نستطيع أن نلاحظه ، ويكون موضوعاً لبحثنا العلمي ، هو الأفكار التي تحولت إلى ظواهر اجتماعية فلا شأن لنا إذن بموقف الميتافيزيقي الذي يسمى وراء فكرة الخلق في ذاتها .

وهكذا ينتشع الحجاب أمام علماء الاجتماع وهم على أبواب الدراسة العلمية المتعلقة بالأخلاق . فلا حاجة لهم لفروض منطقية ، لا جدوى منها ، عن تأثير بعض الأفكار الفردية : ويكتفونهم أن يقتصروا على الفروض التي يمكن التحقق منها ، وهي تلك التي تتصل بالعلاقات بين الظواهر بعضها وبعض .

ولما كان السلوك الاجتماعي لا يخضع دائماً للمنطق ، فلا يكفي في تفسير ظاهرة اجتماعية أن نوضح أنها منطقية . ولترجع إلى الأمثلة التي اقتبسناها من الفيلكولوجيا عن طائر العقوق الذي يلتصق بغرس الدبابيس في رأسه لأنه حمل الاشتراك التي غرمت في جبين المسيح ، وعن الضفدع الذي يجب الحفاظ عليه لأنه قد يحمل روحاً من أرواح الأجداد . في هذه الأمثلة ليست هناك علاقة منطقية بين السلوك الاجتماعي ، والعقيدة ، التي يصح أن نقول إنها سبب لذلك السلوك . ولذا فإن الباحث يجب أن يوجه اهتمامه إلى ناحية أخرى وهي معرفة ما إذا كان وجود ذلك السلوك يصحبه دائماً ، وفي كل مكان يمارس فيه ، وجود هذه العقيدة ، فإذا ثبت له ذلك أمكنه الربط بين الظاهرتين واعتبار إحداهما سبباً للأخرى :

فالعلاقات بين الظواهر الاجتماعية تؤكد ما قاعدة والتغيرات المتلازمة Variations concomitantes وتتلخص هذه القاعدة في أنه توجد علاقة

بين ظاهرتين .

أولاً : عندما تجتمع الظاهرتان أو تخضيان معا :

ثانياً : إذا استدعى التغير في الواحدة تغيراً مشابهاً في الأخرى .

ثالثاً : إذا كان هناك تقابل أو توازي فيما يعترى الظاهرتين من زيادة أو

نقص

رابعاً : إذا كانت ظروف المكان الواحد أو الوسط الواحد تؤثر في كل

من الظاهرتين تأثيراً واحداً ؛

وقد استخدمت هذه الطرق في الدراسات الأثرولوجية ، وبذلت محاولات لقياس معامل الارتباط Correlation بين العادات المختلفة ، قياساً عددياً دقيقاً فأتجه « تيهور Niehor » هذا الاتجاه في دراسة الظروف المتعلقة بنظام الرق . وقام « هوبهاوس Hobhous » ، مستخدماً نفس هذه الطرق ، بتحقيق واسع النطاق لمعرفة العلاقة بين نظم الشعوب البدائية وبين الحرف التي تحترفها والوسط الذي تعيش فيه . وإذا كان هناك نقص في النتائج التي حصلنا عليها من تطبيق هذه الطرق ، فإن ذلك راجع في أغلب الأمر إلى عيب في وسائل استخدامها ، وهذا العيب ، على وجه العموم ، هو الاكتفاء بدراسة عدد صغير من الحالات ، ومع المحقق أن درجة اليقين في دراسة العلاقة بين ظاهرتين تزداد أو تنقص بمقدار عدد الملاحظات التي تجريها ، فإذا استطعنا أن نهيء لدراستنا أكبر عدد من الحالات وأن نستعين بعمليات إحصائية ، فإننا نصل إلى نتائج تبلغ من الدقة ما بلغته نتائج علوم الحياة ويتهى بنا ما نلاحظه من التغيرات المتلازمة إلى ما نسميه « بمعاملات الارتباط » ، وهي عبارة عن بيانات عددية تقيس بها ونعبر بها عما وصلنا إليه من الدقة في بيان العلاقات بين الظواهر المختلفة .

وباستخدام هذه الوسائل العلمية توصل بعض العلماء إلى تحديد علاقات سبب ونتيجة بين التغيرات السنوية لأسعار القمح ، وبين عدد الريجات التي تتم كل سنة (١) :

حقيقة أننا لم نتجح حتى الآن في الكشف عن علاقات ثابتة بين الأخلاق والأجواء أو البيئات الجغرافية المختلفة ، بالرغم من أن بعض رواد علم الاجتماع مثل ابن خلدون ومنتسكيو قد بذلوا محاولات في هذا المجال ، واعتقدوا أنهم توصلوا إلى ما يشبه القوانين ، ولكن النتائج التي حصلوا عليها لم تصمد أمام الاختيار العلمي الدقيق :

وتحول الاتجاه اليوم ، بعد تقدم العلوم التاريخية والعلوم الإنسانية بوجه عام ، إلى البحث عن العلاقة بين الأخلاق وبين الظواهر ذات الصلة الاجتماعية الأكيده فظهرت بعض النتائج الأولية التي تؤكد وجود صلات وثيقة بين السلوك الأخلاقي للشعوب وعقائدها الدينية ، أو بين الأخلاق والتطور الاقتصادي ، أو بين الأخلاق والظواهر الموفولوجية (التي تتصل بحركات السكان وهجرتهم) ، أو بين الأخلاق والنظم السياسية السائدة .

لقد طالما ردد الكثيرون أن الظواهر الاجتماعية هي أكثر الظواهر التي نعرفها تركيبيا ، وأن طبيعتها هذه لا تسمح بإخضاعها لقوانين صارمة كذلك

(١) المدخل في علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور السيد محمد بلوى . الطبعة

الثانية ١٩٥٣ . دار نشر الثقافة بالإسكندرية ص ١١٩ وما يليها .

التي تخضع لها الظواهر الطبيعية أو الفلكية . كما أنه ، من ناحية أخرى ،
قد يكون الباحث في هذه الظواهر مختلطاً بها ويعيش في وسطها ، وبذلك يتعذر
عليه أن يتخلص منها ليقف منها موقف الباحث المحايد .

ونحن مع اعترافنا بهذه الصعوبات ، نرى مع ذلك ، أن المسدف الذي
تصبو إلى بلوغه البحوث الاجتماعية ، وهو تحقيق الدقة العلمية ، ليس هدفاً
بعيد المنال .

المراجع العربية

- ١ - السيد محمد بدوى : أصول المذهب الاجتماعي في دراسة الأخلاق: بحث في مجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية المجلد الثالث عشر ١٩٥٩.
- ٢ - دور كيم (إميل) : التربية الأخلاقية ترجمة الدكتور السيد محمد بدوى ومراجعة الدكتور علي عبد الواحد واتى . القاهرة، مكتبة نصر بالفيحالة
- ٣ - دور كيم (إميل) : علم اجتماع وفلسفة ترجمة الدكتور حسن أنيس، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٦
- ٤ - زكريا ابراهيم : الأخلاق والمجتمع . المكتبة الثقافية . الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦
- ٥ - كرسون (أندريه) : المشكلة الأخلاقية والناسفة . ترجمة الدكتور عبد الحلیم محمود، والأستاذ أوبريكي ذكرى القاهرة الحلبي ١٩٤٦
- ٦ - ليفي برون : الأخلاق وعلم المعاديات الأخلاقية . ترجمة الدكتور محمود قاسم ، ومراجعة الدكتور السيد محمد بدوى ، القاهرة . الحلبي .
- ٧ - ليفي برون : فلسفة أوجست كونت ترجمة الدكتور محمود قاسم ، والدكتور السيد محمد بدوى ، القاهرة . مكتبة الانجلو المصرية . الطبعة الثانية :
- ٨ - مونييه (رنيه) : المدخل في علم الاجتماع . ترجمة الدكتور السيد محمد بدوى . الإسكندرية ؛ دار نشر الثقافة ١٩٥٣ .

المراجع الأجنبية

- 1- Arvon (Henri), Le Bouddhisme, Collect Quo sais-je (468), P. U. F. 1951.
2. Bastide (George), Les Grands thèmes Moraux de La Civilisation Occidentale, Grenoble 1943.
3. Bayet (Albert), La Science des Faits Moraux, Paris, Alcan, 1927.
- 4 Bayet (Albert), Le Suicide et la Morale; Paris, Alcan 1922.
5. Bergson (Henri), Les deux Sources de Morale et de la Religion; Paris, Alcan, 1932.
6. Cresson (André) La Morale de Kant : Paris, Alcan, 1897.
7. Draz (M. Abdallah), La Morale du Coran; Le Caire, Al-Maaref, 1950.
8. Durkheim (Emile), Leçons de Sociologie (Physique des Moeurs et du Droit), Paris, P.U.F. 1950.
9. Durkheim (Emile). L' Education Morale, Paris, Alcan 1930.
10. Durkheim (Emile), Determination du Fait Moral, in-Sociologie et Philosophie, Paris, P.U.F. 1963.
- 11 Gurvitch (G.), La Vocation Actuelle de la Sociologie, Paris, P.U.F. 1950.

12. Guyau, Esquisse d'une Morale sans obligation ni sanction; Paris, 1922.
13. Le Senne (René), Traité de Morale, Paris, P.U.F. 1942
14. Lévy - Brühl, La Morale et la Science des Moeurs, Paris, Alcan. 1937.
15. Mochi (Alberto), Science et Morale dans les Problèmes Sociaux; Paris. Alcan, 1931.
16. Parodi (D.), Le Problème Morale et la pensée Contemporaine; Paris, Alcan, 1930.
17. Robin (Léon), Platon, Paris Alcan 1935.
18. Robin (Léon), Aristote, Paris, P. U. F. 1944.

فہرست الکتاب

فهرس الكتاب

الصفحات

تقديم

١٩ - ١

مقدمه عامه :

المعرفة الفلسفية والمعرفة العلمية ١- أهمية دراسة القيم الأخلاقية :
٨ - الحاسة الخلقية ورأى الفلاسفة فيها ٩ :

القسم الأول

تعالمج من الاخلاق الفلسفية

٢٢ - ٢٥

الفصل الاول : الأخلاق فى العقيدة البوذية

حياة بوذا ٢٢ - تعاليمه ٢٦ - المبدأ الأخلاقي ٢٩

٢٧ - ٥٥

الفصل الثانى : الأخلاق فى الفلسفة اليونانية

الحياة الأثينية عند ظهور سقراط ٣٧ - سقراط ٣٩ -
أفلاطون ٤٩ - أرسطو ٥٣

٥٦ - ٦٢

الفصل الثالث : فكرة النظام والقانون فى الحضارة الرومانية

الطابع العملى للعقبة الرومانية ٥٦ الواجب الوطنى هدف
السلوك الأخلاقي ٥٨ - تحقيق النظام عن طريق احترام
القانون ٦٥

٦٥ - ٨٥

الفصل الرابع : الإلزام الخلقى فى الإسلام

القانون الأخلاقي فى القرآن يسد ثغرة فى تاريخ المذاهب
الأخلاقية ٦٥ - مناقشة الاجتماعيين الذيع يرجعون إلى

ملفنة المجتمع : ٦٠ - بروجون وإغفاله المتعصر تحت
مصادر التشريع الإسلامي ٧٢ الأمر المحتسب عند
و كانت : ٧٠ - حرية التصرف عند ٨١ - موقف
القرآن : ٨٣ .

الفصل الخامس : مذهب الواجب عند وكائمه
٨٧ - ١٠١
حياة كانت ٨٧ - - المشكلات الفلسفية التي عالجهها ٨٩
ملفنة في الأخلاق ٩٠ - . ذاتها من العاطفة إلى
الواجب ٩٢

الفصل السادس : الأخلاق الاجتماعية والأخلاق الإنسانية
عند بروجون
١٠٣ - ١١٩
عبقرية بروجون في عرض المشكلات الفلسفية التقليدية
١٠٣ - القانون الطبيعي والقانون الأخلاقي ١٠٦ - الفرد
في المجتمع ١٠٧ - المجتمع في الفرد ١٠٦ - المنظر الأول
للأخلاق أو الأخلاق الاجتماعية ١١٢ - المنظر الثاني
أو الأخلاق الإنسانية ١١٥

القسم الثاني

الضمير الأخلاقي

الفصل السابع : خصائص الضمير الأخلاقي
١٢٣ - ١٢٢
الشعور والضمير ١٢٣ - خصائص الضمير الأخلاقي

١٢٢ - ١٢٣ الفصل الثامن : نشأة الفصير الأخلاقي

التفسير التجريبي ١٢٣ - التفسير التطوري ١٣٥ - التفسير

الوصفي ١٢٧ - الاتجاه البيولوجي ١٢٨ - الاتجاه

السيولوجي ١٤١

القسم الثالث

الأخلاق عند علماء الاجتماع

١٤٠ - ١٤١

تقديم

١٧٣ - ١٥٧

الفصل التاسع: أوجيست كورت والأخلاق الوضعية

الإخلاق في تصنيف العلوم ١٥٧ - صيغة الأخلاق الوضعية

١٦١ - الحق والواجب ١٦٩ -

١٨٤ - ١٧٥

الفصل العاشر : تحديد خواص الظاهرة الأخلاقية

٢٢٩ - ١٨٧

الفصل الحادي عشر : عناصر الحياة الأخلاقية في المجتمع

العنصر الأول : روح النظام ١٨٨ - العنصر الثاني :

التعلق بالجماعة ٢٠٧ - العنصر الثالث : استقلال الإرادة

٢٢٢ - نقد مذعب دوركيم ٢٢٧

٢٥٦ - ٢٣١

الفصل الثاني عشر : علم العادات الأخلاقية

فروض الأخلاق الفلسفية : الفرض الأول أن الطبيعة

البشرية لا تتغير في الزمان أو المكان ٢٣٤ - الفرض

المنهات

الثاني أن الأخلاق الفلسفية تستبطن أحكامها من مبدأ

واحد - ٢٢٨ - منهج البحث العلمي في الظواهر الأخلاقية

٢٤٤ - الفهم الأخلاقي العقل ٢٥٠

المجلد الثالث عشر : الدراسة العلمية للظواهر الأخلاقية ٢٥٧ - ٢٠٠

تقدم الفلسفة وبعض الاجتماعيين ٢٥٧ - تكوين الظاهرة

الأخلاقية ٢٦٢ - مصادر دراسة الظواهر الأخلاقية :

١ - الصيغ ٢٦٦ - ٢ - اللغة ٢٧١ - ٣ - العادات ٢٧٧

٤ - الآداب ٢٨٦ - ٥ - الكشف عن القوانين ٢٩٢ :

٢٠١

المراجع العربية

٢٠٢

المراجع الأجنبية

٢٠٥

الفهرس

To: www.al-mostafa.com